

ایکچ

[illegible]

المجموع	٢٤٢	الموت على أخيه الفداء	٢٤٦	جمع الكبرياء في قوله	٢٤٨	جمع الفاء	٢٤٨	المصدر	٢٤٨	المقال	٢٥٢
المجموع	٢٥٤	المصنف	٢٥٥	في جوده الحسن	٢٥٦	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٥٨	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٥٩	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٥٩
المجموع	٢٦٠	المصنف	٢٦٠	في جوده الحسن	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠
المجموع	٢٦٠	المصنف	٢٦٠	في جوده الحسن	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠
المجموع	٢٦٠	المصنف	٢٦٠	في جوده الحسن	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠	في ذكره كذا ذكره الاسم الثاني	٢٦٠

كتاب شرح الكافية للشيخ محمد بن الحسين
 الكافي أبو الفوارس محمد بن الحسين
 وكان له يد طويل في خصوصيات الخوذة
 منها شرح الكافية وشرح الفقه في العرف
 وشرح كتاب سوره وغير ذلك
 ما سنده ثبت وما ندين
 وسماه في هجره
 النبويه

الا انما الله ساكل سحابة
 انك فرحانا به يوم موتك
 واناك فرحانا به يوم موتك
 شرح الكافية للشيخ محمد بن الحسين



٤١٢



Süleymaniyat
 KİTAP KÜTÜPHANASI
 AMCA ZADE
 MUSEVİT PAŞA
 YERİ
 ESKİŞEHİR
 412

[illegible]

قوله والكلية بمعنى اى فى اللغة المستعمل
بمعنى الملقب به ليكون نعتا للكلية

[illegible][illegible]

في ايام العقيدة والارواح
 وبما ساءت الارواح في ذلك
 من الحقبة صارت الى العقيدة
 على انفس من ردتا واطلاقا
 فكل عالما
 بين الحق والباطل وما كان
 ان لم يرد
 في العقيدة
 والارواح
 ولما ساءت الارواح في ذلك
 من الحقبة صارت الى العقيدة
 على انفس من ردتا واطلاقا
 فكل عالما
 بين الحق والباطل وما كان
 ان لم يرد
 في العقيدة
 والارواح

فقد اراد ان يفتقر الى ما كان له من المال في اولا
في الشهر لانه لا يصرف في ازاوه الا بعد احواله
فكانت من اهل البر في تصرف هذا العمل والكثير من الطوبى
فيها فاطرق الى الفقه في تصدقاته في المنطق لان الشريعة

[illegible]

الكثرة حتى يقتضي تضييقه على ما
 لا يستلزمه واحد على واحد
 الا وهو هو الواحد في نفسه
 فيكون كل واحد من الافراد
 في نفسه على ما هو عليه في نفسه
 الكثرة حتى يقتضي تضييقه على ما
 لا يستلزمه واحد على واحد
 الا وهو هو الواحد في نفسه
 فيكون كل واحد من الافراد
 في نفسه على ما هو عليه في نفسه

كاسم غير اعتد ان يحدث هذه المعاني في كلام هو المتكلم وكذا اجمد . علاما فها يكون
نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم
فهي عاملا تكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للعنى المعلم . ثم ان العامل في بناء
الفاعل هو الفعل لانه صار احد جزئى الكلام ولذا العامل في كل واحد من المبتدأ والمفعول
هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء وكل واحد منهما صار عملة بالآخر واختلف في ما يصيب
انفصالات فقال الفراء والفعل مع الفاعل هو قريب على الاصل المذكور وانما يضاف
احد منهما الى الاخرى صار فصلة فمعنا معا سبب كونهما **الفعل** ايضا سبب
علامة الفصلة وقاله هاشم بن معوية هو الفاعل وليس بعينه لانه جعل الفعل
الذي هو الجز الاول بانضمامه اليه كلاما نصار غيره من الالفاظ فصلة والابصر يورد
الفاعل هو الفعل نظر الى كونه المقضي الى انفصالات وتول الكونيين
الاسم المبتدأ المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفصلة عاملا للجز
ظاهر الفصلة اذ سببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العلامة ثم قد يحدث
حرف الجزو مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفصلة لغرض التخصيص والتعريف
في الاسم كما يجي في ابا الاخانة فيزول النصب الجلي عن الجزو ولفظا لكون الناصب الى الفعل
مع الفاعل محذورا فانيا ملبسا مع حرف الجزو اذ ال عليه فكان اصل علام من هذا علام حصل
او بعد فاذا حذف الجار فاعلام المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا
يعد له بينهما كما لا يفصل بين الحرف ومجوده ومعنى ايضا لانه على معنى اللام في نحو
علام ز واذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فصلة اذ هو مشير بالثاني لجمالك
فعل الجزو على هذا الاسم كما حصل على حرف الجزو الجار في اصل الجزو يكون على الفصلة التي تكون
بواسطة من يخرج موضعين عن كونه علم الفصلة ويبقى علم المضاف اليه فقط **وهنا**
فما اضيفت اليه الاسم **الاسم** في الجزو والمبتدأ اليه نحو مريد والاصل فيهما
اجزا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المعروف بالاول والمعقول معه الجزا ايضا
ذها فصار ان بواسطة الجزو يمكن ما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص
باجزا الفيلين وكان الاية على غير الفصلة ايضا المستثنى المعروف لم يرد
ففي ما بعد مما منصوب بالالفظة هذا او اما الحروف فلا يطرأ على معانيها شي بل معانيها
طارئة على معاني اللفظ خرجا من رتبة احداث الاسماء والافعال فلا يلزمها الاعمى واخذ
طاري ككنا من يند يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتصقين كما في قولك
ما باله حجة بظلمات على ما يجي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكونيون وقالوا انما
المصارع اصله لا معناه فصار الاسم خلافا للمعنى بين على ما يجي في ما بعد فظهر من ذلك
ان الاصايد الاغراب الاسماء والافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معريا
فان قيل حجة بذلك اصل الاسماء الافراد وهي في طرفة الافراد غير مستغفلة للافراد
فان الاسماء المعقدة قلت **انما** حكمت بذلك لان الواضع لم يرفع الالفاظ الا ليعتبر
في الكلام مركبة فاسما لها معنى فاعلم انظار الواضع في ذلك وان كان اصولا

المركبات فاعلم ان هذا المعاني في كلام هو المتكلم وكذا اجمد . علاما فها يكون
اصلا الاسماء الاغراب **فان** من هذا **احدا** اسما الاصوات كخ وحده وده لان الواضع
لم يضعها الا مفردة بالتركيب في الاصايد كلمات كما يجي في **الفاء** اسما حروف التثنية
الاحكامية نحو **التي** التي ليست بكلمة ومن كانت او اللفظ تلك الحروف المحكية الاله
لفظه **التي** التي ليست بكلمة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التثنية الساكنة بالالف المتحركة اعني الهزة واما الف فهو ام الهزة لان اوله الهزة فينبغي ان
يقول لا ولا تقول لام **التي** التي ليست بكلمة في الطريق لام الف المقصوده اللام والهزة لا
لا ولو نظر الواضع **التي** التي ليست بكلمة لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوتا
بانهما على حرفين كخ وحده وبانما وانما صاع على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه في التثنية
مشابهة للحرف كما ومن ونا الصغير وكافه بغيره انه يثبوت عليه نحو زبارة على اقل من ثلاثة
ثم تقول لا يلزم الكسائي والفراء الزمانية ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقديم الفاعل
على المفعول فيلزم تقديم التي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على التي متقدم على ذلك التي وانما
لزمها ذلك لان الفاعل الخوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقديمه على اثره بل هو علامة
كأثر ولو اجبنا ايضا تقديمه لكونه كالسبب كما مر **فلما** ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم
على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخرنا فاذ اختلف الجهتان فلا دورا ما تقدم المبتدأ اقلان حق
المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرغالة واما تقدم الخبر فلا نه يحاط الغاية وهو المنصور
من الجملة لانه انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخر في الوجود الا انه
متقدم في القصد وهو الصلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فرفع كل منهما
صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذ ان كمال كلمة النيطر والشرط كل منهما في الآخر
نحو قوله تعالى يا ثمود عواذنا الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لعنى الشرط فيه متأخرة
عنه تاخر انفصالات عن العهد بالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل والياء
محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على ما يعزى الى الخليل من
ما فرغ من في الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى
التقرير المذكور في التعبير والحال والمستثنى الفصلة اصول في النصب كالمفعول
وليس في محولة عليه كما هو مذهب النجاة ولما كان مستنكر انية ظاهر الامر ترفع المبتدأ
والخبر لما تقر به الاذهان من تقدم المور على الاثر واستحالة تقدم التي على مؤثره وضعها
علمها فليس علمها كغيرها من علمها مؤثرا فيهما معني كان وطن وكاد وان واخواتها
و **التي** التي ليست بكلمة في ابوابها فصار العلم بلا صورة الفصلة مستصبة وهي اسم
الزوجة والخبر كان وكاد ومفعول لظن ووجه مشابهتها في ابوابها وانما جاز
تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعل كل واحد منهما في الآخر والفعل متقدم
الرتبة على مفعوله لكن الاول لا يتقدم المستند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر
متقدم ثانيا في العناصر ولم يلزم على هذا اجواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل محمول

۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰

بمعربات اعرابا بحركات لا في الاصلية الاعراب لحقتها وفسها ثلاثة **احد** ما استوت الحركات الثلاث كل واحدة منها بحركة واحدة الصغرى حالة الرفع والفتح في الضم والاكسرية الجرو وموسيان **احد** المفرد الذي لا يكون مثني ولا مجزئاً سواء كان مصاقاً او لا المنصرف احراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يصغر اليه قد اخر وان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احرازاً عن المضاف فيخرج الاسماء الستة من احراز عنه لوجب ان لا يستوفي من المضاف الحركات الثلاث **ثاني** ما جامع الثلاثة فيود الجمعية احرازاً عن المثني اذا اعرابه بالحروف وعن المفرد اذا كان مفرداً والتكثير احرازاً عن التاليف لان اعراب المفرد كونه بالحروف والمثني غير مستوف للحروف والانصراف احرازاً عن غير المنصرف نحو مساجد رانياً وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمنطقته المفرد كونه صيغة مضافة من روض مفرد روضه و روضه محالاً لبعض في الصيغة كالمنزلات المضافة الضم والفتح والرفع في اخره حرف ليزايل لانه يجعل اعراباً كناية الجمع بالواو والنون **قوله** بالضم رفعاً الجار والمجرور وخبر المبتدأ وقوله رفعاً مصدر بمعنى المفعول كقولهم لنا على رفق اي مرفوع وانتصابه على الخاب اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور و روضه والمبالغة الضمير المستكن لانه والباقي قول بالضم بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى مضاف بالضم ومعنى الكلام مما مع هذه الحركة العينية في حال كونها مرفوعة اي مضافين لعمام الهمزة وكذا قوله والفتحة نصيباً وامثلة وهذا من باب العطف على ما يلدن مختلفين لمجوز عند المصنفين ان في الدار او الحجرة عراني ما يعني **الثاني** من الثلاثة اقسام ما فيه الهمزة رفعاً والاكسرية نصيباً وجرأ ومثني واحد اعني الجمع جامع التثنية **احد** ان يكون جمع النون احرازاً عن جمع المذكر الذي هو مؤنث بالواو والثاني **الثاني** ان يكون سالماً احرازاً عن الكسر المستوت بالحركات نحو رجال والضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح وانبع الكسر اجزأه مجزئاً ضله اعني جمع المذكر التاليف على ما يعني **الثاني** ما فيه الهمزة رفعاً والفتحة نصيباً وجرأ وهو اضافي واحد غير المنصرف مفرد كان او مجزئاً مكسراً نحو واحد ومساجد وانما نقص الكسر وانبع الفتح لما يعني في باب ثرثني بمعربات اعرابا بالحروف وفسها ايضا ثلاثة اقسام **احد** ما استوت في الحروف كلاً لا محققاً وهي الاسماء الستة بشرط ان زادها وكونها غير منصرفة واصافها الى غير المتكسر لافها اذا ثبت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء الستة والمجموعة وكذا اذا صغرته لان الصغر منها محقق عنده ولا بد وجوباً للصغر دون نصيب حرف العلة المفعول اعراباً يجب سكونه لبناء الحركة وانما اشترط اسانها الى غير المتكسر لما ينبغي وان المقطع منها على الاقل واحد محمول بالحركات لما سبقت ذكره والمضاف الى المتكلم لا يبي اعراباً على ما ينبغي بعد تحريكه الا انما الستة يعني عن احرازها في نفسها وجمعها وتصغيرها والمنصرفة اعراب هذه الاسماء الستة الاقرب عندنا الى الثلاثة اربعة منها وهي حوك وابوك وحوك وهنوك اعلام للمقاسمة المتساوية بالحركات وكذا العينية التاليف منها اعني قولك ذو مال يعني بها الرذلة الام الكلمة او عينها علم العلة وفي النصب والحركة الفصلية والمضاد ليد في منع كونها

بدلاً من لام الكلمة وتنفرد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المعوله فيها فمن سبويه ان هذه الاسماء الستة مع بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها اعراب المنصرفة لكن اتبعته في **ثاني** الاسماء حركات ما قبل حروف عوالمها حركات اعرابها كما في امر وانم ثم حذف الهمزة لاستقلال بقية الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستعانة بالفتحة بالاكسرية ما قبلها وفتحت الواو المفتوحة الفاعل حركتها والفتحة ما قبلها والاعراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواناً من يد ودرمبارد اللام في الاضافة اليها الغرض من هذا اذا الركن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة **ب** اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فاعرابها كواضحة اعلاماً على المعاني وقال المصنف مذهب سيبويه ان لها اعراباً في الحركات ولذا في الحروف قال لانه قد مر الحركة ثم قال في الواو في الامة الرفع وهو ضعيف لمحصل الكتاب **احد** الاعراب وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف بل ما ضعف له ما تارك المصنف كلامه في وقال الاخص المضاف الى الاعراب الحركات ويتبعه ما قال في قولك وذو مال ايها المصنف على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال الرعي انها معربة بحركات منقول من حروف العلة الى ما قبلها وانفتحت الواو بالانكسار ما قبلها وانما لا تفتحة كما في ما قبل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبلها لغيره الا انما بشرط سكون الحرف المفعول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف تاشبه منها للاشباع كما في قوله ادنونا نظور وقوله يساع من ذري غصوب جسرته وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك الضرورة الشعر ويسوع خذته بلا اختلاف الا في الواو وايضا يعني قولك ودوامك على حرف وقال الجوزي انقلها هو الاعراب واسمي فاما لام او عين وعني قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لانه الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمه وقال ابو ابي ايها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد ان كانت حروف اعراب بدور الاعراب عليها جعلت بالحركات فذلك ما اخترت ان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها بالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبداً من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في ثنتين ان دليل الاعراب لا يكون من سبع او ثمانية فمضى بذلك بعيد ما لم يفقد المبدأ منه وهو الاعراب كالثانية بنت تقيت الثانية بخلاف الواو التي هي اصلها ولا ينبغي ذوقك على حرف لغز المبدأ ومقام المبدأ منه هذا الكلامه ويقال عليه ان محذوره بل من جعل الاعراب من سبع الكلمة لغز من التحفيف فيقتصر على ما قبل الاعراب من سبعة كما اقتصر في المثني والمجموع على ما قبل الاعراب من سبعة اعني علامة التثنية اذ هي من سبع المثني والمثنى ثم تقول انما جعل اعرابها بالمرحوم **ثاني** الحركة على ما اشترطنا توطئة لجعل اعراب المثني في جمع بالحروف لانه طواهاهم نحو جونا الى اعرابها لاسيما المفرد بالحركات والحروف وان كانت فرداً بالحركات في باب الاعراب لثقلها وحذفت الحركات الا انها اقوى من حيث تولد منها فاستند لها المفرد لاقا حركات اقوى لان كل حرف منها كحرفين او اكثر فذكر هو ان يستند المثني والمجموع مع كونها من غير المفرد

مع كونه
م

بالاعراب الاقوي فاختاروا من جملة المفردات هذه الائمة واعربوها بهذا القوي ليثبت
في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والحروف التي هي
لها وفصلوها على المشي والجموع باستيفاء بالحروف الثلاثة كناية موضع كل واحد من المشي
والجموع لم يثبتوا ولا كان كالحرف فيهما في موضع واحد وانما اختاروا هذه
لما بينهما المشي يستلزم كل واحد منها ذائلا اخرى كالاخ والاب والابن وخصوا
بما لا الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوي المشاهدة وخصوا هذه الائمة من بين الائمة
المفردة المشاهدة المشي لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح ان يقع في الحركات
فاستراحوا من كل هذه اختلاف حروف اجنبية مع ان اللام منها كانا محلوين
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل شيئا منسبا في اذن الحركات المجتلية اعراب وكذا
الواو في كونها كانت سببا في الائمة من الائمة في الائمة ولم يرد الى اصلها الا للاعراب
حرف ليس لامة حرف علة واما نحو من دام فمزة الوصل به بدك من اللام بدل معاقتها اياها
في النسب نحو ابني وبني فكان لا يثبت حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من
هذه الائمة وادناها واما لتكون الواو التي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن لم
يجعلوا منها نحو يد وراذ لامة ياشتم تقو حيلوا الواو اياها في الجر والثانية النصب ليكون
الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لا لتفاج ما قبلها وانكساره وحيلت ساكنة
للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اقل من الحركات ولما سبب الحركات التي قامت مقامها
لان الحركات ابقا حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتثنية
في الائمة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين نظرد اللام ومعني
حول الواو ووجك او اخوة او ابنه وبالحلة فالجزم فيسبب زوج المراه والهن التي المنكر الذي
يستعمل ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك **والثاني** من الثلاثة الاقسام التي اعربها
بالحروف ما رفع الف ونصبه وجره تاء وهو المشي وما حمل عليها وتعني بالمشي كل اسم كان له شرف
فالحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما جرى في باب المشي فلم يكن على هذا
كلاد اطلاقا لم يثبت كل من المفرد واما قوله في كل رجلين سلاحي فابدا فالالف محذوفة للضرورة
كما جرى في كذا الشأن اذ لم يثبت المفرد ان لكن كمال المشي المشي ولا وضعة وضع المشي لان الف
كالف عصي بجلا ان شأن فانه ليس مشي كذا كرنا لكن وضعة وضع المشي اذ هو كقولك انما
واشجان محذوف اللام مثلها لانه من المشي وكان عليه ان يذكر ايضا من زان اذ لم يستعمل
مفردة فان من عرفه ثابت في التقدير اذ كان مذري ثم شي لم يمكنه منافع لك في ثبات
كان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثبات الاستعمال طرف الحبل في الطرف الواحد معنى
الشي كما لم يمكن ان يقال لمفرد انسان اذ ليس في المفرد معنى في الثبات في طرف الحبل المشي فالتثنية
في مجموع الحبل لا يكله احد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذا في
ونحوه كذا لان الظاهر مذهب سيبويه كما ذكرنا شرح المفضل انما صيغ موضوعه للمشني
غير مثبتة على الواحد **وقالت** وبدل عليه جواز تشديد نون ههنا انهم لم يزلوا
ذبان والذبان في قوله ان والذبان عنده في المشي بلغي ان يكون مثل حروف في الجمع كلها

سورة اعراب المشي

مع

صبيح موضع وان ثبت في الظاهر ما يوهو انه مفردة وانما اعرب المشي مع جمع
الانكر التاليف ووف لان الحركات استوفتها الاتحاد مع ان في اخرها ما يصلح ان يكون
اعرابا من حروف المد ومن جملة اعرب الأكثر وجمع الحركات التاليف بالحركات وانما اعربنا
هذه الائمة المعين لان الف كان طبع قبل الاعراب في المشي علامة للتثنية وكذا
ون في الجمع علامة للجمع المناسبة الالف محذوفة لقلعة علة المشي والواو في الائمة
قدوم في هذا حكم مطرد في جميع المشي والجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانما
وما واهم وكما ذكرنا ان ارادوا اعرابا فان المشي والجموع متقدم لانها لا دخل
اعرابها في مع جملة ما يصلح لان يكون اعرابا واصبغ الاعراب الرفع لانه علامة العلة
كما ذكرنا في الف المشي والجموع علامة في الرفع فبما ولهم سبق من حروف التي هي
بقام الحركات الا الائمة والجمع والنسب في المشي والجموع والجراد في جملة قلت
الف المشي واد الجمع في الجر فلو سبق للنصب حرف تابع الجر دون الرفع لكونه متعاقبا
الفضلات بخلاف الرفع ونزل في ما قبل الياء المشي ابقا على الحركة الثانية قبل اعراب
المشي مع عدم استيفائها واما الضم قبل يا الجمع فقلت كسر الاستيفاء قبل الياء
السكنة لوابقيت والنسب الرفع بغيره وبطلان النبي لوقليت الياء في ما قبلها والواو
ان يغير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع النسب في الجموع بالمشي بسبب كسر ما قبل الجموع
ان حذفت نونا مما يلا اضافة وكسر النون في المشي كونه نونا ساكنا في الاصل والاضافة
في تحريك الساكن اذ اضطر اليه ان يكسر لما جرى في التصريف ورفع في الجمع للفرق فحصل الائمة
في المشي بجهة الالف وتسل الكسرة وفي الجمع بتسل الواو وحذف النون وانما الياء فيهما فاما
للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حرف المد في المشي والجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابنا
الحركات مقدرة عليها فبما على مذهبه في الائمة الستة فالمشي والجموع اذ من معربان بالحركات
المقدرة كالمقصود وهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعرب
مقدرة عند سيبويه على الحروف لان النون عند عوض من الحركة والتونين قاله وانما
ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف والا على المعني لان الانقلاب معني لا لفظ فقط
للاعراب المقتضى ونقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب
ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المشي والجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة لغيره
ايضا فيكون علامة المشي والجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تاني بينهما **سورة** **الواو**
على معنى هو الالف والواو والتاوي لخطبة **قال** **قريب** ليم يكن معربا بلا حروف اعراب
قالت اذ انما يبرز اذ اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف تاما اذ اريد الاعراب بالضرورة
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والبرهاني لا يلاي الاعراب
لامر الاعراب وقال الكونيني الاعراب ومعني القولين سواء وان ارادوا انما زيدت
من اول الامر للاعراب فيه نظرا في يمين ان يصاغ المشي والجموع اولان يبربان وان ارادوا انهم
حبوا لان المشي والجموع لا يلاي الاعراب فذاك ما اخترنا وقال الجرمي في حروف الاعراب
وانقلابها علامة الائمة **اب** **اب** على مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذا انقلاب

من

لرعييل بعد كذا ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب باله في مقد رنية
 مطلق الالف والواو والياء والحروف دلالا الاعراب وهذا قريب من قول توفيق في الاسماء
 الستة والكلام عليه ما مر هنا نالك **فان قيل** علامة الاعراب لا تكون الا في تمام الكلمة
 وانما اخترتم في الاسماء الستة وفي المشي والجمع حصولها قبل تمام حروفها **فان قيل**
 ان حروف الاعراب الكلمة ان يكون بعد صوتها وحصولها بكامل حروفها وفي آخرها كما تقدم
 ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها
 الاخير وبحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة اذا كان
 بالحروف التي هي من سبغ الكلمة فلا بد وان يكون الحرف آخر حروفها وبها **اب** لها ايضا
 بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت حروفها الاخر حروفها **فان قيل**
اما في المشي والجمع فالذي يقتضيه عندى انه كالنتون في الواحد في معنى كون
 تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان النتون مع انادتها هذا المعنى يكون على حته
 اقتسام كما مر بخلاف النتون لا يشوبها من تلك المعاني في وانما يسقط النتون مع لام التعريف
 لا شذواه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتشكيك ولا يسقط
 النتون معها لانها لا يكون للتشكيك وكذا يسقط النتون البناءة نحو باريد ولا رجل علاف
 النتون نحو باريدان وباريدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للممكن كالنتون كذا
 يسقط النتون وقعا وجراية الوقف بخلاف النتون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي
 في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو النتون
 فقط حذفت بعد الظم والكسر وقلت انما بعد الفتح لانها حرف متحركة الحذف
 بعد لزومها للكلمة وضعها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخفيفا بعد
 الفتح قبلها الناحية الالف وحذفت بعد الظم والكسر لتقل الواو والياء قبلها حرف
 عليه لما يحى في التعريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان
 كان حرفا فصح انها نحو لتضرب ومن وكر بقيت بحالها وكذا ان كانت انما خلفتها نحو الفتح **فان قيل**
 ونحسب ان كان واو او باء او الفاضلي يرمي بدعوا في الاولى لا يثبت وجاز الوقف كما يحى
 في باب الوقف والسيوي في النتون في الاصل عوض من حركة الواحد ونوويه مقالات
 حروف المد عند حروف الاعراب استنعت من الحركة في النتون بعد عوضا من الحركة والنتون
 اللذين كان المفرد يستقيم تمام الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه
 لكن لما لم يظهر كانت كالعذر ثم رجع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا
 منها فثبت معانيات الحركة وجانب النتون مع الاضافة تحذف معها حذفت النتون في
 نحو جاني في رجلان في بني عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فكذا في رجلان
 من النتون فقط وفي رجلان في بني عوض منهما ولا من احدتهما في نحو باريدان ولا
 عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دللت عليه الحركة
 معيية عن الغويز من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركتها كالتنوين في قوله
 وهي ما اخترنا ان ارادوا لانها كالنتون في معنى كونه علامة التمام لانه الغاي في الحسنة وقيل

في نحو في السور
 وفي المشي

في نحو في السور
 وفي المشي

هو بدل من كذا وحدهما وضعف لحد في الاضافة وقال الفراهيدي في الفرق بين المفرد
 المنصوب والمودف عليه بالالف والمشي المرفوع وثبوته مع اللام يستغنى عنه في الامتخ
 البناء والجمع فيل هو بدل من تنوين في المشي من كثر في الجمع بناء على ان المشي كانت
 في الاصل مع مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما دون تعصبيه حروف الفتحة
 ربح تسليمه يقول انما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان
 الانوين واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللغوي واما كلا فاعرب اعراب المشي لانه سبجه
 في لفظه **فان قيل** لا ينفك من الاضافة حتى يتميم عنه بالجر من النون ومعنى
 يكون منه من حيث يخص ذلك بحاله اضافة الى المفرد وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما
 وكلاهما **فان قيل** اذا كان مضافا الى المفرد لا يثبت كونه جاريا على المشي تأكيد الالف نحو جاني الرجلان
 وحيثما كانا وحيثما كلاهما وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاني بعد ذكر كثر شخصين
 فلا يكون تأكيد او كذا كلاهما جيتما وكلاهما جيتما اذا كان في الالف جاريا على المشي وهو
 موافق له معناه لفظا كما مر واصل المشي ان يكون معرفا فالاولى جعله موافقا لثبوتها في
 الاعراب ثم طرد ذلك فيها اذ لم يتبع المشي المعروف نحو جيتما وكلاهما كلاهما وكلاهما
 وكلاهما جاني اما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المشي صلا او لانه جاني احوال
 كلاهما جيتما وكلاهما جيتما مضافا الى المظهر ايضا اعراب المشي وذكر صاحب المعنى ان بعض
 العرب يثبت الالف في كلاهما مضافين الى المفرد في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
 ولا ادري ما صحته **فان قيل** لا بد من الواو عند سيبويه لا بد من التمام كما في تحت وبنت ولم
 يبدل التام ليا الالف اثنتين وقال السرافي هو الياء لسماع الاسالة فيه واما الكسيرة فلا تقو
 عند المصنف في امالة الالف المتغيرة عن الواو وهي الكلام عليه في باب الامالة وكلتي نحو والالف
 للثانيتين جعل اعرابا كما في كلاهما **فان قيل** انما يثبت بعد الواو في جملة من يثبت لان التام
 لم يتحضر للثانيتين فلهذا جاز في وسطه بل فيضار اية منه كونه لا بد من اللام في المودف كاحت
 وبنت وبنتان وهذا المرفوع ما مضى ولم يثبت ثابت واحت في الوقف كما واجاز يونس
 اخي وبنتي ولو كانت المحض الثانيتين لم يجر هذه الامور والالف ايضا لما كانت تغير للاعراب
 ما كان لها ليست للثانيتين لجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وانه لاعتل ولم يثبت مشله
 في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتي التثنية ولزم حروف نوفا لزمها للاضافة
 وقالوا اصلها كل المفيدة للاحاطة تخفف بحذف احدي اللامين وزياد الف التثنية حتى
 يعرف ان المقصود الاحاطة في المشي لانه الجمع فالواو لم يستعمل واحدا اذا لاحاطة في
 الواحد فلعلظهما كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قالوا
 في كانت **فان قيل** سلامي زيادة كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قالوا
 من **فان قيل** سلامي زيادة كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قالوا
 كلاهما لانهما ثمة وقال تعالى قلنا الحنتين انتا اكفوا ووجب قلب القهرما نصبا وجزاه
 اضعافا مضاعفا الى المظهر كسائر الثنائي اما البينان فالالف حذفت فلهذا ضرورة **فان قيل**
 في التام وان كانت **فان قيل** لوجب كسر الشاذ في قوله كلات وفيه في قوله كلات كسر ومعنى الشاذ

في نحو

ك

. فاعلم المعنى المشي واعلم ان كلا وكلتا ايضا فان الى المعارف لان وضعهما لك . ولا يوكد الثاني
 المعنوي الا المعارف كما ينبغي في بابيه والمضاف اليه يجب ان يكون مشي ماله . معنى نحو كلا
 او نحو معنى كلا ولا يجوز تفريق المشي الا في العشر نحو كلا زيد وعمر والحاق . كلا مضافا الى
 موبت انصح من تجريد نحو كلا المرانين ويجوز الحلق على اللفظ مرة وعلى المعنى . **قوله**
 تعالى كلا الجنين انت اكملهما قال . وجزا خلاصتها **والقسم الثاني** ثمانية
 واثنا عشر . اثنان اولوا وعشرون بالذکر واخوانا لان جمع المذكور السالم كل . بـ مـ
 لم يلحق بذلك المفرد او ونون دلالة على ساقوا الاثنين وليس . واخوانا
 كذلك لان اولوا موضع وضع السلامة وليس به اذ المرات اول في المقدر . عشرون واخوانا
 وليس عشرون وثلاث واربعه احاد العشرون وثلاثون واربعون وان ادم ذلك . كما في ذلك
 لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل .
 لتسمية مع كل ثلاثة تزيد عليها واما عليون وفلون ونحوها فاجمع عليه وقوله ونحوها
 وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولان انخذ المشي بانه اسم دال على مفرد من في اخره الف
 او باونون مزيد تان فيدخل فيه اثنان وثلاثان ومذروان والذاتان وهذا ان خلاف ثلاثة
 يحتاج الى افراد هذه التثنيات بالذکر ونحو جمع المذكور السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
 في اخره او باونون مزيد تان فيدخل فيه الواو عشرون واخوانه واماده وان لم يدر اخل في
 الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحد ذوقا . وكثيرا يزيد به الذوقا **قوله** النعت
 فيما تعدد كعصى وغلاي مطلقا او استعمل كفاض زلفا وجرا نحو مسلمي رفا واللفظ
 فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكورة اي الاثنا العشرة تكون معددا وانما يكون ظاهرا
 حصر الاثنا المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فيبقى بالمريد كمر منها ظاهرا الاعراب **قوله** فيما
 تعدد اي في معرب تعدد اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقاما
 لصار مرفوعا فاستعمل الفعل اعلم ان تعدد الاعراب لاحد الشيين اما تعدد النطق به
 واستعماله واما تسميه واستعماله فالمنفرد به بين يستعمل به كل واحد منهما على الاطلاق
 اي رفا ونصبا و **الاول** باب عصي يعني كل معرب مقصور فانه يتعدد اعرابه لفظا
 في الاحوال الثلاثة لان الالف لو حاولت تحريكه لمخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اى همزة
 يمكن تحريك الالف مع بقائه اللفظ **والثاني** يعني كل مفرد احتراز عن نحو علامي ومسلمي
 مضافا الى المتكلم فانه يتعدد الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعرابه المضاف مناجزة
 عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جازعلا
 زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو
 المعنى لرفع الاستاذ كونه مسندا اليه مسبوق ببنوته اولاد نفسه والمسند اليه المسمى
 مثلا ليس مطلقا بل المقلام المتصرف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسند
 بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلا ثم الاعراب فتقول المصرا
 اضا فالاسر المعزول الى المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لوافها . ارادوا
 الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتقلا بحركة لازمة . احتمال الحروف

قد علم ان الاعراب المذكورة

في اعراب الالف

باب تلي

. كين متقالتا . فاعلم ان مثلين مستحيل ضرورة واما المستعمل اعرابه فاعلم ان يستعمل في
 احدهما رفا . وفي الاخر رفا **قوله** الام المقصور اي الذي حذفت اعرابه باقيا كـ
 قدستعمل الـ كسر على الياء المكسورة ما قبلها وذلك محسوس لصعوبة الياء وتقل الحركتين مع
 حرك ما قبله . وكذا ثقبلة فان سكن ما قبلها واما قبل الواو لم يستعمل الحركتان على ما هو طبعي
 ومبهور وكسبي ومعزودا . وانما النقص في ثقبلة لا تستعمل على التامع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي
 ونحو هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتي والعصى مقصودا لكونه صمد الممدود
 او لكونه ممدودا . ركاب والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمي نحو غلاي مقصودا .
 وان كان منه . من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالف ايضا مذهب
 الفاعل . غلاي مبنى على ما يجي والمنصور من القاب المعرب **والثاني** كل جمع مذكر
 غير مضاف الى المتكلم فان رافعه . حـ فيـ فيه رد لك نحو جاني مسلمي والاصل مسلموي
 اجتمعت الواو والياء مع ما قبلهما في اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلت
 . انما هما الى اخفهما اعني الواو الى الواو والياء الى الياء بالادغام التحفيف وكذا يعمل لو كانت الياء
 واو او حوسب . وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلبه لاول الى الثاني كما يجي فيه
 التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لا ثامره
 ما شرعوا فيه من التحفيف . لكون الفحة قرينة من الطرفين محل التحفيف فمن لم يكر
 الضمير في نحو سبت وميت اي لانه لم يبق فيه تحفيف اخر حتى يتمش به ولم يكن المقصود في
 من الطرفين . وليست الياء الساكنة المدعمة في المتنازع الانضمام ما قبلها كالساكنة غير
 المدعمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض في لغتي من الطبيب طوبى واما
 المدعمة في المتحركة فكما هي متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فيجوز سيل كهايم
 ودان كان الاسر الذي قلب وادها للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط
 . جـ و . وايضا ما الضمير على حاله فقالوا في جمع الوي في مقابلة بين الواو الذي هو علامة
 . الرفع مقدرة في نحو جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت
 . فالمدغم ثابت ولعله انما لم يبد نحو جاني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحا
 . القوم ومرت بصالحا القوم من المقدس حرفة لظهوره في الحروف لان الكلمتين مستقلة
 . بخلاف نحو مسلمي فان المضاف لكونه ضميرا متصلا بجر المضاف اليه واما لفظة في في الاحوال
 . الثلاثة فقد دخلت في باب علامي فلذا لم يفر بالذكور وكان عليه ان يعد في قسمه
 . المتعدد واهرابه مطلقا المحكي في من مزيد ومن زيد او من مزيد لكونه معرب مقدرا للذكر
 وجوبا لاستعماله بحركة الحكاية واستعمل من مذهب النحاة ان باب علامي لاضافته الى
 . المنه وحاله . والمصنف كما رايت لانه عدل من قسم المعرب المضاف اعرابه وهو الحق بدليل
 . المحراب نحو علامه وعلامته وعلاماي ومن ابن طبراني الاضافة الى الجنب مطلقا سبب البناء
 بل اشرط ما يجي في الظروف المشبهة فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا اما مطلقا او في
 بعض الاحوال دون بعض فابقي من المعربات اعرابه ظاهرا وبوقوله واللفظ فيما عداه
قوله المنصرف . في ثلاث من قسمه الى حكمه ان لاكثر ولا تنوب **قوله** ثمانية عشر

قد علم ان الاعراب المذكورة

اجتمعوا ولا ان قول النجاة ان النبي الغلا في علة لكذا لا يريدون به انه يجب له بل المعنى
 انه اذا حصل في تلك التي ينبغي ان يختار الملة فذلك الحكم المناسب بين ذلك الذي ذلك الحكم
 والحكمة اصطلاح الاصطلاح ما توجبها العلة وايضا عني المصنف بقوله يمكن ان لا يكون
 ولا تنوين لان سقوط التنوين والكسر في غير المنصرف مقتضى العلين ودلهم النص
 لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة
 لا علة تامه اذا جتمع اثنين منها يحصل الحكم العلة التامة او مجموعها من اودا
 منها تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف سطا ما الله تعالى
 ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين بالضرورة او
 المناسب وكذا المجموع بالالف والتاء والياء والمجوع بالواو والنون على اللوحين
 ومسلمون وان لم يجز منها الكسر والتنوين لنبوت العلين في جميع ذلك ففي قوله
 ويجوز ضرورة او التماس نظرا لان العرف على قوله عبارة عن تقري الاسم حسن
 السببين المعتبرين او عن السبب التام مقامهما وموجب حال الضرورة وقصد التماس غير
 مجز عنهما كان الوجه ان يقول ويجزول حكم المنصرف للضرورة او التماس احكم
 غير المنصرف حكم قد يختلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاحزاب اختلاف
 العواميل لفظا او تقديرافا لا يختلف عن علة الاعرابه وعلى ما حد النجاة غير المنصرف
 اعني قوله هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز ضرورة
 للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علة من التسع
 غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر
 والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاصل في لغة العرب الفعل جاز لا جلا
 اية علامته يمكنه التي تنوين اي علامته اعرابه لان اصل الاسم اعرابه واصل الفعل البناء
 وجعلوا ترك العرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا لغيره الكسر بعد ضرورة الاسم
 غير منصرف وقولوا هذا القول بان له لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع
 العرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعته التنوين بالاصالة ليعلى قول هو لا
 نحو الاحمر واحمر كمنصرف لان التنوين لم يوجد في حذف كانه اعرابا واجمعون وقال
 بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين مع المنع العرف ونحو الاحمر واحمر كمن
 عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحدنا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع
 العرف والاول ارب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
 مع التنوين تابعا مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
 فلو كان الكسر حذف ان المنع العرف كان التنوين لم يعد بالضرورة اليه اذ مع ضرورة لا يرب
 الا قدس الحاجة وانما سمى الكسر في الحذف لان التنوين محذوف لان المنع العرف يجب حاشيا
 الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فادوا التنوين من اول الامر على انه لم يسقط الا لشابه
 الفعل لا لاضافة ولا للبناء لا لشي اخر فخذ فوامعة صورة الكسر التي لا تداخل جعل لفظها
 يوتي بنون العادة في نحو ضربني وبغضبي فيقال بظاهرا منع العرب المشي وجمع المذكور

في التنوين
 في التنوين

السلام

التبرع مع احد السببين نحو احراف ومسلمون على اللوح لان النون فيهما ليس المتكسر كما
 ذكرنا حتى يحذف تبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع لغيره لم ينبع الجرا النصيب على ان
 سمي بهما اعرابا في المقوم اي جعل النون معتقب الاعراب وجبت منع صرفهما للعلين لان
 في تنوينهما تنوين لا ينبع نصيبهما الجرم لقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا
 في تنوينهما تنوين المصنف للفعل وهي على ثلاثة احزاب **احزاب** وهو اقواها ان يصير معنى الاسم
 معني الاسم او كان في اسم الانفال فيعني الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى
 عملة **وا** وهو اسطفا ان يوافقه من حيث تركيب الحرف الاصلية ونسبها في من من
 المعنى كاسم **ال** فعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطي عمل الانفال التي فيه
 معناها **ال** يعني لضعف امر الفعل في البناء تطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
 فلا يسهل الاقوي المشابهة للانفال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كان الفعل **ال**
 وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتفق معناه ولكن يشابه بوجه بعيد كونه فرعا
 لاصل كما ان الانفال فرع الاسماء اعادة واشتقاقا اما الاضافة فلا يحتاج الفعل في كونه لانا
 الى اسر واستغنى اسم فيه عنه واما الاستقاف فيجوز باب المصدر فلا يبي هذا المشابهة
 لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك ينقض معناه الطالب
 للفعل والمفعول وهو مخطو منه بل ينزع لضعف المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معويا
 بلا علامة اعراب فينبغي الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما اجمع
 في هذا الحكم الى كون الاسم فرعاً من جصاص ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة لان
 المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا تويه اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل
 الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكليف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب
 هذه العلة غير ظاهرة كما ينبغي فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين **فان**
 اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاه الاسم حكم الفعل
 اولي من العكس **فالجواب** لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك
 لطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل معنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل واسم
 المفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل تطفل الاسماء على الافعال في المعنى
 فتعطي حكم الفعل وذلك بينا اسم الفعل وعمله عمله معاً وعمل البوا في حسب وهذا
 مطردة كل ما يعطى حكماً لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل
 يتضمن معناه كان واخواتها وما لا عمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم الحرف باحتيا
 الى غيره كالوصلات والمضارب والغايات او يتضمن معناه كانما الشرط والاستغناء ونحو
 ذلك **باب** المشي بين الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وهذا يكون في مشابهة
 اسما بخلاف مشابهة للانفال وذلك يمكن الحرف ورر حة في البناء والفعل
 واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف
 في عدم التصرف كما في عسي ونعل النجيب وان شابه الاسم كالمضارع اعراب كما في باب
 فظهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف وكذا الفصل قد شابه الاسم والحرف ولما لم

في التنوين

في التنوين
 في التنوين

قد يناسبه الفعل فقط **قوله** والنون زائدة استصب زائدة على المقادير من النون **قوله**
 معنى الكلام فان معنى قوله ويعدل ووصف الى اخره اي يكون ظل منع صرف عدلا ووصفا
 وكذا ذكرنا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما يشابه الف. انثى المقصورة
 وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت الاخاق كمن في ارضي وذوي خطي واللقبة
 لانها بالعلمية يمنع من التاكيد الثاني فاذ اعد الالف والنون سببا لثبوت جنة الف
 بالامتناع من التاكيد الالف المقصورة المستعارة من التاكيد الاولى لثباتها لفظا واما
 من التاكيد اما الالف الاخاق الممدودة فلم يلق مع العلمية بالالف الثالث الممدودة وان كانت
 ايضا مستعارة من التاكيد الالف الثاني الممدودة لاجتماع شيئين **قوله** معناه ما يشبه
 الالف الاخاق الممدودة اي الهجزة في نحو حرا في باب التاكيد ووزن الالف لا نحو سكري
 لكن الهجزة في الاصل **قوله** كون هجزة الاخاق في مقابلة الحرف الاصل كذلك
 ان الالف والنون في نحو سكران بمسابقة الالف الثاني الممدودة لان النون ليست
 في مقام حرف اصيل والالف الاخاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصيل لكنهما
 تشبه علامة التاكيد الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلة عن علامة التاكيد
 اي الالف الثاني الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حالة
 الوصف فرع الموصوف والتاكيد فرع التذكير والتعريف فرع التذكير اذ كل متا
 لغوة كان مجهولا لانه الاصل عندنا واو الجملة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل سنة
 كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فتكون العربية اذن في لسان النحوي فرع الجمع فرع الوا
 والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف الثاني كما ينبغي بعد او فرع ما زيد عليه
 ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بفعل او كونه زيادة في الفعل
 لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهو هنا فرع اخر لم يمتددها
 ككون الاسم مصغرا ومفردا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بـ
 علة مختصة **قوله** وحكمة ان لا كسر ولا جرح لانه يدخله الجرح عند الجموز
 اذ هو عندنا معرب والجرا نوع وجرحه فتح فالفتح الذي في ما حده عندنا عمل الجار
 وهو يميل الجرا لانه وقال لا يفتش المبرد والرجاج غير المنصرف شي حاله ينبغي في
 الفتح ففتحه وذلك لان متناجيه للمبني اي الفعل ضعيفة فخذت علامة الاعراب
 مطلقا اي النون وهي في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجرح ليكون كالغسل
 المتناهي في التعريف **قوله** ويجوز مرته للضرورة او التماسه مثل سلاسله
 واغلا لا وقريرا قالت الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
 الشعر اذ ذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لا فائدة الوزن في صرف ما لا ينصرف
 في ذلك السببهم تصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار وبناء عليه حمل قولهم
 وقوارير وقالوا ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الانحل مناه
 وانكره غيرهما اذ ليس لهم ويريدون احد في الاختيار نحو جاني اخذوا بهيم وذلك
 اما للضرورة فلا خلاف في جواب صرفه فلا يصح ما فيه الالف المقصورة لعدم الصرف

غ
الم

وسمع الكوفيين **قوله** في الضرورة لان من مع مجرورة كالمضد اليه فلا ينون ما هو كالمضاد
 والاصل الجرح **قوله** في الضرورة وتفرق بين المضاد وما هو كالمضاد وجوز الكوفيين
 وبعض النصارى للضرورة ترك صرف المنصرف لامطلقا بل بشرط العلمة دون غيرها
 من الاسباب **قوله** لا يبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرط الكبر
 سباب **قوله** لاسباب واستشهدوا **قوله** فاما كان حصن ولا حارس بنو قاز مرداس بن جهم
 ومنه انون استدل بالان ضرورة تجوز رد الاسباب الى اصولها لاجز صرف غير المنصرف ولا
 يخرج لاجز الاشياء **قوله** فاقرب من هذا اجواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور
 الاناد راوب **قوله** بان قالوا الرواية لقول شيخ والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن
 ثقة لم **قوله** ردحا وان ثبتت هناك رواية اخرى **قوله** سلاسل المنصرف الذي
 في الاغلا لا فهو كقولهم هنائي النون وراي والاصل امراني **قوله** قوارير يعني اذ انري
 منونا لا اذ اذقف عليه بالالف لان الالف ح كما يحتمل ان يكون بدل من النون يحتمل ان يكون
 للاطلاق كما في قوله تعالى الطنونا والرسولا والسبيل فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف
 غير المنصرف وانما صرف المناسب **قوله** الاخر الا في هذه الشورة لان واخر الا في كقولنا في غير
 قوافيصا ونجاسها وكذلك كل كلام منجوع الا نري الى قوله عليه الصلاة والسلام خير المالك سكة
 ما بورة وفوس ما بورة اي مومنة يعني كثيرة النجاس وقال تعالى والفجر ثم قال لير
 ويالجي لموافقه **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والفا الثاني اعلم ان الاكثرين
 على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين فونه لكونه لا نظيره في الاحاد العربية اما نحو غان ودا
 اي الذي في رباعية ودجل شناع اي طويل في حار حزاب اي عبط نصير فتشوا واما نحو
 التواهي والتعازي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل التا واما نحو هو ازن وثر
 عطين فتشوا عن الجمع وسيجي حكمة واما بيان دشاير فالالف فتماعوض من احدي ياي النسب
 لهذا الوزن عارض لم يفتحه به وذلك لانها صار الى هذا الوزن بسبب احدي ياي النسب
 والالف الذي هو بدل من الاخرى وبالنسب عارضة لا يبعد ثانيا الوزن نحو حال وكما
 في المنسوب الى حال وكما وكذا التمام بفتح الثانية المنسوب اليهم بمعنى مقامه **قالت**
 في السبلة بوق بالتميم وبالك برقان كسفته لا يله **قالت** سيبويه منهم من يقول بما في
 دشاير يتشد بد الباد هو قليل ويجي وحده في التصريف ان شا الله تعالى فانما لم يفتحا
 النسب عارضة في قماري وكراسي وعداري ونجاني ودياسي ونحوها لانها تفتت في احاد
 وصيغة هذه المجموع على اعتبار تلك اليات في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد السكا
 في المقود وصيغ المجموع عليه مطردة الا نري انك لا تقول في جمع عجي نجامي وان كان
 ياد **قوله** في جني قيل ان ثانيا مثل بان الالف والياء للنسب الي النون الذي جرح
 من **قوله** ينظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى من كالأربع الى الارب والخمس
 الى الخمس ولا معنى لنسب هذه من العدد بل بالجرهما وتقدر النسب في الراي اسب
 فيكون مد **قوله** رباني الرباعية وهي السن ويجوز ان تقول في الثماني انه منسوب الى الثمانية
 اي مجرد العداد لان **قوله** لا يستعمل الا في المعكودة والثمانية في الاصل لعدد لا لثمة

ج

الفرق

المذكور ولا يقال جاني زريد وحرار اخر ولا امرأة اخري وليست جاني في المعنى
الاول فلا يستعمل الاعم باللام او الاضافة كما هو حقا جاني فلا يخرجات التماس
اي في الجماعات المتاخمة وكذا الاخر فلما خرج اخر وسائر تصاريه في معنى التفضيل
استعملت من دون لوازم الفعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وبق بالجر
اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرين وامرأة اخري واللام
اخران ونسوة اخرين الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدره كان الله اكبر
للمزم ان يقال بنسوة اخري لان الفعل لا يفعل التفضيل بمزلة او مقدره
لا يجوز مطابقة من هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير
اليه لا يجذف الاعم بنا المضاف كناية الفايات اومع سادس المضاف اليه وهو
التنوين كناية حينئذ وكلا اتينا اومع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف
نحو قوله الاغلاة او بداهة ساج اخذ من استقر كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله
اللام ولما منع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في الجمع واخواته
من كوفها معرفات بتقدير الاضافة مع عريضا من تلك الوجوه قال لا يقال في امتناع
كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يجذف الا اذا كان اظهارة ولا يجوز اظهارة
فهمنا ومنع كون ابو على كون اخر معد ولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك الوجوب
كونه معرفة كاسم وتكثر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يتبع صفة التكرار كافي قوله
لغالي من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التكرير ومن اين له انه لا يجوز بحال المعدول والمعدول عنه تعريفات وتكرار ولو كان
معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بنا سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما ذهب ابن حني
ان قياس اخر لما جرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن يفرد لفظه في جميع الاحوال
فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخر
واذا اخر واخري واخرات معدولات ايضا عن اخر الا ان اخري واخر عينان عن افعال
العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لاسيما فيهما حكم
الصرف فيما وضع نحو اخران وجمعون ككنا من واما اخرات فاستعملها باللام واللام
كما هو الاصل ولم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعنوانات هذا اذ كان
الفاظ المونث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاول
ان لا يدعي كونا اخر وتصاريه معدولة من احد لوازم الفعل التفضيل بل تقول
كما كان حقا ولازمها اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لم
افعل التفضيل الذي هو مستلزم لاحد ما جاني في باب الفعل التفضيل
صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر المصنف اعني خروج عن
صيفته الاصلية بل تقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل وانما
من الصيغة واستلزام كلمة اخري فيها دخل فيه سحر واسم ونحو عشية ومسا بكر

مبينات

في تخصيص اللفظ المطلق في معين مما كان يقع عليه وعما ان يكون والا
والاضافة وفيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لفظها عن المضاف الذي كان تقتضيه
وضعا لغيا هو اذا كان المعدول معربا وانضم اليه سبب اخر امتنع صرفه فلم
يتم في ذاته لعدم اعتبار العلنية فيه كما اعتبرت في سحر واما جمع ومثله اخواته
من منع رتب وبتصنع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلا
الفعل فعل جمعا وجمعا قال ابو علي ليس قياس كل فعلا ان يجمع على فعل بل قياس فعلا من
الفعل المجعول في جمعا وجمع مجعول على اجمعون لا جمع قوله خلايل اسودت
واحرى بنا اذا جاني في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث
لجاء جاني لرجال جمع فالتس والحق ان جمعا اسر لا صعد وقياس جمع فعلا اسما فعلى في
حسب وفلاوات في التجميع كقري وسحر اوات لجمع معدول عن احد مما ورد عليه
ان جمعا لو كان انما لكان اجمع كذلك ايضا لجمعة اذن على اجمعون ساد اذا لا يجمع بالواو
والنون الا العلم او الوصف كما جاني في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفيه جمع فعل الخليل
انه تعريف اضافي لان الاصل في جاني النون اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب
اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول
انما لم يبين ذلك مع وجود المضاف لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما جاني واما مع حذره
فما المانع من اعتباره ونال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تسمية اللفظ
بالاعلامه التعريف فالوكد لا يكون الا معرفة الا ما جردا لكونيون من نحو قوله ادرت البكرة
يوما احضا مما كان المؤكد محدودا فغيره ما على هذا القول شبه العلنية ويرد عليه صاحبنا
وبكراد صحا وعتمة ونحوه معينات فانها معارف بلا علامة غرضه بعد المهور كالاعلام الفاعل
نحو الحمر والصقن ففيه العدل عن اللام مع شبه العلنية مع ان جميعها منصرفة وايضا
العلم لم يثبت جمعة بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال السد
المصنف ففيه وفيه اجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار بالعلنية في باب التاكيد
فهما عند كاسود وارقم ونحوهما وهذا اقرب لكن بقي التكرار في اجمع في الاصل من ان
لصفات هو ان باب احر حرا من باب الافضل والفضل لا يجوز ان يكون من باب احر طمعه
على اجمعون وجميعه بالنظر الى اصله فعل والنظر الى فعله الى الاصل انما كانا واد
قال السد الثاني وعبد الحوض من ال جعفر فيا عبد عمر ولو لم يثبت الا حاضا
فانفعلون لا يجوز فيه لا قبل الفعل ولا بعدهما وايضا افضل فعلا لا جاني في الاغلب الا في
الافان والادويان يقال انه في الفعل التفضيل شهادة جعون وجمع كان به
منه في الكتاب اجمع الاصل انه احر جمعا في قرآن في التفضيل ليعوض
جميعه هو حمد واشهر في الجود والمشهور شر جعل بمعنى جميعه وانما جاني عن معنى التفضيل
فعدله في اللفظ من لوازم افضل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كاذرنا
في اخر فابع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف
يرد على جمل اجمع من الافضل ان يونه جمعا وجمعا جمل كقري **والجواب السد**

انه لما في معنى التخصيص جاز ان يغير بعض نصارى فيه عما هو قياسي
مع وادنه ان فعل صار كاحتر الذي هو على فصح وهو صفة جاز حقا حيزا وادنه
حسننا وحسننا وعلينا مع مذكري الفاضل وحسن وعالي لكونها صفات تكمي
وزنا صفة جاز او كان على المصنف ان يذكر كحصر معينا في العدد المحقق في قوله
في قول المشهور وادنه كذا ايضا اسير فاعلى لغة يتم كاجب في الظروف المبنيه لقيته
عدلهما وهو ان كلفظ جليل اطلق واريد به في قوله من اقراده معبدا لادنه في قوله
سواء كان بالعلمية علما نحو النجم والشمس او لا نحو قوله تعالى في قوله
استقر الامم فثبت عدل سحر وامر مخفيا واما علميتهما فمقدرة كاجب في الظروف
المبنيه **قوله** او تقدير ان تدعى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من لاسما
ثلاثة اقرب اما اسر جليس غير صفة وذلك على ضرب من مفر وكثرة ومدى وجمع لغو
ومحور فذلك كله منصرفه وان سمي لهما اذا كان المسمى بخاصة او اما صفة وذلك على ثلاثة اشياء
الاول هما ما لعد فاعلى غير مختصة بالند الخطم وضع في مبالغة كاطير ونحوه فهو كثر
في مبالغة ضارب **والثاني** مبالغة فاعلى مختصة بالند نحو يا فتى وبالكعب فتوى الكعب
كفعال في الموث نحو يا فتى وبالكعب كاجب في باب الند او فعل وفعل المختصان
بالند احدهما لان عند الحاجة بخلاف نحو خطم وضع في مبالغة كاطير ونحوه
خطم لم يختص بالند ابل سا وانا هما المبالغة في سبوع الاستعمال كاشاد وخطم في
الاستعمال كاطير ولم يختص باب دون باب وانا لا اري في نقصان بعض الاشياء المشتركة في معنى
عن بعض في التصرف ليل على ان الناقص معدول عن الناقص وسيتم هذا مزيد تحت باب الناقص
ولما كان من مدحهم ان جميع انواع فعال مبنيه كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا الفعل
المختص بالند اقروا عليه انك اذا سميت لهما فاعلى لا ينصرف اتفاقا نحو فسق المعدل والعلمية
وكذا فعال عند بني ميسر نحو تراك ونحوه في اسما الافعال ونالك الاتسار جميع فعال
لغير ان جميعها معدول وادنه خطم القناد وكاجب في اسما الافعال ونالك الاتسار جميع فعال
افعل التخصيص ولا عدل فيها الا في اخره وجمع واتباعه كاذكرنا في اسما الافعال وهو ان جمع بشرط
يثبت فاعلى وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقصر وحجى لانه ثبت قائم وجاج و
قصر وحجى قبل العلمية تحت كونا بكونه معدول عن فاعل جندنا وقطعا بعد مبنيه عن فعل
الجدي فاعلى هو غير مبني على غير منقول عن شي وهو معدول وانا حكمتنا حملناه على كونه
معدول ولا يجوز ان يكون من خلا غير معدول كمران وسفاد كثره كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدد على ما تقدم ليل يتحصر مراد **الند** وكل
فعل جامع للشرطين ما يكونه نيا كلامهم منصرفا او غير منصرف فعليه
فيه ونسبة الصرف الحافا للشكوك فيه بالاعقاب اما ادناه وان رجع الشرطين حثه
جمع نيا كلامهم منصرفا فلا يقدر العدول فيه وان اختلف الشرطين وذلك بان لا يجزى فاعلى
قبل العلمية ولا فاعلى هو منصرف لوجاهة ذلك في كلامهم ولا يعرف له مثالا لذا ان جاز
له فاعلى قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا فاعلى وهو منصرف كخطم لا علم به لوجاهة ذلك

كون معدول عن فاعلى ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واشد من العدول
لوجاهة على هذا الاصل صرفهما لانه كما جازنا فاعلى قبل العلمية جاز
المراد السيد قال الا على ان الظاهر منه ان قوله ليرى ليرى ليرى ليرى
بما حال العلمية غير المتولين عن فعل الجدي لانه معدول وان عن فاعلى
كلاهما فلا كذا في كونه منصرفا ايضا لوانتق بحثه **حلاكم**
في نحو موبد ومكوره ومحبب وجوه عن موبد بكسر الفاء وكان ومحبب وجوه
فان كان خادجة عن قياس لان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجوه
اذا العدول خروج عن الاصل وهذا يرجع اليه العالم بمحبب وكو
لمبب فانه وان كان قياس معتل لبا بالوار ان يصاح منه بفعل بكسر القين
بفعل مفتوح القين ان يبنى منه بفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو
يحل في اللغة الاصل للاصل انما هو لعل على الاكثر وذلك لا يعتل لبا
من باب بفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع قد جازى الكوفون موضع
ما على الاصل واما مورق في اسم رجل فاقصرت اما بناء على انه فاعلى او على انه
يكن فثبوته كثر من مفعل كاجب في التصريف او فاعلى كثر من مفعل
او كذا لك موكل علما واما ثمن اربابك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتد به في الوزن
بطلان وزنه قلنا انه منقول عن جمع شمس والوزن جواز صوته وترك مرته كما في صفة
امر العدد ظاهر وليس كما لعمية في نوح ولو جازى حتى يقال انه لا يورث في الثلاثي السا
في وسط واما حيوة فان الصيغة لم تقصر والعدول خروج عن الصيغة الاصلية فوجبه وجوه
جميعا فلهذا قلنا ان تركب كونها معدولة **الند** في نظام في قيم اي في لغة غير ما في لغة
اهل الجوار فيها انما عدل مقدر وعند الحاجة لهما مبني وكلامه في المعربات غير المبنيه
وقبلي باب نظام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان الموثقة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كاجب اسم فعل كذا وبناوه ظاهر وعلم القضاة وعلى راي لهما كجار للبحر وصفة
للموثقة كذا من معني فاسقه وهما ايضا مبنيان باثاق قالوا المشايخ باب نزل عدلا وور
لم يكنفوا ان المشايخ بالوزن ليل يرد نحو سباب وجسام وكلامها معرفة فقالوا ان كان
نزال معدول عن نزل فبما في الجار في المقدير معدولان عن فاسقة والجرية والقسم
الرابع علم الاعيان الموثقة فلهذا الجار بين كلامنا بينهما ايضا نزال وزنا وعد لا يستقدرا
ويشوبهم اقترنوا في كثير من على ان ذات الراس هذا القسم مبني على الكسر للوزن
والعدول المقدر من خطا واما تدبر والعدول فيها تحصيل الكسر اللازم بسبب البنية
اذ كثر الراء منه **الند** المطلوب المستحقة وغير ذوات الراكظام معدولة غير منصرفه
للتا **الند** ولزجنا جواز ترك الصرف ههنا الى تقدير العدد كما احق به
في غير الال بعض النحاة يقدرون فيه من غير ضرورة لانه من حصار الذي وجب
تقدير الال فيه لغو من البناء الذي بسبب الامامية فقد روه فيه ايضا طرد واليا
واقدم على جميع هذه القسم غير منصرف من مرادات الراكان اولاد سيجي الكلام على تقدير

العدل في مثله في استعمال **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاء
الوصف بقدر الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلهذا لم يصر
بغير الغلبة فلهذا لم يمتنع اسود و رتد وانا الى الان لم يقرب دليل
العارض غير معتد به في منع الصرف واما قوله مرتب بشوة اربع
الصرف - شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتثنية فبق
لعدم شرط الوصف وليس قوله ان الباء اربعة ليست بطارية على اربع
للمذكر واربعا للمؤن والمذكر في الرتبة قبل المؤن بخلاف المؤن وبعده
قالتا طارية لئلا وان دقتوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد ببار
فد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التثنية المؤن فكيف يعتد
في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصال
الوزن في الحال حاصل بينهما والمخرج عن اعتبارها في حال اخرى فتوكان
قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم فديجوز
استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني بجلا وزن الفعل اصل
غير لازم لانه يقال للمؤن بحلة فالوزن متساويان في عدم الزوم واربع متر
يعرض الوزن على عمل **قوله** فلا تضر الغلبة معني الغلبة ان يكون اللفظ في اصل
عاما في اشتياق يصير بكثرة الاستعمال في احد هاتين ههنا بحيث لا يحتاج لذلك
الفرق في خلاف ما كان راجعا عليه كانه عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد
العباس ثم صار اسم في عبد الله فلا يحتاج له الى فرقة بخلاف ما كان ههنا وكذا في
الغراب والبيت في الكعبة فكذلك اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكذا استعماله في الحجة
السودا حتى لا يحتاج فيها الى فرقة من الموصوف او ظهر اذ اعني به ذلك النوع من الجاهل
بجلا سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من فرقة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره
نحو عند ي اسود من ارجاله لهذا الشرح يلزم للمثالة لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة
عن معني الموصوفة ولا سيما اذا لم تنص اطلاقا بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلم
فيه نظر كما يجي فكيف يخرج عن الوصف ومعني الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما هو
له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف الطامع في كل ما وضع
له فيخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال في ادم
لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعني لا من حيث اللفظ فبان بهذا اضعف
قوله المصنف في شرح قوله بعد لا خالف سبويه الاختش وهو قوله وذهب سيبويه
او في ما ثبت من اعتبار الوصفية الاصلية وان كان جميع **قوله** بالاسد
له في باب احراز انكر من العلم في باب اسود الغالب لان معني الوصف **قوله** ازال
بالعلمية تحقيقا للمعني **قوله** التثنية لان معني ريب احراز ريب سمي باجور وفي الحقيقة
او لا حتى يجوز في السود ان السبي كل واحد منهم باحمر ريب احمر لفته فاذا لم يتحقق
لم يعتد به في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقا معني الوصف كما يجي ليجوز ان يعتد به

الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون
وليتا به بحاله قطعا ويعضد بقا معني الوصف في مثله عند ههنا
قوله او يمين في الشعر الابرق والابطل وان استعمل الاسماء وكثر تكريرها
مخلع عنها **قوله** الوصف بدل الاء انهم لم يصير فوهما ولا نحوهما في التكرار فعملت ان معني
الوصف مقرون واذا اقر فيها معني الوصف علقته الحال والطرف بهما هذه الغلبة ونحن
نظرا ان اسود الغالب حية سودا ومعني اربع حية فيها سواد وبياض ومعني ادم قبيحة
فيه دهمه سواد اي تعد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية
الاصلية تمت **قوله** والمخالفات لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما ان
لم يثبت بارج ان الوصفية العارضة لا تتغير وقال بعضهم وبما لم تعتبر الصفات العامة
في اللفظ ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لتقصاها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريانها
في الموصوف وان كان معني الوصف باقيا فيها **قوله** وصف منع اني معطوف على قوله صرف
اي يكون الوصف الاصيل معتبرا اضعف منع اني لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوصف
ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ام اني بل توهم انها موصوفة للصفة لما راولها للمخ
الحقيقة الشديدة من توهم قوة السراق شدة وكذا توهم في الاحد الذي لا الصغر
بند موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو خجل وهو الاحكام وقد قيل المدوخ جدد لا تكايفا
مؤن احدك وكذا توهم في اخيل ان صفاه الاصيل طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه
تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها لا يقصد معني الوصف مطلقا
لا عارضا ولا اصليا فاني وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائر اذا قوة واخيل طائر اذا
خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت احدا لا نعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معني
القوة كما نقول رايت عقابا لا يقصد فيها معني الوصف بالشد وان كانت اقوي من الصقر وليس
صرفها لكونها غير موضوعة للوصف كما انار اليه المصنف فاما منع صرف مثله لفظا ووسم
الثاني شرط العلمية اي قوله وعرف بمنع اعطان الثاني على ضربين ثالث بالالف وثاني
بالياء فاما بالالف فتعبر بالتأثير بالشرط للزوم بالالف وصفا على ما مر وكذا في اقام مقام السبين وتريد
ثاني ان ثبت ان اربعة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ههنا فتواخت وبت ليس موتا
في التثنية لتبادل من اللام لكنه اختص هذه الابدال بالمؤن دون المذكور نسبة التثنية
فعلى هذا الوصية بينت واخت وفتت مذكر الصرف فيها والثاني بالياء على ضربين **قوله** ان يكون
الباقية ظاهرة بشرط العلمية سواء كان مذكرا حقيقة أم حجة او مؤنشا حقيقة كقوله او لا هذا ولا
ذ ان كقوله فلا يولون من دول العلمية بدل ليل نحو امارة قايمة وفي قايمة الوصف الاصيل والثاني بالياء
فالمخالفات **قوله** في شرط الوصف هو كونه وصفا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك
في التثنية في الاصل على المعروض وعدم الثبات في قايمة قايمة قائم فلم يصح
به واما في الاصل لان الاصل وضعها للفرق بين المذكور وال... ولا يجي لهذا المعني في الصا
والاسماء غير لازمة للكلمة كصاحب وسفوف وحسنه وامر ورجلة وحجارة واما في غير
هذا المعني فانه تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجي في باب التثنية ثم ان العلمية حيث

كانت الكلمة من الكلمات الغريبة صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم
 كراجه كذا صارت لازمة لا تحذف الاية الترخيم كما يحذف الحرف الا
 القسمة باللفظ وضع له وكل حرف وصفت الكلمة عليه لا يثبت عن ان
 في المجلس ليس موضوعا مع التا فاذا سميت به فقد وضعت وضعنا نياهم التا فصار التا
 كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلمة القسمة يا تفرد
 فيها بالنقص وتغير الحركة ولفظ الحرف ان استقلوا كما في جبريل ميكائيل واطاطا ليس
 قالوا جبريل وجبرال وجبريل وميكال وارسطوا وارسطا لم يحوذ ذلك ودها على غير
 اوزان كلهم الحقيقية وركب حروفها المناسبة مع عدم مبالاة من اوصاعهم
 ولذلك قالوا انجي فاعجب به ما سميت واما الزيادة في الاعلام فتقول ان كان الحرف الراء
 لا يثبت معنى كالف الثاني في نحو ليري وذكر في الثاني في نحو غرة والتم الا لما
 في نحو ميري لم يجر زيادة لان مثل ذلك لا يكون لاحال الوضع وكلامنا فيما تواد على العلم
 بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلم وكذا الحكم ان لم يزد الزيادة الا ما اذا العلم كما الوجه
 والام التعريف من غير اشتراك العلم واذا افادة الزيادة معنى اخر تارة لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى
 على ما مضى له اولا لم يجر الزيادة في الوضع العلمي فلا يزيد عليه التا المقيدة للمعنى الثاني وان
 لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم
 بخاصة التعيين كذا النسبة واما التصغير وتوحيه التمكن نحوها شي وطلحة وان خرج بها عن التعيين
 جازت بشرط خبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيد وركب ما في باب الاعلام
 فاذا صار التا العلمية لازما هل لا قبل في نحو حرة انه تاي ملام سببين كالالف
 تكون العلمية شرط لتمامه سببين ولا يكون سببا لما ذكرنا من ان وضع التا في الالف
 على العروض فلزم مد غرض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم ان يكون التا
 مقدر او هو الذي يما المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كخدي ولب او غير حقيقي ككاش
 ومضرا والالف لا تقدر كالتا اذا الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا توتر التا مقدره ايضا
 الامع العلمية الا ترى ان نحو طاهر منصرفا مع التا يثبت والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف
 كما في وانما شرط فيه العلمية انما لان المقدر عند ام اشعث من الظاهر وشرط الظاهر والالف
 جنهسا ان العلمية تصير التا الظاهرة محتاجة التا مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة
 ساكنة الاوسط كساة فلما لان العلامة ظاهرة وانما التا المقدره فصعيف فان سدد مسئلة في اللفظ
 حرف اخر او جوبا والاف فيه الخلاف كما في وما يثبت مسدد الحرف الاخير في الراء على الثلاثة
 لان موضع التا في كلامهم في الثلاثة ولا يزداد التا وانما كوثية وشاه فحذف اللام وذلك
 سدد مسدد التا تصغيرهم عتريا في عترب من دون التا خلاف يدس تان هذه قد تيزه
 التا بالالف المقدره حقيقة فشا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لربيه في سوا سميت
 به مذكرا حقيقيا او موصو حقيقيا اولا هذا ولا زال ذلك لان فيه تامقدر وحرفا شادا
 سدد التا بمشرد حمزة وان لا يثا فاما ان يكون مقدر كالاوسط اولا وان يثبت
 به موشا حقيقيا كقدره امر او غير حقيقي كسفر لجهنم فجمع التا بغير شرط مع حرفه للتا

المتن

المعدية ولقبها بكون الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التا والدي على قيام حركته
 الوسط تمامه الرابع انك تقول في جلي جلي وجليوي ولا تقول في حمزة الاحمزي
 الا تقول بدي اي الاحمدي وحالهم ابن الانياري جعل سفر كسند في جواز الامر من
 خط الي ضة شاد مسدد التا وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عند
 حوت حرف المقدر وقد برنا الثانيين وذلك كرجل سميت بسفر وكتاب سميت بقدر واما
 لرو في لفظ ان الذي كبر في الوضع الثاني على ما ضعف تايته في الوضع الاول فعلى هذا القول
 في تصغير سفر اسم احاسير واما اذ يثب وعينه لرحلين سري كما بعد التصغير وان لم يثب
 مسدد التا سدد التا مسدد في ذلك اذا كان لا يثا ساكن الاوسط فلاع ان يكون فيه حجة
 اولا فان لم يكن قال سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كسند اذا جدد اسم رجل او اسم سيف
 مثلا فلا خلاف في حرفه وان سميت به موشا حقيقيا او غيره فالزجاج وسبيويه والمبرد حوزوا
 بالتماعه من الصرف لكونه موشا راضعين للظن في اعرابهم واما الثانيين وغيرهم فخيروا
 فيه بين الصرف وعدمه لغوات السداد مسدد حرف الثانيين وما يثبت مسدد التا وكذا الخلا
 كما سكن حشوه للاعلا لا وضا كذا رونا وفي التا كيد اسم امراه وان كان فيه الحجة
 كما وجوز ان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنجح ولوط كما في وان سميت به موشا
 حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان الحجة وان لم تكن سببا في الثلاثي الاوسط كما في
 لكن مع سقوطها عن السببية لا تقتصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسرهما يتخفف المنع فظهر
 هذا التفصيل ان الموش اذا سمي به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فيصير في سبع حرفه زيادة على الالف
 حرف ولا يعتبر تحريك الاوسط ولا الهجاء وهو ما شرط اخر لمع صرف الموش اذا سمي به مذكرا
 تركها المصم ان لا يكون ذلك الموش منقول عن مذكرا فان زيانا اسرار امراه لكن اذا سميت
 به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية الموش كان مذكرا بمعنى المغير وكذا الوسميت نحو طيف
 وطان مذكرا انصرف لان في الاصل لفظ مذكرو وصف به الموش اذ معناه في الاصل يخص
 كما في لان الاصل المطر في الصفات ان يكون الموش من التا منها صيغة المذكر وذو التا
 موضوعا للموش تكل لغت ملووث بغير التا فهو صيغة موضوعه للمذكر استعملت للموش
 ان لا يكون تايث الموش الذي سمي به المذكر تايثا يحتاج الى تايث غير لازمه
 فان لسا ورجلا وكل جمع مكسر تايث من علامة التا يثب لو سميت بها مذكرا انصرف لان
 تايثها لا جلا وبلغا جماعية ولا يلزم هذا التا ويل بسا ان نولها بالجمع فيكون مذكرا
 وليريق التا يثب الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التا كغير الحقيقي في نحو سار وطان تايثها
 باعتبار التا ويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا ان لا يغلب استعماله قبل تسمية المذكر
 ان سميت الموشة الساعية كذراع وعناق وسمال وجنوب على اربعة اوترب
 منه اما ان يثاوي اسمها الما مذكرو وموشة فاذا سمي بها مذكرا جاز فيها الصرف
 وموشة ويغلب استعمالها مذكرا فلا يجوز بعد تسمية الموش بها الا الصرف او يغلب استعمالها
 موشة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكرا جازا في الصرف ايضا ولا يستعمل الموشة فليس
 بعد تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكست الاسر اعني سميت الموشة باسم مذكرا

المتن

ان

والزيادة على الثلاثة وهو اوى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث سقرا انما في
 المقام مقام الساج مسددة علامة الثانية واما الجملة فلا علامة لها سجد
 بل لا يجوز كونه ثلاثا ساكن وسطه او تحرك ثباته كلام العرب ويصير كانه خارج عن
 وضع كلام الجمل لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الحقيقية لا خلاف كلام
 العرب وان تحسري تجاوزه فمذهب اليم المصنف بان يجعل الاعمى اذ كان ثلاثا
 ساكن الاوسط جاز صرته وترك صفة مع ترجيح الصرف فقد جوزنا في الجملة مع ساكن
 الاوسط ايضا فكيف لا يجوز مع تحركه وليس لشيء ان لا يسمع نحو لو ط غير منصرف في شيء
 من الكلام والنباس المذكور ايضا ينعقد والذي غرضنا من ظهوره هو ان يكون
 الجملة كان مثل هذا ودعنا صرته وههنا هل غرضنا ان يكون على ضربين انما كونه
 شرطاً كالمزادة على الثلاثة في الثانية المعنوية واما كونه سببا كما تقدم في ثلث الجملة
 في ما وجوز من التفسير الاول اذ لو كانت سببا في الثاني الساكن الاوسط لسمع نحو لو ط
 غير منصرف في كلام نصيب ويتبين بما تقدم عليه وجوب صرف نحو لو ط وجوز مع كونه
 مع ان كل واحد منهما ملائي ساكن الاوسط وذلك ان حقه الاول الجملة بالقرينة وايضا
 فالثاني له معنى يوجب في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التعريفات وهو التفسير
 بخلاف الجملة فانه لا معنى لها بغير ما معناه امر عدي وهو ان الكلمة ليست من ارضاع
 العرب ولا علامة لها من فالتاين اوى منها وشتر هو حسن بازان وجوزان
 يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالجملة او القامعة الا ان نقول انه لا يستعمل
 الا مذكر الا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتاين الصحيح لما لا اسر
 ابي نوح النبي صلى الله عليه وسلم الجمع شرطه صيغة منتهى الجوع الى قوله ونحو
 جوار ربحا وجرا كعاجل صيغة منتهى الجوع اي وازن غايه جوع التفسير لانه
 يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير
 كجمع كلب على اكلت وجمع اكلت على اكلت وكذلك نعم على انعام وجمع انعام على انعام
 وانما قيد بما في جوع التكسير لا يمتنع جمعه جمع الثلاثة وان لم يكن قيدا منظر اعل
 ما يحكي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم اكن صواحيات بوقت
 وقوله حجاب القوامين بالكرور وتولته واذا الرجال راوا يريد ان يمتهم خضع
 الرقاب نواكسي الاضار كما ذكره ابو علي في الجملة ان يكون اولها
 مفتوحا وثالثها الفاء وبعد هاء فان ادغم احد هاء في الاخر او لا كما سجد ودوا
 او ثلاثة ساكن الاوسط فلو كانت هذه الصيغة لم توتر الجملة كما في جرد وجنان
 مع ان في كل واحد منهما الجملة والصيغة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون
 يغيرها احترازا عن نحو ملاك لان التاين العرب اللفظ من دون المفردة
 وعلانية وطوا عنه فيكسو من قوة جمعيتها فلا يقوم مقام السببين ولا يسم على
 مذهب من قال ان ثباته مما لا يكون لا نظيره في الاحاد كما ذكرنا في الاصل
 منع ثمان ورباع وارباع وان حصلت فيها صيغة منتهى الجوع لان هذه الصيغة

المونث هو المونث مع الشرط وحضاجر علما للصنيع غير
 علما حال من الضمير في غير منصرفه اي لا يصرف في حال كونه علما
 للصنيع ويصير يطلق الا على الاثني وادكره بمان ذلك لانه لا يبقى ان فيه معنى
 الجمع حقيقة وكل واحد منها وحي علم الجمل لا لواحدة معينة فهي كاسامة
 الاسد على ما في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع
 فكيف ينبغي ان يكون منصرفا ثمان ورباع عند الجمع ان الجمع الاقوي
 اذا لم يصرف لان المعنى في الجمع عند ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف
 فلا يضر جمع بالعلمية لعموم الرقاب فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع
 مناجاة علما بل المونث الجملة الاصلية القامعة مقام السببين
 الجملة والعلنية تضاد كايضا كالمصنف بعد من تضاد الوصف والعلنية
 للمنا من تضاد بين ويصح اعتبار حقيقة الجملة مع العلمية كما يسمى
 جماعة معينة من الرجال بكونهم مثلا فيكون معناه ههنا الجماعة المسماة بهذا اللفظ
 فيكون معنى الجملة باقيا كما يسمى باباين جيلان فروع مع العلمية معنى التثنية
 فاما وان جعلنا في واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى باباين معنى التثنية اذ
 هذان الجبلان المعنيان فلا ينافيان بين العلمية والجملة والتثنية والاولى عندي
 الاتنا في المضامين الوصف والعلنية واما قول المصنف لعدم التخرج ان العلمية
 تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فالتاين فالتاين قول لا نسلم ان ما فيه الوصف
 لا ينفرد بها من معنى العموم بل الصيغة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع
 في الاصل على معنى غير المثل وصاحبه صيغة التثنية لما يخص ذلك صاحب كما يحكي
 في باب الوصف فانه اثبت في اسير لانه لا ينفرد على ما ذكرنا راحة تبعية لذلك المخصص
 وضعيتا فلا يصره في منع الصرف عروضا ما يمنع حربه على ذلك المخصص وتبعية
 له الا ترى ان نحو اسود وارقم عوض فيه ما يمنع الجري والعلنية لكن لما كان المعنى
 الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضر ذلك الغرض على ان في اعتبار
 كونه لانه الاسير على المعنى وصاحبه وضعيتا نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن
 ان يعبر في حاتم معنى الجملة فيكون في الاعلى معنى وصاحبه لكن عرض له المتابع من
 الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود والرقم العلمية المانعة من الجري بالعلمية
 ههنا كالفعلية هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها
 بالعلمية وحده لان العلمية تخصها بذات واجدة والعلنية بنوع واحد كلي
 في جميعية والعلنية مطلقا ان العلمية لا تنقل عن راحة معنى الوصف
 وادغم والاكثري العلمية عدم من الدليل على مكان لم الوصف
 في قوله انما سميت ههنا لثباته وقوله في قوله من اسمه لثباته
 فان من محمود وهذا الحمد وايضا نحن نعلم ان ثباته كالمظهر وقفه من الاعلام
 واللقب الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد

وهذا

لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرقة نفوس التنوين من الباء خلافاً نحو احووا واشيى فانه
 قد اعلال في مثلها ايضاً ووجد علم منه الصرف بعد الاعلال كـ لا يعلل
 احوى المتن ثابت فقد يراهم على وزن الفعل حذف تنوين الصلوات احووا التنوين
 من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوارى ان احوى بالالف فانه من التنوين
 واما جوارى فهو بالتنوين اخذ منه بالياء والحقة اللفظية المتصودة في غير تنوين
 ما يمكن تبيينها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول يا
 وبرايا واد اوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلب اليها الفايه الجمع الاقصى كما غير منه
 حكمه حكما جوارى فيما ذكرنا في معنى الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واشعل
 جعل هذا النوع اعني جوارى واعيل علما فيولس جعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير وذلك بان
 يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياسا كنه في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو
 جاتي جوارى وقاضي واعيل ياسا كنه ورايت جوارى وقاضي واعيل ومرت جوارى وقاضي
 واعيل في مفتوحة في الحالتين وانما قد منع الصرف لان الكلمة سبب قوي في باب منع الصرف
 حتى منع الكوفون الصرف لها وحدها في حق قوله فيوقان مرداس في جمع كاتقد مره
 واما عند سيبويه والخليل في حال جوارى واعيل علما كان او نكره سوا واحكامه اذا
 صغرت نحو احوى قلت احوى حذف الياء الاخيرة نسياناً لكونه متطرفة بعد ياء
 مكسورة مشددة في غير فعل او جوارى كاحي والحي وقياس مناهي الحذف نسياناً كما يحكي
 في الصريان في الله تعالى سيبويه بعد حذف فضاء نسياناً لمنع الصرف لانه بقي في اوله
 زيادة دالة على وزن الفعل عيسى بن عمر بصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياناً
 بخلاف جوارى فان الياء كانت بدليل كسرة الراكذ كرا فلم يسقط عن وزن فاضي
 الجوز والاولي قلت سيبويه الا ترى انك لا تصرف بعد ويجمع علما وان كان قد
 سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو ان الالف لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسياناً
 بالاعلة الاعلال في الالف لانها اول الكلمة الزيادة التي في الفعل والمرة بخلاف عطى
 تصغير عطى لعله كالجاري بحري الفعل اعني في الاعلال فاحي عنده كاعيل سوا
 في الاعلال ومنع الصرف في تنوين التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم احيون في تصغيره
 احوى كاسود في تصغير اسود كما يحكي في التصريف ويكون في الصرف وتركبه
 كاعيل في الخلاف المذكور التركيب شرطه العلمانية وان لا يكون باضافة ولا انشا
 مثلاً بعلبك انما كان شرط التركيب العلمانية لان الكلمتين معاً دخلان في وضع العلم
 فيوزن حذف احدهما اذ العلمانية كالفنا لئلا يوزن من النقصان ولو لا العلمانية التركيب
 عرضة للانفكاك والروايات وان لا يكون باضافة ولا اسما ولا
 وجب بانما الجزء من علمانية كالحج في باب المبنيات وكان عليه
 ولا معراجوه الاخير قبل ان يخرج نحو ان زيد علما وكذلك زيد علما
 ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى العلمانية لخرج نحو سيبويه وحده عن
 فان الاصح اذ من علمانية الباء الاول على ما يحكي في باب المبنيات ما فيه الالف

والنون الياء دون سكران زيد ما ان اعلم ان الالف والنون انما تورا لنا بصحهما
 الفاء ثانياً ودة من جهة امتناع دخولها الثانية في علمهما معاً وبنوات هذه الحقة
 بسقط الالف فيون عن الثاني وبنوا بصحها ايضا بوجه اخر لا يضر في الحاقها وتاوي
 الصدرين وانما سكران سكران لخر من حرمان كون الزايد في نحو سكران مختصين بالذكر
 ان الزايد في نحو حرمان مختصان بالموت وكون الموت في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
 للذكر كما ان المذكور في نحو حرمان كذلك هذه الالف والنون معاً كذا في زايدي حرمان
 طاميلة لحرمان وعثمان وعطفان وكوفا وبنوا بصحها ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان
 من دونها سبب من النافذة وازيادة الالف والنون معاً كذا في زايدي حرمان معاً
 وكون الزايد الاول في الموضعين انما فانه اجمع الوجهين في زمان وعريان مع انهما فصلاً
 فالاصل على هذه هو الامتناع من الثانية والثالثة وقال المبرد جهة الشيعة ان النون كانت
 في الاصل همزة ياء قبلها الياء في سكران في الالف والنون ابدل منها وهاهنا ليس بوجه
 اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون في الالف والنون ابدل منها وهاهنا ليس بوجه
 فالقياس صغاري وهاهنا في الحرمان في الالف والنون من الواو شاذ ذلك للمناسبة التي
 بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحرمان على هذا الابدال قولهم في السبب ابا
 الحقة والرتبة والحما في ورفياني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرمان نسياناً او لا
 ثم انهم بعد اتفاقهم على ان ثاني الالف والنون لاجل مشابهة الف الثانية اختلفوا
 وقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام سبب كالف لنقصان المشبة
 عن المشبه به وذلك لان الف علمانية كحرمان واما الصفة كانه سكران وذهب بعضهم
 الى انها كالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمانية عند في نحو حرمان ليست سبباً بل شرط
 الالف والنون اذ لا يمنع عن زيادة النون الوصف عند في نحو سكران لاسبب ولا شرط
 والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام عاتين اذ كان اما غير صفة واما شرط في العلمانية
 ليوم من لفظها عن دخول الثاني كما ذكرنا في الثانية بالنا اوصفة فالتما فاعلاً مستغ
 عطف بار على عاملين مختلفين عطف صفة على مكان وقوله فالتما على ان لا يقد
 او ان كان صفة فشرط اتفاقا لعلانه وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يحكي في باب عطف
 وتبيل وجود فعل في الاول اولى لان وجود فعل ليس مقصوداً بزيادة الالف المطلوب منه
 اتفاقا الثاني لان كل ما يحكي منه لعلانه في لغتهم الا عند في استقامتهم
 يقولون في كل لعلان جامد لعلانه ايضا نحو غضبان وسكران فيصرفون اذ
 لعلان فعل في هذه اذ لعل يوي على ان المعبر في ثاني الالف والنون اتفاقا الثاني لوجود فعل
 فاذا من وجود فعل اتفاقا الثاني قد خص هذه المقصود في حرمان بواسطه
 بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري في كل يلقوه الى غير ذلك من يلقوه
 منه سبباً من لفظه اعني بالتا ولا من غير لفظه اعم فليجب ان يكون غير منصرف
 لا سكران وجود فعل مطاوب لفظه الى اتفاقا لعلانه بل هو مقصود
 بزيادة الالف فيحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف الثانية لكونها

وهذا ما منع كونها مبداً في

وقوله

هذا على غير لفظه كما ان مذكورة الك على غير لفظه هذا الوجه كان يحصل
 به بينهما مناسبة لانه ليس وجهها للمشاهدة ضروريا بحيث لا يكون
 بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاني انتفا التاني الاثري الى
 مردان وعثمان بحمد انتفا التاني دون وجود فعلي فيقول منع الصرف
 لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اسر من المص
 فثبت له انتفا انتفا التاني من شرط وجود فعلي وللخص ان
 بل الصرف فيما ينسب فيه هل صرفته العرب او لا او في لانه الاصل في اختلاف
 بينهم قائم في فعلان صفة هل انتفي منه فعلانة او لا وهل وجد له في بعضهم
 بصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد
 جاءريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كرويت
 بيشة من حرق ومن غير كانه لامع غريان مشلوب وقد جات الفاظ يمتلح وتضام
 موضع الامالة فيكون مصدرة اذا سميت لقا وتحتل الزيادة فلا ينصرف نحو حسا
 وقيان فهما اما من الحسن والعين فينصرفان واما من الحسن والفت فلا يصرفان وكذا
 نحو شيطان ورفان وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام
 بدل من النون كما تنصرف اذا سميت بهراق اذا لها بدل من الهمزة ومن سمر
 اخذت نيا رحن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانة لم
 يصرفه في قولك الله ورحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجز رحمة ومن قال الشرط وجود
 فعلي صرفه اذ لم يجز رحمة ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
 ولان صرف ندما في انتفا الشرط على المذهبين ووزن الفعل شرطه ان يتحقق
 بالفعل كسمر وصرب الى قوله وانصرف فعل فعل يخص الفعل ولرباب في الاسما
 الا انهما يحويان نحو سكران لم يثبت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقول عن
 الفعل نحو سمر لفرس ويدرهما وغير لموضع وخصم لرجل فاصل هذه كلها افعال
 فعلي هذا نحو يزيد لسكر ورجل حواص عدم هذه الاوزان في اجناسها انما التربة
 تزيد وتسكر في الاسماء منقولان ونرجس النجم ونحو تنصب ويرمع واعصر واصنع
 وتدارا وانما من الغالبية واما فعل فمن الحواص اذ لم يات فعل في اسما الاجناس
 الا دليله وبيته وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا
 كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى بها من قتل وقال في قوله لطار تيسر ولا
 تنوط لتتويطه عسده يجوز في ذيل معني وبيته ان يكون منقول لا فعلا لما لم يسم فاعله
 من معني قوله ذيل فيه اي اسما والذال ان مسني سريج واما دليل علم
 من ذلك ويجوز ان يكون منقول قال في التفسير لانه انقل الى العلم كما ثبت
 مالك فيكون في ذيل علم الو والعدل مع العلمية وان صح ما نقل في قوله
 في الوصل والرمع معني الاست انما اذا ان او يكون اوله دة كرا
 ابا اول وزن الفعل الذي في سر زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين غيرهما

منه مالمق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا التثنية لما يكونه ملحا بغير
 فاعله اصلية ولو كان الفعل لوجب الادغام كما سجد واجب واما الباء علمنا
 فمنوع ان يكون منقولا عن جمع ب والفت سائر لربا في الكلام تعذر
 حتى يكون ملح ونون لخصلة اصلية لمرقه مع العلمية والحاجة قالوا في موضع قول
 المنصف او يوزا له زيادة كزيادة او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
 انه في الاستحسان ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو علم الوزن في الاسما
 او في الاسماء لا سمر والفعل لم يقابل له وزن الفعل الذي حمل المص على مخالفتهم شيان
 واي فاعله في الافعال اغلب ولو سميت بخا لم لا ينصرف اتفاقا ولو كانت
 الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل عليه علمته في الافعال ان باب المقابلة
 اكثر من ان يخص الماضي منه فاعل و فاعل الاسمي اقل قليل لخاصة ورواسم
 انه راي ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وهذا ان هذا الوزن في الاسماء اكثر منه في الفعل
 قال لان كل فعل يلا في ليس من الالوان والعيوب هي منه افعال التفضيل ومنها في الفعل
 فعلا كاحمر واخضر وكلاهما اسمان واما افعال الفعل فلا يجي منه الا ناصيا لافعال من بعض
 الافعال الثلاثة كما خرج واذهب لاسم ككاتها فلم يسمع نحو اقبل في الضر وكذا اورد
 الاخفش نياس احسب واحال واظن واوجد واخرج على علم واري قال ويجي افعال ناصيا
 لافعال من غير ما جامته فعل يلا في قليلا كاشعر والحقر وانما يقابل في الاسماء من غير الفعل
 الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع من اقل واريب ويقابل ان يقول على قوله اقل فعلا لم يجي من جميع
 الافعال الثلاثة بل على ما اخترت انت من مذهب الجريين وهو ان افعال التبعي فعل
 ومن كل ما يجي منه افعال التفضيل الاسمي افعال التبعي الفعل الذي جاني فعل الفعل
 مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي ونحوها في المضارع من حركات
 النفس في المضارع نحو اذهب واحده ويزيد على افعال فعلا اذ لا يجي من غير من غير افعال
 يفعل الا قليلا كما شيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة
 في افعال الفعل ليست بظاهرة اذ كون الوزن غالبا في احدها القليلين لا يمكن الا بقعة
 الاحاطة بجميع اوزان القليلين وهو اما متعد او متعسر ولا سيما في المبني فلا
 يصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل ومنه فطر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون
 في الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعال في الفعل مثلا قياس
 في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذ هب واحمد وليس في الاسماء قياسا في كاصنع وايضا
 كون الوزن خاصا ما حد القليلين وهو القابل به في نحو سمر ومرب لا يمكن الا بالاحاطة
 بجميعه
 فيقول الآخر وهو متعد او متعسر او متعسر
 بذكورة تكون هذين الزيادة قياسا في جميع
 من صرف الاول مضارع ولا يخلو المضارع من
 كعمر ليس عني فاقا يكيل مضارع هذه الزيادة لا
 اشدها ساءا بالفعل لجرث الوزن وان كان ث

الزائدة المقصورة وحال العلمة الموثرة على ضربين اما ان لا تجتمع اليها **باب** ما كان
 الوصفية على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها جامعة لكن الوصف لا **باب** ما كان
 جامع ولا يوثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحر وشر اخلا فالجواب انه لا يلحق
 سببا لهذا حال العلمة في جميع باب ما لا ينصرف رجعا الى شرح كلام المصنف فنقول
 انما ينصرف كل ما فيه علمة ماثرة اذا انكر لان جميع ما العلمة شرط فيه فقط او في سبب
 معاينة اشياء التانيث بالنوا والجهة والتركيب والالف المقصورة الزائدة **باب** الالف
 والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة جامعة الالف المقصورة
 للالف والنون لا تصح ما يمكن اجتماعها من هذه العلمة والتانيث وسبب التركيب
 والالف والنون كما في اذ ربحان لكان نزول تانيث الجمع بوزن العلمة لان الشرط
 لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلمة الموثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وسبب
 الجهة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على الجلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها
 مع العلمة الموثرة لوجهين **باب** ان كل واحد منها يضاد الآخر لان اول العلم
 اما افعال او فاعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل او فعل
 فغير فقطار عند عدم ايضا وليس فيهما وزن الفعل ولا وزن الجمع الا قضي وليس
 الجمع ايضا ليس من اول العلم **باب** انه لو لم يضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمة
 الموثرة اثنان منها اذا لم يكن يكون اذن متقولا مما اجتماع فيه اثنان منها فليكن العلمة
 المطارة ماثرة لا مفعلا لهما مع الصرف قبل ورود العلمة فاذا ثبت انه لا يجتمع مع
 العلمة الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معا الا احدها فاذا نكر ذلك الاستمراري على سبب
 واحد ينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتسمية المصنف ويمكن ان يكون
 عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دليل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان
 الفخر اذ اصله اصمت بضمين فعل الى اصمت في حال العلمة ولم ينظر العلمة
 فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بموثرة لاستقامتها بالتانيث دونها لانه انما
 عدل علما كما قلنا في سبب ابن مالك فاذا انكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف
 لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمة لكنه لا يخرج العلم اذ انكر عن صيغته ومن
 ابن له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد
 التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب من السبب
 الاصل الذي انشاء لاجل العلمة قلنا في ثلاث مثلث وبها هما انها لا ينصرف لاعتبار
 الوصف الاصل مع العدل كما في **باب** ويزن بعضهم من هذا الباب **باب** احمر بان قال
 الوصف ههنا لا يثبت من **باب** العدل وقد زال العدل بالقيمة **باب** احمر بان قال
 التنكير اذ معنى ربنا **باب** مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه **باب** احمر بان قال
 يكون معنى رب اخرون **باب** بعد اللفظ فيه الحسنة الذي يتوهم في **باب** احمر بان قال
 بالعلمة لا يعتبر وصفا **باب** غيره في باب احمر كان اونه غيره وسياتي في **باب** احمر بان قال
 في موضع قياس قول **باب** حران ينصرف اخر وجميع بعد التنكير **باب** احمر بان قال

قول

انصر

كما ذكرنا وسياتي ان افضل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير
 فسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمة فيه اذن ولا عدل اذ العدل
 انما يثبت له قبل **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 نحو مساجد بعد **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 الاصل مع العلمة التي طارها ما قضي فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزو **باب** احمر بان قال
 فليس **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 ابو علي **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 باقية فيه **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 قال العدل لا فرق بينه وبين اخر ولا بين الاخفش في ترك صوته وقوله الجزولي اولى واذا
 نكرت سوا ويل بعد التسمية فهو عند المبرد كما جحد اذ هو جمع جزو والعدل وقياس قول من ايضا
 ترك الصرف اذ هو اعني على موازنه كما كان قبل التسمية ولذا قياس قول الجزولي يعتبر
 فيه عدم النظر والجهة الخمسة كما اعتبرها قبل العلمة ومن صرح قبل التسمية بصرفها ايضا
 بعد ما دام الكلام في احمر بعد التنكير فسمي ومثله فعلا ان الصفة اذا سمي به ثم نكرت سوا يصرفه
 الاخفش خلا لاسيوية وقال الاخفش او تميم باسم مركب اخر جزيه ذ والالف التانيث اذ
 الجمع الا قضي نحو معد ي صحر معد ي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صا
 جز الكلمة فليس بمجوع الكلمة اذن ذ والالف التانيث ولا الجمع الا قضي حتى يمنع عن الصرف
 بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير لطرا الى افرادها وقوله الاخفش قوي **قوله**
 ماثرة حال ومفعول جامع ما وبمعنى ما في شرط فيه التانيث بالوا والجهة والتركيب والالف
 والنون في الموضوع **قوله** العدل مستثنى مما بني من المستثنى منه المقد الذي
 استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها اي لا جامع سببا غير السبب الذي في شرط فيه الا العدل
 فكلا المستثنين من ذلك المقد ونحو قولك ما ضربت الازيد الا عرا اي ما ضربت احدا غير
 زيد الا عرا فالعلمة الموثرة جامع مع اربعة الاشياء في شرط فيها وجامع العدل والوزن
 وليست شرطا فيهما بل هي سبب مهمتان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كما ذكرنا
 فاذا نكر بقي لا سبب لوزن الشرط الاربعة الاسباب ولذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة
 وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الا
 مع احدهما كما في نحو عر احمر فاذا انكر الاسم بقي سبب واحد قال وانما قلت هما متضادا
 ليصح حكمي الكلي يكون كما فيه علمة ماثرة متصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضاد او جاز
 اجتماعهما مع العلمة لزم ثمة خطام لكان ذلك الاسر غير منصرف بعد التنكير ليعتبر
 السبب **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 قيل **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 ماثرة **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 عن الاعراب **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال
 الحق ان يمنع **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال **باب** احمر بان قال

حران

كما ذكرنا في باب ما يثبت

10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532

فہرہ

[illegible]

خ
التبعية
الى بني هار
ما كان
مكرونة

فلو كان الظاهر بلا خلاف من اسد لانه ليس اضارا قبل الذكر لكون المتنازع من
 كونه معولا للاول مستقدا على القابل الثاني فقد رآه وان كان موخر الـ **قوله**
 والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول بمعنى الثاني كالفعل على احد المختار
 فيكون ضمير ابارزا ولا يتخذ ضمير ضمير ويبدو وجوز حذفه ايضا لكونه فضلة
 اما اختيار الاضارة فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولي ان لم يحذف بمطلوبه مع الامكان
 ان يشغل بما يقام مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي
 ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأخير فيه مع القرب انه ليس
 مطلوبه وانه موجه الي غير على اتفق البصر بول والكره فيون في مثل هذه المسئلة اي
 عند احوال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضارة للمفعول في الثاني كان ظو
 الثاني من الضمير في قوله تعالى ها ورا قروا كآبيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه فطرا
 دليلا للبصرية على ان المختار احوال الثاني فالاول ان افصح الكلام اي القتران
 على المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند احوال الاول **قوله** لا ان يمنع
 مانع فيظهر ذلك اذا كان ذلك المفعول احدا مفعول مطلق ويلزم من اضارته مطابقا
 للمعود اليه محال لانه بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية والجمع او التذكير
 او التانيث نحو حسبي وحسبهما منطلقين الزايد ان منطلقا قال المصنف لا يجوز
 حذف منطلقين لكونه ثانيا مفعول حسبت والاعتراض قد سبق قال ولا اضارته لانك
 لو اضمرت مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل ونظما بينهما في الافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب بخلاف المعود اليه وهو منطلقا ولو
 اضمرت مفعول المضاف الى المفعول الاول فلا امتنع الحذف ولا اضارته
 وجب اظهاره هذا كلامه والاعلام على قدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق
 ولست علم له لم يسلّم وجوب المطابقة بين المفعول والمعود اليه اذ لم تلبس المحالفة
 بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقيل فان كن نسوا الضمير للاولاد والضمير
 قد ياتي على المعنى المقصود ويجوز نحو حسبي وحسبهما اياهما الزايد ان منطلقا
 وان كان المعود اليه مفعول مراعاة للسند اليه وقرا فتول حسبت وحسبي اياها
 الزايد بن تميم وحسبت وحسبي اياه هذا قايمة وحسبي وحسبها اياها هذا
 وفي كل هذا التبع حاصل لفعل الاجنبي بين القابل والمفعول وفي بعضها
 بين المستد والجبر في الاصل **قوله** وقول اموي القليلين كفا في ولم اطلت
 قبل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن الاستدلال لكونه
 هذا البيت في كون احوال الاول المختار وذلك انهم قالوا الشاعر قصم وقصد
 احوال الاول بلا ضرورة اذ لو اطلت ما في لم يكثر من حذفه وان كان يكون انما صلت
 مضمرا في كفا في فاختار احوالا ولم مع انه لم يثنى غير مختار بالاتفاق وهو
 حذف المفعول من الثاني كما في دليل على احوال الاول مع انه لم يثنى
 مختار بالاتفاق وهو حذف فاد من الثاني كما مر وفيه دليل على ان احوال

الاول مختار عند الفصحى اذ القابل لا يختار احدا الامور مع لزوم مشقة ومكره له
 في ذلك الامور الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره الحسن على الاخر اجاب
 البصرية ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه
 لفساد المعنى وبنيانه مبني على مقتضى البيت ان لو تبنى شرطها وجزاها سؤا كان
 مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفا ومما حو لو كان لي مال بحيث
 فابح وجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتها لان نفى النفي اثبات
 نحو لو لم تضرني لمر اكر منك فالزيادة والا كرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا
 ووجدا اخر وجب ثبوت المسمى وانتفاء المثبت نحو لو لم تضرني لكرمتك ولو
 شتمني لم اكر منك وجعلنا الي بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فقول
 اوله نلوا انما اسمي لادني معيشة وقوله انما اسمي لادني معيشة شرط لو اكرمت
 ان سمعي لادني معيشة اي لمن طلبة لتليل من المال وقوله كفا في جزا لو قوله
 لمر اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل
 من المال منفي اي ثبوت اي طلبة لتليل من المال وهو اثبات لما فناء بعينه في
 المصراع الاول فيكون نفاقنا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التنازع في
 اتماجا جعلك الواو في ولم اطلب العطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب بانك
 يكون اذن مستشهدا بما يحتمل التنازع في الواو والحال الموحوح اذ واو اعطف
 اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالواو او بما هو مفعول المقصود
 لا بما يحتمل فمزمع على السؤا كيف اذا كان غير المقصود راجعا والمقصود من حيث
 فان قلت نافي مزمع قوله ولم اطلب اذ المر كين موجه الى قليل قلبنا
 قيل ان الجواز الموحوف المدلول عليه بقوله بقوله
 ولكنما اشحن الجوز مؤسفل وقد يدرك المختار الموشل امثالي
 فالمتى لو ان سمعي لتفصيل اقل ما يعاش به من المال لكانت الكيف هذا البيت
 لانه قد حصل في ذلك ولم اكن اطلب الجوز الاظهر ان مفعول لم اطلب
 محذوف فيها كافي قوله تعالى يقبض ويبسط اي لغة القبض والبسط وكذا اهاها
 معنى البيت لو كان سمعي لتليل من المال للمعنى ما وجدته منه من السبي ولم
 يكن سمعي طلب مع ذلك الوجود ان لم يكن استغنى والحق والحق سمعي لتليل
 محذوف مثل اي موصول مدخل لتبني ولتقضي يجمع اليه على التنازع فاعلم
 انه قد يتنازع الغلان المتقدمان الى ذلك خلافا للجمعي فواملت اعطين
 زيدا عزا انا على احوال الثاني وحذف مفعول الاول وادعيتي واعلمت
 اياه زيدا عزا انا على احوال الاول واخراجه في الثاني والاولي ان يقال
 المنة ذلك تفصيلا للاختصار او مفعول على في الحقيقة كما ذكرنا هو موصول
 المن ليس فيكون ذلك اشارة اليه وانما الجرمي لعدم السجاج وكذا
 بقا في تحت خلافا لبعضهم نظرا بقوله تصرف في البيت يقول

بذلك

ما احسن وما اكرم زيد على افعاله الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن فاعله زيد
 على افعاله الاول قوله **مفعول ما لم يستقر فاعله** **قوله مفعول** **قوله فاعله** **قوله**
ان يقتصر صيغة الفعل الى فعل واحد قوله مفعول ما لم يستقر فاعله اي
 مفعول الفعل الذي لم يستقر فاعله وقوله مفعول ما لم يستقر فاعله اي فعل المفعول
 الذي لم يستقر فاعله صيغة الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** **قوله** **قوله**
 اي الى فعل وفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعبر
 نحو افعل وافعل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
 في المضارع وينتج ما قبل اخره حتى يعبر فيفعل ويفعل ويفعل ويفعل ويفعل
 فتصير على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** **قوله** **قوله**
الثاني من باب عطف ولا الثالث من باب اعلنت اعلم ان الثالث
 من باب اعلنت هو الثاني من باب اعلنت كما عي في بابها الذي زاد بسبب الهمزة هو
 المفعول الاول او مفعول اعلنت زيد اعز افاضلا صيرت زيدا يعلم امر افاضلا والثاني
 والثالث مفعول اعلنت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب اعلنت ثبت الثالث فاعل
 اعلنت فمفعول اذا كان ثانيا في مفعولي عرفت طرفا غير مستقر او جار او مجرورا وجملة نحو
 عرفت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يغير مقام الفاعل اذ معنى الظرف
 الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرف او اجزائه من نحو من قبلك والجار لا يثبت مع
 المفعول به المصريح كما عي في الجملة كما لا تقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية
 جازيها قياها مقامه لكونها بحقيق المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارميا بلقي
 ما لك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد عي في الجملة في مقام الفاعل ومفعول
 ما لم يستقر فاعله وفي الحقيقة مفعول بالاسم الذي تضمنته لقوله تعالى وتبين
 لكم كيف فعلنا بعمر وقوله او لم يهدكم لم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بعمر وقوله والم
 يهدكم اهلكنا فيجمع نحو تبين كيف فعلنا بهم وما اجازة الكسائي والفراء من قيا
 الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل مفعول بوجهين
 احدهما ان هذين الفعلين من مراميل المستلزام والخبر وما حذف في هذا الباب
 من الفاعل فليس منوي ولا يحذف المستلزام الا مع كونه مفعولا فلا يثبت على هذا خبر كان
 المفعول به ههنا من الفاعل نحو كين قايما وقد اجازة العزادون الكسائي والثاني ان الجملة
 لا تقوم مقام الفاعل لا محكية او مفعولة بالاسم مفعول ولا معنى لكن القيام والمقتدر
 مفعول من قيام ثانيا في مفعولي قلت **قوله** **قوله** **قوله**
 الاول فلو قام مقام الفاعل والفا **قوله** **قوله** **قوله**
 مجرور فيما قالوا نظر لان كون الشيء **قوله** **قوله** **قوله**
 كاني قولنا اجهنني ضربت زيد مجرور **قوله** **قوله** **قوله**
 لفظ مسند الى شيء اسند ذلك اليه **قوله** **قوله** **قوله**
 مضافا اليه بالنسبة الي شيئين **قوله** **قوله** **قوله**

ما احسن وما اكرم زيد على افعاله الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن فاعله زيد
 على افعاله الاول قوله **مفعول ما لم يستقر فاعله** **قوله مفعول** **قوله فاعله** **قوله**
ان يقتصر صيغة الفعل الى فعل واحد قوله مفعول ما لم يستقر فاعله اي
 مفعول الفعل الذي لم يستقر فاعله وقوله مفعول ما لم يستقر فاعله اي فعل المفعول
 الذي لم يستقر فاعله صيغة الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** **قوله** **قوله**
 اي الى فعل وفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعبر
 نحو افعل وافعل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل
 في المضارع وينتج ما قبل اخره حتى يعبر فيفعل ويفعل ويفعل ويفعل ويفعل
 فتصير على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** **قوله** **قوله**
الثاني من باب عطف ولا الثالث من باب اعلنت اعلم ان الثالث
 من باب اعلنت هو الثاني من باب اعلنت كما عي في بابها الذي زاد بسبب الهمزة هو
 المفعول الاول او مفعول اعلنت زيد اعز افاضلا صيرت زيدا يعلم امر افاضلا والثاني
 والثالث مفعول اعلنت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب اعلنت ثبت الثالث فاعل
 اعلنت فمفعول اذا كان ثانيا في مفعولي عرفت طرفا غير مستقر او جار او مجرورا وجملة نحو
 عرفت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يغير مقام الفاعل اذ معنى الظرف
 الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرف او اجزائه من نحو من قبلك والجار لا يثبت مع
 المفعول به المصريح كما عي في الجملة كما لا تقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية
 جازيها قياها مقامه لكونها بحقيق المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارميا بلقي
 ما لك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد عي في الجملة في مقام الفاعل ومفعول
 ما لم يستقر فاعله وفي الحقيقة مفعول بالاسم الذي تضمنته لقوله تعالى وتبين
 لكم كيف فعلنا بعمر وقوله او لم يهدكم لم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بعمر وقوله والم
 يهدكم اهلكنا فيجمع نحو تبين كيف فعلنا بهم وما اجازة الكسائي والفراء من قيا
 الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل مفعول بوجهين
 احدهما ان هذين الفعلين من مراميل المستلزام والخبر وما حذف في هذا الباب
 من الفاعل فليس منوي ولا يحذف المستلزام الا مع كونه مفعولا فلا يثبت على هذا خبر كان
 المفعول به ههنا من الفاعل نحو كين قايما وقد اجازة العزادون الكسائي والثاني ان الجملة
 لا تقوم مقام الفاعل لا محكية او مفعولة بالاسم مفعول ولا معنى لكن القيام والمقتدر
 مفعول من قيام ثانيا في مفعولي قلت **قوله** **قوله** **قوله**
 الاول فلو قام مقام الفاعل والفا **قوله** **قوله** **قوله**
 مجرور فيما قالوا نظر لان كون الشيء **قوله** **قوله** **قوله**
 كاني قولنا اجهنني ضربت زيد مجرور **قوله** **قوله** **قوله**
 لفظ مسند الى شيء اسند ذلك اليه **قوله** **قوله** **قوله**
 مضافا اليه بالنسبة الي شيئين **قوله** **قوله** **قوله**

والجاري في امرتك الخبز والوجه الجواز لا لاحتاجه بالفعول به المفعول به لا لاحتاجه
 والمفعول به مع وجوز المفعول به شرط تقدمها على المفعول به ووصفها بالشرط في المفعول به
 مقام الفاعل ان يكون مفعولا به وقد جاز سيبويه انه المصدر المعهود فيقال لمن يذبح ظمرا المفعول
 قد تقدم الخبز قد خرج بنا على ترتيبه التوقع اجمعه فقد التوقع المتوقع ويجوز نيابة المصدر بالمدلول
 عليه بغير لفظ الفاعل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قلت فاستحسن قينا في المفعول
 في المفعول ايضا ان لا يكون المفعول التوكيد اذا التائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في اعادة ما يرب
 الفعل حتى يثبت احتياج الفعل اليه ليصير امثلا كذا ما نقلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب
 مستغن بدله على ضرب عن نحو ذلك ضرب بل يقال ضرب ضربته او العرب الغلا في ذلك قال
 المصنف ضرب شديد وكذا يشترط التائيد المتجددة في كل ما يتوب عن الفاعل فلا يقال ضربت شيئا
 مكانه وزمانه في موضع لان هذه الاشياء مغلوطة من الفعل لا فائدة متجددة في ذكرها في شرط
 في الظروف التائيد ان يكون مستغنى فامثلا بانه وقد جاز بعضهم في غير المصروف نحو فقد عندك
 وليس بوجه واجاز بعضهم في غير المفعول به مع القرينة نحو انت في ذار ضرب اي ضرب فيها قوله
 تعالى لا ابره لئلا كان عنه منسوبا عنه مرفوع المحل بمنسوبا المقدر المفسر بمنسوبا الظاهر كانه
 مثالي وان احد من المشركين استجارك لکن ليس في منسوبا المفسر صيركا في استجارك المفسر
 وذلك لامثلة الفعل في رفع المستند اليه فلا يجوز خطوه منه بجلا فاسي الفاعل والمفعول
 والاكثر من على انه اذ افتقد المفعول به تضافت التواني في التائيد ولما يفتقد بعضها بعضا وزج
 بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجع بعضهم الطرفين والمصدر لا نصا
 فاعل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولي ان يقال
 كل ما كان ادخل في نهاية المتكلم والاعتماد بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالتائيد وذلك
 اذا احتيازه **قوله** من باب اعطيت زيد ادر ما زيد عا ط اي اخذ والدرهم معطوف
 في كسرت حمرا جية عن ومكتسب واجبة مكتسبة وكذا في غير **قوله** ومنها **المبتدأ والخبر**
فالمبتدأ هو الاسم المجرور عن العواويل اللفظية مستندا اليه والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والالف لا تستغنى مرادفة لظاير مثل ما قايس الزيد ان واقام الزيد ان فان
 طابقت فمرد اجاز الامران والخبر هو المجرور المستند به **المقايير للصفة المذكورة**
 اقل من ان المبتدأ استمر مشترك بين ما هيئت فلا يمكن جمعها في حد لان الحد مبين للاهية
 جميع اجزاها الذاتية فاذا اختلفت الشبان في الماهية لم يجتمع في حد فافرد المضمحل لهما
 حد او قدر منها ما هو الاكثر في كلامهم فاستوا الزمخشري والمصنف في العواويل اللفظية في حد
 المبتدأ بنوا جمع المبتدأ اي كان واحد **قوله** واخواتها وما ذل ولا الاولي ان تطلق ولا تخص
 عاملا دون عامل صونا للحدود **قوله** والمجمل ويجيب عن قولهم بحسبك درهم ثمان الدار
 من احد بزيادة التباين فكانها **قوله** ومن قولهم ثمان ثمان وثلث اطلق وثلث وان
 معطوف على محل اسم ان لكونه مضمرا **قوله** لا يبتدأ بحرف قريب من الاول وذلك لان لفظه
 ان لعدم تغييرها معنى الجمل **قوله** كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد

في المبتدأ

المبتدأ هو الاسم المجرور عن العواويل اللفظية مستندا اليه والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والالف لا تستغنى مرادفة لظاير مثل ما قايس الزيد ان واقام الزيد ان فان
 طابقت فمرد اجاز الامران والخبر هو المجرور المستند به **المقايير للصفة المذكورة**
 اقل من ان المبتدأ استمر مشترك بين ما هيئت فلا يمكن جمعها في حد لان الحد مبين للاهية
 جميع اجزاها الذاتية فاذا اختلفت الشبان في الماهية لم يجتمع في حد فافرد المضمحل لهما
 حد او قدر منها ما هو الاكثر في كلامهم فاستوا الزمخشري والمصنف في العواويل اللفظية في حد
 المبتدأ بنوا جمع المبتدأ اي كان واحد **قوله** واخواتها وما ذل ولا الاولي ان تطلق ولا تخص
 عاملا دون عامل صونا للحدود **قوله** والمجمل ويجيب عن قولهم بحسبك درهم ثمان الدار
 من احد بزيادة التباين فكانها **قوله** ومن قولهم ثمان ثمان وثلث اطلق وثلث وان
 معطوف على محل اسم ان لكونه مضمرا **قوله** لا يبتدأ بحرف قريب من الاول وذلك لان لفظه
 ان لعدم تغييرها معنى الجمل **قوله** كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد

المبتدأ هو الاسم المجرور عن العواويل اللفظية مستندا اليه والصفة الواقعة بعد
 حرف النفي والالف لا تستغنى مرادفة لظاير مثل ما قايس الزيد ان واقام الزيد ان فان
 طابقت فمرد اجاز الامران والخبر هو المجرور المستند به **المقايير للصفة المذكورة**
 اقل من ان المبتدأ استمر مشترك بين ما هيئت فلا يمكن جمعها في حد لان الحد مبين للاهية
 جميع اجزاها الذاتية فاذا اختلفت الشبان في الماهية لم يجتمع في حد فافرد المضمحل لهما
 حد او قدر منها ما هو الاكثر في كلامهم فاستوا الزمخشري والمصنف في العواويل اللفظية في حد
 المبتدأ بنوا جمع المبتدأ اي كان واحد **قوله** واخواتها وما ذل ولا الاولي ان تطلق ولا تخص
 عاملا دون عامل صونا للحدود **قوله** والمجمل ويجيب عن قولهم بحسبك درهم ثمان الدار
 من احد بزيادة التباين فكانها **قوله** ومن قولهم ثمان ثمان وثلث اطلق وثلث وان
 معطوف على محل اسم ان لكونه مضمرا **قوله** لا يبتدأ بحرف قريب من الاول وذلك لان لفظه
 ان لعدم تغييرها معنى الجمل **قوله** كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد

قوله الاسم المجرور لا يرد عليه تسع بالمعنى خبر من ان تراه وقوله فقال سوا عليهم انتم
 عند من قال انتم لقمص مبتدأ لتاويلها بالاسم اي ساءلك بالمعنى وسوا عليهم يا نذارت
 وقوله ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرور
 من العواويل اللفظية لدخل فيه الاسما التي لا تركب مع عاملها نحو واحد اثنان وخبر والمبتدأ
 الثاني في بقوله مستندا اليه خرجت الثلاثة **قوله** او الصفة الواقعة اخ هذا هو احد
 المبتدأ الثاني والخاصة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره
 محذوف لسد فاعله مستند الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف
 ويبدل فيه مسدده ولو تكلفت له فقد رخص لم يثبت او مؤ في المفعول كالفعل او الفعل
 لا خبر له ممن مشعر بمنا هله كلاما من بين جميع اسمر الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثبت ولا يجمع الا على لغة اكلوف
 البواقيك ونفي بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **قوله**
 زافعة لظاير احتراز عن عوايايمان الزيد ان قايمون الزيدون فانه خبره مبدع
 بالظاير ما كان بارزا غير المستكن سوا كان مظهر او خفي الزيد ان او مضمرا اكثر ذلك بعد
 ذكر الزيد ان قايم مما فاعل مع كونه مضمرا **قوله** بعد حرف النفي والالف الاستغناء وكذا
 بعد هل الاستغناء مبدع عوايايمان الزيد ان واقايم الزيدان وهل حسن الزيدان ولا
 والكوفون جردوا رفع الصفة لظاير على انه فاعل لها من قبل اعتماد على الاستغناء والنفي نحو
 قايسر الزيدان كايحزون في نحو لا ادر زيد ان يعمل الطرف بل امتدادا من نحو غير
 قايسر الزيدان مجري ما قايسر لكونه بمعناه قال غير ما سوف على من ينتهي بالهتروا اخرون
 ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا يزيد عند اي على **قوله** في باب الاستغناء وكذا قولهم
 غليظة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويجز **قوله** لا اصيد فيه اي يقل وينذر
 فبذلك كل ما مبتدأ لا اخا لها لها فيها من معنى الفاعل **قوله** لا يبتدأ على ما فيها
 من معنى النفي فيلزم المصدر ووب عند اي هو **قوله** لا يبتدأ على ما فيها
 معني التاكيد الذي هو قريب من النفي كذا في باب **قوله** لا يبتدأ على ما فيها

خفش

فأما وجوب تقدير الحكم في خواصها فهو الرصيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح
فمكون الصفة في العمل ان العمل انما قدرا العمل في الفعلية لمكون الفعل مما يحال الى الامر
واسبقنا الامر من ان يزداد وفي الجملة المركبة منها تتميز الناقص بالكمال وقته وايضا الابدان
من اول الامارة الفعلية ما قدّم الفاعل لم يتغير للفعلية من اول الامارة الحسن صيرورته فلا ناسر
اخر **قوله** ومن ثم ان كون اصل المبتدأ التقدير جازات هذه المسئلة يعني ان قيل
لما جازت فيها انما قد قيل ان كقولنا لا فعل المبتدأ التقدير ما يقتدر من زيد في دار فالفعل عليه
بعد الصيرور لفظا وقبلا تقدير **قوله** لا يمنع ضاها قبل الدار ان امتناع هذه ايضا فعمل
يكون ايضا المبتدأ التام فيكون التقدير في ضاها واجبا الى ان لا يكون لفظا في اصله لا يكون ضميرا
فلا يكون تلامزا ومن جوز ضرب فلا بد ان يظن ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الختم اطلب
والفعل المنفرد بل لا بد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصوم ههنا المواضع التي التي يجب
ان تاتي المبتدأ او المواضع التي يجب ان تاتي ثم يذكر المواضع التي يجب فيها تارة بشرط ذكر
المواضع التي يجب فيها تكبير المبتدأ **قوله** وقد يحرث المبتدأ نكرة اذا خصصت
بوجه ما يشك **قوله** لا يثبت خبر من خبر المبتدأ في الدار امرارة **قوله** وما
اخذ **قوله** ومن ثم جاز انما ثبت في الدار من رجب في حكمه في الدار انما هو
الحال في الدار انما ثبت كون المبتدأ معرفة او نكرة في تخصيص ما قال المصنف لا محذور عليه
والحكم في الدار لا يكون الا بعد معرفته وهذه المسئلة نظره في الفاعل مع الخبر لا يشترط فيه
التعريف ولا التخصيص وانما قوله المصنف ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فم لا بد
او اخصل تخصيصه بالحكم فقط كانه غير الحكم من تخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل
معرفة وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الحصان وما احسن ما قال
ما احسن ما قال في تارة خبر عن ان نكرة شبهته ذلك لان الفهم من الكلام افادة الخطاب فاذا
خصصت جازا الحكم في اختصاص الحكم عليه بشي او لفظا بطريق لا اخبار عن المبتدأ وعن
الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشي واحد
قد علم الخطاب بخصول ذلك الحكم للحكم في عليه فلو لم في المعرفة ذلك كما لو لم في قيار زيد
امثلا فقلت زيد قاي من عدل لثوابه لم يعلم كون رجل ما من الرجال لثوابه عما جاز ذلك انما يقول رجل
فانهم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه ذلك انما تقول لو كنت انتقص الساعة قال الله تعالى في
يومئذ ناضر وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم الخطاب بقاء زيد ان تقول قاي من زيد في خبره
فقول مع عدم علم بقاء رجل في الدار ان تقول قاي من الدار رجل ولا انكر ان توج المبتدأ
اكثر من نكرة نكرة لا شبهة الخبر في الصفة في كثير من المواضع خلاف الفاعل فان فعله تقدم
عليه وجوبا لا يلزم من بصفته شر فتقول بفتح المبتدأ انكرة خبر تخصيص في كثير من المواضع
اخذها من التخصيص على مذهب سيبويه كما في باب الثاني في المبتدأ الذي هو الفاعل
في المعنى نحو شتر اهز انا ب زامر فقدمه عن الحرب وشتر
الذي خبره فلو انما ب زامر في التراجع كلات الاستفهام
فقد حرمه لاستثناهم من ارجل في الدار امرارة **قوله** وما

مما فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجاء والمجرور وصفة له نحو الشق منوان بهمهم ذكر ذلك في
 طرعا باللام الجنية كافي البرا لكرمه يستين لان التبريف غير مقصود فحده فتركت
 ولقد استمر على الليم يستيق وهو ان يكون خا من الضير الذي في الخبر والمقابل فيه الخبر البر
 المكونان يستين كايضا منه قال الغوا وحذ ايضا قياسا اذا كانا الضير مستويا مفعولا به والمبتدأ
 كل قال قد اصبحت قرأ بخيار تدعى على ذبا كله لمراسمعه وقال ثلاث كل من هذا
 مما جزم الخبر البنية تعود قال لان كل من ضربت بمعنى المحدث اي ما منهم اخذ الاضربت وقابل
 المصير اي كمن هذا البنية اذ كل موجب بتهنيا زدة في المحدث كانقول في زيد ضربت فما زيد
 الاضربت طرعا له لا باثرا المحدث في جواز حذف الضير معه والتمساح من خبر ذلك اما
 في المجرور خبر قوله تعالى ولن صبر وفخرا ان ذلك كل من عزرا الامور اي ان ذلك منه واما في المصير
 فيستطرد كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجرة او نصفه محلا خولنا
 زيد ضارب ولا يحضر مع كونه ساقا بالشعر خلا في الكويين واما المرفوع فلا يجوز ان يكون
 عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال كونه اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يحذف في
 باب الموصولات وجوز حذف الضير في الصلة احسن منه في الصلة لكون اتصالها بالموصول
 اشد اذ لا غنى للموصول عنها واما بتقدير مفعول خبر قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا
 الحذف بعد هذا في الصلة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاني رجل ضربت لا لفاع مع الموصوف
 جز الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتهفيف فيما ومع غير كالكلمة الواحدة اذ في
 واما كان الحذف في الصلة يقتض حسنا منه في الصلة اذ ليس الصلة من ضروريات الموصوف
 كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على
 ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا متعدي وهو في خبره متعدي واما وضع الظاهر مقارن
 المضمرة فان كان في معرض التخييم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم
 فتعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون باللفظ الاول قال
 لعمرك ما مقن بتارك حرقه ولا مفسى مقن ولا مفسى مقن
 بحر معنى فاذا وضعت فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا اري الموت يسبق الموت شي
 الموت في العجب ان لم يكن بلفظ الاول لم يجوز عنده وقال الاخفش يجوز ان لم
 يكن بلفظ الاول في الشعر كان اذ في غير قال في خبر المبتدأ قال ويجوز ان قام ابو طاهر
 حبال اليونيا بالفتى ان تطلقه وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز ان قام ابو طاهر
 اذا كان زيد يكتفي بما يظاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضمهم اجر من
 احسن ولا يمنع بعضهم في غير التخييم مطلقا ولا وجه له مع ورود قوله وتادع طرفنا
 فلا كونه مفعولا محلا في طرفنا او بما لم يذكره جريه مجرا في جميع احكامه من سماء بعضهم طرفا
 اصطلاحا وانتصاب الظرف والمبتدأ عند الكويين على الخلاف يعنون الخبر لما كان
 في نحو انما وجهها تضر ارتفع ارتفاعه ولما كان محلا لقاله
 فيملا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالقه في الاثر
 فيكون العامل عندهم منصوبا

10/11/90

وهو ما حصل من معنى المضاف الى المضاف اليه لا يحتاج الى تقدير شيء يتعلق به المفعول
 لا يجوز ان يقال لا بد للظرف من محذوف يتعلق به المفعول او محذوفه الشيء المضاف لا وجب نفسه وقال
 بعض النحاة انما حمل فيه المبتدأ وقال البصريون ان محذوف من قوله لا بد للظرف من محذوف
 في نحو جئت بامرأته وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوبان لمحل محل انه مفعول به كانه كذا
 انما محذوف به لان العامل ههنا مقدم على ان يكون ذلك العامل من الانعاب
 المعاملة ايها لا يخلو منه فعل نحو كان وحاصل يكون الظرف والاعلى ولو كان تاما كالكل
 وشاذب وحار وتاجر لم يجر بعد والليل عليه وقد حذف خبر لقيام الدليل نحو من لك
 بالهبة ان من يضمن ولا يجوز عند الجمهور ان يظهر هذا العامل خلا لقيام القومنة
 على تعيينه وسند الطرف مسدود كما يجب في لولا زيد لكان كذا لا يقال زيد كاي في الولد
 وقال ابن جني جوارده ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما جاءه مستقرا عنده فغناه ساكنًا غير
 مستقره ليس بمعنى كاي ساكنًا في الطرف في ثلاث مواضع اخر الصيغة الصلة والمحال
 وفيها من المواضع الاربع لا يتعلق الظرف بالجاء والمجرور الا بالمتعلق بالوجه كما في
 المحذوف المتعلق به فعل لاننا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق واما يتعلق الظرف باسم
 العامل في عنوانا سائر بغيره لمشا بعت للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل
 اوبى وايضا للمقياس على الذي في العار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في
 في الموضوعين فعل لا فيركابا في وذهب ابن السراج واير الفتح الى انه استمر كونه في
 والا متعلق في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولما منع ان يمنع قالوا انما كان اصله الا فاذ لانه
 القول المختص نسبة امر الى اخر فيجب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما المنسوب اليه
 والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبرا او اكثر لا خبرا واحدا فالتقدير زيد في
 غلامه زيد مالك لالام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه في
 النسبة في نفسه فلا يقدره بالمفرد والمنسوب اليه زيد في المفعول المذمومة ضارب فلامه المفعول
 فنحن الجملة قالوا انه يفضل بالطرف من اما جوابها ولا يفصل بينها الا بالمفعول كما يجب
 والجواب ان الطرف في مثله ليس بمسوقا يتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالمفعول بعد
 الفاعل اذ قد امك فزيد قايما فهو كالمفعول به في نحو اما زيد فانما ضارب كما يجب في عرف الشرط
 واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الامراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفعول
 بل يكفي في صيرورتها ذات محل وتوهمها مفعول المقدر وان كان بعد الطرف مفعول محذوف فزيد خلفك
 واقنا فنحن الى محل مفعول الطرف لتيامه مقام العامل ومن شعر وجب حذوه وقال
 غيره هو العامل المقدر لان الطرف جامد لا يلائق بالفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل
 والمفعول والصيغة المشبهة والمصدر له وكذا في
 السير في الى ان المعنى حذف مع المتعلق به وجب
 لانه يذكرك له فان قرأني عندك ان هذا اجتمع ويحذف
 فذلك قرينة انه استلزامه ونسبته عند الحال كقولنا
 اومحذوف من بعضهم انه يجمع على ان الطرف اذا

41

2

استلهاهم او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقريبه بالاعتقاد كما يسمى الفاعل ولا يجوز
والصفة المشبهة وكذا ان كان اذلة وقتت بعده ان المصدرية كقولنا تعالى ونسألك عما كنتم تعملون
خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احتجنا على جلي بن جندل فقد ذكر اباي وسط الجاهليين
فلا عتاء الطرف قيل انما عمل في ان بلا امتداد لشبهها بالمضمون انها لا تؤمنه مثله ويجوز ان
يقال في جميع ذلك ان الطرف خبر مقدم على مبتدأه اما في غير الموضع المذكور فحق في الرفع
تجمل فالرفع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين لا لا خفض في اخذ قوله هو فاعل للطرف
لضمته معنى الفعل كما قالوا في عز قايصر زيد وانما قال الكوفيون ذلك لا اعتقادهم ان الخبر
لا يتقدم على المبتدأ معروفا ان اوجلة فيجوز ان ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد اما في غير
زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الخبر على المبتدأ وليس بشئ لان حق المبتدأ ان يتقدم فالضمير
متاخر تقديره كما في ضرب غلامه زيد وانما لا خفض فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتداء ايضا انما هو نحو تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لا اجاز على الصفة بلا اعتقاد اجاز
كون زيد في غير ما يرفع فاعلا ايضا قوله ان جواز عمل الطرف بلا اعتقاد قوله ان ذلك
لان الطرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجاز على جواز رفعه داره زيد
تقديره الخبر لا يمنع كون زيد فاعلا والاولى ان لا يرفع الا انما قبله كذا في قوله ان في الدار زيد
اول عمل ان زيد اكان مبتدأ والاعتراف بضمير من نحو في داره قايصر زيد
ون داره خبر مقدم وذلك لان المبتدأ احق التقدم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في
داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الا على الاولي جواز ذلك
كأنه فاعل الا خفض وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب لا اضافي الحاصل
بنيته بين المبتدأ والضمير ورثه منه كالمفعول احد مرتبة التقديم بغير المبتدأ وان لم
يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم ان كفاية درجة المبتدأ واعلم ان طرف الزمان
لا يكون خبرا عن اسم معين ولا حالاً منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما
ان يشبه المعين المعنى في حد وثباته دون وقت نحو الليلة الجميلة الثانية ان يعلم
احدنا معنى اليه تقدم نحو قول امرئ القيس اليوم غم وغدا اموي شوب غم وقوله
اكل تمام غم غمونه اي حوايته ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم تجز
لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غير حاصل مثله ويكون طرف الزمان
خبراً عن اسم معنى بشرط حد وشمس ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثر
وكان الزمان كلمة رفع فالباء نحو الغد يوم السبت والسير شهر اذا كان السيرة في
الكرم لانه باستغراقه اياه كانه مود لا يمتنع التكثير المناسب للجرية ويجوز نصب
هذا الزمان المنكر وجمع نفي نحو انه في يوم او يومين خلافا للكوفيين في ذلك ان في مقدم
نحو التبيين فلا يجوز ان يمتنع في الجملة بل يجوز ان يمتنع في الاولي جوازه كما هو
مذهب البصريين ولا فائدة في تعيين زمان كان معرفة نحو اليوم يوم
الجمعة لم يكن الرفع غالباً كان الاول عند البصريين ووجب الكوفيين النصب كما هو
في المنكر للصلة المذكورة فان وقع اللاحق اكثر الزمان سواء كان الزمان اسم المنكر

المراد بطلب جهة او جرمه في انفا تاء بين الضميرين نحو الخرج يومنا في يوم والسير يوم الجمعة
وفي يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلما كيد اسراج ودهاء لنا من الاستعداد
حق كان انما نالحج مستغرة لجميع الاشهر المأهولة واذ كان طرف المكان خبراً عن اسم معين سواء
كان اسماً كان او لفظاً كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان
مفعولاً في مفعول فاعل فاج غابت عن مكان قريب واذ كان من معين او عمال وهو باق على
الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما في الابتداء اي مكانك من مكان قريب
او في الخبر اي انت من ذومكان قريب ومثله عند الكوفيين يعني اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بغير ذلك في من قريب وان كان معرفة فالرفع مخرج نحو زيد خلفك ودارك خلفك
وهذا لان اصل الخبر التكثير وضع في ذلك مخرج المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبريل
رخاها خلافا للجرمي والكوفيين واذ كان المكان في موضع الخبر من بين والمراد تعيين المفعول
من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقبل مومني مجلسك
ومتكازيد ومربط الفرس قاله ولولا ظهرت المكان في هذه الاشياء جازم نحو مومني مكان
مجلسك ومكان متكازيد وذلك ان المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب او البعد واما
استعملته العرب قوله مومني مخرج الكلب اي مهران ومقعد القابلة اي قريب وكذا اعتقد
الازار ومقعد الحاتن فهو منى مناط الثريا اي بعيد قالت ابو ذؤيب فوؤدون والعيون
مقعد رايح الضرب فوق البحر لا يقتلغ اي عال مشرف كالامين على الياسر من فاه اهل منهم
ليشرون عليهم كي لا تخبروا قال بعضهم بما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الايام
لمجئله طرفاً او لي من دفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعها اولى قالت
لان الطرف جاور المظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء بعده عند بعده من الاخر
ففيه نظرد ذلك لان الطرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بجيدا من المظروف
بل هو محتو عليه فكيفما بعينها من المتكلم ويجب رفع كل واحد من طرفي الزمان والمكان
اذا كان متصرفاً وموتناً محذوفاً واخبرته به عن اسم معين لا رادة تقدم به المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى مبريد ومن ذلك منى ليلة اي ذات مسافة فرسخ
ول حذف المضاف بعد مضاف وكذا اذا مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمذلول الخبر اي بعيد
منى هذا القدس وكذا قوله مومني فرت اليد اي اذا مدت اليه يدي لم انله وهو
منى دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل نبلته صحته والتقدير يروى ومكان فوت اليد وروى
مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلاً ومربط
ويوماً وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونفسها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر
اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجاهل هو تمييز من اي تباعدت فرسخين
فالفرسخان مبعثان لما كان الما في امتداد الا ما في دياره وان ينصب على المصدر
كقولك وثقت املة اي دنوا غلة كافييل في قرا نالي ورفعا بعضهم فوق بعض
درجات ويجوز رفعها وخلف طرف الخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وارجا
خبراً كذا قوله داري من خلف دارك فرسخ او فرسخين لان دخول من في مثله

بلام الابتداء نحو زيد فاعلم ان كان خبرا للشان للزوم تعدد **قوله** واذا تضمن الخبر الالف
وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة
متضمنة لما يقتضي صدرا الكلام لرجحان تقديمه نحو زيد من اجده اذا الاستغناء من زمانه
ما يقتضي صدرا الكلام ليكنها ان يقع صدر جملة من الكلام بحيث لا يتقدم عليها احد من تلك
الجملة والامتناع من تمامها من الكلام المعبر عنها كان واحدا فاما سائر ما يجزئ
من الثاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من يافتى اشكره واما قوله قلت ليس في الامر
فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظواهرها كالفعل في العلاج فانها محسوسة
الاثر في الضرب والمسيب جواز تقدمه على الكلام والمصدر باداة الاستغناء مردا في ولا
الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كالتقدم اذ معنى **قوله** زيد اقامتاً وفيه قابلية
في ظرف ومع من العمل فيه ظاهره احترازا للفظ المتضمن للمصدر واما قوله الذي ما يضر
والذي ان تضر به يضر بك فان الموصول وان كان مع الصلة كالمكة الواحدة الا انه لا يوشك
في سلبه معنى ونحو قوله زيد من ابوه وعمرو في داس هو اول بالجو اذ لان المبتدأ كانه
لا يوشك معنى من المعاني في الخبر ليس هو معنى ايضا كالفرد كما كان الموصول مع صلتها
فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا ان مفرد وقوله قبل وما وقع طرفا في الاكثر انه مفرد
جملة قلت لا شك ان اين اسم مفرد في الوضع سواء تدور بالجملة او بالمفرد فابن في اللفظ
زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستغناء مرد
طرفا متعلقا بالخبر المفرد المملوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو فلان
واكب زيد او بدو ونحو فلان زيد **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبر مفرد الاكلة الاستغناء من زيدا ومضاف
اليها نحو فلان زيد **قوله** وكان مصححا اي وان كان الخبر تقدمه معصيا لمجيئ المبتدأ
نكرة على ما ذكر قبل من جواز تنكير المبتدأ ان تقدم خبر النكرة عليها ختمها حق جازم
وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية فالاولى ان يقال في الجواب تقدم الطرف
خبراً من المبتدأ المنكر في الاعلى مما لا يتضمن معنى الدعا ان الصلة فيه حرف ليس
بالصنة مع كثرة اشكال الطرف خبرا فلوقل ووقع الطرف خبرا عن المنكر اغتفر في ذلك
الليس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وجوه يومئذ باسمر وتقدم
الخبر غير الطرف على المبتدأ لا يرفع اليك ولا يعينه الخبرية اذ لو قلت في رجل فاحسب
فايتم رجل احتل كون رجل خبرا عن فاعلم ان لا يرفع انما الطرف فانه اذا تقدمت
الخبرية بسبب استغناء لفظها او محلا هذا كله جل مذهب سيبويه واما على مذهب
الاعراض والمكويين فالطرف عام في الاسم الذي بعده فليس هو من هذا الباب
قولنا في الاعلى خبرا عن قوله امش في حجر لانيك وقولنا ما لا يتضمن معنى انه عام
احترازا عن غرض سلام عليك وويل ان كان لا قلت تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله المتعلق
اي المتعلق بالخبر بكون الاسم ونحو المتعلق جزا الخبر فلو كان على الثمرة خبرا والخبر دور
هو مدحجونا ان يريد بالخبر ذلكا تدبر لان الجار والخبر دور متعلق به الخبر دور

رعدة متعلق بها لانه الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسبب متعلق الخبر ووجه عمله
المقام صريح اذا التعلل بالمبتدأ ضمير يرجع اليه خبرا وجب تقدم الخبر حق لا يمتنع
ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلاً زيد من الثمرة كان مثل صاحبها في المداور وقد تقدم
احدا . واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو حل الثمرة زيد مثلاً جاز تاخير الخبر
بالمبتدأ بان يتوسط بينهما وبين صفة خبره نحو زيد حل الثمرة مثلاً اذا الفصل بين
الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ اذ الضمير
وتاخر الخبر منه نحو في الدار ما لك يا فطر جاز صد البصر بين وفند هشام من الكروتن
خلا ما لباين وكان المانع نظرا الي ان المفسر مرتبط به التأخير لتعلقه بالخبر ولما
يشي لان التقدّم لللفظي كاف في صحته عود الضمير لا ترى الي قوله تعالى واذا يستلي
ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيد فلامه منادى لا في نحو
زيد فلامه ضرب وكانه فطر لي شدة طلبه لفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخرا بخلاف
اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم
اللفظي **قوله** او من ان يعني او كان الخبر من ان مع اسمها وخبرها يوردها اذا كان
ان مع صلتها مبتدأ او جت تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان الفاعل صلتها مبتدأ وجب
تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان الفاعل صلتها فاعل مند اي على اذا كان الخبر مفعولا
وانما تعين تقدم الخبر لئلا يتلوه من المكسورة لان المكسورة لا تصلح ان تكون
مع اسمها وخبرها مبتدأ او جت كما جاز في المبتدأ مفرد فاما تقدم الخبر عرف من اولس
الامران الذي يحكي بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة
واما ان قلت ان زيد اقامتاً مندي فربما التفتت المفتوحة بالمكسورة لانك لو جيت
بالخبر فلك خبران المفتوحة اما طرفا عن ان زيد اقامتاً مندي او من طرف عن ان
زيد اقامتاً مندي او من طرف عن ان زيد اقامتاً مندي لا شئت المفتوحة بالمكسورة
ولم يتوقع الفتحة الحفوية اليس يكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام
بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي خبر المبتدأ
بقدر خبر ان اليس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن انه
خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن ان الطرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتدأ وان لم يكن في خبر ان المفتوحة اذ في حرف موصولة ويجي في باب
الموصول ان ما في جتن الصلة لا يتقدم مفعول الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان
لها الصلة فاما تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون
مبتدأ لانها جملة والمبتدأ معرفة تعين ان ما به الخبري ان المفتوحة لا خير واذا كان
ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو انك خارج فلا اصدقه فالحق تقدم خبرها
لما ذكر في حروف الشروط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وقايعها فلا تلتبس بالفتحة
بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدأ الذي لا لفظا نحو ما قايمه الا زيدا
او ما نحو اقامتاً مندي لانك ان قدمته نهون لا انكس الحصر وان قدمت

تقول حذف المفعول الذي هو ذوالحال فيبقى خبري زيد ابلا بلس قائما ويجوز حذف ذوالحال
من قيام الترتيب نقول الذي ضربت قائما في يد اي ضربته ثم حذف ابلا بلس الذي هو خبر المبتدأ
في الحال وقام الحال مقامه كما نقول زيدا ابلا بلس في الحال لا يستلزم من حذف
اذا وقع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت شرطه في الكلام ولا يحتاج الي الاستدلال ان كان ناسخا
لانها صفة فعل مذهب من جوائز يستلزم في الحال غير العامل في صلاحها يجوز ان يكون
خبري حاصل قائما فيكون العامل حاصل لا وذوالحال محمول خبري وانما يجوز خلافه لاعتبار
فلما ذهب اليه المالك فنقول تقديره خبري زيد ابلا بلس قائما في الحال حاصل
ونحتاجها خبري وهو اليها اوزيد فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال كونه
فاما شأنا ملحق الان فان كان حذفنا في خبر زيد عندك او في الدار المشاهدة **قوله** للظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل لا تقدم بينهما واعلم انه يجوز
الحال السام مستند الخبر من فعل المضاف الي ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائم هذا عند الاختش والمبرد وسنعه سيبويه والاولي جواز لا تذهب
ذلك الكون اخطب مجازا جازعه قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك فعدم مصدر صريح الا في
الضرورة فلا تقول خبري زيد قائم اذ لا يجوز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوسع
بالجاز ويجوز ان يقدرك في الفعل المذكور في مكان مضاف الي ما يكون بخلاف نحو اكثر شرفي السوي
وخبري زيد اذ ذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الطرف نحو قولك ما ذوارق فيكون التقدير
اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير تكون قد حصلت لو كانت
اخطب وقاما كايقال فصاره صاير وليله قايير **ويجوز** هذا التقدير انه سمع اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة
وقوع الزمان مستند اليه الواقع فيه كقوله وما ليل الليل بناسير ومنع المبرد من نحو
قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس
القيام واجازة الزجاج وهو الاول لانك جعلت حسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدر **قوله**
وذلك باصنافه الي ما المصدرية **قوله** وكل رجل وصيغته الضميمة في اللغة العتلا
وهي هنا كناية عن الصفة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع فكا
قلت كل رجل مع ضميمة فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذلك افعال التي بمعناه
فلا يكون هذا المثال اذا ما نحن بينه اي مما حذف خبر وفيه نظر لان الواو وان كانت
بمعنى مع يكون في اللفظ للخطف في غير المفعول معه فاذا كان وصيغته عطف على المبتدأ لم
يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبرا لمبتدأ
كما هو مذهب السراي في نصب المفعول معه على ما يجي في **بابه** **فالجواب**
ان مع اذا وقع خبرا من المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الي ما بعد بل يكون منصوبا
لفظا مثل الطريقة مرفقا محلا لقيامه مقام الخبر وهو زيد معك كما نقول زيد عندك وقالت
البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وصيغته مقرونان وفيه ايضا اشكال اليس في تقدير
لفظ مستند مستند الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فحذف الخبر

الواو
من المبتدأ
فقط

مستند الخبر ولو كان خبرا في قوله اما المخطوف ساء مستند الخبر المحذوف لم يبع الامور من
تقدير كوفيون في قوله خبري زيد ابلا بلس قائما في يد اي ضربته ثم حذف ابلا بلس الذي هو خبر المبتدأ
يقولوا ايضا خبرا من جهة مستند **قوله** تكلفنا وقتنا القدر بر كل رجل مقرون بوقت
اي مقرون بوقت وضميمة مقرونة به كما نقول زيدنا خبرا محذوف مقرون فاخبر
الحال لبقى الخبر ان حذف خبر المخطوف وجوبا من غير ساء مستند **ويجوز** ان
يقال عند ذلك ان المخطوف اجري عليه في وجوب حذف خبره في هذا او الظاهر لا حذف
الخبرون مثله فالباب لا واجب في نفع البلاغة وانتم والسابعة في قرن فلا يكون اذ لا يثبت
اب ب لاير واشكال **قوله** الكوفيون ان ولي مخطوف فاعلم مبتدأ محذوف لا جرمها واقع
على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنها سواء في ذلك الفعل على المتعاقب لولا لا فاول
مخبر زيد والرجع بارها فبينا فيها خبر عنها لكونه بمعنى متتاريا ان والثاني نحو زيد وعمر ويضرب
وقريب منه قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه قصه واخبره كن قد راها وانما جاز ذلك لنقص
الخبر خبرها والبصريون ينعون مثل هذه بل ان يكون الفعل خبرا اذا الفعل في ذلك كالصفة
فلا يقال زيد وعمر متاثر به بالاتفاق ويجوز فيها ان يكون الفعل حالا لا غير فذكر
والرجع مثل كل رجل وصيغته وسيا رها حال **واعلم** انه قد يعنى ما اضيف اليه المبتدأ
عن المخطوف فيطابقها الخبر كما يقال راكبا لثلاثة طليحان او قولك متاثر زيد قريبا اي
زيد ومن يتاثر به زيد قريبا **قوله** ولعمرك لانك من صاير طلبة كل مبتدأ في الجملة النفسية
متعين للتحقق نحو لعمرك ما بين الله كما يجي في باب التفسير فان تعيينه للتفسير وان عين
تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما التفسير وجواب التفسير ساء مستند الخبر المحذوف
والقمر والشمس معين ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان التفسير موضع التخييف لكثره
استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد قرن المصنف
قوله اخر ما يجب ان يكون خبرا وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد
قد اصابته او ان المبتدأ لا يكون ما قبله ويجوز ان يكون خبرا في ذلك المتعلق ليس بوجه لا
الاخرى الى الملافة على تعيين الخبر وساء مستند خبري اخر مستند حاصلان موزع الحذف والفعل
المصنف افترق ذكر ما يكون هذا الساء مستند الخبر موزع الحل بكونه خبرا دون ساء مستند
ما تقدم ما ساء مستند الخبر مشتمل على ان الاقرب في الاستعمال تقريبا لمبتدأ وتكبير الخبر
لان الاصل ان يكون الخبر عنه في الاستعمال تقريبا لمبتدأ وتكبير الخبر لان الاصل ان يكون
الخبر منه معلوما والخبر مجهول والنكرة مناسبة للمجهول وقد يفرق ان وينكر ان بشرط التأكيد
في الله الجنا وشرع خبر من خبره لا يخبر به المعرفة من النكرة الا عند سيبويه ونحو كسر
ما لك ما كذا فمقتضى هذا ان يكون كذا كذا فان قيل الكلام موزع للاقاربة فاذا كان
الخبر معرفة فما العائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المعاد في نحو اترك زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على اترك المعرفة وهذا الذي جعل المخاطب لا اذ ان زيد يخبر تعريف لفظ الخبر
لان المجهول اسناد لفظ الخبر اليه المبتدأ برحله عليه لانفس الخبر لكنه يجي بالخبر لكونه
الاقرب مناسبة للنكرة المجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المبتدأ اليه معلوما وكذا الاصل

بالحرف لا لانه مستند مثله الفعل والاعمال حاله من القربى والتكثير كانه كذا
والكتاب لا يجمع تجزئيا لاسم منها تجزئيا وما يطرأ فيحتاج الى العلامة وهذا حريف
وبقيته على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل الاستفاد والاسم لا يجمع
الاسم يجمع لكونه مستندا الى الفعل فخص بكونه مستندا للاحرف والاستفاد
لازما لانه مستند الى الفعل فخص بكونه مستندا للاحرف والاستفاد
فليس بشي لان المستند ينبغي ان يكون معلوما كالمستند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
هو ان يكتب ذلك المستند الى المستند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انك لا تعرف
المخاطب لزيد فاسمائه اليه لا اخوته واذا فتحت في المبتدات يجوز زيد اخوه اخوه
قد خاله لانه بنته صيرها جاريتها مستندها صديقه فافهم فالمبتدات لا يخرج خبره
خبر عما قبله بل افضل فصد بيقه قادم خبر من سيدها وهذا الى المبتدات الاولى
فتكون الجملة التي بعدها الاولى وهي مركبة من محل خبرها من الاول ويضاف كل واحد
من المبتدات الى خبرها قبله فانك تأتي بالعرايد بعد خبر المبتدات فيكون اخرها خبرا
لاول المبتدات فيقبل الاخرى بعد اول المبتدات وهذا هو الترتيب وذلك
بما عهدت به عمرو بكذا فافهم من ذلك ان داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكذا
فافهم من ذلك ومنه بكونه خالده مشر جعلت هذه الجملة اي بكونه خالدا خبرا من عمرو
ومع رابطة فكانت قلت عمرو بكذا فافهم من ذلك ان داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكذا
مشر جعلت هذه الجملة خبرا من عمرو بكذا فافهم من ذلك ان داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكذا
مشر جعلت هذه الجملة خبرا من عمرو بكذا فافهم من ذلك ان داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكذا
يجمع بكونه خالدا مع ما قبله هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله خبرا وانما
هو المستند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدنا فافهم من ذلك ان داره بامرهم فكانت قلت عمرو بكذا
المبتدات التي تقدم عليها الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان منزها عن الاصل
فدفع الاستعمال الفاعل في نصها المفعول لم يكن له يد من ان يدعي ان كل من فروع المنصوب
فيما فيها مشبهان بهما من وجه كايقال ان المبتدات يشبه الفاعل لكونه مستندا اليه والخبر
يشبهه لكونه ثان في الجملة وخبر اخرها يشبهه لكونه فاعلا اي ان واخرها
الفعل المتعدي لا لانه قد مر منصوبه على مرفوعة عليها بفرعية العمل على خبرية
العامل وخبر لا التبرية يشبه خبرا ان المشبه للفاعل واسمها الحجازية مشبه لاسم
اليس الذي هو فاعل وقد ثبت ان هذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرية وخبر
ما الحجازية للمفعول بكونه فضلات عما هو قال وهو الحق ان الرفع علامة العمل فافهم
كانت افلا والاصف علامة الفضلات مفعولة كانت اولافلا يحتاج الى تشبيه هذه
المرفوعات بان كل بل يحتاج الى نصب بغير العهد واسم ان والخواص واسم لا التبرية
وخبر كان واخرها لما شابهت الفعل المتعدي كايحيى في بابها علة وتعاد نصبا مثله
ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان متعديا متعديا الفعل
الذي يعمل مثله عن ليس متعديا ما كان ترتيب متعديا ليس متعديا فخرج على

تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السرايل معناها
يسمى متعديا ووجه ذلك الفظ باللفظ والمشاكلة قربة كايحيى في بابها فاعطيت على الفعل
على قوته ووجه النصب في بابها على الرفع عند الكوفيين ان خبرا وانما
وكذا خبر لا التبرية بكونه مستندا اليه فخص بكونه مستندا للاحرف والاستفاد
ومنه هذا لان اولي لان انتصاها للجزئين على التوا فالاولي ان نقل فيها ولا سيما
مع مشابهة قربة بالفعل المتعدي **قوله** بعد دخول هذه الحروف يخرج خبرا المبتدات
فكل ما كان استله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه خبرا محدود فان نحو حسنا في قولك
ان رجلا حسن فلامه في الدار مستند الى فلامه بعد دخول ان وليس خبرها وكذا يزدج
على خبر لا التبرية نحو لا رجل حسن فلامه في الدار وكذا ايرد على حد اسم ما ولا المشبه
يلبس خبرا زيدا الظريف فلامه في الدار فان غلامه مستند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا
يرد على حد خبر المبتدات بقوله المجرى المبتدات في قوله تعالى ولعبد موسى
خبر لوقال هذا ان المعيار للمصنف المذكورة ولتتابع المبتدات او قال ههنا المستند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبر المبتدات وفي اسم ما هو المستند اليه الذي كان في الاصل مبتدات
للمسلم من الاعتراض **قوله** وانزه اي حاله وشانه كما مر خبر المبتدات اي في اقتسامه
من كونه مصدر او جملة وفي احكامه من كونه متعديا او متعديا او متعديا او متعديا
وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الصير ولا يجره الا اذا علم **قوله** الا ان تقدم
اي ليس امره كما مر خبر المبتدات في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم
الخبر على المبتدات وانما كان ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايحيى في بابها
فان يدان يكون علمها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
لا مثل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل
بلي فعلمه فلما عملت هذا العمل لفرعية فلم تبصر في معمولها بتقدير ثانيا غير
الاول كما نصرت في معمول الفعل لنقصا لفاعله ووجه الفعل **قوله** قد جاز خبرها خبر
المبتدات في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا مستغنيا له صدر الكلام
كايحيى في قسم الحروف **قوله** الا ان يكون ظرفا استغنا من قوله في تقديمه الذي كان
مغنيا لكونه مستغنيا من المرجح فيكون المستغني الثاني موجبا لكونه من متعدي اي ليس
امرهم كما مر خبر المبتدات في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسموا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لقرينة
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او
مكان فصار مع كل شيء كقرينة ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيرها كالخبر
يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار مجرا المناسبة بينهما اذ كل طرف في التقدير
جار ومجرور يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف لكرته في الكلام مثله واحتياجه
الى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف لكرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل
امعناه كاحتياجه له لان الطرف في الحقيقة جار ومجرور يعني في **قوله** خبرا لايحيى

هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدما ما نوه به
فليس مما فعله فاعل الفعل المذكور وادخله ذلك المفعول منه واما المفعول لفظا فان مفعولا
للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست هي هذا المفعول بل الاتري ان كون المتكلم
زيدا في قولك زدتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق
اخضر بالفاعل من المفعول له فهو الحق بتقدير ذكره وايضا لا فعل الا والمفعول مطلق
ذكره ليريد كخلافا للمفعول له فرب فعل بلا ملة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان
طلب الفعل الواضع للفاعل له اشهد من طلبه لغيره الاتري انه كما يقع على ما عليه يصوغه على
صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بالشيء اخر في
قولك ضربت زيدا يوما الجمعة فهو مضروب فيه وخالف مضروب معه اكراما مضروب
له فعملية ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير تبدل اخر نحو ضربت زيدا واما الي غيره
فيجوز جرحه ضربت في يوم الجمعة واما قوله سير في زمان وصيغته يوم كذا المجاز قليل وكذا
فرسخ مسير يوم مضيق وهو على حذف حرف الجر لا تشاج كان نحو استغفرت الله ذنبا قال
سجيوه في قوله حيثك حقوق الخمر اصله حين حقوق الخمر فالتسع في الكلام واختصر
قال وليس هذا في سعة الكلام بل بعد من قوله ضيف عليه يومان وولد له ستون عاما
وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول المتساويا واختصارا لاجل
كما تري ان فائدة البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول منه لان احتياج الفعل
منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف الملة والمطالع والمفعول له على المفعول
منه اذ الفعل الذي لا ملة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا ملة جاب فانه اكثر منه مع المقام
وايضا يصلح للفعل في حلة الواو بخلاف سايرا لما قيل ولولا مراعاة التسمية كان
نقدم الحال على المفعول له مفعول له مفعول له اوليا في الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى
وانما سمى ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس بمفيد الكثرة مفعولا حقيقيا بجره كالمفعول
به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول منه **قوله** واستمر ما فعله **قال** انما قلت
ههنا اسم بخلاف سايرا المحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله
المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور **تلك** ان اوله بقوله فعله المتكلم او جرحه بالقول
اي قاله فالمفعول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهره اصطلاحا لا يطلق
على غير القول فيقال هذا مفعول وهذا مفعول فلهذا كان اذا دخل في قوله ما فعله حتى يخرج
بقوله اسم وايضا من حيث اعتبار انه مفعول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد ههنا
اللفظ المفعول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يورث في الحذف
جميع الفاويل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما حذو لفظ وجد الفاعل بالقول في قولك
ضربت زيدا يوما الجمعة فان اراد وهو الظاهر بقوله انه فعل مضمونه الذي
هو الضرب فلم يكن داخل تحت يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم يفعل هذا يعني
باسم فعله اسم الحدث الذي فعله **قوله** هذا الحد نحو ضربت في ما ضربت
ضربا لا لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النبي فخرج اثباته

الحق لا قدر له فعلا وان لم يكن له كاقبل في نحو انضمت على ما ذكرنا وسهل موضعك من هذا
على وضع من موضع سهولة ومن احدث اضرار فعلها اسما عما فعله هذا ولا ان كان الحاطط
يزعم زعمات كاذبة **قوله** عليه شيئا الصدق صاد من غير قيل له هذا
ولا زعمات كاذبة **قوله** الحق او لا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير اذ عرفت هذا ولا ان ضمر
او لا او لا تزعم زعماتك ومنها قوله من انت زيدا واسمه ان رجلا غير معروف
بفضيله يعني زيدا وكان اسما رجلا مشهورا فذكره لك عليه اي من انت ذا كرايا زيدا او تذكر
زيدا وانت كذا ذا كرا على الحال من معنى من انت اي من يكون كاقبل في كيف انت وقصته من
شريد ان كيف يكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيمنا بسواي من انت تذكر زيدا ويروي زيد
بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الي في والنصب اقوي واشهر ومنها قوله عد ترك من فلات
والعد من اما يعني العاذر كالتبعية او المعذر كاللايم بمعنى المولم واعد واعد بمعنى يجوز
ان يكون بمعنى العذر الا ان التعجب في مصدره من الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنبم فكثير والعذر ايضا الحال بما لها المذ بعد عليها **قوله**
قوله لا تشكرني عذري **قوله** سيري واشتق في مثل كعذري **قوله**
يقين بقوله سيري واشتق في الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اشتا
تخص الصنيع اي الخطيئة اي احضرها ذلك اي عذرك او الحال التي يعذر فيها ولا يلام وحيث
فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر من غير تجاذه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلات
اي من اجل الاساة اليه او اذ اياه اي انت واعدت فيما تقام له به من المكروه ومنه ما يروي
النبي انه قال لا يكره عذري من عايشه اي من جهة تاديبه وتقريرا وفي الخبر من يهلك الناس
حق يعذروا من انفسهم اي يفيقوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لعمركم فغنى من انفسهم
اي من جهة انفسهم واهلها ويقال من يعذرون من فلات اي من اجل اذ اياه اي في صدره
ايذاه بهل ههنا من يعذري ومنها قوله اصلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى نفع فالمعنى
الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك اليهم وان كانت اللفظة انتصب الليل بفعل الخريف ناصب
اهلك اي اهلك واشتق الليل ومنها كليهما ونما اي اعطين كليهما ونما واسمه انه قال
شخص بين يديه ونذم سنار ونمرا لا خراي هذين تويد مشيرا الي الزهد والسنار فقال ذلك
الاخر ذلك ومنها قوله الكلاب على البقراي ارسل واحسفا وسوكيله اي اتجح حشفا وكل
شئ ولا شئتم حراي اصنع كل شئ ولا تركت شئتم حراي فانى فاهل الليل والنهار اي
فتاى اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وديارا لاجه اي اذرها وقولهم
كاليوم رجلا اخر ما ديت رجلا اليوم رجلا على حذف ناصب وجعل وصف ما اصيب الي اليوم
وكال يوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاما بالرفع ونمرا وكل شئ ولا شئتم حراي كلاما
لي وكل شئ اصغر وجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وما لكونها امثالا او كالمثل في كثرة التمثال
والامثال لا تغير **قوله** اعلم ان المفعول به حذف كثيرا الا في افعال القلوب كالحج والبا
وكذا التمتع منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسبك واجل اذلا
تبع في محب من دون التعجب منه ولا يحذف الجواب به نحو ضربت زيدا في جواب من

قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا او ما
المفعول به فهو على ضربين اما منوي كاني قرله تعالى لمن يشاء اي كذا يشاء او غير منوي
لنصير الفعل بمعنى اللزوم كقوله تعالى تعالى في القلوب من امره اي بعد
ان يوتى بالجرح واما المبالغة في ترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله
يعطي ويمنع ويحفظ **قوله** الثاني المتبادر وهو المطلوب اقباله بحرف تاييب من باب ادعوا
تقدير اي الذي يطلب منه ان يتقبل عليك بوجهة قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المفعول
لانه المتبقي عليه لا المطلوب اقباله وبحرف تاييب من باب ادعوا اخرج نحو زيدا في ذلك
المطلب اقبال زيد وقد تعلق المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يجد المتبادر
لاشكاله وذلك لانه لو حذف باس من معنوي اي كونه مطلوب لا اقباله دخل فيه زيد في اطلب
اقبال زيد ولو حذف باس من لفظي اي ما دخل عليه ما صار ايا ما دخل فيه المندوب وليس بمندوب
والظاهر ان جارا الله لم يجد لظهوره لا لشكاله فان المندوب عند كل ما دخل يا وادعوا
والمندوب عند منادى على وجه التاميم كما صرح به المصنف احكام المتبادر في الاخر
والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه قال في المندوب وجه منادى على وجه
التاميم فاذا قلب يا محمدا فكانت نداء به وتقول له تعالى فاقم مشاقيك وضم منه
توالت في المواضع لا تبعثه اي لا تقلدك كما قلتم من ضمكم بالبيت من الموت تصور وجه
فكره امره تعالى لا تبعثه اي لا تبعثت ولا هلكيت وهذا المندوب المتوجع عليه نحو
واويله وواثيوق راء واخر كما اي اخضر حتى يتجهت من فطاعتك لانه ليل يلو كونه
مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليه شيئا واحدا فادعوا شيئا فادعوا شيئا فادعوا شيئا
الاستغاثات منادى دخله معنى الاستغاثة والمتمم من مائة منادى وحل معنى التبعث
يتم في الالف واللام والراء اي اخضر حتى يتجهت منك وكذا الا يرد عليه المخصوص فانه
يقول هو منادى يتل الى معنى الاختصاص والتميز من غير معتد به هذا وانتصاب
المنادى من سيبويه على انه مفعول به وناصب الفعل لقد واصله ذلك يا ادعوا
زيد اخذت الفعل حذفه قال لا زيدا لكثرة الاستعمال وله الالة حرف النرا عليه واذا دته
قايده وان حال المبرر نصبت المنادى على حرف النرا المندوب مستند الفعل وليس بغيره
لانه حال المالة الفعل فلا يكون اذا من هذا الباب اي على التبعث المفعول به بعامل واجب
الحذف على المذهبين يارب حلة وليس المنادى احد من المندوبين فند سيبويه جازا الحلة
اي الفعل والقامل متدرود لا منع من دعوي سند مستداهما والمفعول به هو منادى المذهبين
واجبت الذكر لفظا او تقديره لان لا بد من المنادى وما اورد ههنا الزا من ان النعت
لو كان متدرودا لو كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازمة لان الفعل مقصود به لا لانتها
فالاوليان يتدر بل لفظ الما من اي دعوت او نادت لان الاغلت في الافعال الانشائية
يجبها بلفظ الما من واما ابو عيل في بعض كلامه ان يادوا خراطة اسما الافعال الانشائية
ومنع بان اسما الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة في ادوات النداء على ان يقال

وقد سألوا من فاعله بحرف جرح نحو بوسا لك اي شدة وسخا لك اي بعد او كذا اجد لك او من مفعوله
بحرف جرح نحو لك اي جرحا واما الما والجرح قطع الالف والاذن او الشدة او البعد وشكر الما وجرحا
لك وجرحا منك بجرع في جميع هذه ساء والمراد بالتياس ان يكون ههنا كصابط على جرح
الفعل وحل ذلك الصابط والصابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصنف
به او بحرف الجرح لا لبيان النوع احترازا من غرضه تعالى وقد ذكرنا ما ذكرنا من سبب لفتها
فانما وجب حذف الفعل مع هذا الصابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل بهما الفعل ويتصل
به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة المقصد الدوام والضرورة كحذف ما هو موصوف
والجرح في نحو هذا لك وشكر لك وجرحا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما المقدم ما يدل عليه كذا
في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصيغة الله ووعده الله او يكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه
نحو لبيك وسعديك ودوا لبيك وهذا فيك وهما جيت بقى المصنف منهنما لا يدري ما يعلق به
من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود الحكم من احدهما بعد المصدر ليختص بهما فاعلا بينهما بعد المصنف
بالاضافة او بحرف جرح لظهور الفعل بل ليرجى فلا يقال كتبت كتاب الله ووعده الله
واضربوا ضربا الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه
من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل بممثلين له فلما حذف الفعل لاحد الفاعلين المذكورين
وبين المصدر واليهما اما بالاضافة او بحرف الجرح فظهر الفعل يرجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه
بعد الفعل متصلا بالفعل وهو لا له فزانه وزان غرضه تعالى ان امر ههنا اما قوله
جرحت حردة وحردت حردة وقصدت قصده ونحو ذلك فحذفه فحذفه فحذفه فحذفه فحذفه فحذفه
في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على حذف المصدر بمغني المفعول كقوله
داو لسعدى اذ من هو اكله والمغنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصد ههنا من بطله ويجوز ان
يكون المعنى حردته حردة الذي يليق به وحردته حرد الذي ينبغي ان يكون معناه لبيان النوع
كان قوله تعالى قد مكر وما مكرهم وفعلت فعلتك التي فعلت وقوله تعالى وسقي لها سقيها والحار
والجور وبعد هذه المضاد في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليل الفاعل والمفعول
المصدر والذي صار بعد حذف الفعل كانه تايير من تمام الفعل كما كان في الفعل والمعنى هو
لك اي هذا الله مالك وكذا اكل ضافيه من التبيينية البينة للعارف غرضه تعالى وما يكمن من فية
فن الله ان جعلنا ما بحين الذي واما البينة للنكرة هي صفة لها كالوجعلنا ما في الالية منقذ وقد
تبين ايضا بعض انواع المفعول به اللادرا ضار فحذف بحرف الجرح نحو متوجعا بك واخلافا لافلان
اي هذا الذي نحن نك هذا ان فسرت موجبا بوضع الرجب اي اتيت موضعنا وجيا وان فسرت
بالمصدر راي رجب موضعك موجبا الى رجبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة
المبتدأ لا اصل لها لا فاستثانة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحقاق
حذف فعلها للدواعي المذكورة اما التي توضح في حذف فعلها بحيث لا ينوي قتلها فقد عرفت بل
بغير المصدر عوضا منه وقايما مقامه كالمضاد والصارورة اسمال فعال كالجحش في بابها نحو
هيها ت مريذ وشتان فتبني لقيامها مقام المبيى ولا يكون لها اذن محل من الامراب
كالم يكن فعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفصح اكثر اذن لتبقى بمعنى على الضم

فلم

سَلَامٌ اَللّٰهُ يَا مَعْزُورَ عَلَيْهِمْ ۝ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَعْزُورَ السَّلَامُ ۝

وَعِنْدَ يُونُسَ مَضْطَبٌّ رَجُوعًا مَعَهُ إِلَى حَرْكِهِ الْإِسْرَافِيَّةِ لِمَا اضْطَرَّ بِهِ

لكنه هو الذي كانت اولي بان يتوسع فيها باستعمالها في مشاهير المستشفيات والجمعيات والهيئات

نوله ولا قاله الخليل اللاهية ١٠٠ الماودة في اخر المستغاث بعد التحيته فكل واحد من اللاهية

٢٨٨ الف لغايبهما - سعالوا سجب - يجهلوا وحلم هذه الزيادة المندوب فيكون سورة

للمن فعلت اللام المقننة لهم من هذا المقننة لنا الضمها في انقضا المن

على ما قلنا مع كوننا ابعث من مقتضى الجبر قول **و** ينبغي ما سوا ما اى ينصب ما سوي العند

الحرف والمستغنى مع ^١ - نه اومع الالف ومما سواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضاف له

والمنعوت منزه ويصحبون بالمصارع بالعضاضة الساجية معده من سنامه اعانهم الله الاول نحو يا طاهر

سم المختلط فلهذا اسمها الذي واحد نحو ما تلاحظه وذلك لان المجرى واسم المختلط من كاربنة وحسبه

فهو كنيسة مشرأ لا انه لم يركب لقطه ولا فرق في شغل هذا العدد المخطوف بعينه على بعض من ان يكون

ملا اولاً فانه مضارع للمضارع وهذا الظاهر من هبت سين يربو وكذا انقول وكذا اثلثه وثلاثين

فقد روي في المصنفين أن يسوع المسيح هو الذي يضارع المضاف إذا كان ممثلاً أو لا يقال

[illegible]

بعضه بعض من حيث المعنى كما في خبر من زيد بل أشد وأما نعت موصولة أو ظرف خبر تركها

لا يعجل ويأجروا ولا يهمل قاله اي يا شاعرا الاشعار المومنين بربهم ولا يهملون في كتابات قرا ضعه

وقال ما عبد اهل في شعبي غريباً، الرماة ابا لك واصروا، وقال اهل حروري

فَكَرِهَ الْمُبَاحِرُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حِصَّةٌ مِمَّا كَسَبَ الْكَاذِبُونَ إِذْ كَانُوا يَكْفُرُونَ

فان لا يتبين لعدم القصد كما رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه نظريفا وبالله

وثلثين طرعا يا مبداء كل شيء يا منزه عن المرقف يا حسنا وبخه الطريف ويا ثلثه

وثلثين طرفا ويا مبداءا في شمالي غربيًا وتكون في المعرف يا حسنًا وبجانبه المظروف ويا تلتله

والمسلمين انظر في دكان القلياس في الموصوفات باجملة او انظر في ايضا في الموصوفات باجملة

يوصف الايمان النكوة على ما ينبغي ان كان موصوفا بجمه تلك الصفات النكوة مثل انكوا تقول

يا حليمًا لا تجعل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف وما يكون مع المعطوف عليه (اسماء)

واحد بكل منهما اسحر اثنين مستقلين يدا رجل وامرأة اولم يكن الوصف بلا حيلة اورا الحرف فليس

مستجوبها مفادها المضا لا نه يحذف جله مفردا مفعولا مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رب

اذا الاول للاستقفا من دون الثاني من غير ملل فلهذا وجب الان باجتماع الاصلين في الجملة والاول

لا يكونان صفة المعرفة الا ترى انك تقول في باب الاحكام لا يصلح ولا فلا من الغلمان في العار

١٧٤ الجبل والظنون يجمع وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعله خبرا يخلصنا لا يجعل

والخط في مقام يمكن الحذف من الاول نظرا الى ان الخط لا يشترط خرا الاجزاء لم يمكن حذف الثاني ولا
حذف اخر الثاني نظرا الى ان الخط لا يمنع الترخيم فيها بالكلية ويجوز ان يفتل منافع تركه **المقصود**
في المضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتنع بالمضاف في امره جاعلا بحيث يصح - **قوله** باسم او حذف
اخره بدليل ان اعراب المضاف باق ولا اعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولا يمكن ان يفتل منافع
المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للتخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة **قوله**
لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالخط الذي يستلزم التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف **قوله** المضاف وانما لم
يرخص المستثنى المجزوء باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من الضم والبناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلامة تطرد في منكر ترخيم المضاف والمجمل
عليه ولحق الترخيم في المستثنى الذي في اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف
وكذا التطرد لان الاصل فيه زيادة مدة في اخره الاطلاق والتخيم وتشيير المندوب وغير
المريد منه قليل **قوله** ويكون اما على زائدة انما اشترط العلم في الترخيم كشر نداء العلم
فناستبعد التحقير بالتخيم مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما اليق وانما اشترط في العلم
زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقضا قياسا مطردا من اقل اجبة **قوله**
او من الثلاثي بلا ملة ظاهرة موجبة بخلاف بخود ودر فان النقص فيه وان كان بلا ملة
لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يجابه بخلاف نحو صرح وشج وعصافاة وان كان قياسا لكنه
لعدم **قوله** من ثلاثي اخره عوس وما قلت **قوله** البنانية علوس وهو في حكم المغرب ومنه شبه للرفع على
ما بينا قبل اذا لم يكن على موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتا ثانياً نحو شاة
وشبة فانه يجر وان لم يكن لا ملة ولا زائدة على الثلاثة وذلك لان وضع التا على الروايات
كان باب تالايصرف فيكفيه اذ في مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موثقا يكثر منه سقوط
الحرف الاصل اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو شاة وشاة بعد الترخيم على حرفين
لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايها كان ناقصا من ثلاثة اذا التا كلمة اخرى
لكنها اقترجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة لاعراب فالأمر فيه كما قيل في المثال **قوله** قل الكا
كت عالسته **قوله** قل الناس كنت مصرعه ولراغب ناسد التا سدا لام الكلمة كونه
معتقبة لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بها يصير اليه حال الكلمة
بعد الدليل على عدم لزومه حذفه في جميع السلامة نحو منات ونقد برة في نور الدار والشمس
ان لا في التا ثبوت هذه الاحوال **قوله** سيبويه كل اسم في اخره تالان حذف التا منه
من كلام العرب اكثر كان الاسم من التا ثلاثة ادا كثر سوا كان لا اسم على اوله لعلبة الترخيم
فيه عرمل اخر غير المرخص منه في بعض المواضع مقابلة المرخص اعني فتح التا **قوله**
قوله كلني اسم يا امينة ناصب **قوله** ولليل قاسيه بطل الكواكب
فصان المنادى غير المرخص بهان ضم التا ونحوها **قوله** ان الذين يجذفون التا مؤنهم
الاكثر ون علي ما قلنا اذا وقعوا الحرف اخره التا فيقولون يا طلع يا طلعه وقليل ما يوقع

فكون الحالا لغيره فكونها التكت في الوقت كثير اياها ليست حركة اخر اعداية ولا شبهة بها
وهو وقت وجهه وان لم يكن هناك في الرضيل حرف ينقلب هاء في الوقت فاجابا كان هناك هاء في
صل اعني المنادى الذي كان اخره تال التا سدا وليقيني عن الهاء في الشعر الفصلا لاطلاق **قوله**
قوله تقي قبل التفريق يا ضبا فاهو لا يكثر وقت منك الوداع **قوله**
قوله ولا رخص غير ضرورة منادى لغيره في الشروط الا ما شذخويا صاح ومع شذوذ فالتا
في ترجمه كثر استعماله **قوله** ليس اطر كرامته لان الكرا ذكر الكرا وان **قوله** المبرد هو من حمر
كروان ولا ضرر **قوله** في منع ما ذكرنا من الجهل الصحيح **قوله** ونحوه وصف المرحم الاعتدال

باب

قوله فقال يقال يا يزي ابن محروه فقلت لهم اني حليف ضبا

فكانها يا الوصف من تمام الموصوف لكونه ذا الاليل معنى فيه فاذا رخص الكلمة حذف شي من
جوهرها لا يزد عليها شي اخر من الخايج فعيل هذا لا يمنع عندما يجي شي من التواضع **قوله**
قوله فان كان في اخره زائدة اتان في حكم الواحد كاسما وموران او حرف صحيح قبل هذه
وهو اكثر من اربعة احراف **قوله** فان كان مريكا حذف الاجز **قوله** فان كان غير ذلك
قوله فخرق واحد قسم فاجد في الترخيم ثلاثة اشياء رده واما حرفان او كلمة او حرف واحد حذف
احدهما في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زائدة اتان في حكم الواحد بمعنى انها زائدة اتان
لا انها متا المعنى واحد لان كل واحد من زائدة في متان وكذا اسلمون لغنى اخر فلان زائدة اتان
فناما وها تان الزيادة تان سبعة اصناف زائدة اتان التثنية نحو زيدان ويصنه تان ملين وزيدان
جمع المذكور السالم نحو مسلمون ويسلمون عليا وزيدان فجمع الموت السالم نحو مسلمات وزيدان
نحو مزوان وعثمان ونذمان وخراسان ويا الفسيف ومما اشبهها نحو كوني وروي وكري والفا
تانيث كصخر او بمنز الا لحاق بمنز الا لفت اليق قبلها كما في حرا وعلية **قوله** كاسما هذا اذا
انها فعل من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا انفعال جمع اسم على ما هو
مذهب غيره هو المبرد لانه يكون اذا من باب حار لاس باب حرا وجمع مذهب سيبويه بان التثنية
بالصفات اكثر منها بالجمع وجمع مذهب غيره بان قلت الواو المفتوحة الا في احد وايضا لم يثبت
في الصفات اسما بمعنى الجملة ولا سيما حتى تكون اسما على منقولة منه وعلى مذهب سيبويه اذا
حيث به وجلال ينصرف لا في التانيث عند غيره ينصرف لانه مثل باب اذا سمي به رجل في كونه
قبل تسمية المونث به **قوله** او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح عزمتا
التانيث قبله مدح زائد **قوله** لان لا يحذف في نحو عزياة وسلااة الا التا وجرها
قوله لو فها كلمة واجز وان كانت على حرف فاكنتي بها وكذا اذا كانت المدح غير زائدة لم
يحذف كما في مستحاج **قوله** ونقل عن الاخفش جواز حذف المدح الاصلية **قوله**
خلافه **قوله** يعني بالمدح الفاو واوا او يا ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسها فلا يحذف
مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كره ودمشريف لتخصيصها بالحركة من
جنسها وتقويةها بها ولا تحذفها ايضا اذا لم يكن ما قبلها من جنسها سوا كانا لا لحاق
بشيء ويزدون ملحقات بحذف حل اولم يكن له كليلي وقبيط وذلك لشبهتها بالحرف

قوله

الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد في الالف والواو والياء اللذان
حركة فاقبلتهما من جنسهما **واثنا عشر** في مد نحو الموت والحسنين وقفا لما انفرد به
حذف الحرفان هاهنا لانه كان الاولي حذف المد لا يمكن انما او الترخيم حذف
الاخر لم يحذف منه فلما حذف الحرف الاخير صار ينظر فانتبه في السقوط **ولو** قال يحذف
حرفا فيما قبل اخر حرف مد وهو اكثر من اربعة كعمر نحو عمار ومروان ولكنه فضل ههنا
التفصيل لتبينها على مخالفتها على الحذف في الصفتين كما ذكرنا **قوله** وهو اكثر من
اربعة احراف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين **ويحذف** في المضاف
في نحو سعيه ونحو دعيه ولكن لا بوجهه كما في نحو عمار وسكين ومصور **قوله** وهو اكثر من اربعة
احرف **قوله** في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زياد فان في حكمه الواحد لان نحو
زيدان ودومان وثبون وقلون ودعي فيكون حذفت زياد فيه للتخيم لان بقا الكلمة على حرفين
ليس لاجل الترخيم بل قبله كانت كذلك كما قلنا في سورة وشاة **قوله** الجري اي منع
حذف الحرفين في نحو زيدان وثبون ودعي والاولى **واثنا عشر** لم يحذف زياد وثبون لانهما غيرتا
تبا الواحد فكانه ليس مع المذكر التام وكانه مثل **واثنا عشر** الحذف المرفوع دون الالف
في نحو حمز او المشهور حذف الزيادة بين معاً **وبعضهم** يجوز يا عمر مفتوح الهزة واذا غلظ في
الثاء في نحو **قوله** كليتي لعمري ائمة فاحسب **والوجه** المنع لان اختصاصه في التاديب
لما فسرنا من كثر وقوع التخيم فيه فعمل في المخرج من معاملة المخرج ولا كذلك في الالف
وبعضهم لا يوجبون تخيم في الالف على لغة الضمة لئلا يلتبس بالمد كروكة **لكن**
لا يجوز بعضهم لمثل حذفت في جمع منسوب للتا لم على لغة الضمة لئلا يلتبس بالمد كروكة
ولا يجوز بتخيم جمع المذكر التام مطلقاً **قوله** لا يجوز تخيم المنسوب مطلقاً كخبر
زيد في اذ لو ضم لا يلتبس بقدر المنسوب اليه ولو كسر لا يلتبس بالمضاف اليه اليانوه
كما منع سيبويه من تخيم نحو قايمة وقاعد غير علم على لغة الضمة لان له مذكراً فينشتبه
به **واما** اذا كان فلان يجوز على لغة الضمة اذ لا مذكراً له اذن من لفظه فيلتبس فيه
قال المصنف الظاهر جواز الضمة في نحو قايمة على كان او لا **قوله** لا شك ان
اللبس فيما قال سيبويه اختلف واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غير لان جميعها مشروط
بالعلمية واشتراك الحسبي بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب **الحق** ان كل موضع قامت فيه
قرينة تزيل اللبس جاز تخيم جميع ما ذكره على نية الضمة كان او لا والاف لا فلا يحذف
الساكن ايضا لان السهم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسطر على نية المحذوف
لئلا يشبه الحرف نحو نعم فاجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف
في السقوط والكونيون يحذفون في نحو لا يا ويزوايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع
الياء التي بينهما كزيادة الجمع **والبعض** يجوز حذف الالف الاخير لتختص الياء
قبله بحركته من الحذف **قوله** وان كان مركباً حذف الاستمر الاخير لما اريد حذف شيء منه
وكان موضع اتصال الكلمتين كالفصل والكلمات كقطبين متصلين عند فها قبل الفاك
من ماضيل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتصاف قريب التركيب العام

نحو

حذف الجزء الاخير كما له فاذا رجعت خمسة عشر قلت في نسخة اقبل وفي الرقعة قلت التاما
في البعدين ولا تخله تالافاً تلك التالاف كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سمعت
تخبر بمسلمين قلت في الوقت يا ستمه بها لان التالاف فقلت فلما لم يبق على تالاف
التالاف اي يغير قلبها ها لان بعض اللغات قالوا فاذا رجعت اشياء عشر واثنان عشر
واثنان عشر واثنان عشر حذفته عشر مع الالف والياء لان عشر بمائة النون المحذوفة
فكانت متوحدتان واثنان واثنان ومن شر الايضاف اشياء عشر كما يضاف ثلاثة عشر
واخيراً كما يحذف **التركيب** في المصنف فيه نظرية من جهة ان التالاف اسم
براسه ولا يلزم من مخالفة النون حذف الالف معه حذفها مع النون **قوله**
وان كان غير ذلك لم يزد له اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذون ويا ودين لا يحكم
الواحد وذو حرف صحيح غير التالاف قبله مدة زائدة وهي ما حذف منه كلمة وهو المركب
قوله في حكم التالاف على الالف **قال** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد
قوله يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد
براسه **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد **قوله** يا خاد
الذي يضاف اجزا الكلمة بعد التخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي
بعد التخيم اسماً براسه هو الاكثر لان **الضم** من استقرار كلامهم الى المحذوف
لعلة موجهة قياسية كان مصداقاً من حكم الثابت فلما بقي ما قبل المحذوف
من الحروف على حركته ما ان المحذوف لا لعلة موجهة قياسية كان لم يبق بالاسم
فلما صار ما قبل المحذوف بحرفه زيد وهو معتقده الا ان **قوله** لا الضمة لا الضمة
كونه كالثابت لم يحذف من لا لعلة موجهة قياسية كان بالتخيم لعلة قياسية مطروقة
من الايجاب لطلبهم التحفيف في التالاف باقعي ما يمكن من فعلوا بالاضاف اليه زيار
التكامل الذي بينه اذ في ثقل لكونه في سورة المنقوص ما وايت وفي نحو يا زيد بن عاصم
ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قد من ان التالاف ليس معتقوداً بالذات
بل هو لتبسيه مخاطب لم يبق في ما يحذف من الكلام المنادى له فصلاً وحذف
التخيم مطرداً كما لو اجبت نحو جيل المخرج في الالف معاملة نحو عيسى وقاسم مما الحذف
فيه مطرد واجت **قوله** حمله اسماً براسه نظراً الى انه وان كان قايماً مطرداً لكن ليس
بواجب فافا كان المحذوف في التثنية لم يبق في الالف في موضعها فحذف
فيه بعضها متفق عليه فيها اسم الزوال التخيم سبب حذف حرف ليس منه **قوله**
ما يجوز في نحو املوه وما يبقون على هذه اللغة املوا **قوله** في الالف والياء لانه
هذا في اللغة الساكن الاخير الذي حذف **قوله** في الالف والياء لانه
يا اهل ويا قاضي هذه اللغة لم يبق لان الساكن الاخير كالثابت لفظاً **قوله** خلاف في
رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضمة لوزال الساكنين لفظاً وتبديراً **قوله**
اسم يبق في المحذوف ومنه حرف اصلي الساكن كان مدحاً في ذلك المحذوف في قوله
الف نحو اسما وبنح الحذف وكسرهما وكسرهما وكسرهما وكسرهما وكسرهما وكسرهما
ما قبله من الفتحة والالف في قوله يا اسما ويا اسما ويا اسما ويا اسما ويا اسما ويا اسما

ما ان ارد هنا كراه فيسكن ويطلق حتى يضاد هذه مثل رقية الفتيحة **خامرا ماص**
 والمخوفان المعانرا الذي هو كبر منك قد اصبحت رجل في القري فلا تحلي ايضا **ومبطل**
 ذلك قولهم اقتد محنوق قاله شخص وقع الليل على شريك ابن ملكه وموتاه مستلق وقال
 اقتد محنوق فقال له شريك الليل طوبى وانت مقراي انت من ان لك فقيم استعالمك
 في الانسنة منقطة شريك ضوطا فقال عليك الضوطا وانت الاعل فذهبت كلها امثالا **قوله**
وقد جندف المناذي ليتيما قرينة جونا اخوالا يا اجدوا المناذي منقول به فيجوز
 حذوه اذا قامت قرينة والة عليه بخلاف سائر المنقول به فانه قد جندف نشا مفسدا كانه قد
قوله الا يا اجدوا وتخفيف الال على انها حرف تنبيه وبيا حرف تدل على يا قوم ووجدوا ومن
 قولا لا يسجدوا بل تشديد اللام فان انا صبة المتعاضد علمت مؤنثها في الام لا يسجدوا اصل
 متعاضد سقط مؤنثه في النص اي فسر لا يجزى ولا لا يسجدوا ولا لا ايتى او تقول الا يسجدوا
 بدل ليس السبل اي فقدم من السجود ويجوز ان يكون كما لا تقول انما لم تكن لا تكون لانها
 اي من بين لغير الشيطان الا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اسما لا تستعمل في غير المناذي
 فل وفيه وليس فل ترجم فلان والام يجزى المذكرة الا يا فلان لا على مذهب النوا كما تقدم
 من مجزى في نحو يا عقرى يا عماد ولو كان شتر حليم فلان لقليل في المؤنث يا فلان عذوبة
 فافلانة ومن كذا في مكرمان وفي املا مان وفي املا مان وفي املا مان وفي املا مان
 اي كعب وكل ما يؤتى على فلان فهو محقق بالنداء والنداء في النسب ومن الالفة المحفظة
 بالنداء كل ما يؤتى به في ستم المذكور فعلى من ستم المؤنث نحو خبث ولكع وخبث ولكع
 وتوال هذه في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 ومفعلات سماوي وربما اضطر الشاعر في استعمال بعض الاسماء المذكورة في منادى المنقول به
 في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
وقال الطوف منا الطوف مشعراوي **قوله** اي بيت تقيده الكا
 في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 ان يا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 اي في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 بين ان اختصا من ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 عرونا كرم العبيد منها الرجل اي انما اختص من بين الرجال باكرام العبيد وفي معنى من
 المتصاعف عرونا كرم العبيد منها الرجل اي انما اختص من بين الرجال باكرام العبيد وفي معنى من
 من ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 بيان المتصاعف عرونا كرم العبيد منها الرجل اي انما اختص من بين الرجال باكرام العبيد وفي معنى من
 اي في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 المتصاعف عرونا كرم العبيد منها الرجل اي انما اختص من بين الرجال باكرام العبيد وفي معنى من
 اي في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 بين البابين انما اختص من ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 اي في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 ان المتصاعف عرونا كرم العبيد منها الرجل اي انما اختص من بين الرجال باكرام العبيد وفي معنى من

ظاهر اي وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني لهما في النداء في جمع عوايا الرجل في باب
 الاختصاص في محل النص لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كالف في نحو سواقت
 او قدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة يتقدم رشتا غطف عليه
 اسم اخر اي سوا قيا منك وقوة كايحي في باب حروف الغطف وتقدم مقامه المذكر واسم
 منصوب وال على المضاف من الضمير المذكور اما معرف باللام مخو عن العرب اقرجه للفرل او مضافا
 مخو له على الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بك اذ قلة كلامه وقوله عن انلا كراما ورجا كان
 المنصوب مضافا **قال** بنا قيا يكشف الضباب قال ابو عمرو وان العرب نصبت في الاختصاص
 اربعة اسن حشر وال واهل وبني **قال** انا في ضبته لانفرا قول لاشك ان الارضية
 المذكورة الكراستة لا في باب الاختصاص ولكن ليس لاختصاص محض وانها **قال**
 المضاف لمعروف باللام ليس منقولا من المضاف لان المناذي لا يكون ذا لام ونحوها الرجل
 منقولة منه قطعا والمضاف يحتمل الامور ان يكون منقولا عن المناذي ونصيبه بيلة المتقدمة
 كما في ايا الرجل وان ينصب بفعل متدركا عني واختر وان **قال** والمنقل
 خلاف الاصل والاولي ان ينصب انتصاب نحو عن العرب هذا كلامه والاولي ان يقال
 الجمع منقول من النداء وانتصابه انتصاب المناذي اجرا لالباب الاختصاص مجزا واحدا
 ثم تقول لكمهم جزوا والنصب ودخول اللام في نحو عن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
 ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه بجامعته للام وقد بقي الاختصاص
 الذي باللام او الاضافة بعد ضمير المضاف نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اوسل
 قالوا ان كان الاختصاص باللام او **قوله** بعد ضمير المضاف نحو سمرت به القاسق
 او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكر ان ليس من هذا الباب بل منصرف
 انما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرته حالة الخطب او الترخيم نحو **قوله**
 لنا يوم وكر واذن يومه تطير اليا لبيات ولا نظيره **قوله** ويا وري الى نسوة فطلعت شعرا
 مرا ضيع مثل السعال بفعل لا يظهره وهو امن واخص في الجمع او امجد واذا قراوا تخر كل في
 موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجمع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجمع معنى الاختصاص
 فيكون قد اجربنا هذا الباب مجزى واحدا كما ينصب على الذم كما هو المراد مما قبله
 نحو قوله تعالى وامرته حالة الخطب ينصب عليه ما يشبهه به في القبح شي مما قبله
قوله حي الله عرونا كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 انما عرونا كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه كذا في ستم سيمويه
 ياها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لا خلاف اعراها
 فهو مثل قولك اصنع ما شرباك واجب احزن الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه
 عليه اي مما للمسلمان واعني الصالحين كل حي في باب التعت واما اذا قلت يا زيد
 وعروا الطوبلين او الطوبلان فما صفتان لا تتوافق الموصوفين اعرابا وشاوا اذا قلت
 يا مولود زيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة
 وصفته كما مر على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف

الصحيح كما يجي في الظروف المبينة ان العامل اذا جزاها لا يخطئها الا ان العارضا يترك
موقعها موقع السببية وموقعها صورها لذلك على لزوم الجزا للشرط كما يجي في حقيقته في الظروف
المبينة واما حقوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله تعالى ولما بقعة ربك
حدث فالقاء في الجمع للسببية وجاز مع ذلك على ما بعد فانيما قبلها الوقوع الفاعل موقعها للعرض
الذي تذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب حقوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما على ذممة ليرد كما يجي وحقوله كل رجل ياتي بها فانا اكره لانها فاعل السببية
المواضعة موقعها اذ هي ذاهلة على الجزا لتعقبات الموصول والموصول معنى كلمة الشرط
واكون الصلة والصفة كالشرط فاعلى الفاعل لا غير الجزا بل لو لم يتعقبت الموصول
بمعنى الشرط وقلت ان الشرط متقدرا اي ان الاصل اما يكن شي فاجلدوا الزانية والزاني
بشرع على ما على حقوله تعالى وربك فكبر واما بقعة ربك حدث كما يجي في حروف
الشرط وتدخل اجلة واما يتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه
على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هذا كذا فليذوقوه ومعني اما هذا فليذوقوه
ومعني هذا مجيم فليذوقوه ويخرج ايضا بالفتحة المذكورة الفعل الذي لا يكون الا شمر
المتقدم عليه مما جعلته على من جلة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم
ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا من جلة واذ يولد فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما عند سبويه اذ التقدير عند ما يتلى عليك حكم الزانية والزاني
فاجلدوا واذا كذا يخرج زيدا امرته او لا قصر به لان الفعل المؤكد بالوزن لا يعمل فيما قبله
كما تقدم **قال** البصريون انما يجوز نصب اسم المذكور الاصل بالشرط مؤ
او مناسبه لنصبه لان المنعروض من الناصب عدال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب
وميل شفا العمل بحيث لو لم يستعملنا في الاسم المنصوب المقدم على ضميره او متعلقه
لنصبه فقام يصح ما هو مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا
زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي نفاذ كون الناصب متقدرا مفسرا
بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفرابي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه
لو جاز ان يكون منصرفا لكان محل حيث لولا اشتغاله بضميره للمعول لكان هو العامل لوجب
اطراد في مفسر عامل الرفع في جاز ان امره ذلك اذ لا فارق فكان يجب الإتيان المفسر
على المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المنصوب ان يصح العمل في معزول
المنصوب كما ذكرنا فان لم يصح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في حق زيدا على صيرته وهلا صيرته للفعل محل اخر
غير التفسير وممكن كونه خبرا المنصوب فاعلى عليه لما يصح العمل في زيد واما في جاز ان
امر هؤلاء ولفات صوارط لظنتي فلم يكن للفعل محل اخر اذ لو جعلنا خبرا المنصوب لكان
حرف الشرط داخلا في القضية ولا يجوز لفعل ما تقرر لا يعمل الفعل على التفسير في زيد
فانما لم يضطر اليه ذلك ان زيد قام بل تقول زيد مبتدأ فاعل فعل مقدر وان كان
المنصوب بالفعل اذ لا يطرأ على جعل الفعل مفسرا اذ المنصوب قد دخل على الاسمية ايضا وهذا

سبويه واجري واختيار الاختش في غرضه ما را في سبويه زيد يعمل مقدر مفسرا بالظاهر
نظرا الى حذرة الاستغناء من فرفعه او من نفسه لما سبويه في شرح قوله عند حذر فريضة
خلافة ولما اذا كان العامل بين زمن الاستغناء والاستغناء بالحدود والظروف نحو اليوم زيد
صيرته فاختار النصب اتفاقا لكون الظروف متعلقا بالفعل فالاولي بالفتحة الاستغناء من
اذ ان تقدر ذاهلة على فعل **وقال** الاختش في ان انت صيرته ان نصب زيد
اولي بالظن الى منزع الاستغناء من وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مقوله اي اضربت زيدا
صيرته على حذفت الفعل لفعل صيرته فاعلى الناصب المتصل ونظر سبويه اذ في بناء على
ان النصب في لا يصح العمل بنفسه لا يعمل على تفسيره للعامل ما كان عند وجهه ويلزم
الاختش في جاز ان تقدر زيد بالفاعلية في غرضه ما را في سبويه زيد يعمل مقدر مفسرا بالظاهر
المرفوع لا يكون الا بالفتحة لا يضطر الى الناصب والفاعل المرفوع لا بعد حرف لان من المفسر
الشرط وحروفه النصب صيرته الناصب فاعلى يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا
صيرته الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيد انا صيرته **قوله** او مناسبه لنصبه ليس
في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها مضافة ولم تكن في الاصل لم يفسر
لها في الشرح والحق ان لا يفسر بها والآخر نحو زيد امرت وايضا نحو زيد امرت
علامة لانه لا بد منها من مناسبه حتى ينصب زيد لان التسلط يعتبر في صحة المعنى
والمسلط صيرته على زيد ان هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقدر انك
صيرت زيدا بنفسه بل تقدر انك امرته بغير علامة فاما مناسبه اذ ايطلت في موضعين
احدهما ان يكون الفعل او شبهه واما في الاسم معني لكن لا يمكنه ان يفسر في الاسم
الا حرف نحو زيد امرت به قال الله تعالى نبيها هادي وفريقا حق عليهم العتلا لولا ان
ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وتعرفت المراد بالمتعلق
نحو زيد امرت فلامه او امرته بعلامه والاولي عند منصف التسلط فيما استعمل فيه المنصوب
بمعنى الضمير بالعرض فاعلى ان يسلط ذلك الفعل حينئذ على الاسم المحدود وقد تقدم
ذلك المتعلق بها فاعلى الى الاسم كما تقول زيد امرت فلامه صيرت زيدا اي علام زيد
تتقرر اذ لا يفسر ضابطا ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه **والثاني** ان
يكون الفعل او شبهه مستغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير مفسرا كما قيل ذلك
الاسم اسم اجز مرفوع او منصوب لفظا او محلا يعمل نصب ذلك الفعل او شبهه او
مناسبته او فرفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع
قوله او زيد امرته والاختش في جاز ان تقدر زيد بكونه فاعلا بصيرته المفسر في زيد
وغيرا مقوله اي اضربت زيد بضمير امرته كما تقدم من مذهبها واما في جاز ان
صيرته فالفعل تختم التقدير بقيل المرفوع **والاسم** المنصوب لفظا قبله نحو اليوم
عمر امرته والمنصوب محلا بالشرط زيد امرته وقد تقدم ان يجوز ان يتأخر
عن الاسم المحدود قبل اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو ان كان
الحجر اكل عليه واذا زيد انك مجوس عليه وقد يكشفه اسمان نحو اليوم والحوان

الحكم اكل عليه وان زيد اجرا اليوم طرية وقد يتوالي اسمان منصوبان المتدرين او اكثر
عواريدا اخاه ضربته اي اهنت ازيدا اضربت اخاه ضربته وزيدا اخاه علامه ضربته
اي لا يست زيد اهنت اخاه ضربت علامه ضربته **قوله** ينصب بفعل يفسره ما بعده
التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيد اضربه اي ضربت
زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر والامل معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في ضربت
به وضربت علامه وجبت عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقد
ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظراي معول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معول
كان فهو الاول بخلافه امروا به فان جاوزت المقد قبل زيد بمعني ربي هو كان
بمرت عامل في بك ادنى به ادنى بعلامه كادى با حيك او في اي شي كان لا يتفاوت معناه
باعتبار الفايد وان لم يكن هذا فانظر الي معنى الفعل الظاهر مع معوله المعين الخاص
الذي نصبه ذلك الفعل المتدر ففقد المعنى وذلك بخلافه ضربت علامه فان اهنت
المتدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معول كان بل هو معناه مع علامه
او اخاه او صديقه او ما جري مجري ذلك الاتري انك لو قلت زيد اضربت عدوه لم
يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيد بل المعنى اكرمت زيد اضربت عدوه فظهر ان اهنت
المتدر معنى الفعل الظاهر مع بعض معولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى
مررت مع اي معول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضربت معني لا يست فانه يطردني
كل فعل مشتغل بصير او بمعلق الصير اي متعلق كان **والثاني** تقول في تعيين القاميل
المتدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان مسرعا مالا في صير الاسم المتدر مالا
واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيد اضربه وان علف في الصير
بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيد مررت به فذلك ان تقصر فعل الملائمة مطلقا
اي ان لو ليس زيد وان لا يست زيد **وكذا** في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه
اي ان لو ليس الخوان او لا يسته واما ان قلت الخوان اكل عليه الحكم فانك تقصر لا يفسر فاعلم
ما اسندت اليه الفعل المبني للمفول اي لا يفسر الحكم الخوان اكل عليه الحكم وكذا السوط
ضرب به زيد وذلك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الصير بنفسه
بمعني ذلك اللازم اضربه كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به اي ان جاوز زيد وان
جاوزت زيد او لا تفعل الملائمة كما ذكر فان الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الصير فذلك ان تقصر فعل الملائمة مطلقا فاعلم انه حرف
الجزا وبفسره نحو ان زيد ضرب علامه وان زيدا ضربت علامه اي ان لو ليس زيد
وان لا يست زيد وكذا في ان زيد ضرب علامه وان زيدا ضربت علامه وذلك ان تفصل
تقصر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف اي ذلك الاسم المذكور
فتقول ان زيد ضرب علامه وفي ان زيدا ضربت علامه ان ضربت متعلق زيد ضرب
علامه وان ضربت متعلق زيد ضرب علامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المتدر
ومعول الظاهر تفسير المتعلق المتدر وكذا في الخوان زيد لي عمرو واخوه وان زيدا

لقت عمرو واخاه والتفصيل ان ليس اضارا للملائمة مطلقا لانه يتعد واضارها للمرفع في ان
زيد قام وعلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام علامه وتضمنوا العامل متعلق الضمير
بواسطة حرف الجر فلا يتعد يا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متدر يامع الضا
المذكور فتقول ان زيد مر بعلامه وان زيدا مررت بعلامه ان التقدير هو ان جاوز
متعلق زيد مر بعلامه جاوزت متعلق زيد مررت بعلامه وان لم يوجد متدر بعناه
فالملائمة نحو ان زيد اكل على خزانته وان زيدا اكلت على خزانته اي لو ليس بها اكل على خزانته
وان لا يست زيد اكلت على خزانته هذا وان جاز جمع الصورتين المذكورتين في الفعل الملائمة
المذكور حرف الجار نحو اليوم زيد اكلت عليه وابا السوط زيد اكلت عليه بلفظ واحد لا يفرق
لان الفعل لا يتعد بل في ذلك المظهر ايضا والجار ايضا وانما ان جاز في اللفظ
مرفع فان كان المفسر ما يعل فيها مع استقامتها المعنى كان ان زيد ضربت اي ان ضربت
زيد عمرو ضربته فلا اشكال وكذا ان زيد ضربت عدوه وضربت علامه فلا شبهة كما في
ان الحكم الخوان اكل عليه اي ان لا يفسر الحكم الخوان **قوله** في بيان الرفع بالابتداء
عند عدم رتبة جملته او عند وجوده اقوي منها كاعطاء غير المتكلم والافعال
المتأججة حال الاسم المحدود لا يبعد واربعة اقسام اما ان تختار رفعه او تحذفه ونفسه
او يجب نصبه او يستوي رفعه ونفسه ولم يذكر جهرا في الفحاة ما وجب رفعه وانصبه
ابن كيسان قال في ذلك اذا كان الفعل مشتغلا بحجور ودرج تحقيق فاعلمية القاميل
بان يكون الة افضل نحو السوط ضرب زيد ضربته زيد لا يعلحق فاعلمية القاميل
فكانه فاعلم مرفوع وقد تقصر رتبة الجوز نصبه الاسم المذكور لا اذا اشتغل الفعل
منه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس جازر والموجه جواز نصبه لكونه المتأججا مشتغلا
منه بمنصوب محلا بل فاعلم اذا الفحاة واجب الرفع في نحو ضربت فاذا ازيد بصرفه
عمرو كما ينبغي ثم اعلم ان المصنف ابتداء ما يختار رفعه لان الرفع هو الامل لعدم احتياجه الى
حذف عامل مقال يستلزم الرفع بالابتداء بين بقوله بالابتداء محاسن الرفع في جميع ما يجوز
رفع في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصبه فعل قوله
منه عدم رتبة جملته خلافا للصير في خلافه المرفع وخلاف الرفع هاهنا النصيب لان
هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مقدر واما الجوز ولا
يخل لانه لا يكون الا بغيره وكلاهما ان اسم ينصب لفظا بغيره لانه متعلق عليه
والله اعلم بخيار ورفع هذا الاسم المذكور عند عدم قول في نصب الموجه له والقراين
التي يختار معها النصيب والتي يقتضيهما الامران على ما ينبغي شرحها وشال ذلك
ان زيد ضربته ولا يربط مطلق رتبة النصيب لان المفسر قرينة النصيب ومع عدمه
ليس الاسم مما نحن فيه بل يربط قران النصيب اليق سنذكر ما يعل ما اشرنا اليه
وانما اختار الرفع على النصيب مع ذلك التقدير لا حجاج النصيب ان حذف الفعل
واضارها بالاصل عدمها بخلاف الرفع فانه معامل معنوي منه لم يظهر قط في
اللفظ حتى يقال انه حذف ما اضمر وقبل ما اضمر ما في ربح المبتدأ تقول انما اخبر

المقصود والرفع محتمل له وغيره والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز
قوله تعالى فاعلمنا ما كنا لا نعلم من غير أن يتفاوت فيه المعنى كالتفاوت في مثالنا
العمل خبرا أو صفة فلا يصح إذن التمثيل وذلك لأن مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت
كل أو رفعتة سواء جعلت خلقنا صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك أن قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد بخلقنا كل ما يتبع عليه اسم شيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويتبع
على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليست كافي قوله تعالى والله بكل شيء قدير
لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير مثنى فإذا انقضى هذا قلنا أن قوله خلقنا كل شيء
بقدر على أنا خلقنا هو الخبر كل مخلوق بمخلوق بقدره على أن خلقنا سعة كل مخلوق
كأن بقدره والمعنون واحد إذا لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا
صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الأول اعترافه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا
ويختار النص أيضا إذا كان الكلام جوابا عما لا يربطه بجملة فعلية كما إذا قيل رأيت
أحدًا أو أياهم أو غلامهم رأيت فتقول زيدًا أو أياهم وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب
السؤال في كونها فعليتين وكذا إذا قيل اضرب الزيد أو اذقني من هذا فقلت زيدًا يضربانه
لأن معناه يضرب الزيد أو اذقني من هذا فقلت زيدًا يضربانه
الاستمر المحذور بعد اسم مفعول في المعنى نحو زيد هذا يضربها فزيد في المعنى هو
الضارب وإن كان في اللفظ مبتدأ فنصب هذا أولى لأنه كأنه قيل يضرب زيد هذا
ولننظر في الأمثلة في مثل زيد فاعلمنا أن كرمته يعني يستوي الرفع
والنصب في الاسم المحذور إذا كان قبله عطف على جملة اسمية أو خبرية جملة فعلية
أو على الخبرية وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد العطف على الاسمية التي هي
الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونها اسمية
وأن يكون عطف على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليناسبها
في كونها فعليتين فإن قيل بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير هو من يكون
اللام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية وهذا المثال أعني زيد قام وعمر
كلمته مثال أورده سيبويه واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لاختلاف
خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه إذا لو اجتمع
في الجملة التي هي خبر المبتدأ وجوع ضمير إلى المبتدأ وليس في خبره كونه ضميرًا راجعًا إلى زيد
وبعبارة أخرى وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد
قلت هذا المبحر وبعيد آخرى للاختصاص وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على
جملة لها محل واعتذر سيبويه بأعذار أحدها للسيراني وهو جواب عن جميع العسائر أن
أن من سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية الخبر
معطوف عليها أو على الخبرية وتصحيح المثال إليك بزيادة ضميريه نحو عمر وكلمته
في دأبه أو لاجل أو نحو ذلك وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتقادًا على علم السامع أنه
لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير فيصح المثال إذا أراد **وأجاب** بعضهم عن

على ما
في بعض النسخ

الوجه الأول بأنه ليس بمسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى
أن قولهم رب شاة وسخلة **و** رد بأن سخلتها أيضًا نكرة كما يأتي في باب المنصوبات
وأجاب عن الوجه الثاني بأنك تقول زيد لقيته وعمرًا ولو قلت زيد لقيت عمرًا
لم تجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه **وأجاب** أبو علي عن
اعتراض الاختصاص بأن الأضرب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة
لا أمرب لها **أسد** الاعتراضات هو الأول **والجواب** ما قاله السيراني وهو أن
مثل هذا المثال لا جاز سيبويه مسويًا بين رفع الاسم ونصبه بل ما يؤيد به ظاهر
كلامه ومنعه لا خفش حلوا المعطوف عن الضمير وجوز أبو علي أن الرفع فيه أولى من
النصب **أن ردت** في الجملة المعطوفة ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ الأول فلا خلاف
في جوازه **ومثل** قولك زيد قام وكلمته قوله زيد ضارب عروا بكرًا كرمته
يستوي في بكرة الوجهين لأن اسم الفاعل المناسب للمفعول به كالمفعول به إذا قلت
زيد قام فلا ماء وبكرًا كرمته فالرفع فيه أولى لأن اسم الفاعل والمفعول إذا لم
ينصب المفعول به تتم مشابعتها للمفعول كما يجب في باب الاختصاص أو قد يرفع الضمير
المشابهة للمفعول نحو زيد مصري حمارة **قوله** **ونجيب** **المصنف** **بمدح حرف الشرط**
وبعد حرف التخصيص **مثل** **له زيدًا صرته** **ولا زيدًا صرته** حرف
الشرط أن ولو غرور زيدًا كرمته وإنما أماني وإن كانت من حروف الشرط إلا أن
الرفع مختار بعد هذا قل ما تقدم لأن النصيب في آخرها إنما وجب لاجل الفعل المقدر
المقتضي بشرطها ففعل لازم واجب الحذف كما يجب في غير مفسر شيء فلا يكون من هذا
الباب وتقديره أما يكن من شيء وليس للشرط حرف من هذه الثلاثة إلا إذا ما عند
سبويه لكنه لا يفصل بينها وبين مفعولها ويتبع الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو
منصوب نحو ما زيد قام وما زيدًا صرته كذا ذكرنا في حاشيتنا **قوله** وحرف التخصيص
وهو أربعة هاء ولا ولولا ولوما وعند التحليل إلا المحففة كما يجب في قوله **هـ** الأجزاء
الله خير لا تروني أي هلا تروني وحرف التخصيص لا يدخل الأفعال بالاستقراء
اتفاقاً منهم وقد يتقدم الفعل بعدها أما مفسرًا كان قوله هـ لا زيدًا صرته أو غير مفسر كقوله
هـ **تقدرون** عترة النبي افضل مجدكم **هـ** بني مضرى لولا الكما المتفقاء **هـ**
أي لولا قدول وكذا **هـ** ولو فانه قد يتقدم الفعل بعد ما بلا مفسر نحو ان سيفاً سيفاً **هـ**
العلم ولو بالصين **هـ** لا شك ان التخصيص والعرض والاستقراء من النبي والشرط والتمني
معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال لا أن
بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص من الحروف التخصيص وبعضها اختفت
بالاسمية كليتها وفعل وبعضها استعملت في القبيليات مع أوليتها بالأفعال كمنزلة الاستفهام
ومما لا ينبغي وبعضها اختلفت في اختصاصها بالأفعال كالألف واللام على ما يجب الكلام عليه
في اسم لا تليق الحذف كذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاحتش
والغزاة ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصيب في ان زيدًا صرته **هـ** لا زيدًا صرته

فقد اخرج قول **وليس مثل ان زيد ذهب به منه فالرفع** اي بالرفع واجبت انما قال
 انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا منه اي من الفعل
 فيه اي عن نصبه لان فعل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا **وقوله**
 بصير او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب
 اسر بفتح ضميره فني قوله ان زيد ذهب به خرج زيد من احد المذكورين بقوله مشتغل عنه
 وبقوله بصيره او المتعلق مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه يجوز ان السراج
 والسيراني يحمل هذا المعنى المنعول اسما له اي مصدر يستدر اي ازيد ذهب الذهب به
 فنكون المحرور في محل النصب فينصب الاسم السابق كحمله الشرايط وهو ضعيف لعدم
 الاختصاص في المصدر المذكور عليه فعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون
 حاجة الى المسند اليه المذكور بل بقدر قوله قبل الاسم فعلا متقدما نحو اذهب شخص
 زيد اذهب به فاللزام من ضمير المتعدي كما ذكرنا قبل من بعضهم انهم يصحرون في نحو ان زيد
 ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاما خلاف الاصل
 او الاصل موافقة الاسم المحذوف لضمير المتعلق في الرفع والنصب اذ ضميره او
 متعلقه نايبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نايبه على الاسم كتنوين في ان زيد ضرب
 او ذهب به اذهب غلامه او ذهب غلامه ما ضا وتنوين في ان زيد ضربته او ضربت
 عليه الغلامه او ضربت غلامه او حتى في غلامه الغلامه نايضا **وقوله كذلك كل**
شيء فنقول في الزجر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن
 نصبه مع نيا المعنى الحاصل بالرفع وهذا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع
 اذ يصير المعنى ففعلوا في الزجر كل شيء ان غلقنا الجار ففعلوا ونحن لم نفعل في الزجر
 اي في صحايف اعاننا شيئا اذ لم نرفع فيها فعلا بل الكوام والكاتبون او قروا فيها الكتابة وان
 جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى ففعلوا كل شيء مثبت في صحايف لعلنا لم هذا وان كان
 معني مستقما الا انه خلاف المعنى المتصور وحالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى
 وكل صغير وكبير مستطر ويملون صفة كل شيء فكل فعلوا مثبت في صحايف اعاننا بحيث
 لا ينادر ضميره ولا كبيرة **وقوله وبجوار الزانية والراي واجلة والفا بمنى الشر**
من المبرور وجلت ان سب سبويه والافا المختار بالنصب جميع الشرايط حاصلة
 في لغة المنظر لان ما قبلها قد عمل فيما قبلها كما في قوله تعالى وريكة فكبر الا ان القراء لما
 اتفقوا فيه على الرفع الاماروي في الشاذ في جيبين من عمارة فزاد بالنصب والنصب مع الطلب
 مختارا تقدم والفران لا يجوز على غير المختار لانه الضافة وجها يخرج به من احد المذكورين بل
 يجوز منه غير المختار فنقول ما بعد الفاعل فيما قبلها اذ كانت زائدة كما في قوله تعالى اي
 جازع اي اي قوله كاي في الظروف المسببة او تكون التا واقعة في موضعها لغرض كان وريكة
 ولهم ولما اليه يجمع فلا تهمر اما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موضعها فاما بعد ما لا يعمل
 فيما قبلها كانت **قوله** لا ينة في ذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا لنيته
 معن الشرط واسم الفاعل الذي هو مصلته كالشرط لغير المختار كما جازاه وهذا الذي ذكرته

نور

ولو

مذهب القزويني والمبرد نالفا واقعة في موضعها فيخرج من احد بقوله مشتغل منه بطريقه المتعلق
ت سبويه مما جعلنا الى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر
 محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد **وقوله** فاجله واما الذي وعده واما بان حكم الزانية فيه
 والفا محذوف ايضا للمسيبة اي ان ثبت زناها فاجله والخبر ايعضا بقوله مشتغل عنه
 يصير كما قدمنا **وقوله** والافا المختار بالنصب اي لولا التقدير ان المذكور ان المبرد
 كان من هذا الباب فكان المختار بالنصب لقينة الطلب التي هي اقرب ترابيه وتقدم
 المبرد التي لا تضره الاضار فيه كان تتقدم سبويه هذا اخر شرح ما ذكره المصنف **والعلم**
 ان ما يشتغل به المنس من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافا لفعل المختار
 ينبغي ان يكون مبتدأ فيقدر في نحو ان زيد لم يبق الا هو ان قام زيد لم يبق الا هو وفي نحو
 ان زيدا لم يبق الا اياه ان تضرب في اياه لم يبق الا اياه **وقوله** لان الاسم المذكور
 يقع من الفعل المختار في موقع الاسم المشتغل به من المنس الا ترى ان اخذ واقع من
 استجار ان المختار مقام الضمير من استجار ان المختار كذا اريد ان زيد ضربته واقع من
 ضربت المختار في موقع الضمير من المختار ما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير
 لان الاستغناء المختار لا يكون الا بعد من الموجب وليس قبل الاسم المذكور واللاحق
 ينتقل من فعل الفعل كما يقتض الا المفعول قبل المشتغل به نبي المنس فلم يبق الا اضمار الفعل
 الموجب ليعرف المعنى المعنى المنقوض فيه بالانفاق امر زيد في مثالنا بواقع في المعنى
 لم يبق الا هو **وقوله** ان تضرب زيد اياه لم يبق الا اياه فانه اقتصر مر هذا قلنا قد يكون
 في المنس من ان الاسم المذكور مخرج ومنضروب وقد يكون فيه ضمير متعلق به كذا
 اي متعلق بالان رفقاً ونسباً وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذا لان اوله ملوث لثمة
 اضرب لان الضميرين اما متصلا او منفصلا او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين
 فلان الحيار في اضمار فعل ماضٍ لذلك للاسعر المذكور واضمارنا نصب حدث له ان زيد
 لم يعطك اياه ولا هو فان نصبته امتبارا باياه قد مرت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا
 هو فلو سلط على الفعل عليه قلت زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اذ لم يبق الا هو
 بعد من تقدير موجب كالتقدم وتسلط المنس هنا على الاسم المذكور محال لانه الفعل لا يرفع
 فافضل وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالامتناع بالمتصل فيمن ان كان منفردا
 اضمار الرفع وان كان منفردا اضمار النصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع
 اي زيد وجها وكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما متصلا وكذا ان
 زيد لم يضرب الا اياه المتقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب
 الا اياه **وقوله** مختبر المتصل كان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول
 يفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع كونه المفعول في نحو زيد
 اضرب فليكن يجوز مع تاحره لكان بالتسلط ان زيد اعطاك فيكون نحو زيد اضرب وكذا
 يجوز كذا الواحترق المتصل في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير يضرب زيدا
 وبالتسلط زيد اضرب ولا يجوز ان الثاني اي الذي المتصل فيه مضروب نحو ان زيد

نفسه ولا يتغير وينتقض ما قاله جواز الخو جيتك اصلاحا لا مركب وخرجه تاديبا اتفاقا
فان كان هو يتغير خذ مضاف الي ارادة اصلاح و ارادة تاديب قلنا يجوز ايضا جاز
اكرامك لي وجيتك اليوم اكرامك فكذا يتقدر المضاف المذكور بل يجوز جيتك سناولنا
فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم
ويجوز على مضمون عامله نحو قدمت جنبا فهو من افعال القلوب كما قالوا اما ان يتقدم
على الفعل فيكون اي يكون غرضنا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته فتقويما وجيته
اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان حاله
الافعال كثيرا ما يجري جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرا مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفعولة للعلية وحصول الشرطين
في دليل عليها ويعتري الى الزمان وجوب شيك المفعول له لسانا بجهة الحال والتميز ويشتد
الحاج تاجن عليه وكذا قولنا خاتمة واغفر ذنوبنا نكرير ادخار مفعول من شتم المفعول
وكذا قوله تعالى خذوا الموت وقال الجزولي اذا انجزت باللام وجب تفرقة فلا يقال
جيتك لا اكرام لك ومنه الاندلسي وقال لا اري منه مفعولا فليس جيتك في حال
تكون يشبه الحال والتميز في كون البيان بذكره فوجب انتفاءه شيئا والظاهر جاز
فكذا لا تزي الى قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا والليالي للسميت هاهنا
كاللام فان المالك اذا حصل الشرطية فخر المفعول باللام التعريف الكسب بنفسه
والجواز بالعكس وليس في الايمان من المضاف هذا قوله والاول ان حال ذلك
المضاف ولا يعمل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الاول لمصاحبة جيتك لفظا او معيا
في المصاحبة مع عمل فعل احتراز من نحو صفتك في كل رجل وصيته وانما مصاحبة لكل
مجلس لان الواو بمعنى مع ويعين بالمصاحبة كونه مشاركا في ذلك المفعول في ذلك الفعل في
وقت واحد فزيد في سرية وزياد مشاركا في السيرة في وقت واحد اي وقع
شبههما معا وفي قوله سرى انا وزياد بالعطف لشاركا في السيرة لكن لا يلزم مركب
السيرة في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون المفعول الذي يصاحبه المفعول معه
فاعلا كما في سرى وزياد انظر الى ان عمرو ان قوله جيتك وزياد عمرو مفعولان اتفاقا
لامفعول معه وينتقض ما قاله جواز جيتك وزياد ان كان المفعول في المعنى
اذ المعنى بكيفيتك ولما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف فلا ان اصل الواو التي قبل
المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعد عن العطف الى النص فمتاعيل المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في قاي زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المعنى
ويحتمل حصول مجي احدهما قبل الاخر والنص نص في المصاحبة وفي قوله جيتك
زيد وعمرو لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكن التخصيص في العطف الذي
هو الاصل اظهر **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جيتك انا
وزيد وزيدا وان لم يجز العطف فمعنى النصب نحو جيتك وزيد وان كان معنى وجاز
العطف فمعنى نحو لا يذبح عمرو والانتقاس النصب نحو مالك وزيدا ومالك وعمرو

لان المعنى ما قطع اعلم ان مذهب جمهور الصوفيين ان العامل في المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع من معنى الواو ليعبر
لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجري في بابها فغالب معنى الواو
ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على فعل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والحنث استوي لما
كما يتقدم ساير المضافات على عاملها وجوز الواو الفتح تقدمه على المفعول بمسكا بقوله
جمعت ونحشا صيته ونهتهه تلك خلا له لست عنها بمنز عوي
والاولي الخ رعاية لاصل الواو والشرع ضرورة وقاله الكونيتون هو منصوب
على الخلات يكون العامل معنويا كما قلنا في الطرف خبر المبتدأ والاولي احالة العمل
على العامل لا ان في مالم يفسر الى المعنى وقاله النجاشي هو منصوب باضمار فعل
بعد الواو كما نك قلت جاز البرد ولا يس الطيبا لسياسة او صاجها وكذا في غير ذلك
مخلافه الاصل وقاله عبد القادر هو منصوب بنفس الواو والاولي رعاية امسك
الواو في كونها غير غاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لم يمتنع في كل رجل وصيته
وقال الاخش نصيبه نصيبه الظروف ذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصب
بالظرفية والواو حرف في الاصل فلم يحتمل النصيب لفعل النصيب فما بعد ما عاينته كما
اعني ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله النجاشي النصيب
في كل واحد بمعنى مع مطلقا نحو كل رجل وصيته **قوله** فان كان العامل لفظا وجاز
العطف فالوجهان الاول سما قال عبد القاهر في نحو قارن زيد وعمرو انه لا يجوز فيه
الا العطف ولعله قال ذلك لانه محال لانه للاصل الذي هو العطف لا بداع وهو ممنوع
لان المحاد اعيا وهو النص على المصاحبة وزله حيث انا وزيد وزيدا مثل قارن زيد وعمرو
بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان
توكيد المرفوع المتصل في الاغلب للعطف وقبل بشرط في نصب الاسم على انه مفعول
معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قاله الاخش نعم فلا يجوز جيتك زيد
والشارية اذ لا يستند الجلس الى الشارية وكذا لا يجوز جيتك زيد وطلوع الشمس
وانما ذلك عند مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غير استدلالا بقوله جيتك
اسير والقبيل ولا يقال سار لما بل جرى وله ان يقول ان ذلك لا استفادة السيرة
لجري القبيل لما انتمز بما يصح منه السير كقوله تعالى فيهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على رجلين او على حذو جري في العطف كقوله علفتها تبتا متا بارو الي وشيها
متا قبيل لا يجوز العطف في استوي الماء والخشبة ايضا لان استوي هاهنا ليس بمعنى
استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو برة فاستوي وله ان يجوز العطف في هذا
المثال ايضا ويقول استوي هاهنا بمعنى تساري لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى
تساوي الماء والخشبة في العلوي ومنه الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
والخشبة هاهنا مقياس يعرف به ارتفاع الماء تحت زيارته ولا يجوز النصيب في
قوله انت اعلم وما لك لان لا تقتضيه مصاحبه المخاطب في العلم لما له والفقير

الاصيل فيه انت اعلم بحال ما لك فانت فمالك ثم خذت الخطاب في العلم لما له والتقدير
بجذف معمول اعلم بحد فمالك المعلوم عليه ما لك لقيام الترتيب على كلا المخذوقين
ومقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف
اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثه عشر على ما ياتي في باب العدد وقلنا فانت فمالك
مثل كل رجل وصنفته اي فانت وما لك مقترنان والمعنى ان لا ادخل ببيتك وبين ما لك
ولا اشير على ما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلح ومثله قوله فانت اعلم ورتبك هذا
يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعلك احترأك عليه لما علت من ترك مكاناته للغير
فقال فانت فانت وربك اي انتما مقترنان فان لا ادخل ببيتكما ولا ادعوا لبيتكما فانه حينك
وهذا المعنى المبلغ ما يكون في باب التهديد والتحذير وقيل ان هذا المعنى انت
اعلم ورتبك مجازيك فهو عذره على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه
بذلك وكذا قول العبد في ان تقديره انت اعلم من غيرك اعلم منكاه وهذا بعد من
تقدم من حيث المعنى المعلوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يحجز العطف لغير
النصب نحو حيث وزيد جرمه او الحاجة على ان النصب مختارها هنا لا اية واجب وذلك
مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المرفوع
والمعطوف عليه تبين لا محتمل كما يجي في باب العطف **قوله** وان كان معنى اي بان
كان الفاعل معنى والفاعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شعري قوي
اولا فالاول نحو فمالك لان الجار والمجرور متعلقان بالفعل او بما فيه معناه وما شئت
لان قولك شئت بمعني فعلك وضيعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل حينك
مقدرك وكهنتك لكونها بمعنى كفاك ونحوه ولا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك
وقيل المصدر بمعنى الفعل وكذا قوله راسك والحايطة وامرأ ونفسه وشانك وانما
خجلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا التفسير على ضربين
اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما زيد وعمرو وما شان زيد وعمرو
قالت المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصح ان يغير لغير ضرورة
وليس بشي لان النقص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب
ضرورة او لسلطانا انه ليس بضروري قلنا لا يجوز تخالفا لاصول الدارج وان لم يكن
ضرورة وقال عبيد العطف هو المختار مع جواز النصب والاولي ان يقال ان النقص
اي قصد النقص على المصاحبة وجب النصب والافلاو الثاني نحو ما لك وزيد وما
شانك بجعل الضمير مكان الطاهر المجرور والكون في جوارح والستة العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار والمجرورين يجوزونه للضرورة واما في السبعة فيجوزونه تكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل بمقدرا لضعفه فقالت المصنف هنا انه يتعين النقص
نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقالت الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لا يقد
النقص على المصاحبة وهو اولي لوروده في القرآن بقوله تعالى فتالون به والارحامه
بالجر في قارة حمزة وفي النصب مثل هذا اعني ما شانك او ما لك وزيد وما شان زيد

من الاعمال المعرفية
على ضربين

المراد

فعمروا اربعة اوجه الاكثر من على انه بالفعل المبدول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك
لان ما طال به الفعل لكونه استغناء مية وبعدها الجارة والمصدر وفيها معنى الفعل فطافوا
على الدلالة على الفعل ومن شرا يصنع في الاختيار وهذا لك فاما لك فاما لك فاما لك فاما لك
ما الاستغناء مية **قوله** سيبويه تقديره ما شانك وشان ملا يستك زيد وما لك
وملا يستك عمرو وما شان زيد وملا يستك عمرو وهو معقول المصدر المقدر قاله
السبوي في هذا التقدير معنوي لا يخرج ذلك من معنى ما صنعت وما صنع لان هذا
ملا يستك ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره ملا يستك ان الاسم منصوب
بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع فعله كالموصول لوصلة ولا يجوز حذف
الموصول مع بعض صلته وابقا البعض الاخر كما يجي في باب المصدر وانما قد يرسمه
بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكرنا لك الاندلسي بل فاذا ايت
المصدر المقدر هو العامل **قوله** جاز هم القوة الدلالة عليه لان مثالك وما شانك
اذ اجابا بعد ما يجوز زيد على ان الانكار انما هو للملازمة الجوز والاندلسي
ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذي ان بمعنى الملازمة وقالت الاندلسي يجوز ان يكون الفعل
بكان مقدره كافيا انت وزيد اي ما كان ما شانك وما كان لك فالتقدير انما في
واو بن حروف الاسم منصوب بلا ينس كانك قلت ما لك لا يست ويدا والاولو ال
على معنى لا ينس وانما ارتكبا هذا تقاضا عما لم يسمي به من نصب الاسم بعد من مقدر
ويجزمها نيابة الواو من الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك
الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما نحو هذا الى مذهب عبد القاهر في الجمع اعني ان
لا يكون في لفظه مشعرا بالعامل قري نحو ما انت وزيد وكيف انت وقصته من ترتيب
وما الجدي والمثبور فلهذا العطف اولى بالاختلاف وان قصدت المصاحبة لعدم التنا
وضعت الدال عليه وهو ما الاستغناء مية وكيف وذلك لكثره دخوله في الفعلية
قالت سيبويه اذ انصب ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قد رت كان لغه
ما الاستغناء مية ويكون بعد كيف وذلك لكثره وقوعه ههنا في الشيء او اكثر وقوعه في
بوضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به ورز المجرور تقديره سيبويه **قالت**
لامعنى التخصيص بالماضي وكيف بالمستقبل قالت السبوي في لم يقتصر سيبويه بتمثيل
التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حذرا لايجب وزعم
الراعي انما في قري والجماعة كالدي منع الرحالة ان تمثيل في اي زمان كان قري
والجماعة وقول بعضهم انا واياه في الحاف اي كنت واياه في الحاف اجمد من نحو ما انت
وزيد وكيف انت وقصته بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيها من
معنى الفعل مع كثر وقوعه كان بعد ما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في
الحاف كما ذكرنا ان المعقول معه لا يتقدم على الفاعل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وصنفته
وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصدت المصاحبة لعدم فصل ومعناه وازاد الضمير
لنصبه بالخبر المقدر وانكره بن بامشاذ وجب على مجزى النصب باضمار الخبر قبل الواو لكون

صوب

هذه الخاتمة من زور وصد

三

1875

بالتقدم من المذكورين كانه المضاف ولكون خال المضاف اليه فاما المضاف اذا كان المضاف
 جزءا للمضاف اليه جاز وان كان على قلة فتقدم حال المضاف اليه في المضاف في غير محرك
 ناشيا به زيد مع اننا ذكرنا تسهيل حال المضاف اليه لا بتقديم كل المضاف وقد تجب
 تقدم الحال على صاحبها او اجاز صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جاني راكبا لا زيدا واما
 جاني راكبا زيد في مثل ما سبق فاسبب الفاعل من تغيير المحرر وانعكاسه لو اخرجت
 من صاحبها وجب ايضا انما ضيف ذو الحال اليه في غير ما يبدى في ملابس الحال نحو لقيت
 شاكرا زيدا اخوه قوله وكل ما دل على هيئته مع ان يقع حالا نحو هذه البسرا الطيب منه
 رطبا هذه اشارة على لفظه فان جمهورهم يشترطو الاحتفاظ بالحال وان كان جازما
 تكلفوا به بتاويل الى المشتق قالوا الا انها في المعين منه والصفة مشتقة اولى معين
 المشتق فصار في نحو هذا البسرا الطيب منه رطبا كذا بنايسا او كذا ينارطب وهذه اشارة
 اليكم اية اية قال المصنف وهو الحق لا حاجة الي هذا التكلف لان الحال هو
 المسمى للهيئة كاذكره في حده وكل ما قام به في التبادلة فتقدم جعل في المطلب
 من الحال فلا يتكلفون تاويله بالمشتق وكذا اورد عليهم الاستراط اشتقاق في الصفة كاي
 ن بابا ومع هذا اننا شغلنا الاغلب في الحال والصفة الاشتقاق في الاجزاء
 التي جازمت غير مشتقة قياسا الحال الموطون في اسم جازم بوصف بصفه
 الحال في الحقيقة فكان الاسم الجازم في الموطون لا هو حال في الحقيقة بل حقيقة
 قبلها بوصفنا بها ذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاني زيد رجلا
 حقيقة ومنها لما يقصد به التشبيه كقول بعض الاسما **ج** امير المؤمنين عليه السلام
 في بعض ايام صبين فافاننا اسد العرين **د** وشابا لنا اليوم **هـ** اشأ الخ **و**

في قول المصنف

م بنت قمر او مالت خوط بان **ز** فاحسب عني **و** رنت غرا **ال**
 وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يتقدم معنا فاقبله اي امثال اسد العرين
 ومثل قمر والشا في ان يؤول المنصوب بما يقع ان يكون هيئته لما تقدمت اياها بالسيا
 اس شيئا ناذ اليوم معنا فاددت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون البئر المشتهر
 في معنى من المضاف الى الصفة المفيدة له ذلك المعنى نحو قوله لكل فرح من فرح
 اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعثت الشا شاة ودوما وشابطة ان
 التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزلة قسطا متناسب ذلك القسط على الحال
 ويأتي بعد ذلك الجزو امثامع واوا العطف كقولنا شاة ودوما او جوف الطير
 نحو بعثت البئر فيقترن بدوما واخذت ذكوة ماله ودوما من كل اربعين وقامرت
 ودوما في دوما اي جعلت في مقابلة كل دوما منه ودوما من دوما من دوما
 عندكم الدنيا نريدنا را ليري كل واحد وكل واحد من هذه الاجزاء كانت جزءا اول
 من الجملة الابتدائية على ما هو قبل منها الحال في نحو يريته باها با با ارجا ورجلا
 رجلا ورجلا ورجلين ورجلين ورجلا لارجا لارجا متصلا هذا التفصيل لبيان

المفتون

انما يكون ان يكون اسمة تقدير او يشترط في المضارع الواقع حال اخره من حرف الاستعانة
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع
وان تبينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا ركب لفظ ركب حال يا حبيب
المعنيين غير حال بالآخر لانه ليس في زمان الشكل لكنهم التزموا بغيره صدر هذه
الجملة اي المصدره بالمضارع من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر فان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ومثله التزموا القطة قواما ظاهرا او
مقدرة في الماضي اذا كان حاله ان حاله بالنظر الي عامله ولفظه قد تدبر الماضي
من حال التكلف فقط وذلك لانه كان يستقيم في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا
تجاوز العاقل الاول وقد ركب فالحق لفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان **الضرب**
من حرف الاستقبال في المضارع **لذا في قولك** وما سواها اي ماضي الاسمية
والمضارع المثبت وهولاء اقسام المضارع المضي والماضي المثبت والماضي
المستقبلي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والصيرورة لاكتفاء
بأحد ما صارت تتبعه اقسام وهذه امثلة ما جازي زيد وشارك غلامه وشارك
عمرو وشارك غلامه جازي زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جازي
زيد وقد ركب غلامه وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه وهذا
ما قاله المصنف وقال **الا** انما ليس المضارع المنفي بالابتداء من الواو كان
مع الصيرورة ولا ولعل ذلك لان محو لم يغيره كما من معنى كضرب فكما ان ضرب
لما مضى الحال لظاهره احتاج الى قد المقتر به من الحال لفظا او تقدير اذ لك
لم يغيره يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما يصح مرة لان قد لتحقيق
الحصول ولم المنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المحذوف
يصح للحال فكيف لا اذا انتفى منه ما يدل لفظا على الحال وهو ما فعل هذا
بمنفي ان يعلو منه الصيرورة واذا انتفى المضارع بلا لزمه الصيرورة كالمضارع
المثبت قل ما ذهب اليه النحاة والاعراب بغير الواو كما ثبت لان معنى
جاني نريد لا يركب لي فركب هو واقع موقع المعنوي ودخول لا يغير الكلام في
الاعراب مما كان عليه لكن استقامت لها فلهذا جاز ان تورد في لا اذكر ولا اذكر
كاجاز ان تورد في اذكر وفاز ورك وكذا تقول كنت بلال ما لك مصاحبه المضارع
المستد وبلا الواو اكثر من مصاحبه المضارع المحذوف ولها اذ ليس الحال في الحقيقة
في محو لا يركب مثله المضارع لفظا ومعنى كاشابه في محو ركب لان الحال في الاول
انتفى القصة فلا نفع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حال لا يركب كما ذكرنا قبل
قوله ولا بد في الماضي المثبت من قلة ظاهرة او مقدرة قد تقدمت مرحلة ذلك
ولا خفي ولا يكون غير المتعذر اذ هو جازي قد في الماضي المثبت ظاهرا او مقدرة
استدلالا بمحذوف قوله كما انتفى العوض بركب القسط **وقول**
تعالى لعباد كحضرت صدورهم وجزهم كاصحى والاول قريب وقيل ان

الماضي ن محذوف ما ضربه فاما او قد حال ويجب ان يكون قد ظاهرا او مقدرة
والاول انه مشروط لخال اي ان قام او قد كاجي في حرف اللطف ولو كان خالا
للمعنى بعد قد او الواو كان غير من الماضي الواقع خالا لما كان الماضي بعد الا فاكفاه
بالصيرورة من دون الواو وقد اكثر وما لقيته الا اكرهني لان دخول الا في الاصل
الاكثر على الاستقبال وبل لا يكره ما في فصلا كما للمضارع المثبت وقد في مع الواو
وقد محذوف في القصة الاول قد اكرهني ومع الواو وحدها محذوف في القصة الاول اكرهني
لان الواو مع الا يدخل في خبر المتدرك بالمال كما تقدمت وشاله سارجل الاول
نفسا اما ان لم يجمع فيه قد من دون الواو محذوف في القصة الاول اكرهني وقا حبيب
ههنا الموضع ينظر في معنى الماضي المثبت صيرورة نشرت قد بعد اكثر من متروك
وقد جازي لك ايضا محذوف لم تعالي او جازي كمر حضرت صدورهم خالا ان قد فيه قد
واجتماع الواو وقد جازي لك من امثلة ان احدهما وانفرد قد انهما انفراد
الواو في محذوف جازي زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه صيرورة خرج ابوه
فان لم يكن معه صيرورة فالواو مع قد لا بد منها كقول **وقول** وقد سئل الموقر في ساقها
الست حشري ان قد اتيت بمؤيد لا يقال **وقول** قد جازي زيد قد خرج عمرو
ولا جازي زيد وخرج عمرو واذا جازي لا انما لم يبق على صيرورة قد في الماضي
المستقبلي محذوف قد صيرورة وليس بوجه لعدم الشراج والقياس ايضا الكون
قد لتحقيق وقوع الفعل وما لقيه **وقول** وهو حذف المعامل كقولك السافر
اشدا محذوف في المؤيد فورد يدا يركب فطوقا اي وشروطها ان تكون
مقدرة لمعنى جملة اسمة **اعلم** ان عامل الحال قد حذف جازي او جازي
ايضا ان مواضع فيها سميته ولا بد من قرينة مع الحذف جازي او جازي او جازي
ما كان جازي محذوف ههنا كقولك للسافر اشدا سميته اي سرياشدا او قد
في قوله ما قام استغنى عن كقولك تقايما في جازي **وقول** كيف خلقت ربي اوفي
غير الاستغناء كقوله تعالى يا يحيى الخضر الانسان ان لن نجعل عظامه على قادوس
اي لن نجعلها قادوس ومن المواضع التي حذف فيها قايما على الجواب ان سميته
الحال اذ ما دمن او غير شيئا مقدرة بالفاء او شمر يقول في الثمن بعته
به درهم فضاء او شمر زيدا اي قد ذهب الثمن صاعدا وزيدا اي اخذ في الارض
قايما ههنا في ذي اجزاء سبع بعضها بدرهم والبواقي بالثمن ويقول في صبر الثمن
قوات كل يوم جزا من الثمن فضاء او شمر زيدا اي ذهبت الثمن زيدا
اي كانت كل يوم في الريا ذمة ومنها ما وقع الحال ناسبا من خبر محذوف في
زيد اقاما وقد تقدم ومنها انما جازي متضمنة نوحا على ما لا يفتني من
القلب في الحال مع محذوف الاستغناء من دونها ايضا كقولك ههنا ثمن
وتيسيرا اخرى **وقوله** اني التلحظ اعيان اعيان اعيان اعيان اعيان اعيان
الوارك **اي** استحوذت بغيرها وايضا تكرر اعيان اعيان اعيان اعيان اعيان

من الواو في المثبت
الماضي المستقبلي والماضي
المستقبلي والماضي المستقبلي
محذوف في الواو

ان الولاية ارادة الراد في العباد والاداء العبادات ويقول في غير المخرج تيمنا
قد علم الله مرة وتيسيرا اخري بلا مخرج هذا الذي ذكرنا مذهب السبعين والاربعين
اعني كون هذه الاستانصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو ان انصافا
على المصدرية فان المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تيمنا وانك
تتغيرون في حال كونكم اعيان بل المعنى تتحول هذا التحول المحصور ومنها عند السبعين
صفات تضمنت تيمنا على ما لا ينبغي في الحال مع المخرج وبه وانما هو قولهم اقامنا
وقد فقد الناس وقاعدوا وقد ساروا كبريتا وقد علم الله وقد فقد الناس
تقديره ايقوم قايما فهو عند السبعين في حال موكلته ولما عند سيبويه المستتر
والزنجري فالصفة قايمة مقام المصدر اي ايقوم قايما ما ويجوز رفع هذين القسمين
على انها خبران للمبتدأ فيقول التيمي مرة واقايم قد علم الله اي انت تيمني وهو
قايمة مقام الله والعلة في وجوب حذف العاقل في جميع ما ذكرناه مما مر **قال**
كثير استماله قول ويجب في الموكلة هذا على مذهب من قال ان الموكلة لا يجر
الا بعد الاسمية والظاهر انها جري بعد الفعلية ايضا كقولهم تقالي ولا تغتواي
الاربعين مضمونين وقولهم شمر وليتم مديريين وقولهم تقال جانيما وقولهم تقال
تقالي والشمس والقمر والنجوم مستخرات على قراءة النصب في الادوية **وقال**
كالق ففقت غزلها من بعد قرة انكاثا وتحالف العاقل والحال اذن اكثر من توافقها
وللاذنان يرتكن هذه المصنوعة كلها قايمة مقام المصدر على ما هو مذهب
سيبويه في نحو قاعدوا وقد ساروا المركب **واما** **الموكلة** فليست بقيد يقتضي
به عامليا كالمتعلقة واذا اجاب بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها مفعولان
جامدين ويجي انا لتفسير مضمون الخبر وتاكيد واما للاستدلال على مضمونه ومضمون
الخبر ما نحن كقولهم انا بن دائرة مشهورا بها نسبي ومن يدارة بالناس من هذا
وكقولهم انا حاتم جواد انا هو وشجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة
التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وشجاعا بالشجاعة فصار الخبر
مضمونا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او نصا عن
خبرنا عبد الله اكلا كايما كل العبيد او نصير للغير نحو هو المسكين مرحوما
او نصير يدخونا الحاج سفاكا الدماء او نصير ذك نخون يد ابوك عطفوا وهذه
ثاقلة الله لم اية وهو الحق بيننا فقولك اكلا ومرحوما ومصداق للاستدلال على مضمون
الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا الدماء واية ومعروفا
ومنا لتقدير مضمون الجملة وتاكيد وقولك عطفوا كليها وانما سمي الكل خالا
موكلة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكلا
اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق ذلك ليس في كونه
سايكن معنى كونه مطلقا لان مضمون الحال لا يزم في الاقل للمسكنة
واختلف في العاقل الموكلة التي بعد عطفها الاسمية فقال سيبويه العاقل

اداء حال موكلة

متقدم به بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطفوا يقال **حقت** الاسراي تحققت
وحققت اي التحققت واثبتته عطفوا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك حققت لا
ومررت في حال كونه عطفوا وان اراد ان المعنى احقه عطفوا فهو مفعول ثان لا حال
وقال **الموجاج** العاقل هو الخبر لكونه موكلا بمعنى عطفوا خاتم سنيا وليس يعني
لان لم يكن سنيا وقت تسميته بخاتم ولا يقصد العاقل بهذا اللفظ هذا المعنى
وايضلا لا يطره ذلك في عطفه فاقية الله لم اية وهو الحق مصداق عطفوا
الخبر موكلة **قال** **بن** حرف العاقل المبتدأ التضمنة معنى التبيين عزانا هو
شجاعا وهو بوجه لان عمل المضمرة والعلم في نحو انا زيد ابوك مما لا ينبغي
لظهوره في مثل كلامهم والاولي عندي ما ذهب اليه من ما لك وهو ان العاقل
معنى الجملة كما قلنا ان العاقل هو الخبر لكونه موكلا بلفظه كانه قال يقطع عليك ابوك
عطفوا خاتم موكلا على ذلك فصدقنا ذلك لان الجملة وان كان خبرا اجمالا
هو ما يحضنا فلا شك ان العاقل من اسما او خبرا الى الاحد من معنى من معنى
الفعل الاتري ان معنى انا زيد ابوك انما كان زيدا فاعلى هذا لا يقتضي الموكلة على جري
الجملة ولا على احد من الضعفاء في العمل وذلك لخصا معنى الفعل فيها وهذا هو حذف
الحال مع التوسية كقولك لقيته في جراب من قال اما لقيت زيدا انا ولا يجوز
الحذف اذا ثابت من خبرها كافي صريحا زيدا قايما واذا انقضت الموكلة لم يبق
كا يقول في الخبر لا تاحتسب في ذلك بجزء بل في بعض الاسماء الخالية نحو كانه في الجملة
ولا نقننا ان وقع كانه في كلام من لا يوثق بعرضه مضافا في غير حاله قد عطفوا
قوله **القيصر** يرفع الاباء والمستقر على ذات مذكورة او مقصورة **قوله**
ما يرفع الاباء وحسن يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة واسما هي ما قال
عن ذات استقران على الحال فانه يرفع الاباء وركن من الاعراض ذات فليست
مبني ان الحال كمن يرفع الاباء من ههنا لانه لا يتصل به نفسا وكذا
الفقير في قولك رجع الفقير يرفع الاباء من ههنا لانه لا يتصل به نفسا وكذا
لا عن نفس الرجوع لان ما ههنا الرجوع معروفة غير مبني وهي الاسماء التي
ما ابتدأت المذهب عنه لكن الصلة في عز جاني رجل طويل او طويل يرفع فيه لان
رجلا ذات مبني بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيذكر احد او عدة
تتميز عما يرفع كاتميز بطول من نصير نظير الذي رجع الاباء والمستقر في ذات
وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا ان يرفع فيه عطفوا لبيان
في نحو كافي الرجل لم يبدو كذا البدل من التمييز العاقل في خبر موكلة زيد لانه
يرفع الاباء من المقصود بالضمير كافي رجع رجلا ورجلا سوا يدخل فيه ايضا
المضاف اليه في نحو خاتمة فمكة كما يدخل فيه اذا انتصت لان معنى النصب
والجزئية سواء وكذا ان يدخل فيه الجرد بالعدة والخل في الحدة وهو تمييز والتمييز
نفسه قد يجزأ اذا كان جزءا خفيفا من بنية كما في هذا عند بني حدة المفعول

القيصر

القيصر

موكلة

الملو هو قدرنا بملاد لا يصح لعلك قد رما إلى الفصل قوله ومن غير مقتدر قد ذكرنا
 لم كان البرية أكثر **قوله** والثاني من نسبة في جملة لونا مناهاها بخطاب في يد
 ومن يد طيبة انا واثرة ودارا على اوقى اضافة نحو يميني طيبة انا واثرة ودارا على
 ومنه قوله فارشايي بالشاي ما يرفع الانها من ذوات مقتدرة **قوله** من نسبة في
 جملة اي نسبة حاصلة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبهه الجملة اما اسم
 الفاعل مع مفعوله نحو زيد متفق في محاد البيت مشتغل نارا واسم المفعول مع مفعوله
 لا ومن جملة ايضا او انما لتفصيل معه نحو انا اكثر منك مثالا وخيرا استقرا او الفظة
 المحذرة معه نحو زيد طيب ابا او المصنف نحو ابي طيبة ابلو كذا على ما فيه معنى الفصل
 نحو حبك من يد رجلا وويلد رجلا ويا لزيد فارشا **قوله** اضافة خطبة
 خطبة اي نسبة في اضافة نحو ابي طيبة نفسا وقد ذكرنا في الاضافة خطبة
 الجملة اي نسبة مناهاها اما قوله لله ذرة فارشا ذكرنا انه يكون في نسبة ان كان
 للمصنف من نسبة او كان ذرة مناهاها الى ظاهره اما ان كان ذرة مناهاها الى غير ذلك فالتمييز
 من مفعولها نحو ان التمييز في قوله ذرة فارشا وويلد ذرات الشهاب معيشة في
 نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي يحس من زيد فارشا وويلد ذرات
 الشهاب في نسبة **قوله** انا واثرة ودارا على تفصيل للتمييز الكلي من النسبة
 وذلك ان يقال اما ان يكون نفس منا اختصت به لا غير نحو كذا زيد واثرة ودارا
 رجلا وويلد من لا يميزه فيكون بها انتصب التمييز على الاسم الذي اقيم مقام التمييز
 على يمينه فيكون نسبة مناهاها في ذلك الاسم مقابلة تسلة كزيد وطاب زيد خطبا فان
 الاصل خطاب لمن زيد واثرة ودارا في قوله بقا في قوله لا وويلد عيوننا فابعد من خطبا
 عيوننا الا في ذلك كذا كذا زيد رجلا كان في الاصل كذا زيد رجلا واثرة ودارا ان يكون
 يكون نسبة مختصة بخطاب زيد انا يجوز ان يزيد با يا نفس زيد واثرة ودارا
 اياه اما ان لا يصح ان يكون نفسه بل يكون صفة لنفسه لا غير نحو خطبا زيد على
 اما ان يصح ان يكون صفة لنفسه وصفة متعلقة بخطاب زيد اياه وويلد ان يكون
 المصنف خطاب ابوته لغير او خطاب ابوته ابيه واما ان لا يصح ان يكون نسبة لافئدة
 نفسه بل يكون نسبة لافئدة لا غير خطاب زيد ودارا على نفسها صرح به في ان يقول
 اما ان يصح ان يكون لنفسه مثالا انتصب عنه اولا والاولة اما ان يصح ان يكون صفة
 نفس متعلقة ايضا خطاب زيد اياه او لا يصح نحو كذا زيد رجلا واثرة ودارا اما ان يصح
 ان يكون صفة نفسه اولا او لا اول اما ان يصح ان يكون صفة متعلقة ايضا خطاب
 زيد اياه او لا خطاب زيد اياه على الثاني خطاب زيد ودارا واثرة ودارا انتصبنا ان انصرح
 بالذات المقتدرة بها قلنا في كذا زيد رجلا كذا زيد ودارا واثرة ودارا انتصبنا
 خطاب من زيد نفسا او على اودار انا لذات المقتدرة بها في الشئ المصنوب اليه كذا
 خطاب فان اظهره صار زيد في كذا زيد رجلا بدلا منه في خطاب زيد نفسا
 اي في خطاب زيد نفسا المقتدرة وكذا انتصبنا ودارا على ان قصدنا ان نرد التمييز

نفس

في هذه الاجل كلها الى اصله حين كان منصوبا اليه اسمها او غيرها وفيه الاسم الذي
 انتصب عنه التمييز الموكر الاصل جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز
 نفسه بغير من التمييز او عطف بيان له فيقول كذا رجل زيد وطاب زيد وان كان
 التمييز متعلقا ما انتصب عنه لها او وصفها او غير وصفها اصفنا التمييز الى انتصب
 عنه خطاب ابقه زيد واثرة ودارا وويلد وعلم زيد ودارا وويلد ونفس زيد جعلنا النفس
 كالمعلق له حق محضا فتا اليه **قوله** ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه حار
 ان يكون له ولتعلقه والا فهو متعلقه فطابو فيه ما قصد الا ان يكون جعلنا الا ان
 تقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقة واحتلت حاله يعني ان التمييز من النسبة
 اما ان يكون اسما او صفة والاستعمال ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله
 لما انتصب يعني ان صح ان يكون نفسه كايانا او صفة نفسه كايونا جاز ان يكون له
 ولتعلقه يعني جاز ان يكون له ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كايانا او صفة
 نفسه كايونا جاز ان يكون ما صح صفة لنفسه صفة متعلقه ايضا كايونا في طلب
 زيد ابو فانه يصح ان يزيد بها ابو زيد نفسه لا ولادة وان يزيد ابو ابيه له وما كان
 يطبق له هذا الاطلاق فان رجلا في كذا زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يحسن
 ان يكون متعلقه **قوله** فيطابق فيها يعني بالمطابقة افراد ان قصد المقتدرة
 ان قصد النسبة والجمع ان قصد الجمع **قوله** فيها اي في التمييز الذي جعلته
 انتصب عنه والتمييز الذي جعلته متعلقه **قوله** ما قصد اي الى المقصود ولما
 والجوهر تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد اياه واثرة ودارا وويلد
 اياه طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتبين ان ثلثت
 زيد وجمعت ان جمعت واذا جعلته متعلقه فان قصدت اياه ودارا واثرة ودارا
 المقصود به مقصودا وان قصدت ابوي زيد ثلثت ابا فقلت طاب زيد ابوي
 لان المقصود به منى وان قصدت اياه جمعت فقلت طاب زيد انا والا المقصود
 مجموع وتدل على ان الامر في خطاب زيد اياه وطاب زيد ان ابوي وطاب زيدون
 اياه التمييز لما انتصب عنه او متعلقه فليرجع الى القران ان كانت فاما ان
 اختلت التمييز ما انتصب عنه افراد او ثلثته وجمعا لم يكن التمييز حيا نحو
 طاب زيد ابوي واثرة ودارا ليس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو متعلقه
 والاطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز حيا نحو طاب زيدون
 والزيدون ابوهم فالله ليس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه ولم
 يطابقه لكونه حيا وكذا تطابق به ما يقصد به في الاصل لا يصح الا لتعلقه بخطاب
 زيد ودارا ودارين ودارا هذا ما قاله المصنف والاولي ان يقول فيما ليس بحس
 سوا جعلته لما انتصب عنه او متعلقه انه ان لم يلبس بالاولي الافراد وحدهم
 المطابقة نحوهم حسون وجها وطبوع عرضا ونحوها واخرضا فان تطابق
 فان طابق لم يشر به نفسا وقا لغيره على طلبة السيل من فطيرهم عن انفسهم نفسا اما

او اللبس فالمطابقة لاخير لا يجوز ان يد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين يؤكد الا يقول
 طاب زيد و ابا وانت تريد دارين قال تعالى وجزنا الارض عيونا واما قوله المظنة والاكبر
 اذا ما ينسبون فانما وجه الاب فيه لا ينسب كذا انما اب واحد ويخرج المثنى اذا لم ينسب
 نحو قوله هو ناسا قال لست ابو طالب رحمه الله ويخطب النبي صلى الله عليه وسلم
 كما صدح بامرنا ما فليكن غضا منه و ابشر بذاك وقت حرمك غيونا **قوله**
 الا ان يكون جنسا ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سوا
 اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابوه او ابوة ابيه و كذا يقول طاب
 الزيدان او الزيدون ابوة وشر يد الابوات المذكورة و كذا يقول طاب زيد علما
 مع كثرة علومه الا ان يقتضيه الانواع فيقول طاب زيد علما او علما حاسبا في نفسه
 قال تعالى بالاحسن من اهل الا **قوله** وان كان صفة ضمير قوله ان كان امثلي في ان
 الصفة لم تحي صالحة لما انتصبت عنه ولتعلقه كاجال اسو لم يحى الا لما انتصبت منه
 فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصلوات ما يقع على التليل والكثير بلغة المفرد
 حتى يكون جنسا و ذلك بخلافه و ترك اورد زيد فارشا وكم زيد شجاعا **قوله** واحتملت
 الحال قاله الاكثر من غير ان يثبت بعضهم في حال اي ما انجزه في حاله فترد بينه
 ورجح المصنف الاول **قوله** ان المعنى مذكور مطلقا بالفر وسببه فانما جعل حالا
 اختص المذبح و يثبت على ان يثبت ما نالا اري فيهما و قال لا يقتضيه التثنية عند
 ما احسن ندر سببه فانه مذكور في غير حاله الفر وسببه الا انها وهذا المعنى
 هو المستفاد من ما احسنه في حال فر وسببه و لغيره في قوله و كان من فارشا
 و ليل على انه يميز و كذا يقول عز من قائل و القليل من المعنى فلهذا كان ان كان
 من نسبة و كان التمييز نفس ما انتصبت منه يدل على نفسهم بها في قوله ذلك من ليل
 و عز من قائل و قاتله الله من شاعرو و مررت برجل هو ذك من رجل و حستك من رجل
 اي هذك هو و حستك هو قال العزيز هو ما انتصبت على التمييز في هذه المواضع
 وقد تكلمت بعضهم بتقديم من في جميع التمييز من العنفة نحو طاب زيد و ارا اهل
 و ليس لوجه و اما معنى قوله و كذا في الاصل ما يذو اي يترك من اللفظ
 من الذين ومن الغنم من الظهور و هو ههنا كناية عن فعل المذبح و العادة به و اما
 قصد فعله اليه تعالى فقد التبع منه لان الله تعالى في الجايب لكل من عظم
 به و ان التبع منه و ينسبونه و يضيفونه اليه نحو قوله امر الله ان يترك
 فعلى الله و كذا ما اوجب فعله **قوله** ولا يتقدم في التمييز الا مع ان لا يتقدم في
 على الفعل خلافا لما في و المذبح اي لا يتقدم على ما قبله اذ كان من تمام الاسر
 اتفاقا و كذا لا يفضل بين عامله وبينه و قوله فلا تقول للمجر حولا **قوله**
 ضرورة و انما لم يتقدم لان عامله اسر حاد من حيث ان الفعل مشابه للفعل مثابة
 ضمنية كذا ذكرنا و كذا ما كان الفعل يتم بياضه اما اذا كان من النسبة فان
 كان من الصفة المشبهة و الفعل المنفصل و المصدر و ما به معنى الفعل بالليس

من الاسماء المتصلة به نحو الله ذكره فارشا اورد زيد فارشا و يلزم زيد شجاعا و زيد رجلا
 فلا يتقدم على ما به الصفة و لا الفعل و ما فيه معنى الفعل و كون المصدر يتقدم
 الحرف الموصول و ليس العامل في نحو نعم رجلا زيد و حذو رجلا و هو الفعل في
 المتصرف اي بل الضمير و اسر الاشارة كما تقدم و فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل
 غير المتصرف كما قال بعضهم و اما ان كان العامل الفعل المصريح نحو طاب زيد ابا
 او اسر القابل او اسر المفعول نحو الما و في الكسائي و المبرد نظرا الى قوة العامل
 و منه الباقون قبل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل
 الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو و جزنا الارض عيونا اي تحرق عيونا او فاعل
 ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلاك الاثام اي ملأه الماء و القابل لا يتقدم
 على الفعل فكذا ما هو بمعنى القابل و ليست العلة لم صفيه اذ ربما يخرج البعوض
 اصله ولا يراي ذلك الا **قوله** كقول ما لم يسر فاعله كان له سلمى كان منصوبا
 ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لوجه الرفع و كونه بعد الفعل فاي ما منع ان
 يكون للفاعل ايضا اذا اصاب على صورة المفعول مع المفعول من جواز التقديم و قيل
 ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا بما انتصبت منه سواء كان عن نفرد
 و من نسبة و كان الاصل مندي خل و اورد و رجل مثله و سمي عنوان و كذا كان الاصل
 في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت و انما خولفت بها لغرض الابهام و لا ليكون
 اوقع في النفس لانه مقتضى النفس الى معرفة ما اهتم عليها و ايضا اذا افسرت بعد
 الابهام فتذكر ان اجمالا و تفصيلا و تقدمه مما يجعل لهذا المعنى فلما كان تقديمه
 يتضمن بطلان الغرض من جعله تمييزا لم يستعمل و اصل التمييز التذكير لثقلنا
 في الحال و هو ان المقصود رفع الابهام و هو يحصل بالانكارة و هي اصل فلو قرئت
 وقع التبريك صائغا و اجاز الكوفون كونه معرفة نحو سببه نفسه و غيره و انية
 و بطر عيشه و ان لم يطنه و وفق امره و رثدا امره و زيد الحسن امره و عند
 البصريين معنى سببه نفسه اي سبها او سببه في نفسه و البطر مطنة مضمّن معنى
 شكاه وفق امره و رثدا امره و بطر عيشه بمعنى في امره و في عيشه و الحسن لوجه
 مشبه بالانصاف الرجل كما يجي في باب الاضافة و اصله لوقيل ان افضل
 التفصيل اذا اضيف اليه في قوله في تحدي عليه افضل التفصيل بعض المضاف
 اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب و ان نصبت ما بعده على التمييز فالمنسوب
 شئب لمن جري عليه افضل و متعلقه نحو زيد احسن منك فوافق قولك زيدا
 نزه زيد هو العبد و في قولك زيد افره منك عيدا هو مولى العبد اقول و ليس
 هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا و مما حيزا الناس اشجع على
 ما اورد سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس و مما حيزا اشجع من الناس
 و المنصوب على التمييز هو من جري عليه افضل لاسببه و الدليل على انه محيز
 قولك هو اشجع الناس من رجل و مما حيزا الناس من اثنين كما يقول حبيك بزيد

و اصل التمييز

رجلا من رجل قال الله تعالى فانه حين خلقنا خلقنا على القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
حافظ فهو حافظ وسواه غير حافظ وحفظه حافظ في القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
يقول ايدي حين خلقنا خلقنا على القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
بالمرح او صوته ذا ارج وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
وكلت ربا غير محقق وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
جاءه لان ما الاستغناء منة نقد التفسير كان قوله تعالى القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
كلت حارة فمضى ما انت كلت فالنصب في القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
ذات ان ان شئت من القوم فاعلم معنى القوم في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
من القوم فمضى ما انت كلت فالنصب في القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
قوله المستحق متصل ومنقطع الفصل المختار من قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
بالا واخر القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
وكل كل واحد منهما محقق في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
ولا يمكن جمع شقين في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
اجزا ايضا فانه اذا قلنا ان القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
مجتبى في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
بل يمكن جمعها في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
اللفظ في قوله المستحق هو القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
ان يمنع خلافا في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
قلنا لا نسلم ان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
متصلا كان في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
لما قبلها نفيها وانما قلنا في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
لان من تمام الماهية فعله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
لما قلنا ان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
تقديره ان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
متداخلا في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
جاء في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
الذي لم يكن في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
ان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
يكون محققا في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
كان من غيرهم ثم ان الاستغناء منة نقد التفسير كان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
لنوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
ان الاستغناء منة نقد التفسير كان قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
مثله لم يمنع لانه على قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم

من المستحق متصل

والله

والله في بعده هو المقرب وان قلنا انه وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
كان المعنى جازي مع القوم ولم يجز زيد وهذا بنا قسرا على ما ينبغي ان يجنب كلام العقلا
في مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستغناء من القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
سنة الاحسين فاما ان يكون المعنى لبث الحسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الحسين
تعالى الله عن مظهره ولو كان يقال بعضهم بخلافه انه يزداد اخل بل القوم في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
مختصا في ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس بينهم زيد وقوله لا يزيد اقرينة ذلك السامع
على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس ليش لا جماع اهل اللغة بل ان الاستغناء
مخرج ولا يخرج الاعم المعقول وايضا يتعدى وهو في قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
على عشرة الاول والآخر وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
والمستثنى منه والى الاستغناء من قوله وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
على تسعة ولا فرق بينهما من وجه فلا دخل هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لفظا
بان عشرة في كلامك هذه اذا قلنا المعنى الموصوف في له مقدره بلا استغناء وهذا الخلقان
والامنيه للاستغناء وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
وايضا اجماعهم على ان الاستغناء يخرج بطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البصن
وبدل الاشتغال لقوله تعالى والله على الناس سراج البيت من استطاع لان الناس جلدس
يعبر المستطيعين ويمزج فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطيعهم ويمزج بينهم
بل الله على مستطيعهم وحده وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم وادخلنا القوم
منها وما لزوم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل
في المبدل منه والتناقض بين زيد وانتفا محقق في جازي القوم لا يزيد اقرينة ذلك السامع
يلزم ذلك لو كان الجزي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم
مع قوله لا يزيد كما ان بسببه الفصل في قوله جازي غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى
الجزمين معا لكنه جري الماء بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزين (واحد)
قابل كل واحد منها للامراب اعرب الجزوالاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا
اليه في مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجوز ان يستحق الجز كالصنف
اليه ويمنع ان يستحق المتبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نص
كالمستثنى لتبعيةها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزوا العدة في بعض المواضع
مخرجا في القوم لا يزيد لان المجموع هو المسند اليه فزيد الكلام في ان دخول المستثنى
في جسد المستثنى منه مشر اخر اجد بالادخالها انما كان قبل مسند الفعل او شبهه
اليه فلا يلزم التناقض في قوله جازي القوم لا يزيد لانه بمنزلة قوله القوم المخرج منهم
زيد جازي ولا يخوله على عشرة الادريه لانه بمنزلة قوله العشرة المخرج منها
واحد على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تخرجه لفظا لا في لايده من
التقدم وجوز امل النسبة التي تدل عليها الفعل او المنسوب اليه والمنسوب سابقا

على النسبة بينهما ضرورة في الاستقفا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا
والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قيل النسبة فلا بد ان من حصول التحول
والاخراج قبل النسبة فلا بد ان **قوله** وهو منصوب اذا كان بعد الاخير
المصنف في كلامه موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او ما عدا ذلك
خلا وليس ولا يكون شمع يبين اعراب المستثنى منه بما يجب نصبه اذ هو في باب
المنصوبات وهو في واجب الاول ما اجتمع فيه شيطان وقوله بعد الاو كون الاستقفا
في كلام موجب ولم يخرج الى قوله غير النسبة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الاخير
للموصف ليس مستثنى وانما المستثنى في كلام موجب لان **قوله** موجب
لا يجب نصب مستقفا كما يجب في اختلاف في عامل النصب في المستثنى **قوله**
المصريون العامل فيه الفعل المستقفا ومعين الفعل يتوسط الا لانه في تعلق الفعل
مع اذ هو جزو مما نصب اليه **قوله** قد تقدم في الكلام فغاية القول وقال
المجرد والراجح العامل فيه لا الفعل مع الاستقفا به والعامل ما به يتصور
المعنى المنقضى ولو كانا نائبة عن مستثنى كان حرف النصب الذي من انادي وقال
الكسائي هو منصوب اذا انتصب بانه مقدرة بعد الاخير فمقتضى بقاء
القول لا يذوقا قول القول الا ان زيدا يقتضى بقاء بقاء لا شك في ذلك
في انضامها مع اسمها وحرفها لا في انضامها مع حرفها وانما الامتناع بان كنه
يجعل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا بعد الاخير عليه لان الكوفيين يجوزون
تقديم الاسم الموصول كما يجب ولما تقدم في الحرف الموصول فله اسوة بالصريين في
تقديمهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالتائبة منها فالأصل تكون
كالتائبة عن ان المقدرة **قوله** النصب النصب من ان لا العاطفة حذفت النون
التائبة من ان وادخلت في لاولي في لام لانها انتصب الاسم بعدها فبان اذا وقع
ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قولهم التورم الا زيدا فاما التورم ان زيدا
لا قام اي لم يقتصر ولا ينبغي حكمه ما قبله الا ونقطة نفي كان ذلك الحكم او ثانيا فهو
كذلك كان زيدا اسدا لاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها
مع ان وبنما قال نظروا وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا عن عاطفة ومع التسليم
فان لا العاطفة لا ياتي الا بعد الايات نحو جاني زيد لا عودا وانت يقول ما جاني
المقرا الا زيدا ولا ان فيما قال عز لا ان مرة وللأخري من مقتضياتها ذلك لا يستحق
ينصب لها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخري ولا يجتمع الحكان في موضع ولا ان المعطوف
عليه فليلا ما يحذف والمتقدم الذي هو المعطوف عليه عند سقوطه والجزء
نحو ما قام الا زيدا **قوله** بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادي منصوب
بنادي والآخر من الابدال ليل على المعطوفين المقدرين فالمستثنى على هذا القول
منه لانه قد اعترض عليه بانه نظير منه جواز الرفع بتقدمه بامسح ولا يلزم ذلك
لانا نعلم ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكما تقدمت وحق لا

قوله موجب

تري انه يجب النصب في اياك والاسم بتقدير بغيره وورد الرفع عزرات فالأ
لكن تقدم نحو الفذ والاسم وقال المصنف في شرح المفضل العامل فيه المستثنى
منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنى فيقولوا ان في اخريك معنى الفعل
اخرتك وهذا لا يبعد الا على من ذهب لغيره ولهم ان يقولوا ان في اخريك معنى الفعل
وان كان من اخوة النصب اي مقتضون اليك بالاخوة وكذا قال لغتاه فجاز ان يعمل
العامل الضعيف فيما تقدم عليه لمقتضيه بالاول لا يلزم مثله في القول معه فانه لا تقدم
على فاعله وان كان فعلا مرجحا لان اصل الواو للعطف فزوي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة
ايضا من الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل
التام كلاما فاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتثنية فينصب التثنية ولا سيما
مع تقدمها باله الاستقفا والى مثله يشير سيبويه في كتابه في ما اجمع فيقول على فيه
ما قبله كعمل العشر في الهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب
سيبويه انه ايضا منقصب لما قبل الا في الكلام كما انتصب المتصل به وذلك **قوله**
في الكتاب محل على معنى ولكن وعلى فيه ما قبله كعمل العشر في الهم وما بعد الا
منه مفرد سوا كان متصلا او منقطعا في وان لم يكن حرف حلف الا انما خلا في العاطفة
المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعد ما خرق ذلك
زيد عن الا انه شقي والمتاخر من لما رواها بمعنى لكن للاتصاف خبرها في الا قلت
مجدد وقد جازي القول لا حمارا اي لكي لا يجر المجرى قالوا وقد جازي خبرها نحو
قوله تعالى الا ترمي بولس لما اصابوا كنفنا عنهم **قوله** النصب الكوفيين لان الاستقفا
المنقطع بمعنى سوي وانتصاب المستثنى بعدها كاستقفا به في المنقطع وتاويل
الصريين اولى لان المستثنى المنقطع يترك مخالفة لما قبلها نظرا لما كانا كوا في
وي سوي لا يلزم ذلك لانك يقول لي عليك ديناران سوي لانه ما دارا في ذلك
انه كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها في ترجمته
المخاطب مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستقفا المنقطع بعينه وانما
وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفرغ لا يجوز فيه كما يجب والاندك
ايضا لا يجوز في جاني القول لا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل متعني حكم
الساقط فيردى الى التفرغ في الايجاب ولم يبق الا النصب **قوله** او مقدما
على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الاو تقدم على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غيرا **قوله** موجب
فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا
النصب على الاستقفا الا انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الارك
احد فعمل المستثنى منه المخرج بلام المستثنى كما قبل ما مررت مثله احد فاحد
بطل من مثله وهو ذلك ان تقول مالي الارك من يدقاني مبدل او لي خبرم وارك بطل من
وصد يقا حال ويقول من لي الارك من يدقاني مبدل او لي خبرم وارك بطل من

كانت قلت لي احدا الا انك قد وضعتنا حال ويقول ثانيا لا زيدا اضيق وعمره وفيه نصب
عمر على النصف على زيد ورفعه مع انه متدا محذوف خبر اي وعمره كذلك واعلم انه اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عن نسب الي المستثنى منه نحو القوم الارزبيد ضربت
ولا يجوز عند البصريين من تقدمه عليها معاني الاختيار نحو قوله الارزبيد قاتل القوم وقوله
شؤن بلدة ليس لها طوري ولا بها النسخ خلا الجرح فاضم الحكم والمستثنى منه وذلك في
تقديره ليس لها طوري ولا بها النسخ خلا الجرح فاضم الحكم والمستثنى منه وذلك في
الاستثناء المفترغ التزم عدم تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز ان لا يربط بالاضرب
وزيد الارزبيد كما لم ياتي وجوز الكوفون في السعة تقديم المستثنى في المفتوح على الحكم
نحو الارزبيد لاضرب والاولي مذهب البصريين لعدم سماح مثل هذا ويحذف القياس
ايضا ذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب
الحكم الى المجموع وهذا الظاهر يخرج من الحكم ايضا . والظاهر انك اخرجت
زيدا من حكم الجرح في قولك جاني القوم الارزبيد وان لم يكن في الحقيقة محذورا منه
ومرتبه المحذور ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى
منه مثلكه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني الارزبيد القوم والقوم
الارزبيد اهوئك ولم يجد تقدمه عليه معا في المفترغ الذي ليس فيه الا الحكم
لجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العليل في المستثنى هو العليل
في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الارزبيد اهوئك هذا عند من جعل
العاقل في المبتدأ لا ابتداء الجرح **قوله** او منقطع اي منقطع بعد الاحكام في الدار
اخذ الاحكام اهل الحجاز يجوزون نصبه مطلقا لان ندل العطف غير موجود في النصب
من كلام العرب وبما يتم قسم المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متقدرا
وعبر متقدرا يصح حذفه نحو ما جاني القوم الاحكام وما جاني زيد لا عمرو فنهذا يجوزون
البدل شعرا ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون ما يصح حذفه نحو المستثنى
فيه مجازا او لا فالاول محذوف كذا في الدار اخذ الاحكام يصح ان يجعل الجرح انسان الدار
كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوه ثاوية ايفسك صدا القوم نصيح
ومثله ملي عتاب الا الشيف فليسيويه في مثل هذا وجهان لاذ بدلت احدهما جعل
المنقطع كالمتصل لوجه وحول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في محلا اخذ
فيه الاحكام ان يقال ما فيها الاحكام اي ما فيها شي الاحكام لكنه خصص بالذكر من
جملة المستثنى منه المحذوف المتقد وما ظن استبعاد مخاطب شعول المتقد والمقد
له كانك تظن ان مخاطب يستبعد خلقها من الادبي فقلت لا احد فيها تاكيدا
لنفي كون الادبي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيت ذلك المستثنى على ما كانت
عليه في الاصل من الاعراب تبليها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور **فصل**
هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول **وهذا**
المازني انه من تغليب الفاعل على غير كما يقول الزيدان والجار جاني وهذا لا يطر

له في جميع الباب مستند قوله تعالى وكلمهم به من علمه لا يباح لفظه وقوله ليس له سلطان
الا انك لم تسمع من الله تعالى الذي لا يلهي من المستثنى منه لانه لا يملكه الا الله تعالى
فيه الا الجرح الثاني من قول جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
الا انك لم تسمع من الله تعالى الذي لا يلهي من المستثنى منه لانه لا يملكه الا الله تعالى
المجذبات والمازني في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
فانما لا يربط بالاضرب الا ان يكون قبله امر يصح حذفه من غير ان يكون
الجرح ان ياتي في الجرح فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
من وجهه الثاني في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
الاستثناء في الموضعين معا را حرا في الله تعالى لا الموضعين معا را حرا في الله تعالى
فان لا كان من القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
فان لا كانت قوته امته فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
المتن في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
الوجه الثاني في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
ما انما تعدد الالفاظ في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
ودد احكام قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
مشاركة في شأبه يجوز ان يكون في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
تجاءل اكثر من قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
واربوعه من مبرراته بقوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
سبويه انما يبيد لان الجرح في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
ولا يربط بالاضرب غير انما يبيد لان الجرح في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب لان الجرح في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
في المخرج ان كان في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
من الاعتراض ان اخلت في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب لان الجرح في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب لان الجرح في قوله جاني القوم الارزبيد فلهذا لا يجوز ان لا يربط بالاضرب
من معانيه **قوله** او منقطع اي منقطع بعد الاحكام في الدار
اخذ الاحكام اهل الحجاز يجوزون نصبه مطلقا لان ندل العطف غير موجود في النصب
من كلام العرب وبما يتم قسم المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متقدرا
وعبر متقدرا يصح حذفه نحو ما جاني القوم الاحكام وما جاني زيد لا عمرو فنهذا يجوزون
البدل شعرا ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون ما يصح حذفه نحو المستثنى
فيه مجازا او لا فالاول محذوف كذا في الدار اخذ الاحكام يصح ان يجعل الجرح انسان الدار
كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوه ثاوية ايفسك صدا القوم نصيح
ومثله ملي عتاب الا الشيف فليسيويه في مثل هذا وجهان لاذ بدلت احدهما جعل
المنقطع كالمتصل لوجه وحول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في محلا اخذ
فيه الاحكام ان يقال ما فيها الاحكام اي ما فيها شي الاحكام لكنه خصص بالذكر من
جملة المستثنى منه المحذوف المتقد وما ظن استبعاد مخاطب شعول المتقد والمقد
له كانك تظن ان مخاطب يستبعد خلقها من الادبي فقلت لا احد فيها تاكيدا
لنفي كون الادبي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيت ذلك المستثنى على ما كانت
عليه في الاصل من الاعراب تبليها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور **فصل**
هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول **وهذا**
المازني انه من تغليب الفاعل على غير كما يقول الزيدان والجار جاني وهذا لا يطر

المصنف

وهي صفة حملت على الاق الاستثنائية كما حملت على غيرها الصفة اذا كانت تابعة لمجم منقول
غير محصور لغرض الاستثنائية لو كان فيها الاله الا الله نفسه تا وضعت في غير قول غير
مبتدأ و صفة جزم المجران اصل غير الصفة الحقيقي لغيره مجرورها لها موصوفا اما بالذات
غير موصوف برجل غير زبد و اما بالصفات غير تلك دخلت برجه غير الوجه الذي خرجت به فلا اصل
هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه يجر الوجه الذي لا يكون ينعوقا
المستثنى كما ذكرنا في احد من المعاني لما قبل ادا ما لاستثنائية فيها واثباتا لما اجتمع ما بعد هذه
بعد ادا ما لاستثنائية في معنى المظن لما قبلها حملت احوالات الاستثنائية اي الاق به من المعاني
على غير في الصفة وحملت غير على الاق الاستثنائية في بعض المواضع ومعنى الحمل انه ضا بما بعد
الا معاني لما قبلها ذابا يا او صفة كانه غير ولا ينعوقا فيها لغيرها واثباتا كما كان في
اصلها وضار ما بعد غير معاني لما قبلها فيها واثباتا كما بعد الاق لا ينعوقا فيها لغيرها انا او
صفة كانت في الاصل الا ان حمل غير على الاكثر من المعاني في غير الاسماء والتصرفات في الاستثنائية
اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الاق في الحروف وفي غير ذلك والمنظوم وغير
موصوفا من المستثنى منه ومقدما عليه وبالحكمة في جميع مواضع الا انه لا يدخل على الجملة كما لا يقدّر
الاضافة اليه فلم يحمل الا على غير الا بالشرط التي في قوله اذ حل الا على غيره والاق للاصل
حرف لا يحمل الاعراب روي اصلها في جعل اعرابها التي كانت تستحقه لولا المانع المذكور في
ما بعد ها غريبة واذا دخل غير لا اذا اصل غير من حيث كونه اسما جازيا في جعل الاعراب وظا
بعد الذي صار مستثنى ينقطع عن الاصل في شغوره بما جزم كونه مضافا اليه في الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور في جعله بالحق على نفس غير عادية
واذا دخل دخل هذا التقدير لا حاجة الي ان يقدّر لا انتصاب غير في الاستثنائية بما قاله
بعضهم لما في انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالاعراب لانه انتصب جازيا
واسطة حرف لثباتا بجمته الظرفية المبهمة بابها مده والظرفية الى مثل هذه الغرض
المذكور بالبيان في الحركة غير لما بعد فعل الحقيقة وجعلها في غير ذلك كان يرمي الى واسطة
لا انتصاب ما فيها في الحقيقة والله ليل حل ان الحركة لها حقيقة جوهرية القطع
على محله نحو ما جازي غير زبد وهو في الرفع عطفا على محله في الرفع لان المعنى جازي الا زبد
قالنا لثباتا في غير في غير في الاستثنائية مطلقا سواء اصبحت الى معرب او مبني
لكونه مبني الحرفية يعني الا و صفة المجرى لان ذلك فيه عار من غير لازم ولا اعتبارا به
واما اذا اضيف الى الاستثنائية في جواز ثباتا على الصفة كما في قوله
لم ينعوقا في غير منها غير ان نطقت كما ينبغي فباب الاستثنائية ويجوز ان يكون نحو قوله
غير ان قد استعبر على الهمزة اذا حلت بالثبوت في التثنية من هذا الباب اي مبدئية
على المسح لاضافته الى ان كان قوله تعالى مثل ما انكم تظنون وهو ان يكون مضمونا
لغيره استثنائية متقطعة وقوله بعد مثل غير ولا ينبغي لان المنقطع مضافه الى ان
وسلها قاله على الله عليه ولم انا افصح العرب في غير ذلك ويجوز ان يقال
بثباتها لاضافة الى ان وان يقال ينص به لكونها في الاستثنائية المنقطع قوله كما

قوله في الاستثنائية

قوله في قوله

كان

حملت عليها في الصفة اي حملت على الاصل غير من الصفة قوله لم ينعوقا على الجملة
اولي كونه و رطوبتها و شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذ استثنائية و قد
لانه لا بد لها في الاستثنائية من مستثنى منه متعدي لفظا كان او تقديره فلا ينعوقا في الصفة
جاني رجل الا زبد ولا يجوز تقديره بالموصوف قبل الاوصاف كما جاز في غير ذلك لكن ليكون اظهر
فكونها صفة و شرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان مفعلا نحو جازي الرجل او انما لا زيد الاحتمال
ان يراه به استثنائية في الجنس فيصح الاستثنائية واحتمال ان يشار به الى جماعة تعرف بالمخاطبة فيهم
زيد فلا ينعوقا ايضا الاستثنائية الذي هو الاصل في الاق لتسامح على الاهل اصلها من الاستثنائية
فما خسر كنهه منكرا غير محصور لئلا يتحقق وهو ما بعد الاق فيضطر السامع الى حمل الاصل
غير محصور لئلا الاستثنائية المستغرق نحو ما جاني رجل او رجال فاما بعض منعه معلوما لعدد نحو
له عشرة دراهم وعشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الاق فيه
فلا ينعوقا الاستثنائية بعد له هذه المخولك رجل الا جازي زبد اذ له على عشرة الادوية واما
كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول قطعا فيه كقولك مندي عشرة رجال الا زبد
ففيه الصفة لا غير ذلك ان المحصور الاخر غير ما جاني رجلان الا زبد وما جاني رجل الا زبد
فان معنى ما جاني رجلان ما جاني لثان من هذا الجنس و زيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه
وكذا ما جاني رجلان ما جاني جماعة من هذا الجنس و زيد ليس جماعة فلا يدخل في الجنس
في مثله ان الا الصفة او الاستثنائية المنقطع هذه اكلة مبيح في ان المستثنى واجب المنعول
في المستثنى منكم هو مذهب في قول النحاة واقا على مذهب المبرد فيجوز الاستثنائية مع هذه
الشرط ايضا لانه يمكن في صحة الاستثنائية صحة المنعول لانه ليس في الواجب لا يبعد
الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية
فان لا ينعوقا لثبوتها في فرق بلده تليق بها الاصوات الا انها في غير ذلك في الاستثنائية يكون
الا للاستثنائية وما بعد هابذ لا من الاصوات لان في قليل معنى النسبي كما ذكرنا في مذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنائية قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زبد ان يكون الا زبد
بذلا صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مضافه اخو لعمريك الا الذي قد ان
وقوله عليه السلام كلهم ها كون الا المضمون والمضفون فل يخطو فظم وقال الكتابي قد ير
المبني لان يكون الفرقان وهو مردود لان الحرف الموصول لا ينعوق الا بعد الحروف التي تدور
في تراجم المعاني فقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل واحد من المعاني ليه والشهود
وصف المعاني ليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشرح فقط قال وهذا الوصف ضروريه للشاعر
لانه لو جازله وصف المعاني ليه وهو ان يقول الفرقين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله
استثنائية والشذوذ الثاني الفصل بالمعنيين للصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيها اله الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت
لو كان فيها اله الا الله لفسدتا لم يحزم معني ان البذل لا يجوز الا في غير الموصوف
وليس الشوط فان لم يكن موجبا صرحا من غير الموصوف الذي يجوز معه الامداد قال
المصنف ولا يجزى النفي المعنوي كالنفي الاق فلما اقل رجل واري ومنصرفاته

المسند في قوله

مذهب سيبويه في قوله

في قوله في قوله

اولا من قيام شيئين بفيد ان معنى المعنى وسع ابن مالك وهو الحق من معنى خبر صار وليس قدام
وكل ما كان ما ضيفا من ازال ولا زال ووارثا فانها انما صار فاكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن
الماض الى حالة مستمرة وهو معقول خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان كان مع الزينة ان لا يستمر
به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متبالغا فمضت وكذا اذا كان في اخرها
موصوفة لا يستمر مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قونية وما يصلح للاستمرار هو الاستمرار
في هذا المعنى في الصفة يجوز زيد قائما او مضروب او افضل المصانع يجوز زيد يقدم في الحروب
وليس يجوز اذ هذه عامة لانه وان كان في الاصل فعلا لا على احد الا لزمه الا ان اضارفة
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل في مبدئ الزمان استعماله فلهذا ان قلت كنت ~~في~~ **في**
فيما لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهر الاسم انما نسبت الثلاثة اليها ما بعد
والصفة في المضارع لفظا جازما للاستمرار ان تقع اخبارها في الماضي والاضارفة بخلاف الماضي
فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرها في الافعال وانما هذا يظهر بغيرها
ما ضيلا لان ما المصنف المذكور نحو ما ذكر شارح تغليط الماضي في الاغلب الي معنى الاستقبال كما
يجي في تفسير الافعال فلهذا قولنا جلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى لما حين كونه تعالى ما دامت
فيهم وانما ليس مني تليق مطلقا كما هو مذهب سيبويه في ما تبين في الافعال انما فقرة والمستعمل
في الاطلاق من دون قرين الزمان انما جازما وصفة او مضارع لما تبينته اسم الفاعل بخلاف الماضي
واجازا لا اندليس في قولهم جئنا اخبارها ضحية والاولي ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة
هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس انما
ها هنا فلا ليس وان كانا معرفتين او متساويتين لا تخالف اعراضها ولا في اللفظ ولكن ظهور
اعراضها صما نحو كان زيد هذا ويصحبها هنا ايضا اذا انتفى الامر بينهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقدم بغير خبر كان العنق **في قوله ويجوز عاقله في مثل القاس مجزئون باعمالهم ان**
خبرها مجزئون ويجوز ان مثلها اربعة اوجه وجب الخلاف في مثل انما انت سبطا انما ان
اي لان كنت قوله عاقله اي عاقل خبر كان واخراتها ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يجوز
من هذه الافعال لان كان واكمل انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان كان اسمها خبر ما يعلم
من قاييل وحاضر عاقلها العاقل ولو كان يعلم بالعين او وقع الشر ولو اصنع
اي ولو كان له في اصنع اي قليلا من قوله قد قيل ذلك ان حقا وان لم نأخذ اعتد او كن من ان اذا قيل
اي ان كان ضا وتقول لا تخلف فارسلوا راجلا ولو فارسلوا راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب نحو راجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت موافقا في التركيب الذي في المتن
امن ان يكون بعد ان استمر وجزاؤها الفاء وبعد الفاء استمر مع هذا المرد فقول بما قيل به ان
شيئا شريف وان خبر الخبر فتشرك في نظره فان جازع كان المحذوفة بعد ان تعدي يمينه او
او نحو ذلك كان قوله اناس مجزئون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معناه او قلله خبر جازع
الاول مع السبق الرفع ايضا ولكن قل ضعف شعري اذ معنى ان كان معناه او قل يمينه ان
كان في عمله خبر معقول غير منتهى لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا
لان له اولا في تلك الافعال خيرا ولا ان في يد او في جيبه وقت القتل شيئا هذا الذي قلنا

منها خبر بعد ان
ان لا يخفى

في المعنى ضعيف وانما حيث المعنى ضعيف ايضا لان حذف كان مع خبر الذي هو في سرية المعنى
الضعيف حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جازما او محذورا بخلاف حذفه مع اسم الذي هو خبر به
لا سيما اذا كان منبذام متصلا فان قلت فقد راعى في ان التامة قلعت ~~بضعف~~ **بضعف** لثقل استعمال
ولا يجوز الا كثيرا استعماله للضعف وتكونا الشهيرة والة على المحذوف وان لم يحسن تنبيهه
في تلك تعين نفس الاول نحو لسير كاسر وانما كبا في كبا وانما جلا فراجل اي ان كنت ذاك كبا
فانما كبا ورجلا جازما بعد هذا ان لا مع ما بعد فانيها ان صح رجوع ضمير كان المحذوف الي
مصدر راعى في جوف خبر المؤقت قول بما قيل به ان الضيف شبيهة اي ان كان قتل به سيفه فقتله
ايضا بشيء وحكي عن يونس سررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المردود يصلح
فالرود يصلح وسررت برجل ان زيد وان لم يرد في ذلك لتوق الدلالة على الجازم يتقدم ذكره في
ما ذكرنا ان الضيف الاول لما نحتاجا وواجب واما الاسم الذي بعد الفاء فمعه اول لان رغبة
باصار مبتدأ وبعد الفاء وهو شايه كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء فيكون ما يقتل
به سيفا او بتقدير يرفع لا يقرب خبره خبرا او حذفه المبتدأ اولي لانه مفرد من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من غير الفعل الناصب المذكور وقيل لا بد من القابح الجملة
الاصح اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان يحذف الف في الفعلية انما يقتل اذا كان الفعل مطلقا
فانما اذا كان مقدر ان لا يمتد من الفاء نحو ان جازم يمتد في امره فانه ثبت له نصبه لاول ورفع
الشان اصل فعكسه يكون ارفع الوجه للمحذوف الاصل في الموصفين ورفعهما ونصبهما مستو سلطان
لما لفة الاصل في موضع واحد فلو لم يجب المحذوف في حذف كان بعد ان معر ضاها فاقول
واباخر اشارة انما انت في الضيف فان قومي لم ياكلهم الضيف

منها خبر بعد ان
ان لا يخفى

اي لان كنت حذف حرف الجر جزا اقل القياس المحذوف في المفعول له ضمير حذفه كان وايدل
منه ما فرجهب المحذوف لانه يجمع بين العوض والموض منه واحال المرد وظهور كان في ان ما زيد
لا حزن ولا يستند فذلك الى سماع مشر او هنر الموضع المشاكفة في الميم وهو باصفي الضيف المرفوع
المتصل بالما قبل فيصل به في مثل منفصلا فصار اربعا انتصت فترك ايضا اما زيد قاييانت وقا
اكثر في قوله ان المحذوفة بمعنى المكسورة في الشرطية وهو زون مجازا المحذوفة شرطية قالوا القرا
في قوله تعالى ان فعل اي بفتح الميم وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وضا فندم ايضا
عوضا من الفعل المحذوف ولا اي قوله بفتح الميم من الصواب لسانه في اللقطة والمعنى (يا ايها الحق)
فلا مع قوله اما انت وانفسير البيت ان كنت فلهذا فلو استبعدت واما اللقطة فيلحق الناف
في هذا البيت في قوله

اما انت واما انت من غلا فانه يكلا ما تاتي زنا تدره
مع عطف اما انت بفتح الميم على ما انت بكسر الميم وهو من شرط بلا خلاف
والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكونيون جوزوا جزمه بان المحذوفة
الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جوابا لشرط لكون الشرط محذوف فاحذوا لاذ ما قلت كانت
معنى الشرط هي ساطا مرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما معنى اذ ما في الشرطية
بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدمه في مثل الجار والمجرور انما انت في انفسا هو

منها خبر بعد ان
ان لا يخفى

نكت جزاء واسترجعت ثم اذنت ركايتها ان لا يثار جوهرها
 واما منع المنكر المتصل بنحو لا رجل ن الله ارقا **الف**
 واذنت امرنا خلقا لغيرنا هوى نك لا نفع وموتك فاجع
 مرشدك قولنا لا سوا ذوقه فانما ابن قيس لا يراى ذوقه
 تركت حيث لا مال لا يعيش به . وجين بن زفان الناس اوصك لبناء
 و اجيب بان قولهم لا نزل ان تنفل كذا عني لا ينبغي ان تنفل عني في المعنى
 الراضة فلا مضارع وتلك لا يلز تكريرها والاول مصدر بمعنى التناول وهو بمعنى المفعول
 اي ليس متنا ذلك وما حركه هذا الفعل لا ينبغي ان يثار فاعوذ من ان يثار فاعوذ من
 ان لا يثار جوهرها ولا نفع ولا يراى ولا مستخرج ولا مثله تكون لان لا سوا عرفنا من
 المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هو لا سوا فلما ذهبنا اليه . واما وجوب حذف المبتدأ
 فلكتفى الاستعمال بان لا يراى ولا مستخرج ولا مال بعين ليس فهو محذوف وقوله لا سوا
 وقيل ان لا نفع وما بعد معنى ليس وقد ذكرنا في المرفعات انه لم يثبت اخا
 لا عمل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فصل هذا فنقول يجب في الاختيار
 تكون المبتدأ الراضة على غير لفظ الفعل لان موضعين احدهما ان تكون اضافة على الفعل تقدير
 وذلك اذ اعلنت على منصوب بفعل محذوف نحو لا رجاء اي لا لقيت رجاء ولا رجى موضعك رجاء
 ولا اهلا اي لا ائت اهلا ولا سهلا اي لا طمت سهلا ولا معة اي لا سميت عليك معة وكذا
 لا سوا ولا كرامة واذا اعلنت على اسمية بمعنى المفعول نحو لا معة عليك ولا بك التولان اذ
 بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سوا كما ذكرنا في باب المبتدأ
 ولا اصلك التو اذا دخلت على قولك ان تنفل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم نكرر
 لان هذه المواضع لا يضاف اليها اذ دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا
 محذوفه تعالى فلا صدق ولا صل على ما يجي في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى من مع احد
 ثلاثة شروط احدها ان يدخل على لفظه شي سوا المحذوف بالاضافة نحو هو ابن لاش او محرف
 احدى حروف كان نحو كنت بلا شيء وفصيت من لاش وثالثها ان لا يكثر من لاش في
 او انتخب نحو انك ولا شيا سوا او اذ وقع نحو انت لاش وثانيها ان يجر ما بعده لاشا الجر قبلها
 نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظه لاش الا ان يجر بين حروف الجر ولم يثبت خبر ازه
 بالاضافة واما قول جرير
 ما بال جعلك نفع العلم والدين . وقد فلاك مشيب حين لا حين
 فالاولى ان لا يجر كان قوله في غير لاش سري وما شعور
 اي ملاك المشيب في وقت وقت المشيب اي لم تشب قبل او انه في وقت يكون في انشائه
 وقت المشيب والاولى في الوقت الاول من الثلاثين اي ما فوقها مثلا فاضاف الاول اي
 الثاني لاشتماله عليه وقالت ابو جيل لا غير زائدين على تاويل وقت لا وقت الله كما فوق
 الثلاثين واما قول الشاعر
 حنت قلوصي حين لا حين محن . فحين الاول مضاف
 الي الجملة اي حين لا حين حين خاضع لثالثها ان تظن ما بعد لاش في الجر وسبق قوله

في قوله لا يثار جوهرها
 في قوله لا يثار جوهرها

قيل

تعالى غير المنصوب عليهم ولا لا الطاء المحذوف في ذلك زيد غير فاسر ولا شجاع ومنه قوله
 لا يد من الناصب ولا الشجاع ولا يجر في انشائه غير زيد ولا هو وقوله لا انهم فاعوذ من ان يثار جوهرها
 وقوله بموتك فاجع مرشدك قولنا لا سوا ذوقه فانما ابن قيس لا يراى ذوقه
 تركت حيث لا مال لا يعيش به . وجين بن زفان الناس اوصك لبناء
 و اجيب بان قولهم لا نزل ان تنفل كذا عني لا ينبغي ان تنفل عني في المعنى
 الراضة فلا مضارع وتلك لا يلز تكريرها والاول مصدر بمعنى التناول وهو بمعنى المفعول
 اي ليس متنا ذلك وما حركه هذا الفعل لا ينبغي ان يثار فاعوذ من ان يثار فاعوذ من
 ان لا يثار جوهرها ولا نفع ولا يراى ولا مستخرج ولا مثله تكون لان لا سوا عرفنا من
 المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هو لا سوا فلما ذهبنا اليه . واما وجوب حذف المبتدأ
 فلكتفى الاستعمال بان لا يراى ولا مستخرج ولا مال بعين ليس فهو محذوف وقوله لا سوا
 وقيل ان لا نفع وما بعد معنى ليس وقد ذكرنا في المرفعات انه لم يثبت اخا
 لا عمل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فصل هذا فنقول يجب في الاختيار
 تكون المبتدأ الراضة على غير لفظ الفعل لان موضعين احدهما ان تكون اضافة على الفعل تقدير
 وذلك اذ اعلنت على منصوب بفعل محذوف نحو لا رجاء اي لا لقيت رجاء ولا رجى موضعك رجاء
 ولا اهلا اي لا ائت اهلا ولا سهلا اي لا طمت سهلا ولا معة اي لا سميت عليك معة وكذا
 لا سوا ولا كرامة واذا اعلنت على اسمية بمعنى المفعول نحو لا معة عليك ولا بك التولان اذ
 بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سوا كما ذكرنا في باب المبتدأ
 ولا اصلك التو اذا دخلت على قولك ان تنفل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم نكرر
 لان هذه المواضع لا يضاف اليها اذ دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا
 محذوفه تعالى فلا صدق ولا صل على ما يجي في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى من مع احد
 ثلاثة شروط احدها ان يدخل على لفظه شي سوا المحذوف بالاضافة نحو هو ابن لاش او محرف
 احدى حروف كان نحو كنت بلا شيء وفصيت من لاش وثالثها ان لا يكثر من لاش في
 او انتخب نحو انك ولا شيا سوا او اذ وقع نحو انت لاش وثانيها ان يجر ما بعده لاشا الجر قبلها
 نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظه لاش الا ان يجر بين حروف الجر ولم يثبت خبر ازه
 بالاضافة واما قول جرير
 ما بال جعلك نفع العلم والدين . وقد فلاك مشيب حين لا حين
 فالاولى ان لا يجر كان قوله في غير لاش سري وما شعور
 اي ملاك المشيب في وقت وقت المشيب اي لم تشب قبل او انه في وقت يكون في انشائه
 وقت المشيب والاولى في الوقت الاول من الثلاثين اي ما فوقها مثلا فاضاف الاول اي
 الثاني لاشتماله عليه وقالت ابو جيل لا غير زائدين على تاويل وقت لا وقت الله كما فوق
 الثلاثين واما قول الشاعر
 حنت قلوصي حين لا حين محن . فحين الاول مضاف
 الي الجملة اي حين لا حين حين خاضع لثالثها ان تظن ما بعد لاش في الجر وسبق قوله

في قوله لا يثار جوهرها
 في قوله لا يثار جوهرها

في قوله لا يثار جوهرها
 في قوله لا يثار جوهرها

ان قلت لا طريق لهذا المذهب من صفته المتعارفة في النظر لان السلف
 متعلق بالموصوف والناظر قريب من لا التي هي سبب البناء اذا جعل بينهما البين الا
 واحدا هو من قبلنا النفس اربع شرايط ان يكون تحت المذهب بلا لغة العرب احتراز
 عن نحو لا غلام رجل فربما وان يكون النفس الاول لا الثاني وما بعد فلا يبين كرسيم
 في نحو لا رجل ظرف كرسيم وان على النفس للنفس ولا يفسد بينهما فلا يبين الوصف في نحو لا غلام
 فيها ظرف وان يكون تحت مذهب فلا يبين في نحو لا رجل في الوجه وانما لم يبين تحت
 المذهب لاننا الرجب الاول من الثلاثة المذكورة ولم يبين تحت الثاني وما بعد
 لاننا الاول والثالث ولا يتبين المذهب من المذهب في غير المذهب
 ايضا وانما لم يبين المذهب في المضارع له لانها لا يبينها له اذ اوليا لا اسمين لغتها
 فكيف يبينها في نحو بها يجري اسمها ولا يقول في هذا الثاني المذهب انه مركب مع المفعول
 فيستلزم لانه يحتاج اذ قد يقع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة
 الى تكلفات مستحجة وقال ابن بري في التبيان في تفصيل هذا المذهب
 لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المذهب بل هي في اخله على الموصوف المركبة مع صفته
 قبل ان يجعلها كايه في خمسة عشر اقلست لاجل خمسة عشر ولما لم يرد على ما ذكرنا
 من ارتكاب تركب لامع المذهب في هذا الموضع وفي غير من تركب المذهب هنا مع صفته
قوله وموجب زعمنا ونصنا ما كانت الصفوة مفردة او مضافة او مضافة الى
وقال عيسى بن معيط صفته المذهب المضاف منصفته لا في نحو لا غلام رجل كرسيم الحسب
 ولعلنا قد اشارنا الى صفته المضاف المذهب المضاف مضافة ولقد اورد ان يفرق بان ما ليس
 بالشرط المضاف لم يكن فيه الا النسب فلو كان النسب لما وقع صفته ما بالشرط
 ويجوز في المضاف الذي بالشرط لان الشرط وذلك اذ اكر نحو لا غلام رجل في الدار
 ولا غلام امرأة كرسيم النسب لما وقع صفته ما بالشرط وايضا الضم في المضاف بناي
 فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نفسه لوقوع مضافي على النسب الذي هو مركبه
 الاربابية واجبا بخلاف النسب بلا فان النسب في ما يكل قول واعرابي ضعيف على
 اخره الرفع اعني ان كان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع زعمه لوقوع مضافي على
 الرفع الذي هو مركبه الاربابية جايزا وذهب ابن بري الى ان اسم لا اذا انتصب
 يكون مضافا او مضافا قاله لترجيح رفع وصفه بل الواجب نفسه كالموصوف
 الى هذا ذهب المذهب كما ستر في خبر لا التبريد ومذهب ابن بري ان ايضا ان وضع
 وصفه في لا في نحو لا غلام ظرف وليل على ان لا غير ماملة في جعل الاسم ولا في الخبر
 بل في مضافة الخبر المضاف مرفوع كرسيم التبدل اذ جعلت النفس في المبتدأ
 وهي مفعولة معنى الكلام كما كانت كليت والعلل وكان نحوها فلم يحجز رفع وصفها
 معها كما ستر في رفع او مضافا اما ذلك لاننا معنى الابتداء اسمها كلها ولما قبل ان
 يعزق بين لا وبين ليسه والعلل ونحوها بضعف عمل لا الا في خبري انه يبطل الفصل
 ومنه لم يملك المعرفة ويجوز الا في ماضى الخبر ومنه لانه ايضا على زاي المجرور في

فلم

عامل

عامل متعريف يملأ ما حقه المشبه فعلى هذا يجوز لا غلام رجل ظرف حسن الوجه في
 المذهب مضافا فان المذهب او مضافا كان الوصف او مفعولا وهذا الامر ابيح في
 المذهب كرسيم البناء وانما جازا الرفع جلا على الحمل بل كان هو القياس لان التواضع يتبع
 متبوعها في الاعراب لا في الحركة البناءية نحو جانيه ولا الكرام بالرفع وانما جازا النسب جلا
 على الحركة البناءية لمشاقتها للامرابية بعروضها لغرض الاول والمها فكانها قابلة لمجوعة لها
 كما ستر في نحو باريد الظريف ويحذر ان يقول ان النسب في الصفوة جلا على حمل اسمها الموصوف
 لانها تقول عما ان تحمل اسمها المذهب ووقع وصفه **قوله** والعطف على المذهب وعلى الحمل جلا
 قلنا في الصفوة سكا هذا اذا لم يكن المعطوف معروفة فان كان معرفة رفعه واجب نحو لا غلام
 لك والقياس وكذا في ما يربو تابع المذهب المذهب ومن قاله ربح شاة وسجلتها المذهب نحو لا غلام
 واخاه لان مثل هذا المضاف مع كرسيم كما ستر في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف
 كما جاز في الوصف لاننا مضافا بنا وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا ابا
 وابن كما قلت في التبعيات يرد ويورد وذلك لضعف الامور الثلاثة لا فيما يليه بل في
 في حكم ما يليه اي التبعات الملة كرسيم انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالمسح في المعطوف
 وقياس قول من جعل القابل في خبر المذهب نفس لا الاستدلال لا يجوز رفع المعطوف جلا
 على الحمل لا بعد الخبر كان ان وقال لا اندلسي الذي يفرق من التواضع بعد الوصف في العطف
 من المبتدأ وعطف البيان والتوكيد المعطوف فلا نقل خبر فيها كرسيم ان يكون حكم المضاف
 لاحكامها مع المناوي المصروف من البدل يجوز البناء ان كان مفردا في نحو لا رجل صاحب
 لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا او مفعولا او مفعولا وجنبه
 رفعها وقرئ لا اندلسي لقرئ اذ المفضل البدل المرفوع المنكر عن المذهب المذهب لانه
 يقتصر من المذهب الذي متبني جوارا اذ اجمع الشرايط بل يسوي عليه من حيث كونه هو
 المقصود والعلل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف بان الوصف مركب مع الموصوف
 واما البدل فيحصل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل
 منه لكونه في حكم الساقط ولا منع لا في اخله على البدل في التقدير والتوكيد
 امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يبق دليل على التركيب بين لا و اسمها
 ولا بين الموصوف والوصف واما عطف البيان فهو البدل كما في في بابه ونذكر
 في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل نازة مستقلا واخرى غير مستقلة فاما في باب
 لا التبريد وباب البدل كما يقول لا مثله احد ولا كرسيم رجل ولا كرسيم واحد قاله
 امري القيس

في المذهب مضافا فان
 المذهب او مضافا كان

دليلها في هو الجوطالبة ولا كرسيم الذي في الارض مطلقا
 وهذا يدل على انه يجوز رفع صفته المضاف جلا على الحمل اذ لا فرق بين مطلقا لبيان والوصف
 واذا جعلت على اللفظ قلت لا مثله احد ولا كرسيم رجل ولا كرسيم واحد لان حمل انتصاب مثل
 هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا ومثله مثلا وانما قول جبر

تعالى اوله وان الله الذي خلق الحواسد الارض ولم يخلقها بل قد تواد
بعد ليت قال

قد كنت على لسان كان منى فليت بانه في جوف نكرو
وما يبطل على ما ان يتقدم مما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز
ما زيد في خبره بخلاف ما اذا كان ظرفا كقولك خالي فامك من احد من جابر
وقال الكوفيون الاسان بعد ما يستد او خبره انتصاب الثاني ليزع الحافض
اعني البناء وليس بشئ لانه اذا رايته فاذ لم يثبت يحكم بكونها محذوفة وايضا
ليس الجور بها متروكا بل يختص بالمتروكة مع حذف الجار ووصوله الفعل
اليه كان استغنى عن الله وبنائه ذلك لان التناصب ليس برفع الحافض
بل التناصب هو الغاية شبهة فيجب الجور في محله لا في غيره ولا يمكن
نفسه لفظا بسبب الجار فاما في الجور فيظهر على المتقدم وهذا مع ان حذف
الجار ونصبه المتروك بعد ايضا ليس ببناء بل لا يرفع وان واجاز الاخفش
حذف اسم من استغنى عنه بوجه نحو ما قايما الاريد اي ما احد قايما الاريد
وليس بشئ لما ذكرنا ان المستغنى عن المتروك قايما مقام المتقدم والمقدم فيكون
قد عمل ما عمل هذا ان الاسم مع تخرج من الخبر وانتفا عن التناصب مما يبطل
لعلمنا نيكيت اذا اجتمع ولا يجوز ان يقال ما الاريد قايما المتقدم المستغنى
المتقدم على الخبر وايضا لا يعمل ما وقع العمل فيها بين محو الخبر في الخبر
ومع انتفاء من التناصب واذا عطف عليه اي على خبره ما سوا كان منصوبا
او مجرورا بالبناء الزاين والاسم بوجه وذلك اذا عطف عليه بيل او لكان لا يمتنع
للاشياء بعد النفي كاي باب هروف العطف قوله فالرفع اي الرفع
واجب وذلك لزال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في
باب الاستغناء فلا نفيد وقالت عبد القاهر هو خبر لمستمه المحذوف
اي ما زيد بقايم لكن هو قايما بعد فعل هذا العيب هذا مع ما يخفى فيه اي من
باب عطف الحذف على المحذوف ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه على الخبر
وحدوثه اذ يلزمه النسبة منه فهو على هذا من باب التعليل كاي باب
العطف وقال الساجي ان جزم هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر
ما مرفوعا عنه ما يتعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كقولهم
الجور في نحو قوله

شاييم ليسوا مصطلحين عشرين محولا فاعجب الاسباب عن الزايف
وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بظرف ولا في سعة الكلام واذا
عطف على خبره او خبر ليس الجور بها لسا مفعلا محذوف بقايم ولا قاعد
جاء في المعطوف الجور محلا على اللفظ والنسب محلا على المعنى قال الساجي
في معاني اننا بشر فاشيح . نلتنا باجبال ولا الهديان

من انما ليسوا
الذين هم في الغيب

الجور

ويجوز الرفع قبل ان يكون من باب عطف على الرفع والجملة والجملة والجملة
اي ولا من قاعد وذلك بحسب المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب
نحو ما زيد قايما ولا قاعدا ولا قاعدا وذلك بقايم القويم الباقية لكم وخبرها
على خبرها ذلك كان مسيلة مشاييم ليسوا مصطلحين من البيت والما في خبرها محذوف
ويخرج او دخل بالجور فنعيب ناد لانه لا يلزم الباقى مثل من يكون المعذور
كالثابت وقد يعمل هذا المعاملة المعطوف على منصوبه سر الناحل بشرط
انما المنصوب باسم الفاعل على قويم اضافته اليه نحو زيد صار بقره وروا وبكر
وان عطفه على خبر ليس او ما المنصوب وصفا متبعا فو تفقا به ما هو من بسبب
اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا علامه جاز ذلك في ذلك الرفع جاز وان ترفع
على عطف جملة انما عليه منتهى خبره على الجملة التي هي قايما قايما الامل زيد
قايما ويجوز مثل ذلك في خبره كان زيد قايما ولا قاعدا علامه من عطف اسميه
على عليه ويكون منصوب المعطوف عليه هاهنا ما قبله لان ما كان منصوبا
ومصنونا المعطوف عليه لانه ليس متبعا فاعلم ما كان به بل هو لكونه قاعدا فاق
نظامه والحال وما في ما وليس منصوب المعطوف والمعطوف عليه حاله
رفعت الرفع في خبره من عطفه او نصبت لانه ما ليس بلفظ المطلق
نظامه الحال وتقول على هذا ما كان زيد قايما ولا مجرورا قاعدا او قاعدا فاذا
نصبت فاقها من عطفه في الما في واذا ارفعت فاقها من عطفه في الما في
منتهى في الما في والتمرد في الحال واما في ما زيد اي ليس زيد قايما ولا مجرورا
قاعدا او قاعدا فاجعلان جاز لسان رفعت قاعدا او نصبت لانه ما كان منصوبا
قاعدا في الواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما عطف الاسم الخبر على الاسم
والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد
قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعدا اربع قواعد ان يكون على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم من خبر في المعطوف يبطل على ما ولا يجوز
ذلك في ما كان زيد قايما ولا قاعدا بوجه ولا في نصيبه لا يبطل على ما تقدم من خبرها
على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيها على عطفه لا سميته على المعطوف ويجوز في نصيب
قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا اربع ان يكون لاجل عطفنا خبر على الخبر واربعة
قاعدا ويجوز هذا الوجه من ما زيد قايما ولا قاعدا اربع وان يكون بكونه خبرا
متقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه فيما ويجوز في خبره المسيلة جزم المعطوف
على قويم الجز في المعطوف عليه ويكون مفعلا للتمرد على المعذور فلا حملنا على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدم خبره على المعطوف على عاملين
مختلفين نظاما سيجي من مذهب لا خفش وجاز في ما على تقدم خبره جواز قول
ما ليا على خبره المتقدم وذلك ان اطراف الباقى في هذا المسيلة في قايما
نحو ليس زيد او ما زيد بقايم ولا قاعدا اربع ان يكون في قاعدا الرفع والنصب

ليس هنا تلح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم حليم
ليس على ما قال ابريل في ليس منها الشان والجملة بعد ما خبرها فلا يطرد ذلك
القدر ولو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا
المسك اما بدلا من الطيب او مضافة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في اللغة
ومشكل ذلك بل في معرفة خبرها بلا ساد مسده اذ في لم يثبت **قوله**
المجرورات مؤنثا اشقل على علم المضاف اليه بقبين شرحه بما مضى في بحث
المحرفات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسرة والفتح والياء المضاف
اليه كل اسم فسمي اليه ثني بواسطة حرف جر لفظا او تقديره امراد اس الاسرار ولا
قل ان الحروف في حرفها مضاف اليه وقد سماه سيمويه ايضا مضافا اليه
لكنه خلاف ما هو مشهور لان من اصطلاح النحويين ان لا يضاف لفظ المضاف
اليه اريد به ما يختص باضافة اسم اليه بحذف التثنية من الاول للاضافة وانما من
حيث اللغة فلا شك ان زيد في مودت يزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المودت بوسيلة
حرف الجر **قوله** لفظا نحو زيد في مودت يزيد **قوله** او تقديره يرا كما في كلام زيد
وظاهر قضية الظاهر ان انتصاب لفظا او تقديره يرا في حاله وهو الحال حرف جر
وان كان نكرة لا اختصاصه بالاضافة بل العاقل بمعنى واسطة اي يتوصل بالحرف
ظاهرا او مقدر **قوله** مراد احواله بعد حال اي مقدر امراد اقاله اجتزأت
بجوابه المفعول به والمفعول له لان حرف الجر مقتضى وفيها لكنه غير مراد ولتقابل
ان يتولد ان اردت انه غير مراد ولتقابل ان يقول ان اردت انه غير مراد معني
لنحو جزاء معنى الظرفية والتعليل فيها ظاهرا ايضا انت مقترنة بالحرف
فيها وكل مقدر ومضاف معنى اذ لا معنى له الا هذا لوان اردت انه غير مراد لفظا
اي ليس حكم المفعول به حيث لفظ الجر المقدر في الاضافة فهو اذ ايد على وهو الجر
باق كان كذلك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون
قل نحو ما انكرت من حرم العرب بانه كما يختلف اخرج ويصح الى الدور كما
الزمتهم اذ كثر المضاف اليه مجرور باجتناج الي معرفة حقيقة المضاف
اليه حق اذ عرفت حقيقة جرمه ذلك كما قلت في التاج انما يظهر لي عرف
فخرج شرحه حلت في احد كم معرفة حقيقة محتاجة الي كونه مجرورا اذ معنى مراد
كل ما ذكرناه باقيا على ابي الحبر واهل علم ان المضاف اليه لفظية خارج من
هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه قولنا مضافا اليه حسن بتقدير
عرف الحبر بل هو هو وكذا في مناريت وبلان مناريت وان كان مضافا اليه زيد
لكن بضمه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين بضمه ايضا
ولم يحجج في اضافة اليه لان كمال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يجر
اسما قبل حرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بضمه نحو انا
مناريت لزيد لكونه اصغت ملامن الفعل هذا وفي العاقل في المضاف اليه

فلا

خلاف بينهم كما هو قول الكتاب وفي العاقل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العاقل هو
في اول الكتاب وفي العاقل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العاقل هو
الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر اذ لا حرف فيه مقدر اذ لا حرف فيه مقدر لاننا
لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب في المفعول والمفعول والحال
وكل مفعول للفعل بل زيد للاضافة التي تكون بسبب الحروف كما ان قلنا ان
العاقل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابريل في هذا الباب لا يعل الجرا لا
لنابتين الحرف العاقل فاذا لم يكن حرف فكيف يتوب الاسم عنه ويجوز ان يقال
هذا الجرا لثبوت حقيقة المضاف الحقيقي بسبب من المجرور او النون لا بضمه
الاضافة قال جواد في الاضافة مستقلة للحرف والياء عليه للرفع والمنولية
للمضرب وفيما العاقل في ان الياء على ما تقر به ههنا المعاني المتضمنة
كما تقدم في اول الكتاب في ان الياء على ما تقر به ههنا المعاني المتضمنة
فقبل الرفع هو الفعل والياء على ما تقر به ههنا المعاني المتضمنة
يتوهم به المتضمن امر ظاهر جليا في الاضافة **قوله** فالنقد يشترط ان
يكون المضاف اسما مجرورا في قوله لا في الشرح الغرض ان يندرج فيه
الفعل بتوليه بعد ما مضى ان يكون المضاف غير صفة مضافة اليه
وفيه نظير لان اللفظ كما ذكرنا كما خسر الوجه وهو مودت الخدام وضارب زيد
الحرف فيه مقدر فكيف يندرج في المقدر في وانما قال اسما ليخرج المضافات بالحرف
الظاهر نحو مودت زيد فان المضاف فيه يكون فعلا او معنى **قوله** مجرورا
تؤينه اي التنوين او ما يؤول مقامه من نون التثنية والجمع وكذا في التنوين
التنوين والنون يقدرانه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة في كرم رجل
وهو جراح بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل
تمام ما في فيه كذا في ارباب المشي والجمع فلما اردوا ان يميزوا الكلمين مزجا
تكتسب به الاولى من الثانية التثنية او التخصيص فخر من الاولى فلامنة
تمام الكلمة وقد يحد من المضاف بها الثانية اذ امن اللبس كقوله تعالى
واقام الصلاة وايتا الزكاة ومولهم ابو عبد رها ولا يقاس على ذلك وقالوا
ان العواذ يقيس عليه **قوله** وهي معنوية ولفظية المعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة اليه معنوية اما بمعنى اللام فبما جسد المضاف وظرفه
او بمعنى من وجس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وظاهر
قضية وضرب اليوم ويقد تقريبا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة ويشترط ان يجر
المضاف من التثنية وما اجازة الكوفيين من الثلاثة الاثواب وشبهه من
العند حنيفة اعلم انه لا يلتبس المعنوية باللفظية ففسر المعنوية بمضافة
اللفظية التي كون المضاف صفة معنوية اي معنوية لانها لا تكون المضاف
صفة مضافة اليه معنوية اي على ضرب من اما ان لا يكون المضاف صفة مضافة اليه وان

في المضاف اليه

في قوله

يكون لئلا تكون الصفة مضافة الى موصوفها بخلافه خالق السموات لان استمر
اللام على معنى الماضي لا يعمل فلا يكون له عمل حتى يضاف اليه شتر قسم المعنوية لثلاثة اقسام
اما معنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فاما عد جمل المضاف لما كانت عن المضاف اليه
اي في مضاف اليه هو جمل المضاف وغير ظرفه ويحيى يكون المضاف اليه جمل المضاف
ان يجمع اطلاقه على المضاف ويصح على غير اقسامه فيكون غير بعض التزم ونصف التزم ومثلهم
بمعنى اللام لانك تتردد بالتزم الكل والكل لا ينطبق على بعضه كذا يد ويد وجوه بمعنى
اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيين
كان خاتمة حديث واربعه دواهم وشرط من التبيين ان يجمع اطلاق اسم الموصوف الى
المبين كان قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قوله ثلاثة دواهم ورافد حل
فانما كسبت فيه بالتقدير عن المتذر كما يجي في باب العدد بالثلاثة هي الدواهم والافراد
هو الجمل ومن ثم يقول دواهم ثلاثة دخل رافد وثوب واما ان كان المقدر ارق اصل
الوضع غير المتدبره ويقر لنا يصح اطلاقه على هذا المضاف ايضا خرج نحو جميع التزم وفيزيد
وطر سميناء ويرمى الاحد بغيرها لان معنى اللام وكذا السعيد كثر وسجد الجامع على ما يجي
من التاويل لان الشافعي اعمى الجامع قلبه وتخصض حقه اذ اطلق لم يتناول الا الاول
فما جامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيها هو معنى اللام ان يجوز التصريح بما قبل
يكنى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقولك طر سميناء يوم الاحد بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولي اذن ان تقول قوله ب اليوم وقيل كذا لا بمعنى
اللام كما قاله باقي النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظروف بمعنى في فان ادنى ملائمة
واختصاص يمكن ان يكون في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الحطب لصاحبه خذ طرنك ونحو
كذلك اخرقا لسجل وبني الق يقال لما اضافة لادنى ملائمة فتقول كل غلام يكن فيه المضاف
اليه جمل المضاف بالتفسير الذي هو من الاضافة المحضة فهو معنى اللام وكل اضافة كان
المضاف اليه فيها جمل المضاف في تقدير من ولا ثالث لها **قوله** وتفيد تقريباً مع المفعول
وتخصيصاً مع النكرة فمن الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية واما افادت تقريباً مع المفعول
لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي
مكة مثلاً اذا قلت غلام زيد راكب ولز يد غلام كثير فلا بد ان يشير به الى غلام من
بين غلامه له مزيد خصوصية اما يكونه اعظم غلامه او اشهر بكونه غلاماً له او يكون غلاماً هو
بينك وبين مخاطب وبالحالة حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلام وكذا كان
نحو ابن الزبير وابن عباس عند العتيبة هذا اصل ومنعها ثم قد يقال في غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين وذلك كان في اللام في اصل الوضع لو احدث معين ثم قد يستعمل
بالاشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اليتيم بسبتي وذلك كل خلاف
وضعه فلا يظن من اطلاق قوله في غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه متعني
غلام زيد سواء لمعني غلام زيد واحد من غلامه غير معين ومعني غلام زينايد
الغلام المعين من غلامه ان كان له غلامان جاعلة اوة لك الغلام المعلوم لزيد ان لم

في قوله غلام زيد
مبين على استعارة

في قوله غلام زيد
مبين على استعارة

بها

يكن له الا واحد **قوله** وتخصيصاً مع النكرة نحو قوله غلام رجل تخصص من دم
اموات **قوله** وشرطها او شرط الاضافة الحقيقية بتحديد المضاف من التعريف
ان كان في اللام حذف لانه وان كان على انكر بان يحصل واحداً من جملة من سمي بذلك
اللفظ نحو قوله

قوله فلا زيد يا يوم القمار اس زيد كذا باسبع ما من المصنفين ياتي به
ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والجهات لتقدير تكثيرها وعند
انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع من اطلاق التعريف اذا اختلف
كذلك ان كان **قوله** واذ كان اذا اضيف العلم اليه او متعدي به معنى نحو زيد
المصدق وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله في المصنفين الجرا وانما را الشا وزيد
الحيل فان الاضافة فيها ليس بالاشتران المطلق **قوله** وانما اخرج المضاف في الاعلى
من التعريف لان الاصل من الالة اضافة الى المعرفة فتردد المضاف في المصنفين لا يمكن
تخصيصاً للمصنفين والفرق من الاضافة الى المصنفين المضافات في المضافات المعرف
التخصيص مع زيادة وهي التبيين واعلم ان معنى الاسم قد يراد في السكوت بحيث
لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة في غير ذلك وسلك ذلك وهو معنى ما
من في المصنفين وشبهات وسواك وشبهها وانما المصنفين

لان مغايرة الخطاب لغيره فمكة تخصص وانا دون اخري اذ كل ما في
الوجود الاذاته موصوفة هذه الصفة وكذا ما في قوله زيد لا تخصص في قابل نحو مثلك
احسن من غيرك لكن المثلية انما يمكن ان تكون من وجوه من البطول والقصوة الشا
والشبه والسراد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السكوت اذا اضيفت
غير الى معرف له مند واحد فقط تعرف لا غير لا يحضر العينية كقولك فليكن بالحركة
غير الشكون فلذلك كان قوله تعالى غير المصنوب عليهم سنة الذين انقوت عليهم ا
ليس لمن وهو الله عنهم صدد غير المصنوب عليهم فيعرف غير المصنوب عليهم لتخصيصه بالعرفي
عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بهما لثبوت في شي من الاشياء كالعلم او الحجة او غيره ذلك
فتبين جازم لك كان معرفة اذ اقصا الذي يثبت في الشي الدلائل والمعرفة والسكرة
بمعانيها فكل شي خالص لك بمعناه من ساير امته فهو معرفة وحسب ح ان السراج في قوله
هذا يقول تعالى فاعلم ان معنى غير الذي كان قول من كان في الصلاح
لان علم كان فسادا وقول الشاعرة

ان قلت خيراً قال شراعين

من المصنفين

والقول في كسب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر
 مخرج راما قياضه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل
 فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف فشب به وذلك هو الحسن
 الوجه والجر فيه هذا المختار وذلك لانك لو رجعت الوجه حلت الصفة من الصغير وهو
 قسري ياتي في باب المصنوع المشبهة واقبال النص في مثله فتوطئة المحرود والمفرد
 انهم كما اودوا والاضافة الى الحسن وجه بالرفع المقصود التخفيف حذف الضارب
 والضمير في الصفة وجه باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان مضافا
 بالضمير المضاف اليه واللام بدل الضارب في مثل هذا المثال من غير ان يكون مضافا
 فيه الكسبي كان قوله **في بيان حذف التنوين**
 ولا دليل على مقامه فيما لم يشترط فيه الصغير كما في البنية لم يذكر اما في المصنوع
 او الصفة في كل جملة وغير ذلك مما لا يشترط فيه الصغير بل في كل جملة مع قصد
 الاضافة في كل جملة لا تقصد واجبة فاعلم ان الاضافة لا تكون الا على ما ذكرنا
 فبطل الحسن الوجه يقال الضارب الرجل ليعرف الاضافة الى الرجل لا الى الضارب
 الى المضاف في جملة الاضافة الوصف الى موصوفه او المفعول الى مفعولاته في كل موضع
 خلا من التناصب مع المفعول الا في المفعول الذي فيه ضارب بعلامه عن الضارب
 هو الغلام دون غيره وهو راجع الى الاضافة في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 لا يجوز في المصنوع المضاف الى موصوفه في كل جملة كما في قوله تعالى في المصنوع
 ايضا مثله ذلك لكونه مضافا الى المفعول في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 اختلف الوجه في موضعين في هذا المثال الاول ان الضارب في الجملة هو الوجه
 الوجه وان نسبته بغيرها المضاف اليه في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 حاصل حذف الضارب واستبدال الضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 بالضارب الرجل مع ان حذف الضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 الرجل على سبيل التناصب في الجملة الحسن الوجه في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 ان يقول في شبه الضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة لان الضارب في كل جملة
 ان اللغوية مجزأة مجزأة مجزأة لا يجوز في الجملة اضافة المفعول الى التكرار فكذلك
 لا يجوز ذلك في اللغوية ومنه ان ضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 الى المعروف من العلم وغيره اما الى المفعول فلا فعل في هذا المثال في قوله الضارب زيد
 بشابه الحسن الوجه ايضا من يشكونه المضاف اليه مضافا الى المفعول في كل جملة
 والمضاف الى المفعول لا يغير في كل جملة المفعول المذكور كما نقل عنه السيراني فانه قال
 ان المضاف الى المفعول في كل جملة المفعول المذكور في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 لغير مضاف زيد وهو الضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة لان الضارب في كل جملة
 يحصل ما قبله الالف واللام جملة اسمية في التقدير لا يوجب كون صيغة الالف

32
 واللام تعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيراني هذا قول فاسد قال السيراني
 هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي
 هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضارب فكذلك لا يجوز ذلك لان الضارب
 قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل كاف منصوت على انه مفعول فتباس
 الفراء جيف عليه عند رفع من اصله والثاني انه مضاف لان حمله في حصة الاضافة
 وان لم يحصل بما تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظرا الى التخفيف واما قلت
 ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة
 المصنوع وبها التخفيف لا تكلم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب ذهابا وانما لم يحذف
 صوابك الاضافة لان في اخر اما تونيا او تونا وبها مشعرا ان تمام الكلمة والضارب
 المتصل في حكمه من غير ان يكون له فاعلم ان حذف الضارب في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة
 متصلا في حالة واحدة في كل جملة لا في الاضافة في كل جملة من غير نظرا الى التخفيف
 حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانها من باب واحد لا فرق بينهما
 الا اللام هذا في كل جملة كلام المصنف وفيه نظره وذلك ان للفرا ان يقول
 اذا جاز لك حمل في اللام في الضارب في وجوب الاضافة على المحرود منها الجملة
 في المحرود دون في اللام وهي اجتماع التقيضين لو لم يضاف لما ذكرت انهما
 من باب واحد فاجازي حمل في اللام في الضارب في وجوب الاضافة على المحرود منها
 وهو ضارب زيد في كل جملة الاضافة لعلها حاصلة في المحرود دون في اللام وهو
 حصول التخفيف بما قلنا من باب واحد هذا ينبغي ان يعرف حاله اضافة
 اسم الفاعل والمفعول مجزأة من اللام ومعهما وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم
 اولاً ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين اليهما من سببهما ان حكم الصفة
 المشبهة كما يجي واما اسم الفاعل والمفعول المضافان اليهما لا يجي المنصوب لهما
 فيقول لهما ان يكون كل واحد منهما مجزأة من اللام او معها وكل واحد منهما مجزأة
 من اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمرا فظاهر ان ولي
 المحرود جازا اضافة اليه حصر في الظاهر ولم يجب حصر في صواب زيد وان ولي
 المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجزأ او واو والنون
 لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضارب باليد والصاد بواو اليد وكذا جازت
 اذا كان المفعول به مفعولا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى
 والمجوع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضاربين الرجل المشابهة
 للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعروف بها وهلم جرا نحو الضاربين
 وجه فرس غلام اجي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المفعول
 بما نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعروف باللام عنده مجري
 المعروف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز اضافة الى الضارب اذا كان
 الضارب على ذي اللام ومنه ان الضارب ليس بمضاف بل قد يحصل ضمير

المعنى باللام في التابع مثل المعرف باللام كان قولك
 الراهب الحايه الجمان وعندك
 لانه يجمل في التابع مثالا يجمل في المتبوع كما يحكي عن قريب وان ولي المتبوع باللام
 المحبوع عن التوحيين غير كما ذكرنا من المظهرات كعجز اضافته اليه خلافا للغير
 كما مر وان ولي المحبوع عن اللام والمقرون بها مضمون في اللون والتوحيين فيها
 واجبت على الصحيح المشهور وحكي بعضهم جواز ضاربك وضاربك في التوحيين
 والاشد . وليس حاملي الا ابي حمال
 وقيل بل اللون للوقاية تشبيها بسجلين وان كان شاذا ايضا وقيل
 الرواية يحكي لاحاملي هو كشد لبصا .
 ثم الفاعلون المجرى الاخر منه . اذا ما خشيوا من محدث الامر مغطاه
 وقاله سيبويه البيت مفعول واكشد ايضا .
 ولم يبر تغرق واللاس مختفونه . حيا وايدي المقتضين واهقه
 قاله سيبويه هذا المفعول والشعر وجمل الحكاية وقاله المجرى الحيا
 في الامور منه ومختفونه المستلكت اجري الوصل مجري الوقت وحركه تشبيها لها
 بما الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرى في موضع الجز بالاضافه
 الا عند الاختلاف ومثاله عند ما في موضع الضمير يكون مفعولا واحدا فثبت
 التوحيين والون ليس عندها للاضافه بل للتشبيه بينها . الضمير المتصل
 على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه انه لو كان ذي اللام مفعولا
 او محمولا بالولول والون فهو منصوب لا فير تحركه من غير لامه لا اعتبارا بالضمير
 بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا المذهب لا يجمل عند
 فعله المشق في المجموع بالواو والون يكون محمولا في الاضافه في مفعولها
 في قولك . الحاقطوا عورة العشي .
 بالنصب وقالت الرومان والمجود في اخذ قوله وجاز ان الله ان الضمير بعد ذي
 اللام مفعولا كان او مفعولا او محمولا مجرورا بالاضافه هذا كله فاما الضمير اليه
 اسم الفاعل والنقول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يحكي منه ما لا يجوز
 في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على
 ان يكون زيد مطلق بانه هو الحقيقة البذل على ما ياتي في بابها فان قدس
 البذل تايم مقام البذل منه لم يجز ذلك وان لم يقدسه كذلك جاز وان كان
 في باب المنادي في جازيا قائم زيد . ويا فالمر زيد وزيد او قاله المير ولا يتبع
 محمولا باللام الا ما يمكن وقوعه في موضع متبوعه فينبغي
 . انما ان الضارب البكر في شرا .
 نصب ليشرا لا غير حملا على المجرى وقال قد يخطئ على مجرور في الالف كما يكون
 في قوله ما يمكن وقوعه في موضع متبوعه فينبغي في الالف واللام لا في الالف

في قوة المضاف الى ما فيه الا لفظ اللام كقولك
 الراهب الحايه الجمان وعندك
 وتقدم به وجه المايه قاله واما انما قطعت عليه نحو جود فلام زيد فليس
 فيه الا الضمير حملا على الجمان وردت في سيبويه نحو في قد تحكي على
 في التابع مثالا يجمل في المتبوع لان التسج فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير
 الاستوي الي جواز قولهم يا زيد والحارث وعنده ذلك واما الصفة المشبهة
 واسما الفاعل والمفعول اللان زمان فاما ان يكون مجرور به اللام او مفعولا بها
 فان في المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا
 وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلي باللام بدو رجة او بدو رجات او منكره
 كذلك نحو قولك حسن وجهه وحسن وجهه الى الفلام وحسن وجهه وحسن وجهه
 اي فلام او مضافا الي مجرور في اللام كذلك ان الم يكن ذو اللام مضافا لصفة
 نحو حسن وجهه الاخ جميل فلهذا مفعول مضاف الي ظاهر مضاف الي ضمير متبوعها
 نحو زيد حسن وجهه وهو تسج عند سيبويه الا للضرورة قاله .
 اقامت على رجليها جازيا مفعولا مفعولا لا على جواز مفعولها
 وكذا ما هو في حكم المضاف الي ذلك الضمير كقولك .
 . رجب قطار رجب منها ويقتله .
 . يحسن لنداني هجته المبحر .
 اما اذا حذف التوحيين من رجب ومثل هذا اجاز مطلقا عند الكوفيين
 وقال المبرد الضمير في مصطلح الا فاعلي لان المصن كذا الا فاعلي فيكون
 مثل حسن وجهه الاخ جميل فعله قد يحكي في باب الصفة المشبهة على
 استنباطهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافه والرواية المصححة في بيت
 طرفة رجب بالتوحيين وان ولي المجردة مضمربا وهو فاعلها وجب اضافتها
 اليه نحو زيد حسن الفلام كرميه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك في قوله
 يحزن الضمير فيه تشبيها بالمفعول كان حسن الوجه ويجوز في التوحيين والتوحيين
 للمعاقبة لا للاضافه كما ذكرنا من مذهب الاحفش وهشام وان ولي وامر
 اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اختلفا اليه وجب ان يكون اللام بدو
 او درجات نحو الحسن وجهه بن الفلام او لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه
 كما يحكي في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الي ضمير المفعول
 باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجهه غلامه وليس بوحدها ليس في الاضافه
 ان تحذف وايقنا يلزم تجوز الحسن الفلام والجميل ولا يجوز اتفاقا
 بل القاس جواز اضافته لفظ اللام التي فيها نون المشق او المجموع الي اي ضمير
 كان واتي المضاف الي الضمير لمصو لا التحفيف يحذف النون كقولك منووت
 بالرجلين الحسنين خلافا لجميله وكذا بالرجال الحسنين الفلام والجميل

لا يلزم كما في قولك بين وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا ضرورة الشعر والقصيدة
فان في ذلك كراهة فخرنا فقديرا الى المقامة لا يواها **هـ**
فما يشبه في الضرورة من اطلاقه واطلاقه وايه معرب يعني ان فيه اما جعل الشرط او الاختصاص
او هو موصول للضرورة والاضافة الموحدة بجانب الاسمية المقضية للأمر او لا يحدف
المضاف الى اللاحق فيلزم قريته قوله عليه نحو قوله تعالى انما جاء تدخوله الاصل المحلى
اي اني اخبر وبتدريج فليس التامضامة للمعرب انصح من الحاقه التامضامة كما يحكي في الموصول
تال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا توفق قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العرف لاي حال
مؤكل الجمع ولا جميع اطلاقها في ثلثا ثلاث في العرف مؤقولة كليل واضد وجس
وضع مثالان المخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا
لكنه مفعول كقولك عين في يوم والا فالتالي امر من المعينة وقد اسل المصنف بعض احكام
في الاضافة ولا بأس ان تذكرها احد هما حذف المضاف او ان الملبس بها ايضا في
الشعر من اللبس **قال**

فقل لكم فيها اق فاض في طيب بما اعيى النظامي جديما
اي ان من جديم غلظا حذف في الاواخر قيا والمضاف اليه متتام المضاف في الاواخر
كقولك مثالي والسيال التزيك وقد يترك عند سبويه على امر ايه من كان المضاف
مقطوعا فله مثل مضافا المضاف كالتال في المثال فكل سردا مفعولا ايضا في حذفه ولا
كايضا **قال** ولولم يتقدروا مضافا مقطوعا على المضاف المفعول كان مضافا على ما طين
مختلطين ولا نحو فمعه وعنده غيره يجوز ذلك فلا يتقدروا مضافا ومفعولا ما مثل مبداه
يقول ذلك ولا احيه وما مثل احيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل احيه ولا مثل
ايك تال ايجب اصدار المضاف ههنا يكون مما حذف المضاف فيه وادنى المضاف اليه
على امر ايه في ذلك لان احيه لو كان مفعولا فله عند الله لكان المعنى خارجا عن مفعولها يقول
في ذلك وتبين في المراد على المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يتجوز في ذلك وايضا لو كان
مفعولا عليه لكان قد فعل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور واجبي ولا يجوز كما
يجوز في باب المعطوف ولو كان في بيانه في المسئلة الثانية عطفا على ابيك لم يقبل يقولان
بل يقبل ايضا العلم في المضاف في المسئلة في كان الماحل عليه لا المزية مفعولا
على غير ما قبلت اليه المحل المضاف ولا يجوز ذلك لقوله ما جاني زيد ولا هو ولا يجوز
مما جاني زيد ولا هو ولا يجوز مفعولا جاني فلام زيد ولا هو ولا يجوز مفعولا جاني فلام زيد
خفيا من زيد على فلامه **واجاب** المصنف عن الاستدلال لاكتكاه ان مثل
ما هنا كناية وليس بمقصود كما نعتدوم تقابل المثل لا يفعل هذا الى انت يليني
ان لا تفعل هذا كالمشاكاة ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مراد عند ذلك وعندك
في ذلك قصد المعنى لانه لا يتصور جديدا ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت
تفعله كقولك عز زيد لا يفعله هذا لكن زيد يفعله لما كان الاغ مقصودا فكانهم
قالوا ما عهد الله ولا اخر ولا اخر ولا ابوك ولا يحق التبادلات المذكرة في تلك

هذا هو المعنى
في قوله
بين وبينك

هذا هو المعنى
في قوله
بين وبينك

هذا هو المعنى
في قوله
بين وبينك

هذا هو المعنى
في قوله
بين وبينك

بعضهم ان هذا الجواب نظرا الى ذلك لانه وان كان المفعول متما من حيث المعنى والمقصود هو الغنى
الاستدلال انك لا تقول مثل لا اقول ومثلك لا تقول ومثلك لا تقول وسلم لا تقول بالبناء
اقول اذا التفت المفعول مع المضاف والمجموع غير من بوزن كلامهم كما ان الا حاس فانه يصح اطلا
على المضاف والمجموع وكذلك استعمال الجود من علامتنا ثانياث بحري الحرف لغيره فلي هذا
لا منع من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن
الاستغناء عن العلم الذي هو فيه من المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فله من قوله
منز الياي اسرعت واما التثنية فله من قوله ما مثل احيك ولا ابيك يقولان فاما الجمع فله
من قوله ما مثل احيك ولا ابيك يقولان فاما الجمع فله من قوله ما مثل احيك ولا ابيك يقولان
هـ ومما حذا له في شفق قلبه
واما اما الفاظ الغيبة مع الخطاب فله في الاسع حرف الخطاب بحريان في قوله لرحمته
ما مثلك تقول بالخطاب في جاز في المثنى مثل احيك وابتك يقولان في التانيث كقوله عليه
السلام غار ايت مثل الجاة نامرط لها وقد يقر المضاف اليه مقارن المضاف اليه في التذكير
قاله يستقر من وزد البر من عليهم بروي يستقر بالرجوع السدس
اي ما بروي وي حذف يقال يصفى بالذكية ويثمر مقامه في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
الصارق فانه ملكت اي طعت بروي في التانيث كقوله تعالى وكلمهم في قوله اهلها فاما
بالتانيث او هم قد يكون فقال في التانيث يقول مقامه في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
ايها مثل كاذب في المفعول المطلق في قوله فاذ له سورت حوتك في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
اي مثل سورت حوتك في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
وقال لوجان هذا الجاز هذا نصير المفعول في مثل الطول في قوله فاذ له سورت حوتك في التانيث
قضية ولا ابا حسن في المفعول المضاف اليه كالمفعول المضاف اليه في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
مفعول موش كاذب في التثنية وقد حذف من مضاف بعد مضاف ومفعول موش كاذب في التثنية
اليه الا غير مقامه كقوله في قوله حوتك في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
وتانيث حذف المضاف اليه فان كان ال باب فمفعول في المفعول المضاف اليه في التانيث
وامام وحلف في المكان او مشهرا به في فمفعول موش كاذب في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
مضاف الى المفعول مثل ذلك المفعول في التانيث اي يثمر مقامه في التانيث
قطر وحوض ومنه وحيث كايحي في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان غلط في
ذلك المضاف مضاف الى المثل ذلك المتوي سوا كان المضاف الاول من العرف المذكرة
كقيل وزيد او من غيرهما كقوله **هـ**

يا من راي عارضا استوي بين ذواي وجهته الاسد
وقوله الا فلا او بداهة سابع فخر الجارة ليريد من المضاف اليه سوس
ولرجم المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما ينسره الثاني هذا على قول المبرد ومنه
سمو به ان الاول مضاف الى المحبة والظن امر والثاني مضاف في الحقيقة الى صير
والنقدير الا خلافة سابع او بداهة مفعول في المفعول المضاف اليه في التانيث
المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعرض من الصير في المفعول المضاف اليه في التانيث

هذا هو المعنى
في قوله
بين وبينك

ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق
بها كذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ووضوح ولا شك ان معنى لا وقت
ومعنى ضرب معنى تلك الذات ولولم يدل الالف المعنى لكان الصفة هو الحدث كالفرب
والحسن ثم يقول قولك في الصفات ان المتبوع بها المعنى للصفات متبوعا لثبوت ذلك
في حصة الصفة العامة ما دخل ذات باعتبار المعنى وكيف يدل بالوضع على الذات
مع ان المتبوع بها ليس ذاتا بل دالة اللفظ على شيء الا مع المقصد بذلك اللفظ الي
ذلك الشيء وان قال ان المراد بالمقصد المقصود الا ان كان هو ضارب وله افعال
الذات الا ان المقصود بالامر به الحدث القايض بالذات المطلقة لان ذلك
عليها هذا اللفظ فلان ان يقع ان المقصود بالامر من هذا اللفظ ببناء المعنى بل
المعنى كان يدل عليه شريك من رتب لم يوضع منه صفة العينة المنقطة لولا
الدلالة على ذات يتوهم بها ذلك المعنى فذلك هو الضرب فانه لم يوضع لها صفة
مطلقة يقع عليها الضرب **قالب** والموضع الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا قال يدل على جميع التتابع ويجوز من عدمه بل مبتدأ والمفعول الثاني لما
ذكرنا في هذا التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عن هذا بكونه **قالب**
يخرج منه البذل في نحو قولك اعجبني زيد على قولنا **قالب** يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اعترافه بكونه متبوعا لزيد على قولنا **قالب** يدل على معنى في متبوعه
ومعنى لبيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو كونهما في نحو قولنا **قالب** يدل على معنى في متبوعه
ولما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا المعنى او كونهما في نحو قولنا **قالب** يدل على معنى في متبوعه
يدل على الشمول الذي في القوم قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف
ان لا يفرق من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا ان جاء في الالف بانه كونهما
فالموضع ان ذكر هذا الشرط ليس في أحد مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدا
واثنين في قولنا **قالب** واحدة واحدة واليمين اثنين **قالب** يدل على معنى في متبوعه
اخراج الحال في نحو قولك ضربت مائدا بحجر ذاك ان كان الحجر اداة على معنى في متبوعه
لكن لا مطلقا بل مطلقا بحال الضرب **قالب** يدل على معنى في متبوعه
لا يفرق با مراد من شأبه من جهة واحدة وهذا لا يبعد لو خذنا الوصف العار
اي ما وضع من الأسماء وصفها سواء استعمل تابعا او لا بان **قالب** يدل على معنى في متبوعه
فل معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لعل ما يختص صاحبه فيكون لسانه
يخرج الحمل الاسمية والفعلية وان **قالب** يدل على معنى في متبوعه
ايه او امر ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو قولنا رجل ثلاثون سنة
لان وضوح العدد وكذا اشياء المقادير كونه في زيت رطل ويجوز انما
الاجزاء سواء وقعت صفات هو بمرجل اسد او لا هو بمرجل اسد فاما ان دللت
على ان لا يكون كذلك فذلك بحسب الوضع وكذا يخرج هو بمرجل اسد فاما ان دللت
وذلك لانه ليس بالوضع فلا يدل على الصفات الغائبة بل يدل في الصفة القائمة

المودع

كاجي فيقال ان اسد موم في مبرجل اسد ورجل موم صفته وكذا خراي رجل لامته
لا يدل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا ان الشمول فان نحو
نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ
الشمول في التوكيد بخلافها وكذا واجمع وراود فانه في القوم مثلهم عند التبيين
كأمر في الحال اذ قلنا لا يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه
يخرج المصادر ويدخل اسم المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذا
الاسم لا لانه لم يوضع صحبة التبعية لغيرها بل لوجوب صفات في معنى الموضع نحو
رجل مشتبك فليس ذلك من حيث الموضع لخارج في ممرات برجل حاد وقولنا لكل ما يخص
صاحبه يخرج اسم الاجناس فافها لا يصح ان يتبع بالموضع الا المبهمة فقط فالدلالة
على معنى هو هذا الرجل وايضا الرجل ومع هذا فهي اسما لاصناف عامة فكلنا يخرج
اسم الاشارة لموضوعه كاجي بمعنى الموصوفات ويدخل قولنا صحيح التبعية
الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاني زيد واكبا وزيد عالم والالف لم زيد فافها
صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تتبعها وصفها ونقول في هذا الوصف الخاص او التابع
هو تابع والذات ومعنى فيها غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا نحو هذا
الرجل فدخل عليه التابع في نحو هذا الرجل ورجلي يا رجل ورجل عيني ورجل
حسن وجهه ورجل حاد وغير ذلك ويخرج البذل في نحو اعجبني زيد على قولنا **قالب** يدل على معنى في متبوعه
قالب يدل على معنى في متبوعه **قالب** يدل على معنى في متبوعه **قالب** يدل على معنى في متبوعه
معنى التخصيص في افعالهم قليل للاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل
في قولنا جاني رجل صالح كان موضع الواضع احتمالا لكل شئ من افراد هذا النوع فلما
قلت صالح قللت للاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك
الحاصل في العاديات احتمالا كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل **قالب**
وقد يكون نحو الالف لفظا قد التزمي التليل في المضارع مودنه بان يحيد بحود
الشئ او الذم او التوكيد قليل وانما يكون نحو المثنى او الذم اذا كان الموصوف
فعلمنا عند المخاطب سواء كان من الاشريك له في ذلك الاسم نحو لسم الله الرحمن الرحيم
او لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك
فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذ عرف المخاطب زيدا لاني قبل
وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افا
الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نعمة واحدة واليمين اثنين
فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شموليا فاحاطة بالتابع تأكيد لصفة
هو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كان قوله تعالى اليمين اثنين
انما هو له واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد
تكرير هو الرجل نفسه وزيد وزيد وقد يجي لمحور الترجم نحو اتاني زيد (ب) لا يشق
قالب فان يكون شئنا وذكرا كان وصفا لغيره من موم

معنى التبعية
معنى التبعية
معنى التبعية

مثل قوله **دري ناله او خصوصاً مثل مررت برجل** اي رجل ومررت برجل
الرجل **دري ناله** قال في الشرح يعني ان معنى الفت ان يكون تابعا يدل على معنى
 في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك مع وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره
 لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى المتبوع هو المشتق نزلهم كثير من التوجيهين
 ان الاشتقاق شرط حق تاولوا غير المشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرط
 في الوصف الاشتقاق نكذ لك استضعف سبويه بمورث برجل اسند وصفا ولم
 يستضعف بزيد اسند احوالا فانه يشترط في الوصف لان الحال الاشتقاق وفي الفرق
 نظر والنحاة يشترطون ذلك فيها معا والمصنف لا يشترطه فيها ويكتفي بكونه وصفا
 والا فله معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيته للفاعل او المفعول قوله
 اذا كان وصفا لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالات
 كالمندوب وروا المضاف الى اسم الجنس فان لها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
 او مقترنا فالمراد بالمرنوع لغرض المعنى عموما الوصف الفاعل وقد حددناه ومن
 الجامد الموضح له ذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والحق وهو وعلمنا
 وروا الطائفة لان الذي قام بمعنى القامع **قوله** او خصوصاً يعني به ان فيوصف
 للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر
 الى اسم الاشارة فانه اذا موصوف للدلالة على معنى في اي في اسم الاشارة نحو
 هذا الرجل كاذب فان باب النعت اما لو جعلته صفة لغرض الاشارة نحو مررت
 بزيد الرجل اي الكامل في الرجلية فليس الجنس موصوفا المعنى في متبوعه لان
 استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجلية ليس وصفا فان قيل لم يجز ان
 يوصف باسم الاجناس بانياً فبها على ما وصفت له ناسا بالمهمات التي غير اسماء
 الاشارة كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل ويسمع احد كائنا لست
 بهذا الرجل ونحو ذلك الاسند فان شخصاً وسبباً بهما ان كاسم الاشارة قلنا
 لسجد الموصوف في مثله من فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسم الاجناس
 لو لم تقع صفات اذ قوله مررت برجل يبين التخصيصية واسند يبين التبعيية
 بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا
 يحد في الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله
وقتا شرا لا يادى لنتها الا السموات والارض والسبل
 وكلاهما في الحام والاطلس في الذهب والغير الحصر في الارض والسموات في السبل
 هذا الرجل للموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنا وفيها ايها الرجل الموصوف
 فائدة منع حرف النداء من اشارة ذي اللام ومن الموضع للدلالة على معنى في متبوعه
 خصوصاً على ما كان المصنف اي واسم الاشارة في غير مررت برجل اي رجل ويزيد
 هذا في انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك المدح واسم الاشارة يستغنى
 وصفا للعلم والمضات للمعنى الى العلم والى اسم الاشارة لان المراد انصح

بالمشتق

اسماء

او مشاير واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة والذي يتوهم عنى ان اي رجل لابد
 ان يوصف على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية
 موصوفة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت
 لوصف الشيء الكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ
 غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن
 شتر قال الفقيه في ما احسن زيد ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في ايا الواقعة
 صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس بها
 اتمام بل اذ معنى اي الرجلين موصوف من موصوفين هذين الرجلين وكذا اي الرجال
 هو بخلاف اي رجل موصوف بما هو موصوف افراد هذا الجنس كما مر في باب
 الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويحتون
 المضافة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما
 امة وايما امة واما اسم الاشارة فاما يقع وصفا للعلم والمضات الى المضمر والى
 العلم واي اسم الاشارة لانه الموصوف لخص او موصوف في غير هذه المواضع فلا
 يقع صفة فلذا اعيد من الموضع للدلالة على المعنى خصوصاً وجميع ما ذكر من الخواص
 قياسي عموماً كما ان كالمندوب وروا الموصوف في اللام وروا الطائفة او خصوصاً كما في
 التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما
 ذكرنا وقد بقي من الجواهر الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين
 قياسي وسماحي فمن القياسي كل واحد وحده وحق تابعه للجنس مضافة الى مثل موصوفها
 لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل او حجة الرجل وحق الرجل ولا تقع غير الجنس
 في يجوز على ضعف انت الرجل كل الرجل وحق الرجل ولا تقع غير الجنس
 فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الموصوف هذه الالفاظ الثلاثة
 كانت كيد الملقب فلهذا لم يحسن انت الرجل كل الرجل والجنس في زيد معنى الرجلية
 في يركد بكل الرجل ويوصف لفظا للمكرات ايضا فيقال انت رجل وكل رجل وحق رجل
 وحيد رجل ومعنى كل الرجال انه اجتمع فيه من خلاله الجواهر ما تفرق في جميع الرجال
 ومعنى حيد الرجل اي كانه ما سواك هو كل واحد من سواك باطل وهو امر
 باب حيد طيبة وتينا لسا ايضا في المصراعين للميم حيد الميم وحق الميم وانت
 ليم حيد الميم وحق ليم ومنه قوله ما شيت من كذا مقصودا على نكرة نحو ذلك
 جاني رجل ما شيت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعد ها او موصولة وهي
 خبر مبتدأ محذوف على الخالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي حشوت الاشياء شيئا
 ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعد ها اي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل نادون
 من لان ما لهم امرع وانما كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله
 تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا او ما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قوله
 رجل ما شيت رجل عندي رجل شريك من رجل ورجلان حيدك من رجلين ورجال

في قوله انت زيد اي رجل
 في قوله انت زيد اي رجل
 في قوله انت زيد اي رجل

من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يتولد في قام رجل ذهب يده اذ ابرع ذاهب قام رجل
 ذاهب يده وكذا القول في مورت رجل ابرع ذاهب انه يعمق كاي ابرع ذاهب اقل حلة
 يصح وقرع المصور مقامها فقلت ان الجملة موضع من الاعراب خبر المبتدأ والحال
 والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان لا اصل في هذه المراضع هو المصور كما يتولد
 بعضهم وان الجملة اما كان لها محل لكونها فيها فرعاً للصفة ولا بد ان يكون بلا
 يوهان بل يكون في كون الجملة ذات محل وقرعها هو تعاليص وقرع المصور هناك
 كان المراضع المذكور وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات
 اشار الى ان الحكم بلى على شئ محمول لا يكون مجهولاً عند المخاطب اذ لو كان مجهولاً
 لوقع الكلام لغواً نحو السافر قننا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس
 كون شئ مجهولاً بل محمولاً في اصطلاحهم كما ذكرناه الا ان اعني كون الذات غير
 مشار بها الى خارج الظاهر وصفية لانها ايضا ان كون الشئ مجهولاً ذكوره
 نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المنكر المحمول ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب
 كونها نكرتين بل المحمول على الصفة والخبر والصفة معاً فالى المحمول عليه كعلم
 زيد في جاني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا ان يذهب المتكلم في الجملة اننا زيد
 فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ولولست
 ذلك للزم تكثير خبر كل نكت لانها مكان فكان يلزم مطلقان نحو جاني
 ذاهب العالم ونازح وجوان هذا منقطع به وانما يجب الجملة التي هي صفة
 او صلة كونها خبرية لا نكت لانها في الصلة والصفة لتعرف المخاطب الموصوف
 والمرسول المبهين بما كان المخاطب يجهل به فذكر الموصوف والمرسول
 من انصافها بمضمون الصلة فلا يجوز ان لا يكون الصلة والصفة
 محمولين متضمنين للحكم المعلوم للمخاطب الموصوف بل ذكر تلك الجملة وهدف
 هي الكلمة الخبرية لا غير الخبرية اما انشائية خبرية وطلعت واشت حبو
 وعزما او طلبية كالامور والهي والاشقياء والاعتنى والعرض ولا يعرف للمخاطب
 حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يخل خبر المبتدأ وقونا المبتدأ ولا يختصا
 له جاذب انشائية كاستمر ن بابه ويقيم هذا او يجب كون الجملة اذا كانت
 منه او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والمرسول وقد
 يوصف بالجملة مع ان بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقولهم

نكتات
 ٩

الجملة

ولقد امتز على الليم يسبقني
 لان تعريفه لفظ على ما جى في باب المعارف ولا يتقدم على الاصل واللام
 في الوصف ليطابق الموصوف لفظاً في التعريف وهذا كالمثال المحلل في النعت
 المصور ونحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يبدل ذلك وما يحسن بالرجل حبيبتك
 ان يبدل ذلك ان مثل وجرتعتان على نية الالف واللام وانما خبر اسم على ذلك
 اجتماع شيين كونه التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحتها لا يجوز في العلم

ما يحسن

ما يحسن به الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع حمله على ما يتطابق للموصوف باو حال
 اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك قد رفته على امثال الالف
 واللام نحو بالرجل المشبه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية والمضارع
 فلا نقول بالرجل قال ولا بالرجل ابرع قاصير وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق
 الموصوف فتدبر ما انما يتدبر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول
 ويقوه ونحوه قال السابن ما لك خير منك ومثلك بدل لصفة قوله ويلزم الصير
 انما اشترط الصير في الصفة والمثلية ليحصل به ربط بين الموصوف والموصول
 والوصف ووصفته فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والمرسول بمضمون
 الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الانصاف تخصص وتعرف فلو قلنا
 مورت رجل قام طروداً سو يكن الرجل يتصف بغيره وروجه ولا يتخصص
 به فاذا قلنا قام طروداً او مورت الرجل متصف بغيره وروجه ولا يتخصص
 يحدو الصغير كما هو خبر المبتدأ وقد تقع الطلية صفة لكونها محكية بقوله
 محدوف هو التفت في الحقيقة كقوله جاداً يمدق فهل ذابت الذهب قط اي
 بمدق مقول منه هل هذا القول كما يقع خالاً عن لفظه وذا اضر به واقبله اي
 مقولاً في حقه هذا القول ومنه لا ثانياً في باب ثلث خبر وحدته لنا خبر قبله
 قوله ويوسف بن جبال الموصوف في حال متعلق بخبر مورت برجل خبر مورت في حال
 يتبعه في ذلك قرأب والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتانيث والثاني يبدل في التثنية الاول والى التثنية الثاني في الفصل في
 مجال الموصوف والموصوفين في حال الموصوف فاهل يوصف في حال الموصوف
 اي هيته وهذا هو الذي ذكره في حال قاصير وهو وصفي حسن وقد جعل
 حال متعلق بالثاني في حال الموصوف في حاله خبر من موصوفين هما
 في حصول الفاعلية به فالتعريف السببي ان كان موصوفاً فموصوف في حاله
 ونصباً وخبراً بلا خلاف فيه يهيم الموصوف برجل متادبه ابرع ذاهب او متادبه
 اياه زيه ولا يكون اذ في حاله الموصوف والموصوفين الموصوف به ماضيين
 لما تقدم من انهما لا يتصانان في حاله مع الماضى وان كان مضافاً فلا يجوز ان
 يكون صفة مشبهة او غيرهما والصفة يجب انصافها الى فاعلها ان لم يمتنع
 نحو رجل حسن الوجه اذ لا يمتنع لها وغير الصفة اما ان يكون مضافاً او غير فاعلها
 اللازم مضاف الى الفاعل نحو رجل طاهر الفلام ولا يمتنع لاصنافه اليه قوله
 ولا يجوز انصافه الى المتعدي اليه الفاعل لا يفت ان انصافه الى الفاعل ملاه كسره
 المفعول به نحو رجل ضارب الفلام النفس لفاعل بالمفعول فلا يفت كسر
 الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجر ايضاً لان اسم الفاعل سبب
 الماضى لا يوجب مفعولاً به وان انصافه الى المفعول به فلا يبدل من ذكر الفاعل في
 مرفوعاً نحو ولا متادبه مرفوعاً غلامه امس ويزيد ضارب فلامه مرفوعاً ولو لم

١٢٥

تتعد علمانه وضعف جاني رجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة يتعدون علمانه ولحقاق علامته
 التثنية والجمع في الفعل المسند الظاهر المشي والجمع ضعيف كايحي في اخر الكتاب
 لكن ضعف قاعدون فلانه اقل من ضعف يتعدون علمانه لان الالف والواو في الفعل
 فاعل في الالف لاكثر ويخبر بدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كايحي خلاف
 الالف والواو في مشي الاسم ويخبر به فانهما حرفان وضعا علامتين للمشي والجمع كما في
 في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالتي التثنية والجمع خورايت قاعدين وقاعدين
 بل هما في المشتق مثلما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما كذا في رجل
 تقوم علمانه وان كان فتور ايضا جمعا كقاعدة لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
 خرج لقطا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكره فلم يكن في فتور علمانه
 لمشايقته ليقعدون الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا انه يخرج الواو عن الاممية
 الي الحرفية او يخلص المظهر بلامن الضمير ولو جعل الفعل جرا متقدما على المبتدأ
 فعل هذا ايضا في مررت برجل قاعد من ابواه لانك كقاعدة ان ابواه بل الوجه سر رجل
 قاعد ابواه او برجل قاعد ان ابواه **قوله والمضمر لا يوصف علم** ان المضمر لا يوصف
 ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والا مثل
 في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواو مخ تحصيل الحاصل واما الوصف
 المنع للمندرج والذوق فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف
 المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لم يغل فصار بسبب
 واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب
 واما الحكمة على المتكلم فالغائب لانه من جنسها واما انه لا يوصف به فلما يحيى
 من الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر
 ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقوله بصنم لم يقع صفة لانه لا يدل على معني
 فيه نظرا ان هو يدل على ما يدل عليه مفسره في قوله كايحي على معنى كايحي الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة له دل عليه ايضا كقوله كايحي كايحي هو واحد
 الكسائي وصف ضمير الغائب في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
 وقوله سررت به المسكين والجمهور يحلون شله على المدح ولم يذكر المصنف
 انه لا يوصف بالضمير لانه لا يبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه
 لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له **قوله والموصوف اخص او مساو ومن شئ**
لن يوصف ذو اللام الا بمثله او بما المضاف الي مثله ينبغي اولا ان يعرف
 انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد
 اقل ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرده لان المعارف
 ولا في التكرات اما ان المعارف فانت تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل
 ولقيت الشئ العجيب ولما في التكرات فانت تقول رايت شيئا بديعا وهذا
 ذات قد يمتد او لا اجبة الوجه بل مرادهم ان المعارف اخص من انما

انه المضمر لا يوصف علم

واللام والمجهول في اللام والمضاف الي احدهما لا يوصفنا يصح وصفه منها بما يصح
 ان يوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلهما في التثنية
 فتلك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها
 من جهة التثنية الطارئة على مدلولها الموضعين مقسوبا وان وقوله هذا الرجل
 لفظ هذا اخص من الرجل من حيث انه ليصح ان يشار به بوضع واحد الي اي شئ رايه
 كان لكن التثنية الاشياء اقرب من تعريف ذي اللام كايحي فعل هذا يختص بقرنه
 الموصوف اخص اذ هو بالمعرفة فينبغي ان يفرق مراتب المعارف فيكون بعضها
 اقرب من بعض حتى تبين عليه الامور في قوله الموصوف اخص او مساو فالمشتركة
 عن سببها وعليه جبرها في الحجة ان افرقها المصنفات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
 معرفت باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واما الغائب
 فلان احتياجه الي لفظه بضمه بضمه بمنزلة وضع الضمير انما كان العلم اخص واعرف
 من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواو مع كايحي
 المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عنها لم يجمع اي ذات معينة كانت
 وتفسيرها الي المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس بين
 المشار اليه اشارة حسية فلهذا كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في كلامهم
 ولذا لم يفضل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم
 الاشارة اخص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
 الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين
 فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحد مما لا يجمع
 تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لين اكله الزيت كايحي في
 باب المعرفة والنكرة والموصول كذا اللام وانما المضاف الى احد الادوية
 فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء كانه يكتسب التعريف منه هذا عند
 سميويه واما عند المبرد فانه تعريف المضاف انتفى من تعريف المضاف
 اليه لانه يكتسب منه كذا يوصف المضاف اليه المضمر ولا يوصف المضمرة فعنده خرافة
 في قوله ذات غلام الرجل الطريف بدول لا صفة وعند سميويه هو صفة لغلام
 ومنه هت الكوفيين ان الاعرفنا العلم ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو اللام والعلم
 نظروا الي ان العلم من حين وضع لم يقصد به الامد لول واحد معين بحيث
 لا يشاركه في اسمه ما يماثله فان اتفق مثله في موضع كان بخلاف سائره
 المعارف كايحي في باب المعارف ومنه ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم
 اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول ومنه ابن السراج اعرفها اسم
 الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو اللام
 وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخامس اي الذي يتفق له
 مشاركت وصفه للمخاطب جعلها في وجه ضمير الغائب السال عن اخصا

الى الخلف لا يتحرك وادخل الحروف التي هي في الحجة في الحروف المحذورة
 وقول مما لم ينفصل من الحروف الصاعدة في الحروف المحذورة لا ان يبدى الحرف في حوزة الحرف ولا يست
 هذه الاوضاع فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يبدى الحرف في حوزة الحرف ولا يست
 معطوفهم فيه والاطلاق الحرف عليها بحاجز قوله **واذا عطف على المرفوع المتصل**
أكد بمفصل مشعر ضرورة اننا وزيد الا ان يتبع فصل فيجوز فيه كد مثلي
ضربت يا زيدا واذا عطف على الضمير المحذور ما عدا ما أكد بالمفصل في الاول لان المفصل
المرفوع كالجزم ما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما هو في المظاهر
والضمير المتصل ومثل من حيث انه فاعل والفاعل كالجزم من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فأكده او لا بمفصل لانه في الحقيقة هو الاول
المفصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده وما اتصل بتلكه فيحصل له فوجوه
ولا يجوز ان يكون له لفظ مثل هذا التاكيد الظاهر لان المخطوف في حكمه المخطوف عليه فكان
يظهر ان يكون هذا المخطوف ايضا تاكيدا للمفصل وهو من قال كان الضمير منفصلا
بجزم ما حذره الا انت وزيد يعلم ان الجزم لفظا وكذا ان كان متصلا متصوبا نحو من بك
وزيدا يمكن كالجزم متفق ويجوز تاكيد المفصل المرفوع لا يخرجه عن عطف
انت وضربت انا قوله الا ان يتبع فصل فيجوز تركه متساويا كان الفصل قبل حرف الحرف
كقوله . فليست بقول الا المقتضى وحلي او خيالها في ذلك **وب**
او يضرب ما كونه تعالى في الشكر كما لا اباونا لان المخطوف هو اباونا ولا زائد لتاكيد
المتنوع ومع الفصل قد يركب بالمفصل كقوله تعالى فليكن كواحيها . والفاوون وما عطفه
من دونه من شيء ولا اباونا وقد لا يركب في الامراء مقبولا وان فلذا قال ويجوز تركه وانما
جازا الترك لان طول الكلام قد يفي بما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار نحو قوله فليكن
القاضي امرأة وما عطفه امررة بالنصب فكيف لا يقع ما ليس بواجب بل هو الاول وذلك
ان هذا هو الضمير بين ان التاكيد بالمفصل هو الاول لا يجوز ان العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن قبل تنبيه لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يركب وانما ذلك في الجوزون العطف
على المذكور بلا تاكيد بالمفصل ولا يبدى بل من غير استعجاب قوله واذا عطف على ضمير جزم
اعيد الخافض دائما في ذلك لان اتصال الضمير المحذور بجازه اشد من اتصال الفاعل
المفصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز اتصاله بالجزم ولا يتصل من جازه سوا
كان ضميرا او ظاهرا في العطف عليه او يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن غير ان يجوز
ان عطف الضمير على الجزم والافادة بجزم ايضا نحو من يركب به في الجزم والما بين يركب
بجزمه وليس الجزم يركب من متصل كما يركب في الضمير ان يركب به او لا في عطف عليه كما في
فان الجزم فرع المفصل فلم يبق الا اعادة الفاعل الاول سوا كان اسما نحو انا جني وبيت
نجد ام جزمنا جزم من يركب زيد ولا يضاف الفاعل الا جني الا اذا ابدى انما يعمل بحسب
اللازمة الضمير في لانه لا معنى له كما في قولنا يركب وبين زيد فلا يمكن ان يكون هذا ك
بنيان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين انهما بالنسبة الى الخطاب وحده ولا ان بينهما

الحافق مثل حورت
بک و سبزه سیدم

امريقتن طريقين فخرنا ان تكريرا الثاني الحذف من الحذف فان البس نحو جان فلامك فعلا
زيد وانك تريد خلافا واحدا مستوحا بينهما لم يحذف بل مجرد لوقا مرقية دالة على المتشدد
فان قلت فما تقول بعبء عاده الخافض اقول الجار والمجرور عطفت على الجار والمجرور اقول
المجرور عطفت على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان
القول به ان نحو الما د يعني وبمعنى متعين اذ لا منع للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن مطلقا
على المضاف لفساد المعنى وفي نحو صفت بك وزيد وان اسكن ان يكون للثاني الثانية فيه معنى
اذ لا يقتضي البناء الاولي من حيث المعنى ما من ميجر ان به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون
استوفى معنى الجار والمجرور ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انما عرفنا ان البناء الثاني
محتلبة لـ الغرض انما اجلت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور
هنا كما في مسئلة بجه فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف والمجرور مع تكرار العاقل بل كان
مجرورا به قبل تكرره اعلى العاقل الاول لان وجود الثاني لا يغير لثقل وهو من حيث المعنى كالقديم
كما قال سيبويه في نحو لا انا زيد ان جرح بالاضافة لا باللام الظاهرة والاوولى ان يحذف
جرح على العاقل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف في التايد نحو كفن زيد فافلا على مع زيد فافلا
وهذا الذي ذكرنا اعلى لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندكم
تركها اضطرارا كتركه

فاليوم قربت تقريها وتشتبهه فاذهب فمالك والابا من محب
وجازا لكون فيون ترك الاعادة في حال السعة مستحقين بالاشارة والادليل فيها اذ الضرورة
حاملة عليه ولا خلاف في ذلك او بقوله تعالى لتسألون به والارحام يا حزن قراءه حزن واجب
بان الباء مقصورة والجيم ياء موصيعة لان حرف الجيم لا يعمل سقدا في الاختيار الا في نحو الله
لا فعلين وايضا لظهور الجازم في الفعل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الله او لنفسه لان قبله وانما
الله الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما في الظاهر ان حرف جيمه كذا
فعل مذهب الكوفيين لانه كوني ولا تسألون انما التراتل السبع وذهب الجري وحسن الجواز العطف
فعل الجوز المتصل بالاعادة المعادة فان اكسده بالضمير المتصل المرفوع نحو مرت كبات وتر
بمعنى من ضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لا يسبح ذلك مع اداة تأكيد الجوز
بالمرفوع خلاف التماس في اعادة الجازم اقرب واخف فان قيل كيف تأكيد المرفوع المتصل
في نحو جازي كلهم والابدال منه نحو اعجب بئني حاله من غير شرط تقدم التأكيد بالمتصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المرفوع وهو مرت بك نفسك والابدال منه اعجب بك حاله
من غير اعادة الجازم نحو اعطف في الاول لا لا بعد التأكيد بالمتصل وان الثاني لا يمنع
اعادة الجازم فان ان التأكيد والابدال ليسا باجنبيين منفصلين حزن
مبتوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان المبدل في الاغلب اما كل المرفوع او بعضه او متعلقه
واللفظ قليل نادر والتأكيد عين المؤكدة واما اللفظ فلانه لا ينفصل بينهما من متبوعهما
بحرف كان عطف النسق فلم يذكر جري ما هو كالخبر من متبوعه مثل ما هو كالخبر فاما قبله
ومنه لم به واما عطف النسق فمتصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان

والبدل
من عاملة لها
والشتم من
منها كالحب

المعطوف في الالف قلب غير المعطوف عليه فان لم يكن له ما يستقل كالاجنبي من متوحد على ما هو كالحرف
مما قبله لئلا يلبس بالباع والمبتوع فان قلت فلهذا حذروا الحكم على هذه الوجهة في جميع المواضع
اذ كلنا منفصل بغيرها كما قلنا ولم اوردوا النسخة في الغين تاء كيد متوحد كما الذي هو مرفوع
منقول او لا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعله اخرى وذلك لان النسخة في الغين
كثيرا ما يلبس بالالف والعامل ويقطع غير تاء كيد غير طابت نفس فلا بد ولقيت حينه فلو لم تترك
معها او لا بالمنفصل للمبتسب لفاعله اذا كان فاعلا او غائبا بالاكيد غير زيد جالما لنفسه
وهذا جائز لنفسها بشرطه الحكم في التوافق مع ان ضميرها بارزة نحو من يترجم انت نفسك
وان لم يلبس بالالف واما كل واحد جمع فلا يمتنع ان يفاعله في غير الكتاب فلهذا لا يلبس
للمعرب بالالف مرة اصلا فلا تقبل جاني حكم ولا قبلت حكم ولا موضع حكم بل لا يستعمل
مشتقا لا غيرا ما لان الفاعل معنوي كما هو عند هذا الجمهور لا لا هو متوحد المتأخر عن من
حرف المشتقا كما اخبرنا في اول كتابك هذا وقد علمنا المصنف اختصاصا من النفس والاعتناء
بفتحهم تاء كيد متوحد بما بالمنفصل بافعله كرهوا ان يتركوا الحرف لما هو بالمنفصل قالوا لان
النفس تستعمل غير تاء كيد وللفظ كل لا يستعمل الا تاء كيد وهذه العلة تبطل في قوله صررت
بلك نفسك فالاول ما قد مناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يرد
في ما زيد فاعلم او قاما ولا زامب عمرو ولا السرفع وانما جازا الذي يظهر
فيغضب زيد الباب لانها في السببية لا يمدونه فيقولون ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم في المعطوف عليه ينطبق في ثبوت المعطوف حتى لا يجوز عطف المعطوف
على النكرة ويا لعنكم في المعطوف المعرب قبل المنين وما لعنكم وعطفنا نورد على المشتق في المجموع
وبالعكس معطوف على المرفوع ان كل حكم في المعطوف عليه ينطبق في ثبوت المعطوف
الى نفسه يجب بثبوت المعطوف كما ان الحكم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة
ذات ضمير عابدا اليه كونه جملة له لزم مثله في المعطوف وكذا اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة
كجبر وزيت او المرفوع في المعطوف كونه جملة له لزم مثله في المعطوف وكذا اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة
وبعد هذا ونقول في ثبوت شاة في المعطوف كونه جملة له لزم مثله في المعطوف وكذا اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة
على الاصل المتقدم من لا يجوز نحو قولنا عطفنا نورد على المشتق في المجموع
انما جاز لان المنصوب عند العاطف هو انما معنوه انما قبل مقدم معطوف على الفاعل
الاول حذف اعتمادا على ضمير المراد اي عطفنا نورد على المشتق في المجموع
سيفوا وكذا وجه ثباته على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز زيد والحادث لوجوب
تخبر المعطوف من اللام بالنظر الى ما قبله كان المعطوف هو اجتماع اللام وحرف السين او
ولم يتجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كان يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم
بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف له كان في نفسه مثل المعطوف
عليه فلهذا وجب بنا المعطوف في ما زيد وهو لان ضمير المراد بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفعولا معروفا وكان يجب بنا المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كان البعد لكن
العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف

عليه لوجوب فيه ما وجب في المعطوف فلما لم يضم المعطوف في ما زيد وعبد الله لان ضم للمنادي
ليس بحرف النداء فقط بل كذلك ولو كان مفعولا معروفا كما قلنا ولذا لم ينصب المعطوف ولا زيد عند
لان نصب اسم لا بالنظر الى الاول بل بالنظر الى ما قبله والنصب وهو المنكر المضاف والمضاف له لا بالنظر الى لا
وحدهما فنقول يجوز عطف الخبر الجاهل على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير
في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبرا مبتدأ يستجر ايضا عن الضمير اذ كان
جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه اذ هو
فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز فيا منه مقامه قوله
ومن ثم لم يجب في ما زيد بقا ضمير او قايما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب ان
يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قوله ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف
لأنه بالنظر الى كونه خبرا في مشتقا المعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر
ولا ذاهب عمرو فان قلنا **فجوز ولا ذاهب عمرو** وعطف الاسم والخبر على الاسم
ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه من يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول
مقدم على الخبر فجاز عطفها فيها بخلاف الثاني فصارت في عطف الجملة على الجملة مثالا لافلام
رجل ولا زيد عند في عطف المرفوع على المفعول فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير
وقد ذكرنا رجوع هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قايما
ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حاله على المعنى لان المعنى
لا قاعدا ابواه فهو في حكم ثابت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشتق في قاعدين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا
قوله برجل حسنة جاريته لا تبسح لانه بتقدير لا تبسح جاريته قوله وانما جاز
الذي يظهر فيغضب زيد الباب جوابا عن سؤال مقدمه وهو ان يقال
انك اذا اخبرت عن الباب في قولك يطير الباب فيغضب زيد الباب تقول
الذي يطير في الباب فيغضب زيد عطف على يطير الذي
هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كان المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز
وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه القائلية سببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف
هذا الذي قاله المصنف والذي يتوهم عندي ان لجملة التي يلزمها الضمير كخبر المستد
والقصة والعلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون ضمير
بعد مضمون الاول مترائيا او غير ذلك جاز بخبر واحد في الجملة من الضمير
الرابط اكتنا بما في آخرها التي هي كخبرها مترائيا كان مضمون الاول سببا لمضمون
الثانية كان مسئلة الباب او لا كما تقول بخبر عن زيد في جازيد فخرت الشمس
الذي جاز فخرت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب بحسنة عزوبها الشمس زيد
وتقول فخرت الشمس التي جازيد فخرت الشمس وليس يحج زيد سببا للفروب
سورة شعر اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان مترائيا نقول

من قول من يقول

الذي جاءه ضربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخي عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا
 التي جاءه ضربت الشمس وكذا نقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غرت
 الشمس فتاخر لا منع من جميع هذا وهذا كما نطق على الصغير الرباط في الجملة التي يليها
 الصغير استظهارا محو زيد ضربته وعمره او قطعت صغيرا على بعض اجزا الجملة المذكورة للصير
 الحالية منه محو زيد ضربته عمره اياه وانما جاز في ذلك لان اجزا الجملة المذكورة صغيرا
 لانه تلك المعطوف المعطوف صادر من جملة اجزاها بسبب المعطوف اذ لا يستقل المعطوف فلما
 لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وشعر وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المنقطة منه لتقت
 مضموها مضموها صارت كاحد اجزاها فاكثف بالصغير في احديهما واما ان لم يكن
 للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد محو
 الا ان تعلق المضموين بالمضمون معني فقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال
 زيد والذي يذول الجبال ولا يزل انا الذي تقوم القبة ولا يكتبه انت لان
 الاقتران لم يتحقق لان معلوم من ترتيبه الحال واذا لم يكن قطع الرواوية الاقتران لم
 يتحقق لان الواو ليطبق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وتعلق
 معنوي بين المضموين هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جازيا فاقا بالواو و
 السبيلة اذ اذكرت مقام الرواوية الفاء وشعر او او خلاف فلا يجوزها في الاقتران
 ليس بجائز مع الفاء وشعر او او فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى
 بلا ضمير عايد على الجملتين بخلاف الرواوية التي لا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ
 لان الفاعل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في اخذ التوابع ولو قلنا ايضا جازمت
 على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وشعر او وتعلقا معنويا بالاولى راما ان صرح
 بالفتحة في الثاني مع الواو محو زيد اكرمت عمروا وكرمت باه فان قصدت النكرة لما كره
 جازت المسئلة وان قصدت الاستيعاب امتنعت الاولى نحو الجملة الخبرية في الصغير
واذا عطف على عاملين لم يجز خلافا للمعنى الاول الذي هو زيد والجر
محو خلافا لسيبويه معني قوله العطف على عاملين في قوله تعالى
 معمولين مختلفين كانا في الاعراب المنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على
 معمول فاعلم ان مختلفين محو لان زيد احسب عمروا وبكر خالدا فهذا عطف
 متعلق في الاعراب على معمول عاملين مختلفين وقولك ان زيد احسب عمروا وبكر اخوه
 عطف متعلق في الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم
 كل حذف المضاف والمضاف اليه متفقين كانا او مختلفين على معمول فاعلم ان زيد احسب عمروا وبكر خالدا
 فلا يلزم به محو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا وتلقت زيد اياهما وعمره اعدا واعلم زيد
 عمروا وبكر خالدا محو لان حرف العطف كالعامل ولا يجر ان يكون
 حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعاملين او ثلاثة او اكثر اعلم ان الاخفش
 يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف
 المحرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالدا لا يجوز انما قام منهم جوارا

على عاملين ومن لم يجوز لما عند من جواز الفصل بين العاطف الذي هو كالجوار وبين المحرور
 وانما عند من لم يجوز فلما هو المعطوف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله
 يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع كما ذكرنا لما ذكرنا فان في المحرور
 في المسئلة المذكورة حرف العطف محو زيد الدار والجر عمرو واحدا لا اخفش على ما نقل
 منه الحنوية وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجوار
 وبين المحرور ولا يجوز كالجوار الفصل بين الجوار والمحرور وقد زال المانع بايلا المحرور
 للعاطف فلما جاز لا اخفش ما زيد بقايسر ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على
 عام ان مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف من كونه بمنزلة عاملين مختلفين
 فتحوط لهم بمرور الى العطف ويجبش والجر زكي لا يجوز انما هي الاسمين او بيت
 حرف العطف اذ الاخرى من منصوب لا بينه وبين العاطف الذي هو كالجوار ولا يجوز ذلك
 سواء كان الفاعل طرفا محو مررت اليوم بزيد وامس عمرو والمرفوع او المنصوب
 فختلف فيه منع منه الكسائي والفتاوي ابو علي في السبعة وذلك اذ لم يكن الفاعل
 معطوفا بل يكون معولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي هو
 محو ضرب زيد وعمروا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالنظر قال
انقوت امر لا رسم دار مغللا من العام قفشا ومن عام اول
قطار وتارات حريق كاهنا معنونه يوق رعيلا فحسلا
 وان كان الفاعل ايضا معطوفا فلما لم يختلف جوازه في المرفوع والمنصوب
 وفي عدم جوازه في الظن ودخول جاني امس عمرو اليوم بزيد وضرب زيد عمروا وبكر خالدا
 ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كالجوار مررت بزيد وامس خالدا فان ابريل
 انما فتح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب باليس بمعطوف لان العاطف
 كالتائب عن العاقل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كالا ينفصل بين الفاعل
 ومفعوله واجاز ذلك غيرهم في السبعة لجواز الفصل بين المرفوع والتائب ومفعوليهما
 او تباينهما في ذلك من الفصل بين العاطف والمعطوف غير المحرور
 بالقسم نحو قام زيد وشعر والله عمرو اذ لم يكن المعطوف جملة فلا تقول شعر والله عمرو
 اذ لم يكن المعطوف جملة فلا تقول شعر والله عمرو لانه يكون الجملة اذ اجزأ
 لتقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعده القسم عطف على ما قبله بل الجملة
 التسمية اذ المعطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد اشعر ان
 اكرمتي عمروا بالظن نحو خرج محمدا او اظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف
 الذي هو او او كونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا امر لان امر العاطفة
 اي المتصلة يليها مثل ما يلي ممنرا لا تنفصلان التي قبلها في الاغلب كما جري في حرف
 العاطف ولزج الى العطف على عاملين فنقول لا اخفش لا يمنع من صور العطف
 على عاملين الاما بينه الفصل بين العاطف والمحرور لما ذكرنا وسيبويه يمنع مطلقا
 كما ان له ان يوافق سيبويه ويخالف لا اخفش في اي سيبويه في اخره

الحار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم مأكلا سودا ثمرة ولا بيضا ثمرة اي ولا كل بيضا
وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزا سيئة اي وللذين واعتذر برأس السراج لما في قوله
 تعالى واختلاف الليل والنهار اي قوله ايات او ايات قبل القرائين بان ايات اعيدت تركبها للاولي
 لما طار الكلام وليس بمعطوف لذهبي المتقدم الجواز مطلقا كما هو مذهب الاختصاص والمنع مطلقا
 الا بانما راجح كانه مذهب سيبويه والفرق اما المتأخرون فان الاعلم الشنقري منع نحو
 مزيد في الدار والجمرة عمرو ومع تقدم الجرور الى جانبك العاطف قال لانه ليس يستوي آخر
 الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه **في الدار زيد** والجمرة
 عمرو جاز لا ستوا اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على الخبر عنهما قلت يلزم توهم
 مثل قولنا زيد حنجر فلان عمرو واخوه وان زيد اخراج غلامه وبكر اخوه لاستوا اول
 الكلام واخوه وهو لا يجبره والمصنف جوز بالقيده الذي ذكره الاحكام ايضا وان يتقدم
 المحذوف في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المندرج مشربا في المعطوف على ذلك
 الترتيب نحو في الدار زيد والجمرة عمرو وان في الدار زيد او الجمرة عمرو لا للصلة
 التي فيها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين
 هو المنصوب بالاضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غير اذ العطف على
 عاملين مختلفين مطلقا خلافا للاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقسم
 عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز العوضين المذكورين لكنه سبق الاشكال
 عليه من صلة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين
 مختلفا للاصل فلا اعتذر بانما راجح في سيبويه والحق لا يكون **نحو**
 خلا في الغرض يعني ان الغرض المجزؤه مطلقا وفي هذا الاحالة نظر على ما قلنا **قوله** الا في نحو
 في الدار زيد والجمرة عمرو اي يجوز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا **قوله** الا في
 نحو في الدار زيد والجمرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المدة كوس
 قوله طلقا سيبويه اي لا يجوز منه مطلقا وان كان بالاضابط المذكور ولتدرك بنية
 احكام العطف فيها انه قد يحذف واو العطف مع
 المشترك هو زيد قلت اشترك عمرو وزيد قال لا يستوي منكم من انفق من قبله
 الفسخ وتماثل الآية وكذا ام مع معطوفها كترك لمن قال انا مني ليل ونهار اي الدليل
 قبل اكثر من امر في النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف **قوله** سيبويه على
 في قوله تعالى ولا كل الذين اذا انا انك لتعلم قلت اي وقلت وحكي ابو زيد اكملت
 سحبا لبنا ثمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال كل الذين والسمك كل سمكا لبنا او لبنا وزيد
 لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما قد يحذف المعطوف عليه بعد ياء واخواتها تقول
 لمن قال ما قام زيد بل وعمرو اي بل قام زيد وعمرو ولا يها خبر تصديق فيدل على المعطوف
 عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجب في بابها وكذا تقول بل زيد وبل عمرو وبل زيد
 وبل لا زيد لان بل لا يجاب بعد النفي فيكون التقدير بل قام زيد وعمرو تقول لمن قال
 ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم

مروى في العطف
او نحو قوله

لما سبقها نفيها كان او اشياء فاما لكن للثبات بعد النفي في عطف المقدم كما يجب في حروف العطف
 وتقول لمن قال مات الناس بل حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو او نعم بل
 عمرو اي بل قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
 التصديق اذا كان العاطف ام واما واذ لان امر المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
 المنزع واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجب في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بامر
 قال تعالى امر من هو قانت انا الدليل اي الكافر خير امر من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف على
 على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا امرت و زيد عمرو وذلك العامل يعمل في المظروف
 بواحدة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا يستشاع كون
 التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم
 في معطوف عليه الترمضار عامله فلا يقال ولا اسد اياك لانه يكون اذن متقدما
 على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال زيد ضربت انت
 بالعطف على الشاه ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ او خبر دخله حرف تاسيخ او لا
 فلا يجوز ان وجمرا زيدا قايما وما زيد عمرو قايما بين لضعف الحرفين فلا يعمل ان مع الفصل
 بنيران المظرف وكذا لا تقول لعمرو زيد قايما لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الالة
 او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايما و زيد عمرو وكيف و زيد عمرو جازا فاضرا
 لتأخره من العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
 المعطوف عليه مقرونا بالاول او معننا فلا تقول ما جاني وزيد لا عمرو واما جاني وزيد
 عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لئلا ينفصلها نفيها واثباتها كمرق باب
 الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الي
 المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقها مطلقا نحو زيد وعمرو جاني وما **سب**
 الناس حق الانبياء وقتوا والصغير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
 يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالعنى ولا ينفقون الكوز لالة لا يكتزون على
 لرضا الاخر وقوله واذا راء تجارة اولوا انفسوا اليها اي الى الروية ويجوز زيد
 وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف
 الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني
 اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس لمبتدأ وحده عطفا على المبتدأ
 اذ لو كان كذلك لقلت قايما واما الفاء ثم فان كان الصغير في الخبر عن المعطوف بهما منع
 المعطوف عليه نفي مطابقة لما خلافا قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من
 الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
 نحو زيد قام فعمرو قام وعمرو قام اي فعمرو قام ذلك قالوا لا يجوز المطابقة لان تقادما في الترتيب
 يمنع اشتراكهما في الاشارة واجاز الباقون مطابقة الصغير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو
 الا ان ترك الصغير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يباحص القاصم اذ قد يقال

والاكتفاء
والاكتفاء

والاكتفاء
والاكتفاء

قام الرجلان مع ترتيب قايما والاضمار والاظهار في هذا سواء قام الرجلان شلان
 في احتمال اجتماع التيامين وترتيبها وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة
 اتفاقا نحو جاني زيد فهو قتل لما وجاني زيد ثم بكونها صديقا ي واما لا ولكن وبيل
 وارو او واما فلما بقية الضمير معها وتركها موكولا ان قصدك فان قصدت احدهما
 وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مستد اين وجب افراد الضمير
 نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاني
 لا تقول جاني اذ المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاني اما زيد
 واما عمرو فانه كونه وازيد اضربت امرؤا فاجتته وما جاني زيد لكن عرفت كونه وان
 قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني دعوتها وزيد او عمرو
 جاني وقد جنتها واكرمتها وتقول في اوالتي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحة
 ويجوز وباحتها وكذا تقول هذا جومر او عرض او اساهر من شعر تقول وبها محدثان قال
 الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بها وليس بمعنى الراو كما قاله بعضهم بل تقول
 جواب الشرط محذوف والمعين ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالعتي والعتير
 معا واما قال تعالى واذا راولوا تجارة اولوا انفسوا اليها باقرا والضمير مع ان الانقضاء
 اليها كان معالان الضمير راجع الى الروية المدلول عليها بقوله راووا ولا يستكره عود ضمير
 الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لا استعمال
 او كبرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامر من نحو جالس الحسن او ابن سيرين ضاركا لواء
 ولهذا جاز قوله موكان ستيان او يسرحوه والحق ان لا يسرحوا غنى او يسرحوها وان غنيت
 فقال مع ستيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيد اضربت امرؤا وبها مستحقا
 للضرب وما جاني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتها ومنها انه يعطف الفعل على الاسم
 وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فائق الاصباح وجعل الليل سكنا
 على فزاء عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى منافات ويقبض اى يصفق ويقفن
 قاله **باب** في غيبها بغيب باثره يقصد في اسمها **باب**
 اى ويجوز ولا يجوز مروت. رجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
 ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يسكنون بالكتاب
 واقاموا الصلاة وادان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتنشفيها وكذا يجوز لمن يقيده
 زيد ولا يقيد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا كانا نسبا
 بالتأويل نحو زيد ابوه كريم فغدا لم اجزه لكن عطف الجملة على المفرد اذ من العكس كونها
 فرعا عليه فكونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب ونحو مروت يسرجل
 طرقت وابوه كريم اولى من نحو يسرجل ابو كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين
 لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الاستعري
 ان الاولين يتطابقان تقريبا وتقليدا دون البواقي فتولد جيتك اخاف وراجيلا هند
 ابوها كريم وشريفه ليس في التسبع نحو يسرجل ابو كريم وشريفه في عطف اليه

الشروع

في خبر جاني
 في خبر جاني
 في خبر جاني

على العقلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الغاء واخراتها لاصالة الواو في العطف
 واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرفت المراد نحو مروت يزيد وعرواي وعروك ذلك
 ولقيت زيد وعرواي وعروك ذلك قاله **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني
 الاستحسان او بحسب المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجواب الذي بقيت منه بقية
 فتوله مجلف عمل على المعنى اذ معنى لم يدع الاستحسان لم يبق من جوره الاستحسان ويجوز ان
 يكون المعنى او هو مجلف او منقطع اي بل هو مجلف كما يبي في حروف العطف او يكون مجلف
 مصدرا عطف على عطف كافي قوله تعالى ومرفقاهم كل ممزق **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني
باب في خبر جاني **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني
 ومواده ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في
 ريد في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي
 في كلامهم مفهوما من التزم في جاني التزم كلهم اذ لا بد ان يكون التزم اشارة الى جماعة معينة
 فيكون حقيقة في مجموعهم شيوا التاكيد يتردد ذلك الامراي يجعله مستقرا متحققا
 بحيث لا يظن به غيره قرب لفظ دال وضاعل معنى حقيقة منه ظن المتكلم بالسامع انه
 لم يحله على مدلوله اما العقلية او لظنه بالمتكلم الخلف او لظنه به يجوز فالغرض انه
 وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه
 او ظن ان السامع ظن به الغفلة فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
 زيد ولا يجمع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك
 اردت ضرب عمرو وقلت نفسه بتأمل ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن
 سماع لفظ زيد فتوكلت نفسه لا ينفكك وربما يكره غير المنسوب والمنسوب اليه
 لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغفلة وذلك اما في الحرف نحو ان زيد
 قايض او في الجملة نحو قوله تعالى فان مع العسر يسيرا ان مع اليسر يسيرا ولا يدخل
 هذا النوع من هذا التاكيد في حصر المصير لانه يقتضي امر المتبوع ولكن لاني النسبة
باب في خبر جاني **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني
 ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به يجوز وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن
 به جورا فذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة
 لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضروبا
 شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد عيز كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبق
 شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايا امرأة نكحت نفسها بغير اذن
 ولها فناكحها باطل باطل والثاني ان يظن السامع به جورا في ذكره المنسوب
 اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق به ذلك المنسوب اليه كما تقول
 قطع الامير للمراي قطع علامه بامره فيجب اذا اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو
 ضرب زيد زيد ي ضرب هو لا من يتوهم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنسبة والين
 ومصر انما لا غير **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني **باب** في خبر جاني

في خبر جاني
 في خبر جاني
 في خبر جاني

نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الي بعضها لان المعنومات
المختصة كثيرة فيدفع هذا الوباء بذكر كلة واجمع واخوانه وكلما وثلاثتهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امور المتبوع اي ما يتعلق به من
نسبة الفعل المذكور اليه وكونها شاملة عامة له فالتركيز لفظا او معنى بقدر ما يتعلق
بالمبتوع من انصافه بكونه منسوبا اليه وكونها شاملة عامة له فالتركيز لفظا او معنى
الفعل والفاظ الشمول تقيد ما يتعلق بالمبتوع من انصافه بكونه منسوبا اليه عابثا
لاجزائه شاملا **وقوله** في النسبة او الشمول بيان للامرا المراد به صفة المتبوع وشانه
كما يقال شانه في العلو اعظم من ان يوصف وامر في الفقر ظاهري في باب الارباب
الفقر فالعنى يقرر امور المتبوع في كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة
عامة لافراد فعل هذا يخرج عما حدد التاكيد بقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنا
انما هو الاله واحد فان اثنين وواحد وان قدرنا حقيقة امر متبوعها وهو الاثني
والواحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتحاد الذي
في قوله تعالى لا تتخذوا ولا من باب شمول الاتحاد للالهين وكذا في قوله نفخة
واحدة لفظا واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا
لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنجاة واحدة
فقال ان لفظا واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا واجبا
بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك لانه تضمن لا مطابقة لان مدلولها
بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فحرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمننا لامطابقة
ولقائل ان يقول المدلول اعتر من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول
المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمننا او التراما وايضا اجمعون
يقدر مدلول القوم تضمننا لامطابقة لان كونهم مجتمعين في المعنى بحيث لم يخرج منه احد
منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول
اصل الكلمة اعني كونهم رجالا لا مجتمعين وهو مركب من راء وجم

في باب

والاجتماع

والاجتماع باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو في
رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال
ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الرخص والاثني والاجتماع
باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار المعنى على ضرورة بعضها لم يجز الامتناع على
الحال وهو صرح فقط تقول جاني زيد وصرح اي لم يشاؤا في الجاني وبعضها لم يجز الا اذا
على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا الى المظهر
الفصح استغناء بكلا وتستعمل العوام نحو يا زيدا يا زيدا وجمعون ومتصرفاته واخوانه
مثل كلابي الا تابعة معنوية في التقدير على راي الخليل وربما نسبت جمعاً وجمع
حاليين كما في القبيلة جمعاً والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف الجمع اضافة ظاهرة
يوكد به لكن بآراء زائدة نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف
عينه فانه يوكد بها جمع الاربعة وانه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جمع فهو بمعنى
اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما متطوعا عن الاضافة حال كونه تعالى
عسى الله ان يا متينين بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال الجمع
فان اردت ذلك المعنى فتل يا متينين بهم معاً بل معناه انه لا يخلت منهم احدا فنفوا
في الاثنيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء اما مضافا غير تأكيد عليه
العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تأكيداً او هو اقل
الثلاثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تالفاً للتأكيد ومرة
حالا وذلك من الثلاثة مما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثتهم وجاؤني
ثلثتهم ولا يوكد بثلاثة واخوانها الا بعد ان يعرف المخاطب كية العدد قبل ذكر
لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلاثة فتبين بهذا
انك تقول في الوصف واحداً اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعداً
المعين العدد وتقول في التأكيد او الحال وجمعا معق واحداً ههنا وجمعا وكلامهما
في غير معين العدد وتلا ثلثتهم واربعتهم فافوق ذلك لمعين العدد
فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظراً الى نسبة الفعل الى متبوعاتها اذا
قصدت بها التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمول
ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب نعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ وتأكيد
وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تحتاج هذه الالفاظ صفات صريحة
التأكيد الا بقوله او الشمول والافعالها تأكيداً وصفاً قال المصنف يدخل عطف
البيان في قولنا يقرر امور المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول
ان كان معنى القوم ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ ودل عليه فليس جميع
ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع يخرج جاني العالم زيد والفاضل عمرو
اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما ذك بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو انه يوحى في قوله اذا فرغنا ان لا يكون هناك ممن سمي بابي جاني الا اثنان

هذه
الدالة

او ثلاثة وان كان المراد بالتقريب التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر
فليس بواجب ويغني صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله **وهو لفظي ومعنوي**
فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاني زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي
بالفاظ محفوظة وهي نفسه وبينه كلالها وكله واجمع واكثر وابصر فالاولان
يومان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها نفسها أنفسهن أنفسهن
والثاني لثني كلالها وكلتا تهما والواقي لغير لثني باختلاف ان ضمير في كل
وكلها وكلها وكلهم وكلين **والصنيع في الواقي اجمع وجهها اجمعون اعلم**
اه التاكيد اما للتقريب شمول لنفسه وهو ان يكرر من حيث المعنى فانهم من المجرع
تصطنا لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما للتقريب
اصل النسبة وهو اما بتكرير اللفظ الاول او بتكرير مادل عليه المتبوع مطابقة ووجه
لفظ النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها
اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل
او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به منع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز
فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا التي تؤدي معنى الجملة وت حذف معه في الغالب
وهو لا وفهمه بل فان جميعها يصح الوقف عليه مع الابتداء به فغير المستقل ان كان
على حرف واحد كواو اعطف وقابه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باو نوع
من الالفاظ كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرورها بعدد اوابا نوع منها كالضماير
المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله

ولا والله لا يكن لما بي ولا للما بهم ابدا اشفاقه
وقوله وصناعات كلها يوثقين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها
بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مرت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان
العاد في الاول معولا ظاهرا فالجواز عند الشاذ بضميره لا يظهره كقولك زيد
قايم في الدار فيها وان لم يكن **غير المستقل** على حرف واحد لا واجب بضميره
وحده نحو ان زيد اقايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم
وان عند الاول مجهول ظاهر اخير عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت
بكر اليه قايم ويجوز عند بظاهرة ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهها
اخر غير تكرير العاد وهو ان تكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت
وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذا ضرورة داعية
الي المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عا دل لا يصير المتصل غير متصل
وتقول في المجرور مرت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور ومنفصل حتى
يوكده فانه سير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله الا يوكد الالجاب المنصوب
المنفصل او المنصوب ضمير منفصل فيقال زانيت اياك ورايته اياه لكنهم كالطروا
تاكيد بالمنصوب المنفصل اجازة وتاكيد بالرفوع الماخذ من قوله

هو فالرفوع المنفصل يقع تاكيدا انظريا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته وامكانه اذ المرفوع قبل المنصوب
والمجرور فنصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كاجي
واباب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب
المنفصل لما بين المجرور والنصب من الاخرة كافي باب المثني وجمع التصحيح وباب
ما لا ينصرف وقال النجاة ان للفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك
بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون
كلاما تاكيدا لا اتحادا للمعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر
في حد منها وقا **ك** الزمخشري في مررت بك ان الثاني بدل وهذا **عجيب**
من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في
باب المنادي ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في
بدل البعض والاشتمال اذ ال الضمير المنصوب من المنصوب نحو تلك الزمخشري
اكثرها اياه وعلم الزمخشري استحسانها اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذا
تحالت البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتها ماو كما جاز لك ذلك ان التاكيد لان
المقصود في البدل هو الثاني فانه باشره الناصب فلا يجي مرفوعا الا لتري
انك تقول في باب النداء يا زيد اخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل
واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاني زيد زيد قال

فانين الى اية النجائب بعلقي اناك اناك اللاحقون احبسل حبس
وقال في الحرف المستقل

لا لا الحسوح بحب مية اضا اخذت على موافقا وعمودا
او مع فصل كقوله مترا كها من ابل ترا كها وقال تعالى ويم بالاحرة هم كافرون
وحسب التكرار اذ ذكرت ما يطلب شيئين اولهما دليل فيكر المقصود بعد تمام
دليل الاول نحو له تعالى لا تحسبن بالثا الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان
يهدى بهم يفتلوا ولا يحسبنهم بالثا ايضا بمغارة من العذاب فانه طال لفعل
الاول بعلمته ثم التاكيد اللفظي على ضمير لانك اما ان تعيد لفظ الاول
بعينه نحو جاني زيد وجاني جاني زيد او تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ونسبي اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
ظاهر نحو هنيئا مريبا وهو ليس بمتكرر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الي الاول
لترتين الكلام لفظيا او تقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو
قولك حسن حسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حيث نبيت من
نبيت الشراي استخرجته وقوله اكنون اكنون اكنون قيل من
الشمس الثاني ان لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول
كسهم اية تام ومن تبصع الفرق اي سال او من بضع اي روي ومن ابع وهو

قالوا الفرق بينهما ان البديل هو المقصود بالفتنة وهو متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب **اب** انا لان المقصود
بالفتنة في بديل الكل هو الثاني فنظروا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه
هو المقصود فهاهنا الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة مستوجب
اليه في الظاهر لا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة
معنا كلاما لغويا من الغلو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم عادلا وكونه
غير مقصود بالفتنة مع كونه مقصودا اليه في الظاهر واشتراطه على فائدة يعبر ان تنفس اليه
لاجل دعوى خلاف الظاهر ثم تقول في بديل الكل ان الفائدة في ذكره كما في احد الثلاثة
اشياء بالاستقلال ما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة غير بديهة بل صفة او كونها
مقصودا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالمر زيد ورجل ضاحك زيد وقد يكون الثاني هو
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام
او لا تحتمل التفسير ثانيا وقعا ثانيا ليس للبيان بالمفسر والاولى ذلك نحو رجل زيد فان
الفائدة المحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التبريد لكن الغرض ما ذكرنا
ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف
البيان من جملة بديل الكل ما يكون الثاني موصفا للاول وذلك اما بان يكون لشيء ايمان
هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن احص منه نحو قوله **اقسم بالله ابو خنيس** فله
فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان عمر اشهر منه باني حفص ولو فرضنا انه ليس في
الذي من اسمه فله من كنيسته ابو حفص الا اياه فانه ان يكون اسمان مطلقا فله
على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او افردا ولا يحكم
اي كان لكونه خمسة اخوة اسرا حرمهم زيد وهناك خمسة رجال حرمهم زيد احدهم لكون
فاذا قيل **يا بني اخوك زيد** فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ
اخيك وكذا ان عكس فقيل **يا بني زيد اخوك** فزيد واحد من جملة ما يطلق عليهم زيد
فالثاني في العصور من احق من الاول عند الاقتران واما عند الانفاد فاحد منهما
مساولا في الشهرة لان كل واحد منهما يبط
بحث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحجج المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا
كقوله **ولا وانيك خير منك** اقول **يا بني** التخييل والمصهيل قد روي الموصوف اي خلافا لايك
رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذف الاول لكانت الحاجة الى الثاني في المقابلة
قبله لان الرصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بذكر
وفي الطير العائذات صفة بخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البديل معنى في المتبوع خير يحتاج
الى المتبوع كالاحتياج الى وصف ولم يفهم معناه من المتبوع كانه في التاكيد جامدا فاعتبار
مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان امرا به بتجعية الاول جائزا ان
يعتبر مستقلا اخرى فالاول نحو **يا زيد** بديلا ويا اخا فزيد مبيها والثاني نحو **اخا**

هذا الكلام في بديل الكل

بشر وبشر امعربا بالوجهين ويا اخا فلزيد بالنصب وكذا قوله انا ابن التاركة البكري بشريا بحر
وكذا المنسوق بحوز جملته مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلامة المذكورة
يعنيها وانما يحكي يا زيد وعمرو ولا يابى زيد وعمرو بالتشديد كما جاز يا غلام لبشر وبشر ان البديل
لان العاطف كحرف النداء والمطوف محتاج لمباشرة له والفايدة في بديل البعض والاشتمال
البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم
يقتض بالثاني بعد التجوز والمساواة في الاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتعصب بالاربعين
ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا في بديل الاشتمال فان الاول في حجب ان
يكون بحث نحو ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك
قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذ سلب ثوبه على حذف المضاف ويجوز
ان تتركب زيد او قد تتركب تلامه وقال سيبويه في قوله رايته قومك اكثر هم
وصرفت وجهها لولها انك اردت رايته اكثر قومك وصرفت وجهها ولكنك تبيت
الاسم توكيد الكثرة تعالى فيجد الما اليك كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير
بعد الابهام فاشبهه قالوا والفتنة في الاخر ان البديل في حكم تكرير المعامل ولو سلمنا ذلك
فيما تكرر المعامل فيه نظرا في شئ يعرف الخطاب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك
استوه عطف البيان مع التسليم في البديل ونقرأ ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البديل
ل منه تقريفا وتشكرا بخلاف عطف البيان والجواب تجوز التحالف في المعنى عطف
بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يتوهم عندي قوله **هو بديل الكل وبديل البعض**
وبديل الاشتمال وبديل الغلط الاول مدلول الاول والثاني جزء والثالث
بينه وبينه ملائمة بغير ما قال **اب** ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغير قوله
فالاول مدلوله مدلول الاول فيه لتسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان بينه مدلول
زيد كان تاكيدا واخر كيد على اخوة الخطاب ولم يكن كيدا عليها زيد لكن مراده انها يطلقان
على ذات واحد وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزء اي
بديل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا بده قوله **والثالث بينه وبينه ملائمة بغير ما**
اي بين وروى سيبويه بغيره بغيره وهو جريئة وهذا الاطلاق يدخل فيه معنى بديل
الغلط نحو جاني زيد غلامه او حمارة ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بديل الغلط وانما
قيل لهذا بديل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال الطرف على المطرف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتصفا ضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول منشوفة
الى ذكر ثان منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبيها له وقا المبرد والقولان
مستقار بان سمي بديل الاشتمال لاشتمال الفعل المستند الى المبدل منه على البديل ليفيد ويتم لان
الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مستند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه
لم يعجبك للحجج ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهرا في انه لم يسلب نفسه بل سلب
شئ منه وكذا السؤال عن نفس لشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام عز معيد الا ان
يكون الحكم من احكامه عز معين وكذا العن اصحاب الاخرى ومطلقا غير مفيد الا لفعلهم

هذا الكلام في بديل الكل

قال شارح مدني الى منقول عليه الطير ثانيا ان جعلناه بمعنى المستند والانهو خال
وقوله ترقبه خال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو خال من الصغير المستحق المستكن
ن عليه ونحو قولهم اعجبني زيد على ومن عمر وجوده الثاني فيها كانه عطوف بيان والمعطوف عليه
مخروف والاصل اعجبني من او صاف زيد على وخضلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت
من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقترن المعطوف مقامه كما يحذف
المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم العربات من
الاسماء الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين
قوله المبني من الالف **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف**
لقد ان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاتحاد المعدودة كواحد اثنان ثلاثة والالف باثنا
وزيد عمرو بكر واثماني لوجود المانع من الاعراب مع حصول مجيء وذلك المانع مشابهة الحرف
او كونه اسما فاعل كالجمل قال ولا يفسد الحذف بلقطة اولها الحسنة واحدا الشيين هاهنا لا الشك
الذي بنا في تبين الماهية قال ولم اقل في حق ما لا يختلف اخر كسائر النما لان معرفة انتفاء
الاختلاف ضرر على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يحصل تعقل ماهية المبني في حال معرفة
انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كاذ كذا في الاعراب هذا كلامه وقدمنا الكلام عليه في حركه العرب
فلا ينفذه وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولا
يعرفها لكان تقريرا للمبني بالمبني لانه ذكر في حركه المبني لفظ المبني **قوله المبني من الالف**
اي القاب حركات او اخره وشكونها والضم والفتح والكسرة القاب مطلق الحركات وحدها
تساو كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات العرب كقولك في زيد انه مستحرك
بالضمة في حال الرفع او لا هذا اول اذ كقولك في جسيم اسم رجل انه مستحرك بالضم ولا تنفع
في الحروف البناء فلا يقال ان يازيد ان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كانت مطلق
على الحروف ايضا في نحو ما جاء في زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في نحو لارجلين
انه مبني على النسخ هذا كله على ما ذهب اليه المصنف والذي يغلب في طي ان المتقدمين لم
يصنعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر والتمركات المعينة فالرفع كالضم
والنصب كالفتح والجر كالنصب ثم انهم يصحون على احوال الاعراب المعينة فالرفع كالضم
الاعراب اسما للحركات مجازا فنقولهم في نحو ما جاء في زيد ان الزيدون منصوب مجازا وذلك
اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلاق اسم المنسوب على النائي مجازا فنقول ان السموات
واحد خلق الله السموات واما احد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاما في هذا
ان يطلق على الحروف القاب المعينة مقام حركات البناء اسما لتلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين
انه مفتوح وكذا في لاسلوات عند من يكثر ويقال في يازيدان ويازيدون انها مبنيان
على الضم مجازا فلا يكون اذن لوزن المصم على النسخة اطلاقا ان يازيدان مبني على الضم
ولا دليل على النسخ وجه هذا والقيمين بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وكما
في اصطلاح البصريين متقدمهم ومتأخرهم تتعربا على السامع واما الكوفون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما **قوله المبني من الالف**

قوله المبني من الالف

الاشارة

الاشارة والموصولات والحركات والكميات واسماء الانفال والاصوات وبعض القلوب
حصر جميع المبنيات جملة وليطلب لكل واحد منها علم البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما سنرى
في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك علمان اخران احدهما البناء على
الحركة فان اضم البناء التكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى الحركة المعينة لم
اختبرت دون الباقيين **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف**
لفظا او معنى او حكما **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف**
لا يصح ان الالمعنيين وكذا اضير الغايب فنحن في ان المراد هو المذكور فنعينه نحو ما جاء في زيد
واباه ضربت في المتصل يحصل مع رفع الالباس الاختصار وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه
لوسي المتكلم والمخاطب بعليهما فربما التمس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم
انه غير الاول وانما بعيت الضمير اما لشبهها بالحروف وضما على ما قيل كالتا في ضربت
والثاني في ضربك ثم اخرجت بقية الضمير نحو انا ونحن وانما وجهما مجرورا للباب
واما لشبهها بالحروف لاحتياجا الى التفسير اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وقتة من
الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الا فرادى واما لعدم موجب الاختصار
فيها وذلك ان المختص بالاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات
مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الاستدراك ان كل واحد من المرفوع
والمخفوف والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم خيروج قول من اسمه زيد زيد من
وقوله لزيد يازيد افضل كذا وقوله لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على
المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضع المتكلم ولا المخاطب ولا لفظا بل لفظا
الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغة مطلقا لا باعتبار تقدم المذكور فنشعر قلت
باتسمي كلهم فنظر الى اصل المادى قبل التثنية او لفظا يقول المستحق بزيد زيد من ضرب
ولا يقول زيد ضربت لانها ليست تقدم ذكره كقوله في نحو ما جاء في زيد **قوله المبني من الالف**
لان ياديل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ويدخل في حركه المتكلم والمخاطب
لان ان يقال ما وضع لمتكلم به او مخاطب به اي متكلم هذه اللفظ الموضوع والمخاطب به وكذا
في حركه اسم الاشارة ينبغي ان يعيد يقال ما وضع لمتكلم به من لايه دخل لفظ المشار اليه
قوله لفظا او معنى او حكما **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف** **قوله المبني من الالف**
نحو ضرب زيد غلامه والاحمر متقدم لفظا تقدم را نحو ضرب غلامه زيد **قوله المبني من الالف**
متقدم من اللفظ تقدم را لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان
يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر حجة له لول ذلك اللفظ كقوله تعالى
اعدوا لهما اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان العدل يدل على المصدر والزمان والثاني
ان يدل على الكلام على المفسر التماسا لا تفهنا كقوله تعالى ولا يوبى لانه لما ساق الكلام
قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ضم مورث تجري الضمير عليه من حيث
المعنى هذا تقدم بكلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته
حصل التقدم برسم اللفظ لا قسما كما قال في اول الكتاب في المغرب لاختلاف العوازل لفظا

لغايب م

المقدم للفتى

المقدم

او تقديرا وقال بغيره التقدير فيما تقدم ذكره **قالت** والمفضل فيما عداه فمفضل هو ضرب من علامه
 زيه مما تقدم من معنى او اي اذ هو متقدم ومعنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاء سلبا للمقطعية عن هذا
 المتقدم بان يقال ليس لفظ المتقدم ذكره قبل الضمير فكيف يكون المتقدم لفظيا فان
 قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقديم فيقول قد تقدمت في قوله لا هو اقرب ايضا
 من هذا التفسير لان التفسير فيه كانه متقدم لفظا ايضا في التقديم ولا فرق بين مجيها
 الا ان المتقدم في موضع علامه زيه مملووظ به بخلاف المتقدم في قوله لا هو اقرب
 للتقوي والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقدم بري وكلاما في المتقدم والمفضل لاني
 المتقدم المملووظ به او المتقدم وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو انه في ضرب
 علامه زيه لا بد من تقدم مبرجع اليه هذا الضمير فتقدم لفظيا او معنويا وهو راجع
 الي زيه وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنوي لم يجز فصله من باب المتقدم
 معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان تقول التقدم للفظ لان التقدم قبل الضمير
 ذكره اصراحيان من حيث المعنى ايضا متقدم ما هو متقدم زيه علامه لان الفاعل من حيث
 المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى واذا تبلى ابراهيم
 ربه لان المتأخر من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير
 شيان فصاعدا فالمتقدم هو الاقرب لا غير نحو جاني زيه وبكره ضربته اي ضربت بكره ويجوز
 مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاني عالم وجامل فاكرمه والتقدم المعنوي ان لا يكون
 المتقدم صرحا متقدما بل هناك شي اخر يميز ذلك الضمير فيقتضي كون المتقدم قبل الضمير
 وذلك ضروري كمن الفاعلية المتقتضي كون الفاعل قبل المفعول ولا ريبه كضرب علامه زيه
 ومعنى الابتداء المتقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيه ومعنى المفعول الاول المتقتضي
 تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيه او كذا ضربت في داره زيه وكذا فعل المتخصص
 بالمتقدم والمتأخر متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقه للقران يدرسه او منفصل
 عنه نحو قوله احد لوا هو اقرب للتقوي وقوله تعالى بل هو شرهم وكذا الصفة كقوله **قالت**
واذا زجر السميه جري اليه اي الى الله مساقا للكلام المستلزم للتفسير
 استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يربه لان سياق ذكر المبراث والى على المورث **قالت**
 التزايمة او بعيدا كقوله تعالى حق توارث باحجاب اذا العتيق يدل على توارثي الشمس وقوله
 تعالى انا اسرنا في ليلة القدر او النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على
 ان المنزلة هو القرائت مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى
 ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان **قالت**
 قوله تعالى فان كانت واحتر اي ان كانت الوارثة واحتر اذ هو في بيان الوارثة **قالت**
 الحق ان يكون المتقدم موحرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك
 الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم
 نظر الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه
 الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقى منها

لا

منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتكثيره خلاف وضعه فان قلص فاشير الى
 العمل على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره منه **قالت** قصد التخصيص والتعظيم في ذكر
 ذلك المفسر بان ذكره اول شيئا بهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد به
 ثم يفسره فيكون وقع في التفسير ايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال والاول بالتفصيل
 ثانيا فان قلت هذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معناه او يصير نكرة لعدم
 شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي اري انه نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند
 النجاة يبقى معناه لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مسبقا
 فتقبل الرصا الى التفسير فيه الا بها من الذي في التكرار ولهذا جاز دخول رب عليه منع
 اختصاصها بالتكرار وانما حكوا ايضا به على وضعه من التعريف لانه حصل جيران ما فاته
 بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه اما
 الجيران في رتبته رجلا ونعم رجلا وبش رجلا وسائلا لفظا لان الاسر المميز المفسر
 لم يوث به الا لفرش التميز والتفسير نفسه على التميز مع عدم انفصاله عنه فاني
 مقار المفسر المتقدم فاجيران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه ضمير
 نحو مرت به زيد اذ لم يوث بالبدل الا للتفسير واتا في الثاني والقصة فاجلة بعد وان لم
 تات كالتميز المذكور لمجرد التفسير الا ان تقدم التخصيص الثاني بذكره مجعلا مفسرا
 ثم اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما هذا التفسير دون الاول ولما تأخر
 المفسر في تباين التنازع نحو ضربتي وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لا ت
 يجوز تأخير المفسر لفظا وهي قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير
 بلا فصل كما في **قالت** رجلا زيدا وقصد التخصيص مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن واو لا
 في ضمير المتنازع معدومة اعني قصد التفسير والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمفسر
 فتعطف فمن ثم حذف الكسائي الفاعل مع ما ان فيه محذورا ايضا وما اجازة المفسر
 والاحتشاش من نحو ضرب علامه زيه اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المتقدم وليس
 باضعف مما اركبه الصفة لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا العاقل
 واحدا لزم من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصري في باب التنازع **قالت**
 المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك اذا قصدت الا بها من التخصيص فتعطف المفسر في ذلك
 ولو يصرح به فلا بهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعطف فكانه راجع اليه
 المذكر قبله فذلك المتعطف في حكم المفسر المتقدم ولا يستلزم ما ذكره في باب التنازع
 اذ لا يقصد هناك التخصيص **قالت** وهو متصل ومنفصل **قالت** المنفصل المستقل
بنفسه والمنفصل غير المستقل يعني المستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله
 يكون كالاستتمه لها بل هو كالظن ما سوا انفصل من عامله نحو ما ضربت الا اياك واتصل
 به نحو ما انت قائما عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو
 ما اليوم انت قائما فليس كالجزم ما قبله واللام يحجز انفصاله عما قبله والمتصل ما متصل
 بعامله الذي قبله ويكون كالاستتمه لذلك العامل وبعض حروفه فالضمير المستقر في نحو

زيد ضرب ويضرب وهذا تضرب وضربت واضرب امرا واضرب وتضرب في خطا بله كقول القضا
نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخره تقارب بينهما كلها متصلة كما يجب تحقيقها وليس المستتر
فيها ما يبرز نحو زيد ضرب هو وعمر واسكن انت وزوجك الجنة وهذا زيد ضاربه يبل البارز
في الجمع تأكيد الفاعل لا فاعل كما يجب شرحه في منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم وهو عمرو
وهذا زيد ضاربه اليوم في قوله وهو مفعول ومنصوب ويجوز في فاعله وهو **المتصل والمنفصل**
المتصل والمنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع **الاول** تضرب في الضرب **الثاني**
الثالث تضرب في الضرب **الرابع** تضرب في الضرب **الخامس** تضرب في الضرب
السادس تضرب في الضرب **السابع** تضرب في الضرب **الثامن** تضرب في الضرب **التاسع** تضرب في الضرب
فانما لم يكن الجند والاضداد لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كان مفعولا ومنصوبا ويجوز ان الضرب كالفعل
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل الفصل جائز بين المضاف والمضاف اليه في الضرب
قلنا ذلك مع الظاهر فيجوز فلم يلتفت اليه الواضع في الضرب الذي هو اشد اتصالا به
من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اثنان
يكون لتضربه او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اثنان ان يكون مفعولا او مفعول
صارت تسعة وكل واحد من التسعة اثنان ان يكون لهذا او لكونه تضربا للمضرب او للمضرب
وللغايب ستة ومنه المتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا
فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المشي المذكر والمشى المؤنث
والجمع المذكور والجمع المؤنث وانما اشركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مع ذلك ان كان واحدا
لثلاثة الالتياس في المتكلم وانما ارجل لشي المتكلم وجمعه صيغة وهي ناكدة اقول نحن
ولم يميز بين المشي الفاعل والجمع او كما فعلوا في مشي المخاطب وجمعه **والغايب** وجمعه لا ت
مثنى ما اشركوا في المشي لفظا اخر مثله جيل انك اذا قيلت نتم قلنا انت يا زيد انت
يا عمرو وانت يا خاله واما اذا قلت نحن واددت المشي فقول لك فصل قلت انا وزيد
وانا وانت انا وزيد وقلت في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل واحد انا فاما المثنى فسترط
المثنى والجمع وهو اتفاق الاسمين والاسماء من اللفظ حاصلا لم يميز بينهما استغنى عنه
على ما اجري عليه سائر التثاني والجمع فادخلوا المشي صيغة وشركوا معه الجمع فيها للاس
من الالتياس بسبب التثاني وقد بقوله المنظم نفسه فعلنا ونحن ايانا قد انفسه كالجاعة ووضعوا
فيها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتم وضربت
مشتركة بين المشي المذكر والمشى المؤنث وهو ضربنا وضربتم وحكم الغايب حكم المخاطب في المفعول
والاشتراف نحو ضربت وضربت وضربنا وضربتم والضرب هو الالف المشتركة بين
المثنيين والتا حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت مغايرين كافي البارز
نحو هو في هذا بنية الانواع الخمسة جارية هذا المجري اعني ان المتكلم لفظين والمخاطب
خمس والغايب خمسة فصار المجموع ثمانية عشر معنى واغنى عن ذلك
ما ابتدئ بوضع من الانواع الخمسة ضمير المفعول المتصل لان المفعول مقدم على الضرب

لونه اخضر فنقول انما ضموا التا في المتكلم لما سبقت له حركة الفاعل وضموا المتكلم
لما لان القياس وضع المتكلم او لا ضم المخاطب في الغايب وفتحوا المخاطب في قاف بين المتكلم
وبينه وتخفيفا وكسروا المخاطبة موقفا ولم يكسروا الامر بكسرها المخاطب وفتحوا المخاطبة
لان خطاب المذكر اكثرنا تخفيف به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث ففتحوا بالتحفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في ثما ومثل واو الجمع في ثما ولا
يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبهت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشيع ضمة وكان اولى
الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف
الصحيحة الى حروف العلة اختصا ولكونها من مخارج الواو اي شفوويه ولذلك ضم ما قبلها
كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلبس ضمير اشهر من اثبات الواو
مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما سوا الضمير وجمعوا والقصد بوضع متصلا بالتحفيف كما
قلنا لما يثابرون في المشي والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذا والذات
واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستقل حشا كما ستر
في **الترجيح** فخر الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الامن من الالباس بالمشي فيثبت
الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستعمل في الاسماء المرب
كما يجب في التصريف واما ان ولي يجمع ضمير نحو ضربته وجب في الاعرف بجمع الضم
والواو لان الضمير لا تقا له ضار كيمض حروف الكلمة فكان الواو لم تقطع طرفا وجرزولس
حرف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لم يجمع
ما كان بعدها ضمت الميم ودخلت الي اصلها وقد تكسر كما يجب وزيدت للمؤنث ثوب
شده لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختصوا الالف لما سبقت له الحركة
الميم والواو مضاف كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة
لانه لما كان مفسرا لغايب لفظا متقدما في الاصل خلافا للمكلم والمخاطب او اذ كان
يكون ضمير الغيب اخضر من ضميرها فابتدوا في المزددين بغاية التخفيف وفي التقدير
مما ذكرناه انما يبق من وقته لثمة مذكورة وموضعه على الالف الذي هو علامة
التثنية في كل مشي وعلى الواو في جمع المذكر **وقد** يستغنى بالضمه عن الواو في الضرورة
قال فلان الاطباء كان حركي وكان مع الاطباء **الاسماء**
استثنا لا الواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصر على وزن واحد في مقابلة الواو اذا
واحدة وقول الحاجة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهذا ضرب هو وهي تدريس لضيقة العبارة
عليهم لانه لم يضع لذين الضمير لفظا ففتحوا عنها لفظ المفعول المتصل لكونه
مفعولا مثل ذلك المقدرا لان المقدرا هو ذلك المصيرج به وكيف اذا جرد الفصل
بين الفعل وهذا المصيرج به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفعول المضمر ج
به ضمير المتصل فهو محكم والي هذا نظر من قال من الحاجة ان المقدرا في ضرب
وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفعول
ينبغي ان يكون اقل من ضمير المشي واما التا في ضربت وضربنا فهي حرف للتانيث

لا يصير بدليل ضربت همد وقل جعل الالف والواو والنون حروفاً كما الثاني كما يجي في آخر
الكتاب عن قائلنا اخوان واكثروا البراغيث ويصرون السليط اقاربهم هذا كله في الماضي فاقنا
في المضارع والامر فلم يصير في الضمير في الفعل ونفعل لاشعار حروفي المضارعة بالفاعل
لان الفعل شعر بان فاعله انا ونفعل شعر بان فاعله انا ونفعل شعر بان فاعله انا ونفعل شعر بان فاعله انا
والنون بالنون وكذا يفعل نفس في المضارع والفايظ فلم يجتاجوا له الى ضمير بارز واما
تفعل فانه وان كان محتملاً للمخاطب والفايظ لكانهم لم يصيروا ضميره اجراً للمضارعات
المضارعة مجزوي واحد في عدم احوال ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاختصار
على ان قال اليا في قصصين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذيل والضمير
لان الاستتار وانما استتار الحكم يكون ضمير المضارع تفعل من ضمير المثنى
مع ان التباس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امر ولا تفعل ضميرها حكمها افعل
تفعل للمخاطب لان الامر والهي ما هو من المضارع كما يجي في قسم الافعال
ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات
والواو في جمعي المذكر واليا في المخاطبة والنون في جمعي الموثقات علامات
الصفات وواوها في نحو مناد بان وحسنون وفي كلها حروف والفاعل مستكن عند
ولعل ذلك محتملاً للمضارع على اسم الفاعل واستتار الوقوع الفاعل بين الكلمة
وامرأها اي النون واما الضمير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فلم يصير ذوها لانها عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاءها
للمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا افعل الوقوع الفاعل على ما يجي
بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون
حروف زديت علامة المثنى والجمع بل اريب جعلت مثنيات الصفات وجموعها لات
الصفات ضروع الجامدة لتقدم الذوات وجموعها فعلات الالف علامة المثنى
والواو علامة الجمع فلم يكن ان توصل الفاعل الضمير واه بالمشي والجمع ليلا يجمع
الفان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف والواو والجمع والجمع والجمع
الالف والواو الظاهر من لبيبا بضمير من انقلابها بالعوامل تحولت ضاربتين وضاربتين
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على فاعله نحو قولك جاري زيد زكيا غلامه فلم يعمل
جاني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات فبقا الاستتار الضمير في جمع
المذكر اذ هو الاصل واذا استقر في المثنى والمجموع فالاستتار في مضروباتها احد
فلزم الاستتار في الكل فلا تدرى الفاعل ضمير بارز في الصفات الا في نحو اقايسر
ها وما قايم انما واما في نحو زيد عمر وضارب موقا المنفصل ليس بفاعل بل هو تانيث
لما سيجي فعل لما فرغ من وضع المرفوع المنفصل في الافعال والصفات اخذوا في
وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا المتكلم المذكور الموثق وقد تبدل ههنا
نحو ههنا وقد تمت ههنا نحو انا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
مهمزة ونون مفتوحة والالف يوي بها بعد النون في الوقت لبيان الفصح لانه لو لا

الالف

الالف لسقطت الفحة للوقت فكان يلبس بان الحرفه لشكون النون فكذلك يكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقت والابتداء او قد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفاها
التكت قال كأختر هكذا أختر يعني انه قال أخي الشاعر
ان كنت ادري فعلي بديته من كثرة في عمق أختر
ويؤتميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها الوصل في الضرورة
كقولك أختر
انا سيف العشرة فاعرفوني حيلة قد تدرت السامنة
معاني قراءة تاف اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضروبة دون المكسورة
قال ابو علي لا اعرف حروفا بين المعركة وغيرها فالاولي ان لا يثبت الالف وصلاتي موضع
ومذهب الكوفيين ان الالف والنون من نفس الكلمة وسقط طه في الوصل في الالف
مع فتحه النون او سكونه ومعاقبة ههنا التكت له وقفا لبيان على زيادته وكونه لبيان
الحركة وقفا وعن المتكلم مع يرم مثل نافي المرفوع المتصل في ضلالتهم المشي والجمع
والعلة كالعلة ونحو بكة للساكنين وضمه امثا لكونه ضميرا مرفوعا واما له لانه على الجمع
الذي حقه الواو واما انت اي انت في الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انشا
عندهم ضمير صاخر لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه
بالشأن المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا اشركه العلامة له علامة وبنوا
المخاطبين بتأخر حقه بعد ان كالاسمية الكلمة وقالت بعضهم ان الضمير المرفوع هو
التا المنصرف فكانت مرفوعة متمصلة فلما ارادوا انضما لها وهو بان لتستقل لفظا كما
هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المنصرف كانت
متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياها لها فاصمير في الي
على اياها اياها عماد لها وما اري هذا القول بعيدا من الضوابط في الموصفين وقا لواني
الفايظ هو وهما وهم وهي وهما وهن فالواو واليا في هو دوي عند البصريين من امثا
الكلمة وعند الكوفيين للانشباع والضمير هو لها موحدها بدليل التشبيه والجمع فانك
تخذفها بينهما الاول هو الوجه لان حروف الانشباع لا تتحرك ايضا حرف الانشباع
لا يثبت الا ضرورية وانما حركت الواو فالنا لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح
كونها ضميرا منفصلا اذ لو لا الحركة لكانت كائنا كانا الانشباع على ما ظن الكوفيين لا تتحرك
انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو واليا نحو ايمولهي وكان قياس المثنى والجمع
كل مذهب البصريين هو ما وهما وهما وهين تخفف بحذف الواو واليا والاشكال
في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جميع الموثقات على ما ذكرنا
في المنفصل سواء هذه الضمير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر
والصفات وليت كالمرفوعة المنفصلة فانه لا يشترك بين الماضي والمضارع منها الا في
الالف والواو والنون كاذ كرنا تقول لما ضرب الامو وما يضرب الا انا واصاربي
هما وتسكين ههنا هو وهي بعد الواو والفاء والام لا يثبت جاز كما يجي في التصريف وقد

تسكن بعد كان الجرايضاً شاذاً وقد تحذف الواو والياء اضطراراً لقوله نبينا بشرى رحله
قال فابله لمن حمل رغو الملائكة بحبسه وقوله دار السعدى اذ من هوا كاه وتسكينها قيس
واسد وتشدد هما هذان **قال**

٤ وان لنا في شهادته يشيقي بهلوه هو على من صبه انه علف **قوله**
شركا فدرغوا من وضع المرفوع شديداً في وضع المنصوب لان النصب علامة الفصلات
بلا واسطة والجذر علامتها بواسطه فابتدأوا متصل المنصوب لتقدمه على متصلة وشركا
بينه وبين الجسر وكما يجي بقية فوضعوا المتكلمها يا اما ساكنة او مفتوحة كاذكرنا في باب
الاضافة ونال المتكلم مع غير كاذكرنا في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثلاً الثاني التعريف
عوك كاذكر كاذكر وبغير العرب يلحق بكاذكر اذا انفصلت بعد الضمير الفاء بكاف
المونث يا كاذكر سيمويه اعطيتكاه واعطيتكاه تشبيهاً لكاف بالهاء نحو اعطيتكاه واعطيتكاه
قال ابو علي وقد تلحق الياء تا المونث مع الهاء كاذكر سيمويه فاقصدت وما اخطأت
الرمية ووبها كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ساكنة او كسرة تشبيهاً لها بالهاء
نحو بكاه وبكمه وبكنه وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو والياء كالميم كالميم
في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرد
به من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقبلوا ياء هي الفاء
فصار هاء لان ضمير المذكر اذ اولى الكسرة قلب واوه ياء نحو هي لما تذكره فحذفوا التباس
المونث بالذكور وحركة هاء المذكر صمته لان يكون قبلها يا او كسرة فان كان قبلها احد هما
فاحذف الحجاز بقون ضميتها ويقولون هو وكذا نحو وغيرهم يكسرها وعلته ان الهاء حرف خفيف
فهو اذا حيز غير حزين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلت يا الهاء لاجل
الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناساً من بكر ابن ابل
يكسرها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنها ومنهم ومنها اتيا فاهذا هو الكلام
في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها ومزكه فتقول ينظر في هاء المذكر فان **وليت**
المستحرك اشبع حركتها نحو هي ونحوه ونحوه فلو لم يسم الضم والضم والكسر
ياؤ بنو عقيل ولا بد بجوزون حذف الواو والياء بعد المتحرك اختياراً مع
ابقاء صمته الهاء وكسرها نحو به وعلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا **قوله**

هفت لدي البيت العتيق اذ يفة ومطواي مشتاقان له ارقان
وعبرهم بجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها الصويرة الشعر لا اختياراً وان وليت
ها الضمير ساكناً حرف لين كان الساكن كعليه او غير كيمه فالجواز اختلاس الحركة اي
ترك الواو لان الهاء حرف خفي كقلنا فكأنه التقي ساكنات واما كثير فيصل مطلقاً
نحو عليهم ونحوه ونحوه فعل هذا اتجي في هاء المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها
وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسرة اكثر واشهر **الاولى** كسر الهاء من غير
وصل ياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان **الاول** شبه التقي الساكنين **والثانية**
كسرها مع وصلها ياء نحو هي وعليهم وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا في **الثالثة**

مما لها

ضم الهاء بلا واو ونحوه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو ونحوه وبه **الاولى** اذا كانت
بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشياء وكسر الهاء شيئاً من الضمة بلا وصل وان حذف قبلها للذكر
حرف لين جزماً نحو رضة ونحوه او وقفاً نحو فاقته واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتباراً بالمتحرك
قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتباراً بالسكن الجذوف قبلها حذفاً عارضاً وجاز اسكان الهاء الجرا
للزحل مجري الوقف وقد قري بها كلها في انقواب العزير واما الهاء في المثنى والجمعين
فان كانت قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لها فغلامهم وان كان الف لو او واو ساكن
صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منه ومنها ومنهم واصلها واصلهم على فاصلة للتابع وعد
الحاجز غير حزين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فن قال في الواحد هو وعليهم وهم اهل
الحاجز **قال** في المثنى والجمعين ايضا يضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهما فغلاميهما وغلاميهما
وغلاميهما وغلاميهما وحركة ياء ضمهم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل
ذلك لكون الياء فيها بدلاً عن الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاء ولداه ولداه على الاصل
وكان يجب على هذا التعليل ان يقتصر في الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليها عليهن
ولم يقتصر او لعل ذلك لا يتبع الاضطرار وبقية اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين
مطلقاً كان الواحد وهو الاثر هذا كله في حركة الهاء واما ما ضم الجمع التي بعد الهاء المكسورة
فلا يخفى من ان تقف عليها اولاً فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها
وكذا جميع الغنائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وربه وبكمه الا الالف في نحو ضربتها وهما
وان لم يقف عليها فلا يخفى من ان يكون بعدها مقفراً او ساكن فان كان بعد هاء ساكن
فكسر الميم لا يتبع كسر الهاء والتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امرأتين وعليهن المذلة
على قرارة اي عسرو وباقي القوافل من الميم نظراً الى الاصل فان كان بعد هاء متحرك
فالا سكوناً اشهر نحو عليهم غير المنصوب عليهم وبعضهم يشيع من الميم نحو عليهم غير المنصوب
عليهم وبعضهم يشيع من الميم نحو عليهم غير غير المنصوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسرة
في مثله اقيس للاتباع فصار الميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل
السكن والكسرة والضم كلاهما مع اختلاس اي متحركة الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون
واشباع الضم واشباع الكسرة وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحوهم وعليهم في لغة اهل
الحجاز وفي نحو غلامهم ونحوه فقام على ما هو متفق عليه وفي نحوهم على الاشهر وكذا في انتم
ومضربتم وفلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقليل والاشهر
للاتباع والتطاري الى الاصل والكسرة نظراً الى الساكنين وهو في غاية المذلة ومنعه ليو على ثلاث
قبل المتحرك الاول الساكن وهو الاشهر الثانية ضمها وصلها بواو **الثالثة** وهي مختصة بميم
قبل هاء كسرة او ياء كسر الميم وصلها بياء عليها وهي نكسروا الميم لجائسة الياء او الكسرة
قبل الهاء فليس الواو لاجل كسر الميم ومنهما ايضا ابو علي مشعر لما فرغوا من وضع المنصوب
المتصل اخذوا من وضع المنصوب المتصل فجاوا بامتداد بصيغة ضمير المنصوب المتصل
واختلفت الحاجة فيه فقال سيمويه والحيلى والافخش والحارثي وابو علي **ان الاصل**
المضمر هو انا الا ان سيمويه قال ما يتصل به بعد حرف يدل على احوال المرجوح اليه من التكلم

والغيبه والخطاب لما كان اياها مشتركاً كما هو مذهب البصريين في الثالث بعد ان في انت ثلث
وانما وانتم وانتم وقد مضى وقال الخليل والاختصاص ما يتصل به اسما اضيفت اياها كقولهم
قايما ويا الشواب وهو ضعيف لان الضاير لا تعطف وقال الزجاج والسيراني اياها اسما ظاهرا
مضاف الي المعربات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك وياها وياها اسما باها
وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يجتمع اخر كما هو في قولك بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضاير في اللاحقة بايا وياها مائة لها لتصير بسببها
منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قد منا في انت وقد تفتح جزم ايا وقت
تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاشم حملوا ضمير الجور على المنصوب لان الجور منقول
لكن بواسطة وحمله على لفظ المنصوب المتصل بوجوب كون الضمير الجور متصلا على ما مضى
ضمير الجور ورعيل ضمير المنصوب المتصل بترافق **فصل في المرفوع المتصل خاصة يستتر**
في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتصل مطلقا والماضي والغائب وفي
الصفة مطلقا انكم انه لا يستتر من المعربات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
فصله لانها متعولان والمرفوع قاعل وهو كجاء القاعل الفعل يجوز ان في باب الضاير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار القاعل وخاصة الضمير المتصل كجاء الفعل فاكثروا
بلفظ الفعل كما يحذف في انما الكلمة المشتهرة ابقي ويكون فيها ابق دليل على ما التقي على ما مضى
في الاستترجيم وعلته استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب
الماضي وغائبة وفي المضارع في الفعل وفعل وتفعّل بخاطبا وغائبة واضل في جميع
الصفات واسما الافعال والنظرون وفي خمسة منها لا يظلم القاعل لا ظاهرا ولا مضمرا
وفي الفعل وفعل وتفعّل بخاطبا او فعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواجب
والشئ والمجرور وما يسكن في نحو اسكن انت ووجهك الجنة تاكيد للمستتر لا قاعل بدليل
انك لا تقول لا تفعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعل وتفعّل لغائبة
يظهر القاعل المظهر والضمير المتصل نحو ضرب زيد وما ضرب لاي وفي ضرب هـ
وما يضرب لاي وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الله ان وما قاسمها وكذا في
النظرون عند ابي قل اذا اعتد نحو ان الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
خبرا يظهر القاعل الظاهر نحو هيها ت زيد والمضمر المتصل نحو هيها ت هو قوله **ولا يسوع**
المتصل بالمتقدم المتصل وذلك بالقديم على عامله وبالفعل لغرض او بالحذف
او بغير العامل نحو يا اوحى فافعال الضمير مرفوع او بكونه مسند اليه صفة جرت على غير من هي
لنحو اياك ضربت وما ضربك الا انا وياك والشو وانا وزيد وما انت قايما وهدى زيد
نحو بته هي اعلم ان الضاير المتصل المستتر لانه احضر ضمير المتصل البارز عند خوف
اللبس بالاستتار لكونه اخبر من المتصل بضمير المتصل عند تقديره لا يقال فلا يقال
ضربنا لان ضربت مثله معنى احضر منه لفظا اقربا لضمير المرفوع والمنصوب بهما
كما مستر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير الجور فلهذا ذكر موافقهما فنقول ان الاصل
في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة

يظهر

اصل

اني

التي يليها وكون الشئ كجاء كلمة انما يتم اذا كانت مفتقبة لها بالامالة وما حيث الذات
والفعل مفتقض المرفوع كذلك ومن ثم لا يجزى فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع
كالجزء الاخير منه اما سائر ما يرفع فهو انما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به
لان المتصل كالجاء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة وانما مبتدأ وخبر كما اخبرنا
في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالنعل اذ ليس كل اسم رافعا
والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الجازية فليست ايضا
كالنعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفى ودخوله على الفعل اول ومن ثم كان النسب في نحو
ما زيد ضربته اريد من الرفع وايضا علمها الرفع بالمشابة لا بالامالة واما ان واخواتها فالاسم
المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع لهذه الايا
الاستفصاء **واما** اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل
او النظرة او الجار والمجرور وفي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع
من هذه الاشياء بضمير المصدر لكن بشرط الاستتار كما بين وكذا نقول الفعل هو المتعنى بضمير
بالامالة وسائر ما ينصب الضاير وهو ان واخواتها وما الجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا
ان لا يتصل الا بالفعل او بالاسماء المشبهة به كالمرفوع لطلب الفعل بالذات والنواقي
بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به منع استغنايه منه لكونه فضلة
جازا اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شا به كما بين فاذا افتقر هذا قلنا الضمير المرفوع
والمنصوب لما ان يعمل فيها لا عمل او غير وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع
الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا مضمورا نحو اياك نعيم الثاني اذا كان العامل
محذورا نحو قل اياك ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في
باب التحذير ان اياك والاسم من باب تقدير المفعول على ناصبه وانما السور
الاقتضاه في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجاء الاخير من القاعل المحذوف
او المحذوف الثالث اذا اتصل من عامله امروض لا يتم الا بالفعل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت ووجهك ولقيت اياك او بل لا تقول لك بعد
ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت ولا يقع الضمير
ومما كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا ولما قوله
وما بشاي اذا ما كنت حارثا **والايجاز في الاك** **وتيا**
فشاء لا تقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقولهم كانوا يرمونني انما يقتل اياها
ومنها ان ياتي اما نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او مراد الضمير منها
اقادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانيا معقولا على او اعطيت ويورث اتصال
الضمير التباسا بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني فقلت زيد اياك
واعطيت زيدا عراقت الذي عقلت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عكرو
ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلحق بالمفعول الثاني

بالاول فاما ان لم يلتبس فالانفصال في باب اعطيت اولى الانفصال في باب علت كما اذا
 اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فتقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى
 من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والحق
 ومن جواز المتصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيها اللبس نحو اعطيت
 زيدا درهما اذا اخبرت عن الثاني في علت زيدا اياها فقولك الذي علت زيدا اياه فاعلم
 اولى من قولك الذي علت زيدا اياها في ذلك لتوطئة المذكورة ولرعايته اصل المفعول الثاني
 او العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كتب اياه على ما يجي وان كان الضمير
 مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الانفصال اذ كان مستدا
 او خبرا او جزاء واخراتها او اسم لما مرفوعا او اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
 المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرب فان فصل عن عامله لعرض
 لا يتم الا بالانفصال كاذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائما اخره وانت وضارب
 اقامه واخره وهيهات زيد وانت ومرويت برجله لدار اخره وانت والضمير مثله
 الضمير الباز بعد الصفة اذا جرت على نحو ما هي له فانها كيد للضمير المستكن فيها لاقاعها
 كما ان اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا عن الزيدون ضاربهم عن الزيد انت
 الحمد ان ضاربها هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعد ون غلانه وقاله في التثنية
 في حاجبه بل تقول ضاربهم عن وضاربها فان ثبت ذلك فهو فاعل كاقيل وكذا يجب
 انفصال المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا احتج
 على حمزة الاستنفا مر وحرف النفي نحو ما قاما قايما وقادما هما وان الدار انما بدا في
 على ذلك لانه قد يعرض لهما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فان غنى بالمرفوع لكونه احد
 جزية الجملة فظهر اذا في اللفظ فقا بينه كما بنا احد جزية الجملة وبينه اذ لم يكن كذلك بخلاف
 اسم الفعل فان الضمير احد جزية الجملة وبينه اذ انصرف الى الضمير فاطرد استكنا
 الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فان لم يفصل الضمير عما عامله ولم يرتفع بالصفة
 وبالظرف المعتمد من على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واجبة سادسة الافعال من غير حاجة الى تسمية
 كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء المستكنة
 لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي ضرورية عليه في ذلك فله جعل المرفوع
 كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذا لئلا يمتد الضمير المرفوع
 بالمصدر فلا يكون الانفصال وان وليه لا يفصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميرتان يقول
 اجمعين ضربت انت زيدا اذ لم تضاف الاكثر لان الكلام بها الجملة والمحسني
 القرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنفصل مع غير
 فان كان العامل ما وجب انفصاله من المنصوب وضربا كما المجازية نحو ما زيد اياك او فصل
 بينهما لغرض لا يستلزم الا بالانفصال وجب انفصاله كاذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك
 وانا ضارب لهما اياك ولما زيد انا ضاربك اياك لانه ان لم يكن ذلك فلا يج من ان يكون التائب

حرزا او اسم فعل او مصدر او صفة فالخرف يجب انفصال الضمير به نحو انك تايست وانك في الدار
 ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الانفصال باسم الفعل كقولك تراكم من ابل من تراكم
 وتقول وويده وجهه وكذا يجوز ان يكون على ما وجب الانفصال في القسمين لما ذكرنا من
 ان المتصل لا يجي الا عند تقدير المتصل وجا ايضا الانفصال فيما انفصل به الكاف من اسماء
 الافعال نحو ويده وورديه اياه ومليكك اياه وتشبهها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم
 يكن الكاف في تلك الكاف واما المصدر فان كان متوقفا لم يتصل المنصوب به للتصانع بين التثنية
 والذكر على تمام الكلمة والضمير المتصل المائل على عدم تمامها تقول اجمعين ضربت اياك والاضافة
 اكثر ولا يمنع من ما مر مذهب الاخفش في غرضه انك وضاربك وضاربك ان يكون حذف
 التثنية في ضمير بك ايضا المعاقبة لا للامانة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر
 فالام فالاسم انفصال الضمير به نحو اجمعين ضربت اياك المعاقبة الالف واللام للتثنية
 في تمام الكلمة به وجوز الانفصال لغيره والضمير منصوب واما اسم الفاعل والمفعول في تمام
 الكلمة اتصال الضمير المنصوب بهما متى كانا او اخلاف كما مضى في باب الاضافة وانفصاله
 بهما اولى من انفصاله بالمصدر لان مشابهما للفعل اكثر من مشابهما المصدر له تقول ضاربك
 وضارب اياك والضارب اياك والمفعول اياك والمعطاك ومعطاك واما الظرف
 والجار فلكونهما قايمين على الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بل بعد الي شمع
 ما يجتاج الى الشرح من كلام المصنف قوله او بالانفصال لغرض اخر عموما ضربت زيدا
 اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربت زيدا
 بضمه فان قلت ليس ذكر القامه قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس بامم ولو ذكرت
 المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام على قيل ان تتقدم المفعول
 على الفعل يفيد كونه امم والاولي ان يقال انه يفيد الضمير كقوله تعالى بل الله قاعد ايب
 لا تقبل الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا في ضربت زيدا امر با ولا تقول
 ضربت زيدا اياه وكذا تقول بوجه الجمع لقيته زيدا ولا تقول لقيته زيدا اياه واما نحو
 قوله فتمت ايامهم الارض فمروءة قوله او بكونه مستندا اليه صفة جرت على غير من في له
 قد ذكرنا انه ليس مستندا اليه الصفة بل هو تأكيد المستند اليه صفة ثم تقول انما اسير وهذا
 الضمير تأكيد اذ جرت الصفة على غير ما يجي له ونحو بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة ونحو بالجري ان يكون لغرض اخر مروت هند برجل ضاربته في او حال نحو
 حيثما في جاني زيد ضاربته انما او صلة نحو الضاربته انت زيدا وخبرها نحو زيد همت
 ضاربها هو فتقول اذا اختلف ما جري عليه فتحمل الضمير المرفوع وما حوله في الافراد او فرعية
 اعني التثنية والجمع وفي التذكير او مرفوعه اي التانيث فلا لابس سوا كان المتصل للضمير
 صفة او فضلا نحو زيد هند ضاربها هو او بغيرها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا
 فسلم ان الضارب وصف لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعية وفي التذكير
 او فرعية فان اتفقا في التثنية ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتصل او صفة ولا يمنع
 ذاك اللبس بالاثبات بالمتصل نحو زيد عمرو ضاربته هو او ضربته هو والزيد ان الجزاء

في

في قوله ضربت زيدا اياه وكذا تقول بوجه الجمع لقيته زيدا ولا تقول لقيته زيدا اياه واما نحو قوله فتمت ايامهم الارض فمروءة قوله او بكونه مستندا اليه صفة جرت على غير من في له قد ذكرنا انه ليس مستندا اليه الصفة بل هو تأكيد المستند اليه صفة ثم تقول انما اسير وهذا الضمير تأكيد اذ جرت الصفة على غير ما يجي له ونحو بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحو بالجري ان يكون لغرض اخر مروت هند برجل ضاربته في او حال نحو حيثما في جاني زيد ضاربته انما او صلة نحو الضاربته انت زيدا وخبرها نحو زيد همت ضاربها هو فتقول اذا اختلف ما جري عليه فتحمل الضمير المرفوع وما حوله في الافراد او فرعية اعني التثنية والجمع وفي التذكير او مرفوعه اي التانيث فلا لابس سوا كان المتصل للضمير صفة او فضلا نحو زيد هند ضاربها هو او بغيرها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا فسلم ان الضارب وصف لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعية وفي التذكير او فرعية فان اتفقا في التثنية ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتصل او صفة ولا يمنع ذاك اللبس بالاثبات بالمتصل نحو زيد عمرو ضاربته هو او ضربته هو والزيد ان الجزاء

ضاربا ماما ويضربانها وكذا في الموث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربه او ضربه والزيد ان سخن ضربا نا او يضربا نشتا
وهذا في ضربتي وتضربني الا في غيبة المضارع مع الخطاب وفي غايته مع مخاطبين نحو
انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتيا الهندان تضربانها والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرفع بابرار الضارب واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرفع بابرار الضارب نحو انا زيد ضارب انا دعي الزيدان ضاربانما سخن والزيد وب
سخن ضاربوناهم وكقول الموث انا هند ضاربها انا للمارفع المنفصل اللبس فاهذه الصورة
ظرد الايمان به عند البصريين في صور الصفة الثالث اعني اذا كان لبس ويرفع بالضرب
واذا كان ولم يرفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة
ان من اللبس نحو هند زيد ضاربته قال

وان امرا اشترى اليك وودعه من الارض مومة ويبدأ سملق
لمحققة ان تشككي لصوتك وان تفعل ان المعان موقوق

منه كونه في الفعل ورفع اليك اربعة

وكذا ان لم يرفع اللبس بالضرب ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب
تاكيد ضمير اللبس ولم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مشر
بجلا في الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن
هي له غيبة وخطابا وكلها فان قلت ضمير المنفصل مع هذا الاختلاف رافع لللبس في نحو قولك
انا زيد ضارب بالهاء يعرف ان ضارب مستدالي انا اذ لو كان مستدالي زيد لقلت انا زيد ضاربي
فلما لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يرفع به ليجر رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
خيف الا لئلا يناس على تقدير حذفه فاق بضمير لا يجوز حذفه ليجر رفع اللبس قوله **واذا اجتمع**
ضميران فليشتر احد بكما مرفعا فان كان احدهما اعرفا قد تمت ذلك الخيار في الثاني
مرفوعا عطينة وضميرك في الا وهو منفصل مغل اعطينه اياك واياه اذ اولي ضميران عاملا
خاليا من مواضع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا منفصلا فالواجب تقديمه على
المنصوب لما تقرر من كون المنفصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا الجزء الفعل حتى يمكن له ان لا يلام
الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو
ضربتي او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم بشر الخطاب مشر الغائب وانما
وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على
ما مر وان وفي العامل المذكور منصوب متصل بالمرفوع قبله نحو اعطاني زيد او با المنصوب المتصل
بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص موقوفة منه في
التقريب او اعرف او ساويا فالاول يجب اتصاله عند سبويه وغير سبويه جواز الاتصال
والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد واعطيتك واعطيتك اياه وكذا اخطتكم وخطتكم
اياهم وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا عفاضة على الثاني
بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة بالانفصال وجه انفصاله ان المتصل الاول
فضلة ليس اتصاله كالصالح المرفوع في الانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيتك لان

المفعول

المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كاصف في باب نام يسر فاعله فكان الثاني
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد رايحة المتدار والخبير اللذين حققا الانفصال
وجب اتصال اولها لغيره من الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني
اعني الاعرف يجب انفصاله عند سبويه وحكي سبويه عن النجاة يجوز الاتصال ايضا
نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انا ما وشي قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضوا الحروب
غير موضعها واستجد المبرد مذهب النجاة وانما لم يجز في الثاني الاتصال هاهنا سائما
لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فبان من كونه متعلقا بما هو اولى منه والذي
جوز ذلك قياسا الاستفاضة نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث **اعطى المناوي**
المتصل بالمنصوب فتقول ان كانا فاعين نحو اعطاهوك واعطاهاه قال سبويه جاز الاتصال
وهو عني لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل لا كثيرا انفصل الثاني وان لم يكن فاعين فالمراد
بجواز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الفاعلين ومنعه سبويه والزم النجاة القائلين
بجواز اعطاهوك واعطاهاني **تخصيبي** **خشي** اي مخمتمني نفسي وهذا دليل على انهم
لا يقولون به وانما كان الانفصال هاهنا ايضا هو المشهور لانه يانف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويعبر من تحت ذنبه وانما جاز ذلك في الفاعلين لعود كل واحد منهما الى
غير ما عاد اليه الاخر بخلاف مخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المتكلمين لفظا ومعنى
وانما تجوز في التابع نحو ضربتهوه كما جاز اعطاهوه لا لطلب الفعل المتعدي للمفعول
جنوري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشده كان اتصاله اليه
من اتصال التاكيد هذا كله في المنصوبين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول
منها مرفوع متصل ولا يكون المستتر اكمرا نحو زيد ضاربك فتدركنا قبل جواز اتصال
الثاني وانفصاله ايضا نحو ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا وان كان الثاني منصوبا
فكانا اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقضى تقريرا او ازيد
او مساو وتقول في الانفصال ضربك وضاربك اياها قال

فلا تلتصق ابيت اللعن فيها ومنعكها بشي يستطاع

وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه لان الانفصال
يما ولي الضمير المجرور اذ من الانفصال فيما ولي الضمير والمنصوب لان الفعل اتحد في اتصال
الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلبت الفاعل والمفعول لذاته وهما المشابكتة وكذا
بشد الاتصال في الثاني فيما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربتهوه **قال** من آيات الكتاب
وقد جعلت نفسي تطيب لضربها **ما يقدر** **العظيم** **نا بقاء**
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من المجرور وانقضى
او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا
وضربه هو ولا يكون الاول منها منصوبا الا عند هشام والاختصاص كما مر في باب الانصاف
في نحو ضاربك في حكم الضمير الذي يليه ههنا حكم الضمير الذي يلي المجرور كما مر في **باب**
ليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان

الاول اعرف اول قوله فان كان احدهما اعرف انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف
ولم يكن الاخر اعرف فاما وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربني اياي قوله وقد
اي قد مت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخره وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا
انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدا ما كان ذلك الخيار في الثاني قوله والافيه
متنصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كما عطاك اياك او كان اعرف لكن ليس بمقدم كما عطاك اياي
واعطاه اياك فالثاني متنصل قوله **والثاني في خبر كان لا ينشأ ولا اكثر لولا انت**
اي اخرها وسيتل اعرها وجا لاك اي اخرها وساك ان اعرف انما كان الخيار
ناجز كان واخراتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس تاملا حتى يكون كالجزء من عامله بل
الفاعل في الحقيقة مفعول الجملة لان الكاين في قوله كا زيدا قايما قيام زيدا كاي في الانفا
الناقصة **قال سحر بن ابي ربيعة**

- **لين كان اياه لقد حال بعدنا عن الهدى والانسان قد يتغير**
- **وقال ليت هذا الدهر شهرا لا تروى فيه عزيته ليس اياي واياك ولا تحشى رقبيا**
- **وقد جاء على ما حكى سيبويه ليس وكا تني قال**
- **عددت قومي كمد يد الطيش اذ ذهب القوم الكرام ليس**
- **وقيل لبعض العرب ان فلانا يامر يدك فقال عليه رجلا ليس وقال ابو الاسود**
فلولا يكنها او تكنه فانه اخوها عذته انها بلينا لها
- **وجه الانفصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكذا كعزبه قوله والاكثر لولا**
انت الى اخرها بنحو ان الاول ان يجي بعد لولا غير التخصيصه من مرفوع متنصل
لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا على ما مرفوع باب المبتدأ فيجب على الوجه
الثلاثة الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر لا عند المجرور
فانه منعه وقال في خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقولهم لولا ان هذا العام
لم اجد وقوله وكلم موطن لولا ي طحت كاخوي باجراره من قلة الشيق مشهور
والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا بعد ان يكون بعض
الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الدخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غير عامله
نحو لولا زيد ولولا انت ومثله ذلك بلون فانها محذوف ما بعدها بالاضافة الا اذا اوليتها
عذوة فانها تنصبها كما يجي وفي قوله ونظروا ذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كافي بحسبك فلا بد ان
متعلق ولا متعلق في نحو لولا ان ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي
لولا ان في موضع الرفع بالابتداء كافي بحسبك ورويه نظرا لانه لا يكون بتقدير زيادة
الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد ان متعلق فيكون مفعولا لانه المتعلق لا مبتدأ وقد اخفش
والغناء ان الضمير بعدها ضمير مجرور نائب عن المرفوع كاتاب المرفوع من المجرور ونحو
ما انا كاتب وان ربح مذهب سيبويه بان التغيير عند تغيير واحد وهو تغيير لولا جعلها
حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا فيخرج مذهب الاخفش

بان تغيير الضمير بغيرها مقادير ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا جعلها
حرف جر واتكأب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستولاهون من ارتكأب خلاف الاصل
من المستعمل وان قل وكذلك الاول ان يجي بعده صيغير مرفوع متصل بضمير مبتدأ
فصل ما بعده فاعله وقد جاء بعده صيغير المنصوب المتصل بضمير مضاف وقوله ثلاثة مذهب
قال سيبويه في محمول على الفعل لتقاربهما معنى لان معناه الطعم والاشفاق تقول
ساكن ان تفعل تحمله على الفعل في التزجي فتشبه به ويبقى خبره متقدما بان كان متقدما
في الاصل اعني في نحو عيسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمول على خبر لعل وهو كونه
في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المستدرا
ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل
وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال من زيد يخرج وذلك
لحملهم على لعل في اسمه فاجر واجره ايضا في طرح ان يجري خبره لكن لا يخرج بالكلية من
اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارفا مان محلا
لما عمل عيسى في الخبر وحده كما عمل عيسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده **قال**
لعلك يوما ان تطلع فلهة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تطلعك ان تطلع فلهة
اي لان تلم وهذا الاستعمال في الفعل كثير في الشعر قليل في النثر فعمل مذهب سيبويه
في معبر من اصله والضامير جارية على القياس تنبأ لتغير عيسى كما قال في لولا كة وحمل عيسى
على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده محققا
بالضمير فلا يقال عيسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا
بنحو قوله الوقتية في عساك في **قال**

- **مدى نفس اقول لها اذا ما تشارعي لعل او مشافى**
- **لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عيسى**
باقية على اصلها والضامير المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسم العيسى وقوله ان
تفعل او تفعل منصوب لمحل خبرها كما كان نصيب ان تفعل وصيبت تفعل وضمت
عن المجرور وجهان في نحو يا ايها ملك ادعسا كان احدهما ان الضمير البارز منصوب
بعض خبرها والاسم ضمير فيها مرفوع فكيف يكون كقولهم عيسى الغوث يا ابو مس
وهو ضعيف من وجوه اخرها ان يجي خبر عيسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستقر
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان لو مجرورا نحو عساك ان تفعل
او تفعل الا ان يجمل ان تفعل بدل من الكاف بدل الافتعال اي عيسى الامر اياك فذلك
ويكون يفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمير اسم عيسى على حسب مدلول الكلام
كما تقول في عساك تظفر بالمراد عيسى الواجب اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان
كافي قوله سمع بالمعدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل ذلك
وكل هذا تكلف وايضا ليس كذلك المضمير مفسر ظاهرا ودثاني الوجهين المتولين
منه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فانصل به كافي ضربك زيد والاسم

وجعل عيسى على لعل في نصب الاسم
رفع الخبر مخصوص

أما المحذوف كان قوله يا ابتائك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قوله
 جاني زيد ليس إلا أي ليس الجاني الأزيد وأما مذكور كان قوله عساك أن تفعل وكذا في
 عساك تفعل فتدبر أن **أقول** أن أراد محذوف الفاعل أضار به كما هو الظاهر في ليس
 فهو الوجه الأول والظاهر أنه قصد المحذوف المصحح فيكون ذهب مذهب الكسائي
 في جواز حذف الفاعل كما مر في باب تنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد
 الضمير المنصوب ويكون عساك أن تفعل محذوف بمنزلة أقاربك الفعل كما كان عيت
 أن تخرج هذا النجاة بمنزلة قاربك بت الخروج ولا يكون الاستفهام كغير مبتدأ وخبر
 لأن أحدهما جنة والآخر محذوف إلا أن يقتدر في أحدهما إلا أن يقتدر في أحدهما
 أي على حاله أن تفعل أو عساك صاحب أن تفعل كما يجي في أمثال المقارنة **هولته ونون**
الوقاية مع الياء الألف في الماضي وضع الضمير عربيا عن نون الأعراب واستتب
مع النون ومن ذلك ما خزنها محذوف في بيته من ذلك وقد وقطع عنها
الفعل علم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقويه من الكسرة لا ما قبله المستكلم
 يجب كسره كما مر في باب الإضافة ولما منعوا الفعل الجبر وكان الكسرة أصل ملاقات
 الجبر والفتح والياء فرعا كما تبين في أول الكتاب كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض
 الأحوال علامة الجرمية لئلا يبيده من الجور ودخلها في نحو أعطاني ويعطيني إما طرد
 الباب أو لكون الكسرة مقدرا لعل الألف والياء لا تكونان في عضاي وقامى ودخلها
 مع نون الأعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل
 نحو منسوبي ويصير في نحو جازيكون نون الأعراب والتأكيد والضمير المذكور كجزء
 الفعل ولم ينفطوا الفعل من الكسرة الذي للتاكيد في قوله هو الله واضرب اضرب
 لأن الكسرة المعارضة للياء الزم من المعارضة للتاكيد إذا لم تكن متصلا كجزء
 الكلمة وثانية الكلين في قوله هو الله مستثناة من هذه النون جميع أمثلة الماضي
 و **س** علم من المضارع ما ليس فيه نون الأعراب والذي فيه نون الأعراب من المضارع
 الأمثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون في هذه الأمثلة سواء كان فيه
 نون الضمير نحو يضربونني أو نونا التأكيد أو لا **أقول**
 • **هل تبطلتني** وأوها شدة نية لئلا يثبت بحجور والشراب مضموم
 الأول فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وإنما جاز قيا نون الأعراب بمقام نون الوقاية
 دون نون الضمير ونون التوكيد وإن كان اجتماع المثليين في الكل حاصلا لأن نون الأعراب
 لا معنى له كنون الوقاية إذا عراب الفعل ليس معنى كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في
 قسم الأفعال فكلاهما لا يرفعان بخلاف نون الضمير ونون التأكيد هذا مذهب
 من قال المحذوف نون الوقاية كالجزي لأن الفعل جازمها لا من نون الأعراب أما على
 قول سيبويه وهو أن المحذوف نون الأعراب لأنها المعرصة المحذوف بالجزم والنصب
 ولا معنى لها فاعلة **ن** عدم حذف نون الضمير ونون التأكيد ظاهرة لا أيضا ليست مرفوعة
 المحذوف ولها معنى وقد جاز حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة **قال**

فرعها

• **قوله** كالشمار فيل مسكا يشوا الغاليات إذا ضليني •
 ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير إذا الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الأعراب
 في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الأعراب ثلثة أوجه حذف أحدها وأدغام
 نون الأعراب في نون الوقاية وإثباتها بلا ادغام وتري قوله تعالى اتخا جوتي على الثلاثة
 قوله ولله حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والراجح الالضرورة عند
 غيرهما الثبوت راجح وليس المحذوف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن أن
 يذكره المصنف أما مع الماضي أو مع ليت ومن ومن لكنه تتبع الجزوي في أنه قال في لدن انت
 محذوف والمضارع محذوف على ما قالوا والمحذوف نون الوقاية في لدن وإن لم يكن فعلا للمحافظة على
 سكون النون اللازم وإنما لم يأتوا بها في علي والي ولدي وإن كان آخرها أيضا ساكنا
 لا ولما لا منهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك إما قيل ياءا مستكلمة لذلك لكان اللفظ
 أو داو أو يا حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الإضافة فلذلك
 لم يجلوا نون الوقاية في نحو تاني ورحاي وعضاي وقاضي في قاض ومبلي ومبليين وعشيري
 ومسلمي في عشرون ومسلمون وعشرين ومسلمين فإن قلت فكان يجب أن لا يخلط في نحو
 يدعون وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربني وإن يقولوا يندعي وضربي
 واضربني ورماني وضرباني فقلت ذلك اجزا للباب الفعل مجرى واحدا
 وحمل للفترج على لا مثل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمير المشدود
 المتصلة ولولم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسرة فحل عليه ما لم يكن ليخلفه الكسرة
 مع عدم النون أيضا وهو المعنى اللام والمفضل به الضمير المذكور قوله وإن واخواتها
 يبين باخواتها إن وكان ولكن وما ليت ولعل فسيجي حكمها بقدر ما جاز الحاق نون
 الوقاية بان واخواتها المشابهة الفعل على ما يجي في المرفوع وأما جواز حذفها فلا للاحقاق
 للمثابرة لا بالامتنان ولا اجتماع الأمثال في إن وإن وإن وإن وإن وإن وإن وإن وإن وإن وإن
قوله ويختار الضمير ليت المشهور في ليت حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الالضرورة
 الشعر لا في الشدة كذا **قال** سيبويه وفيه **قال**
 • **كمنية** جازية **قال** ليس أصدا فعه وافقه بعض مايلي •
قوله من ومن وقد فقط كذا قال الجزوي إن الإثبات فيها هو الأشهر وعند سيبويه
 المحذوف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز إلا في الشعر **قال**
 • **أيضا** التنايل منهم وعني لست من قبس ولا قيس مني • **وقال**
 • **تدني** من قصر الجنبين قد ي ليس الأما مر بالشحج الماحنه
 وإنما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن أي للمحافظة على السكون اللازم وإنما حفظ
 على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين **قال** سيبويه يقال في كذا
 الذي ولو اصففت الكاف الجارة إلى الياء فقلت ما انت كي لأن الأسماء والحرف الجنبين
 على السكون يشاهدان الفعل نحو حذفون ويبعد أن من الأسماء الممكنة بل ومهما السكون
 الذي لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون **قوله** وعكسها فعل أي حذفها

زيد نفسه القايم لكنه ليس تأكيداً لانه يحى بعد الظاهر والضمير ولا يؤكده الظاهر
بالضمير فلا يقال امرت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو لانت الحليم ولا يقال
ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير باختلاف لفظيهما فيقال
ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فيجده الملايكة كلهم اجمعون
ولا يقال منه ميبوبه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه **لا** اجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظاً نحو ضربته هو اياه ووافق سبويه في منع المتفقين
ولم يجوز سبويه تناول ذلك ظنفته هو اياه والقايم وان جعلت اولهما فضلاً والثاني
تأكيداً **الان** العمل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفعل والتأكيد
نحو اطنه هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا حق المبتدأ الذي عليه الفعل
لان لا يكون ضميراً لانه ان كان ضميراً من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا
كان حق الخبر الذي بعده الفصل ان يكون معرباً باللام لانه اذا كان كذلك افتاد الحصر المجيد
للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفعل فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام ان كان معرباً
باللام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين
الضيعة او لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا الضيعة لان المعنى كل الكرم
التقوى وان لم يكن في المبتدأ اللام الجنس فاحذر المعرب باللام مقصور على المبتدأ سواء كان
اللام في الخبر الجنس نحو انت العزيز الحكيم **اي** لا عزيز لانت فهو للبالغة
كقوله انت الرجل كل الرجل اول العهد نحو رايت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك
الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولاً نحو انت القايم او زائداً داخل في الموصول
نحو انت الذي قاله كذا انه شمر اتسع في الفعل فادخل حيث لا لبس به وانه ايضا وذلك
عند تخالفت المبتدأ والخبر في الاغراب نحو زيد كان زيد هو القايم وما زيد هو القايم
وان زيد هو القايم وهذا يكون المبتدأ ضميراً نحو اني انا الفتور الرجيم وعند كون الخبر
ذالام لا يصلح لوصف المبتدأ كقوله الدين هو المصيحة وهذا كون الخبر افضل التفضيل
للمشابهة ذالام ووجه المشابهة كون محتمصه حراً يقتضيها افضل التفضيل معنى
اعنى من في ملتصقة به ومقترنة معه كما ان محمص ذى اللام حرف متحده معه اي
اللام ومن ثمة حاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يبينك كذا ويكون من التفضيلية كاللام
معنى لا يجتمعان فلا تقول الا افضل من زيد كما يجى في باب **هـ** وجوز اهل المدينة محج
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احداً هو خير منك قال الخليل وانه لانه اعظم في
المعرفة للضمير اياه لفرأيت اذا كان مستبعداً في المعرفة مع انه قياسه كما مر في
طعنك بالنكرة واجاز **الخبر** وفي وقوعه بين افضل تفضيل نحو خير من زيد هو افضل
من محمد وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيداً هو مثلك وهو
غيرك وكذا يجوز نحو رايت مثلك هو مثلك زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صيغة المفعول
واستناع دخول اللام عليها وكذا يجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة
نحو اني انا احوك وجوز بعضهم وقوعه قبل المفعول نحو انا انا زيد والحق ان كل **هـ**

معه اولى لاجتماع اللامات فيه وفي مشابهة اللون قرينة منها في المخرج ولين بين الاولى
والاخرتين الاحرف واحدا من الغين ولان من لغاتها لصل وكذا الحذف في محل اول من
الاثبات وان كان ساكني الاخر مثل قد فقط لكرهه لام ساكنة قبل النون ويعسر النطق
بها ولفظ ليس كليت اى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليس وحا ليس قال
اذ هب النور الكرام ليس حملا على غيري وحا مسائ حملا على لعل والاكثر عسائي وبحوز الحاقها
في اسرار الافعال لا دأها مغنى الفعل وبحوز ستوكها ايضا لانها ليست انفعالا في الاصل حكمي
يرفئ ملكي وحكي الفراما كنكي **وقوله** وليس حاملني الابن لجمال شاذوا جعلت اللون
للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في مثل التجب استقاط اللون
نحو نانا اقترى منك وما احسن وما احمى **قال** الشيرازي لست ادري من العرب
حكرا هذا امر قاسوه على من ذهبهم في ما افضل وهذا لانه امر عندهم في الاصل **قوله**
ويتوسل بين المبتدأ والخبر دليل على ان المبتدأ هو الذي هو في موضع متصلة مطابق للمبتدأ
وهي فضلا ينفصل بينه وبين كونه نعتا وخبرا وشروطه ان يكون الخبر معرفة او افضل
حسن كذا نحو كما قال زيد افضل من عمرو ولا يوضع له عند الخليل وبعد العرب بمجمله مبتدأ
ما بعده **قوله** قبل العوامل نحو زيد هو القاييم **قوله** وبعد ها اي بعد دخول
موائل المبتدأ والخبر وفي باب نل نحو ظنته هو الكريم وبما ان نواته هو القوي
وما الحجازية نحو ما زيد هو القاييم وبما ان نحو كنت انت الرقيب **قوله** صيغة مرفوعة
لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يحى بل هو ضمير اول ولا يمكن الاختلاف
في انه صيغة ضمير مرفوع **قوله** مطلقا المبتدأ في الاذ زاد وضميره والته كير مرفوعة
والغنية والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو القوي وانك انت القوي وربما
وضع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف فاي **قوله**
وكاين بالاناطة من صديق سيواني لراحت هو المصايا
اي يصرى مضافي هو المصائب **قوله** ويستتم فصلا لانه فصل بين كونه ماضيا
نعتا وكونه خبرا لانك اذ اقلت زيد القاييم جاز ان يتوهم السامع كون القاييم
صفة فيفتكر الخبر حيث بالفصل ليعين كونه خبرا لاصفة **وقال** الخليل وسيبويه
يحي فصلا لفصل الاسماء **قوله** ما بعده بدل لانه على انه ليس من تمامه بل هو خبر
وما كان المعنيين المسمى واحدا الا ان يقترب مما احسن من تقريرهم والكوفيون ليسمونه
جاء الكونه حاقط الما بعد حتى لا يقطع عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للشفق من
السطوط فالعرض من الفصل في الاصل فصل الخبر من النعت فكان القياس ان لا يحى
الابعد مبتدأ بل انما يحى او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة من ضمير وكون
جزءه والام بتقديم صا لحواف المبتدأ به وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ انما يحى
ضميره الخبر عن النعت بسبب تخالف امر ايها نحو كان او انما الحجازية لم يحسب
الى الفصل واذا كان المبتدأ مذكورة لم يوثق بالفصل لانه بعيد التاكيد ولا توكيد التكرار
الانما سبق استثنائه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل بعيد التاكيد لان معنى

ذی

وعاد ولم تثبت صحتها بعينه من قرآن او كلام موثوق به ونحو قوله تعالى ان انا انزلنا القرآن
 بنصر اذ يجمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبر ان بل لو ثبت في كلام يعي الاستدلال
 به عزما اظن احدا موحيا منك وكان خيرا من زيد وما فضل من عمر وروايت زيدا هو
 مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا **بانتصب**
 ما بعده صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بحمد النجاشي
 والفا الضمير ليس بامر هي من سيفي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين
 معرفتين ثابتيهما ذات اللام او بين معرفة او نكرة هي افضل التفصيل كما في كرسية
 واجاز المازني وقومه قبل المضارع لمشا بعتهم للاسرة وامتناع دخول اللام عليه فتشابه
 الاسم المعرفة قال لا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسما حتى يقال فيه كانه
 اسما مستمع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله وهو ايضا بلا حجة وقوله تعالى وسو
 اوليك هو يور ليس من في كونه فضلا يجوز كونه مبتدا ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد
 هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وانه هو اخذك وابكى وانه هو امات واجي وروي عن محمد
 ابن مروان وهو احد ثرواد المدينة هو لابن ابي من اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن
 سعيد ابن جبر قال **ابو عمرو بن العلاء** احب من مروان في لحنه يعني باقناع الفصل
 بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان المبتدا اخر ان معرفات
 باللام نحو هذا الخلو هو الخا من حق لا يثبت خبر الثاني بعت الاول وانا لا اعرف
 به شاهد اقطعي ولا يثبت في الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القايير زيد لانهم من
 التباس خبر بالصفة اذا الصفة لا تتقدم على الموصوف وحرره الكسائي اي كاجاز نحو
 قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس هذا وانما جي بصيغة ضمير
 مشرف مع فصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة
 خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذواللام من النعت لان الضمير لا يوصف
 وليس لمبتداه حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايير
 وكنت انت القايير لانه لما كان الغرض من الاشارة بالفعل ما ذكرنا اذ وقع التباس
 الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افاضة المعنى في غيره مناد حروف
 وانما تعلم منه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة ان صيغة الضمير المشرف وان
 تغير ما بعده عن الرفع الي النصب لان الحرف عديمة التصرف ككلمة بقي فيه تصرف
 واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مشنقا ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومثليا
 ومخاطبا وغايته لعدم مراقة الحرفية ومثل كاف الخطاب في هذا التصرف لما جرد
 عن معنى الاسمية ودخل معنى الحرفية اي افادته في غير ذلك الفايضة كون اسم الاشارة
 الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا ومؤنث فانه مناد مرفعا مع بقا التصرف
 المذكور فيه فان قلنا قلنا اسما كثيرة معنية للمعنى في غيرها كالاسما الاستثنائية
 والخطوط مع بقا غيرها على الاسمية فلا كان الفصل وكان الخطا بكذا لك قلنا
 بينهما فصح فاذ ان اسما الاستثنائية والخطوط دالة على معنى في انفسها وذالة على

معنى

معنى في غيرها ذال الفصل وكان الخطا لا الحرفية لا يدل ان الاصل معنى في غيرها
 وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الفصحى للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الاصل
 معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره **واعتلم** انما يتعين فضليه
 الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد
 هو المطلق او اذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعده فان كانا ايضا بعد خبر
 نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد ضمير باللام ابتداء
 كونه تاييدا لذلك الضمير بخوانه هو الغفور فانه قد يوكل المتصل بالمنفصل المرفوع
 كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعده فافاضا
 لا تكون تاييدا لان المظهر لا يوكل بالمضمر ولا تكون مبتدأة لانتصاب ما بعده
 وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعده فافاضا لا تدخل لام الابتداء
 على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعده فاقوله تعالى انه هو الغفور تحتل
 الصيغة كونه فصلا وتاكيدا ومبتدا وفي قوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون
 مبتدأ او فصلا لا يجوز كونه تاييدا لاجل اللام كما ذكرنا قوله ولا موضع له عند التحليل
 عند البصريين انه استمر على لا محل له من قبله ما اذا فعلت في نحو انما لهذا قال
 التحليل وانه انه لعظيم لان الفا الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض
 البصريين انه حرف استنكا والحق هو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل
 من قولان معنى الحرفية عليه والكوفيين يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون
 هو تاييد لما قبله فان ضمي المرفوع قد يوكل به المنصوب والمجرب وكما مر في
 باب التاكيد نحو ضربتك انت ومرويت بك انت ويرويهم ان المضمر لا يوكل به المظهر
 فلا يقال بجاء زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان ازيد هو القايير وايضا ان
 اللام لا تدخل في خبر ان لا تدخل في تاييد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كرسى
 ومعنى النخلة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع ما بعده كالشئ الواحد
 وكذا ايدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين
 انما لم يشر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله **ويعني** العرب بمجعله مستدا
 بما بعده خبره فلا ينتصب ما بعده في باب كان وباب غلبت وما الحجازية
 وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كافواهم الظالمون وان تنوي اقل بالشرع
 وقوله عليه السلام كل مولد يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
 وينصرانه فانه ثلاثه اوجه احدها ان يكون ضمير الشأن والشان ان فيه ضمير المولود
 وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان ورويها اللذان فابواه اسم كان والذين
 خبره **وهما** **فصل** قوله **وتقدم** قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشأن والنقصة
 بفسر بالجملة بعد ويكون منفصلا ومفصلا مستترا وبارز على حسب العواصم
 نحو هو زيد قايير وانه زيد قايير وحذف منصوبا ضعيف الاعمى ان اذا خففت
 فانه لازم قوله ضمير غايب انما لازم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا

بما قلنا انما كثر فيها معنى خبرها
 بهتفهم والشرع بقاها على الاسمية
 فلا كان الفصل وكما في الخطا
 قلت منها وروى ذلك في الخطا
 والسطر معنى الحرفية مدلولها صحتها
 مطا وكم موضع جرد الاسماء
 بل المعنى الاسمية ثم حذف حرف الراء
 الاسماء فلهذا كثرة الاسماء وصحتها
 معانيها كما عدم في هذا الاسم خلاف
 الفصل كالحطاب في ذلك فانه
 معنى الحرفية اي كونه ما بعده خبرا
 صفة وكونه الحطاب تام
 واحدا او غيره مدلول الحرفية
 ولم توثق بها الا عند المفسرين
 فلهذا حكم خبريها صحيح

مر محمد بن ابي الحسن

كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فينبغي ان الغيبة والحضور والمراد بهذا
 الصير الشأن والغيبة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه امام ذكر اوهل
 القلب او مرثا كما يجي وهذا الصير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال
 مقدّر تقول هو الامير مقبل كانه سمع متوصلاً وجلة فاستبهم الامر ففصل
 ما الشأن والقصة نقلت هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي
 تضمنه السؤال صير ظاهر قبل الكتي في التفسير بخبر هذا الصير الذي يفتقبه
 بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك هذا ان الجملة بعد الصير
 ليرى بها المحذور التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت صير المادة
 بيته والغصة لهذا الابهام في التفسير تعظيم الامر وتخصيم الشأن ففصل هذا
 الابدان يكون مضمون الجملة المنسوبة شيئاً عظيماً يعنى فلا يقال مثلاً هو الذي
 يظهر وقد خبر عن صير الامر المستفهم عنه تقديره بالمتنوع تقول هو الذي
 حتى لا يبقى على صيرته باقية قال **ابو الطيب** هو الذي حتى ما تاتي الخرافات كانه قال
 اي شئ وقع من الغرائب فقال هو البين وقول **خزما** تاتي مبي على ما ينهم من استغفار
 امر البين المستفاد من ايهام الصير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا تشا في
 جماعات الابل ايضاً واجاز الفراء ان يفسر صير الشأن مصدر موزون بالجملة
 نحو كان قائماً زيدا وكان قائماً الزيدان او الزيد ولا فلان قائماً في جميعها خبر عن
 ذلك الصير وما بعده مرتفع به وكذا جاز غرضه قائماً زيدا او الزيدان او الزيدون
 وكذا ليس بقايم الخواك وما هو بهذا اهل الزيدان واليه يربون يمينون جميع ذلك ولا يجوز
 الا نحو ليس بقايم الخواك وما هو بهذا اهل الزيدان على ان يكون اخوان اسر ليس
 وبقايم خبر مقدم او يكون اسر ليس وبقايم خبر مقدم او يكون اسر ليس صير
 الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السير اي التجرى ما اجاز
 الفراء من نحو ما هو هذا اهل الزيدان وجهها وذلك السير في لسخن زما اجاز الفراء
 من نحو ما هو هذا اهل الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فعلها في نحو ما صار مستقيم
 الزيدان جملة لا فاصلة مستغن عن الخبر فيكون صير الشأن مفسراً بجملة وفيما ذكر
 نظر من ذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتدت على نفس
 ما لامل المبتدأ بقدها خبر ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مصدر وبعض البصريين
 يمنع من تحويل هذا اهل الخواك وما هو بهذا اهل زيد على ان ليس صير الشأن
 قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباقي خبر ما وليس الا اذا كان مفردا
 واما قوله تعالى وما هو بمخرجهم من العذاب ان يعمروا فمخرجهم ان يكون هو صير التعمير
 الذي تضمنه قوله تعالى لو يعمرون يعمرون من هو يكون هو راجعاً الى احد هـ
 وان يعمروا فمخرجهم نحو ما زيد بنا فمخرجهم واليه يربون يمينون التفسير جزئي
 الجملة المنسوبة لصير الشأن لانها منسوبة فالاولى استغناء جزئياً عن مفسر واما
 الكريون عدم التصريح بقدر جزئها نحو انه مخرجت وانه قامت وليس له شاهد وهذا

الصير

الصير يسميه الكريون صير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه متقدراً الى ان
 يفسر ولا يعود اليه صير من الجملة التي هي خبر لما مر في باب المبتدأ ولا يبدل منه ولا
 يتقدم الخبر عليه لئلا يزول الابهام المقصود منه ولا يوكده لانه اشبه بها من المنكر ولا يتركه
 المنكرات ويختار ما يثبت الصير لرجوعه الى المورث اي الغصة اذا كان في الجملة المنسوبة
 مورث لغصة المطابقة لالان مفسرة ذلك المورث **قوله** تعالى فانها لا تنمى لا بصار
وقوله على انها تنموا الكرم وانما هو كمال بالادنى وان جمل ما يمتص
 والشروط ان يكون المورث في الجملة فضلة فلا يختار انما يثبت عرفة وان لا يكون
 كالفضلة فلا يختار انما كانت التران معجزة لان المورث منصوب نصب الفضلات
 وذلك لان الصير مقصود بهم فلا يراى مطابقة للفضلات وثانيته وان لم يتضمن
 الجملة المنسوبة مورثاً قياساً لان ذلك باعتبار الغصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله
 فواضح المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جازك لفا فعلية ايضاً كما
 في قوله تعالى فانها لا تنمى لا بصار وتقول ما هو قايماً زيدا فزيد قوله ويكون متفعلاً وذلك
 اذا كان مبتدأ واسم ما ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابي ان وظن متصلاً من فاعل
 مستتر ان بابي كان وكان قوله وحذفه منصوباً ضعيف لا يجوز حذف هذا الصير لعدم
 الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه صير وابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع التمهيد
 الدالة عليه ويجوز حذفه منصوباً مع ضعفه صير ورتبه بالنصب في صورة الفضلات
 مع دلالة الكلام عليه **قوله** ان لم يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جأراً وظناً
وقوله ان من لا يرى منى بيت حسان الميه واعطيه في الخطوب
 وذلك الدليل ان ترايح المبتدأ لا تدخل على كظم المجازاة كما مر في باب المبتدأ قوله
 الامع ان اذا اخففت فانه لا زمر اذا اخففت المنقوطة جازاً افعالاً في الاسم الظاهر
 واهما كما في الكسرة على ما قال الجوزي قال ابن جعفر بن ترك افعالها في الظاهر الكسرة
 وقال المصنف كما يجي في الحروف افعالها في البارز شاذ كقولك فلو انك في يوم الزمان التي
 والاكثر مع الالفاظا من الالهة تقبل في صير شأن مقدور بخلاف المكسرة الملقاة فانها
 اذا الغيت ظاهراً الغيت مطلقاً ولم تقبل تقدراً وانما اعملت المنقوطة الملقاة ظاهراً
 في صير شأن مقدور ليحصل بديها وبين الجملة التي تليها ربط مقدم من حيث للفظ بسبب هذا
 الاسم لانه يكون لها باسمها الرباط ولا سمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة ارتباط
 وانما طلبوا الاوتباط اللغوي بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك لانها حرف موصول
 وهي من جملتها في تقدير المصدر اي المصدر اذ هي حرف مصدرى وكان ان وحدها بعض
 حروف ذلك المصدر بخلاف ان المكسرة فانها مع جملتها ليست بتقدير المقدر هذا هو المشهور
 من مذهب القوم اعني افعال المنقوطة تقدير افعالها لفظاً وقد اجاز سيبويه الفاها
 لفظاً وتقديرها كالمكسرة فتكون كالمصدرية في مع جملتها في تقدير المقصود مع انه لا ربط
 بينها لفظاً وهذا المذهب ليس بعيب **قوله** ان فعل المضرات اختصا صير المتكلم
 ثم المخاطب ثم الغائب فيوجب الاختصاص نحو انا وانت او هو فكلنا وانت وهو فكلنا
 والحمد لله رب العالمين **وقوله** على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الى قوله

منه من صير الشأن

مخرج ان

اللقم بجهول الاصل فخل على اليا لا استئصال اكتناف ثقلين للكلمة ومما الفضة والاول
والرولون والاخر ولهذا تكتب من الكوفة الف نحو القوي والصفي باليا مع ان اصلها وادو من
شمر يعني بعض العرب معقول العين من هذا الجنس كله باليا وان كان الفهم واو ايضا
وقد تبدل الميم الاولى من اولها فيقال هلا وقد تضم الميم للاهجرة نحو اولاد وبما
تشبع الفضة قبل اللام نحو اولاد نحو طومار واما قوله فمؤلا على وزن نوزاب قال
تجمل لا تقبل مؤلا وهذا بل لما يكي اسناد فيظا
فليس بلفظ بل هو تخفيف هو لا يحذف الف ها وقلب همزة اولاد واو **قوله** ويلحق
بها حرف التثنية يعني ها انما يلحق من جملة المفردات لاسم الاشارة كثيرا الى ان تعريف
اسم الاشارات في اصل الوضع بما يقتضيه اليها من اشارة المتكلم الحسية في في اوايلها
بحرف ينيبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه ويضطرا الى اي شيء يشير من الاشياء
الحاضرة فلا يرم لم يوت بها الا فيما يكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط
لا في البعيد الغائب وكان محجبا في الحاضر اكثر منه في المتوسط وهذا اكثر استملا
من هذا لان تبيينه للمخاطب لا يصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تبيينه
لا بشار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن
ابصاره اذ لا يثبت العاقل احدا ليري فما ليس في مراه فلهذا كان لا يخرج مع ها مع
اللام **قوله** ويتمثل بها حرف الخطاب **قوله** قد دللنا عند ذكر الفصل
على كون هذا الكاف حرفا ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقرع النظام موقعها ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك ولذا ذكره هنا على تخصيص المتوسط والغائب البعيد
دون القريب فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل **قوله** ان وضع اسم الاشارة
للمحذور والقرب لما قلنا انه لثا رايه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الغالب الى الحاضر
القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه
الغلاجه اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان
فصلنا وانما فصلنا او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتا مع ان خطاب
المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب من خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل فلامك
اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو فلامك فلا تتوكل يا هذا اكن
كالانتر يا فلامك ولا فلامك قلت كذا انا لك فموجب كون ما وليته غائبا في التعبير
فهو فلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور فلام المخاطب
فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع المحذور من حيث
كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار بعلامته مع الكاف بين المحذور والغيبه وهذا
هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعيد جيت بعلامته فقلت ذلك مشر
لقول لفظ ذلك ليعلم ان يشار به الى كل غائب مينا كان او معنى يحكي عنه ولا مشر يوتي
باسم الاشارة تقول في العين جان رجل فقلت لذلك الرجل في المعنى تضاربوا ضربا
بليغا فها لن ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غائب

كأن في الحرف على المحل
بأنه تاء عذره على حرف فيها
مثل مفصلة من أهم الأثر
اولا كما في

لا يخط اثنان في كلام واحد

سان
الصلاة

نحو

وتجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت
لهذا الرجل وهاتين هذا الضرب اي هذا المدكور من قريب وكذا يجوز ان يقول
المصنوع عن صفة قريب ذكر اسم الاشارة بلفظ البعيد كما تقول يا الله الطالبا الغالب وذلك
قسم عظيم لا نعلم ان قال تعالى كذا لك يضرب الله للناس مثلا لهم مشيرا الى ذلك ضرب
المثل الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الآية وانما جاز
ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد اذ الغالب في سلب الاشارة
الى المعنى بلفظ الحضور فتكون هذا قسم عظيم وكذا يجوز الاتيان بلفظ البعيد
مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى غلبة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعيد
المنزلة بينهما كبعد المنافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول
بعضهم ذلك السلطان يتقدم من اومنه قوله تعالى فذلك الذي المستثنى فيه ويجوز ان يكون
قوله ذلك الكتاب من باب غلبة المشار اليه او المشير **قوله**
فقلت له والرحم يا ارمته **قوله** خفا فافترقا ناذ لك
من باب غلبة المشار اليه فيكون ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وهو
نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه
اشارة حسية فاستعمل فيها لانه ركة الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل
الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع
للبعيد اذن اعني ذلك ونحو كغير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل
يشار اليه كضير راجع الى ما قبله وقد تلحق كاف الخطاب الحرفية بل وابصر وانظر وكلا
وليس وفهم ويبين وحسب وكذا ان ويد والتجاذج سهل وارتيت بمعنى اخبر **قوله**
ويقال في القريب الى اخره لما راي المصنف كثرة استعمال الذي القريب من اسم الاشارة
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كاذكرنا خالجه الشك في اختصاص
بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يخذ مذهبنا ولم يقطع به بل احاله على غير فقال ويقال
في القريب يعني لم يستحق ذلك عندى واقول وانما لا ادرى بينهم خلافا في اختصاص
بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد واذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذكر
بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسم الاشارة
المجردة عن التلازم والكاف للقريب والمتقاربة بهما اوبا لكاف وحدها وجمهورهم على ان
بين البعيد والقريب واسطة فقالوا اذ اشر ذلك مشر ذلك وبعضهم يقولون ان ذلك والمؤنس
في وتاودي وتة وده بسكون الهامين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم
ووات مشر تيك وى كثيرة الاستعمال وتاك وى دونها ولما ذك ففقد اورد ها التكرار
وابن مالك وفي الصحاح لا تتل ذلك كما نه خطا شمر تلك وى الكثيرة وتلك بفتح الستار
وتلك وتاك ثلاثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكت في ذلك لان اللام
خفيفة فلم يقصد واحدة فحركت اللام بالكسر للتساكنين وكذا في تلك لان الياء التي
بعد النسخة قريبة من الالف في الحقة فاما تلك فادخلت اللام التي فيها على في ولم تترك الياء

للبعيد

ان الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو ليم الله الذي
 يبقى ويثبت كل شي او الاله هو باق او في احد الاذنه نحو الذي ضربني او اضربه او الاله هو ضارب
 او يكون متعلقه بمحكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الاذنه نحو الله الذي
 يعتقد ان الخطاب يعرفه بكونه او يكون سببه يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب فلان
 او غلامه ضارب او يعتقد ان الخطاب يعرفه بكونه او يكون سببه حكما على شي داما او في بعض
 الاذنه نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه لهذا يصلح
 وليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلعها
 المتكلم على المعلوم عند الخطاب وهذه خاصية المعارف وليست بجهة اعتراض من اعترض
 بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وفي جملة فلا تعرفت النكرة الموصولة بها في خطابي
 رجل ضربته لان الموصول حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كونه
 من موصولة او موصولة وذلك لا نقول كما سبق ان تقريب الموصول بوصفه معرفة مشارا به
 الى الموصول بين المتكلم والخطاب بمضمون صلتهم فمضى قولك من ضربته اذا كانت من موصولة
 لقيت الانسان الموصول بكونه مضروبا للخطاب موصولة على ان تكون معرفة بصلتها وانما اذا
 جعلتها موصولة فكانت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا لم يخص
 بمضروبيه للخطاب لكنه ليس بخصيصا وضعا لان انسانا موصولا لا يخص فيه
 بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها على ان يختص بمضمون صلتها وانما في
 المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتحديد عندهم وليس
 المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك تخصص النكرة بوصف لا يشترط فيه شي اخر مع انها لا تسمى
 بذلك معرفة بكونه من وضعي كما نقول رايت رجلا مسلما عليك اي من موصولة قبل كل احد وكذا نقول
 ان اجد الخا خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قلت ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولا
 وتخصصها قلت لا نسلم نكيرا بل كالتقدم في باب الوصف ولولا اننا نالنا التخصيص في الحقيقة
 تشييد الموصول بالصلة كما ان رجل طويل لا يختص في كل واحد منها بل لا يفرد وقد حصل التخصيص
 بتقيد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بشي تخصيص وان كان المقيد غير خارج
 عن ذلك **وقال بعضهم** انما كان الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا ان الصلة
 انما صارت معرفة بسبب ضمير تعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة
 ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق
 بوجه نحو الذي ضرب عمرو ونحوه **وثانيها** ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع من اعتقاده
 المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم وان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم
 ان الخطاب انه يعلم حصول الموصول فلا يقال انا الذي دوح البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان
 شخصه او غيرها **وقال بعضهم** لا يجب ان يكون الموصول معلوما للصلة الا اذا كان مجزئا
 عنه قال لان المجزئ يجب تعريفه وليس بشي اما **اولا** فلان وضع الموصول كما ذكرنا
 على ان يكون مضمون صلتها معلوما للخطاب في اعتقاده المتكلم وهذا امر قد اطرده المحققون
 وغيره واما **ثانيا** فلان المجزئ قد لا يكون معرفة ولا يختص بوجه كما هو في باب المبتدأ

لقيت

العرف من المعهود والترك
المخصص

قد ص

والخطاب يعرفه
بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول
له

وثالثها

وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شي ينبغي ان يكون جملة او ما اشبهها
 من الصفات مع فاعله والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضا الموصول للحكم وضعا اعليا لم يستعمل
 من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة وينبغي فيها طرف او جار
 ومجرور متوحد معه فعل وفاعل هو العايد **وثانيها** ان يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا
 انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للقرع للخطاب قبل حال الخطاب والجملة الانشائية
 والطلية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر
واية الرابع نظرة قبل التي **العلي** وان شطت نواها نوزوها
 فمثل قوله **جاءوا** نطق من رايت الذي قطع الى ان يقول فعل ازوها وتدفق القصيدة
 صلة قال تعالى وان منكم لمن يبطين لئلا يعلم يبطين ومنه بعضهم ولا اري منه ما نعاود
 اجاز ابن حروف وقوع التهجئة **وقال** من دون اضمارا لقول نحو جاني الذي ما احسنه ومنه
 ابن بابشاذ سائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية وخاصتها انه لا بد في الصلة من ضمير
 عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه او
 اوسببه او محكوم به هو اوسببه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم
 بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العايد اليه فلو لم يذكر الموصول
 في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بافتها لولا الرابطة التي فيها وقد
 يفتقر الظاهر عن العايد على صلة نحو ما جاني زيد الذي ضرب زيد **وقال**
الاول واللام اسمان على الموصول لما ذكرنا ان الصلة يجب ان تكون جملة استدلوا
 بذلك فانه قال لكن صلة الالف اللام اسم فاعل او مفعول **اسم** انهم اخذوا
 في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقالوا لما ذكرنا في حرف كافي سائر الاسماء
 الحاملة نحو الرجل والفرس **وقال** غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري
 الى انها منقوصة من الذي واخراته وذلك لان الموصول مع صلتها التي هي جملة بتقدير
 اسم مفعول فتشاكل ما هو كالنكرة الواحدة يكون احد جزئها جملة فتختص الموصول تارة
 بحذف بعض حروفه قالوا في الذي الذي والذ **فبكون** الذال شراقتصر وامنه على الالف
 واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او مؤن المشق او المجموع نحو الخا فطر عوز
 العشرة كانهي **والاولى** ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان زائدة بخلاف اللام
 الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة وجوع الضمير اليها في السعة نحو المجرور
 به زائدة **الحال** ان الضمير راجع الى الموصوف المتدرفق الضارب
 غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيها اذ تكتبه يلزمه كذا وان احدهما **الحال**
 اسمي الفاعل والمفعول غير متعين ظاهر اعلى احد الامور الخمسة اي الموصوف وذلك
 الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام ودعاهما من غير اعتناء على شي مذهب
 الاختصاص والكوبيين ومنه هبة من هذا غير مدعاهما والثاني وجوع الضمير على موصوف
 مقدرفان قال الاعتناء على الموصوف المتدرفق والضمير راجع اليه كان قوله تعالى
 فنهض ظالم لنفسه فان ظالم على الجار والمجرور لا اعتناء على الموصوف المتدرفق والضمير

مطلوب
جوار كون الصلة
جملة قسمية

لام الذي هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ما عرف التسين **كاللذ شرفي رنية فاضطيدا** وقال **فقتل بلت تلومك نفسي** اراها لا تقود بالقيم
قال **الاندلسي** لوجه الثلاثة فيها اي تشديد الياء وحذفها كما في قولها او مكسورا يجوز
ان يكون لوزن الشعر لانها لغات اذ الخفف يشدد لضرورة الشعر وكذا يكتفى بها بالكسرة
عن الياء وحذف الحركة بعد الاكثاف **الا ان يتلوها في حاد السعة لان الشعر ضمما اذ في**
والتي في اللذان واللتان يحذف الياءين وجاز تشديد النون ابدالا من اياها المحذوفة
فعلها معربان او مبنيان على الحلات الذي من ذان وتان وقد جاز اللذان واللتان في الاحوال
الثلاث في غير الاصح والاول القول باعرابها عند الاختلاف كاحروا ما شئ العنبر يجوز كما وكثما
فلما غير من وضع واجوز ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يبرح لانه شارب صيغة مستانفة وحذف
عن نسق المثني وقد تحذف النون واللتان لانه طالة الموصول بصلته قال **ابن كليب** ان عني اللذان قتلا الملوك وتلك الاملا **وقال**
ها اللذان لو كنت تميم لتليل خزل حسيم
وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاشهر الاكثر والذون في السرف
هذه لية قال **جاء الله اعراب** الجمع لغة من تشدد الياء في الواحد وهذا كما قال **الجزولي** ان
الذي تشدد الياء معرب فكان اصله اللذون فحذفت احدى الياءين شدة على ما عمل بقامون وحكى
بعضهم اللذون وفعلوا اللذين نصبا وجر اوى لغة من يجوز تشديد الياء لجمع بلا خلاف حذف
شي منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال **ابن كليب**
قضى اللذو بعكاط طير واشتر واشتر روس فزمك ضربا لما قبل
ومن اللذين ايضا قال **ابن كليب**

كون اللذان واللتان
معربين عند اصلا
صغيرها رما
وجاز

لعمري سدا لسان

لعمري الذي موصع الذين
معرب من النون
او حذف النون
مكتفا

هو الذي حانت بصلح دما ودم **مهم** القول على القول بيا ارحا له
وجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدم مفرد اللفظ بجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان
الجنس الذي كقولته تعالى كمثل الذي استوت فادخل على اللفظ اي الجمع الذي استوت فذكر
قال **سبور** هم نخل مل المعنى ولو كان في الالية مخففا من اللذين لم يجوز ايراد العايد اليه وكذا
قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثيرا من ذكر الذي مفردا
موصوفا به مقدم مفرد اللفظ بجموع المعنى اما في النون من اللذين يجوز جازي الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل قلة اللذان المشي وقد يقال لذي ولذان ولتي ولتان ولا في بلا لام وجمع الذي
من غير لفظه الا في بوزن الفعل واللامين رفعاً ونصباً وجراد تحذف النون فيقال اللذان يمتزج بعد
ها بالاشارة كالتأني وهو قليل في المذكور في الاختش واللائي يولون من نسا يصبر ويقان اللذان يحذف
الياء وقد جاز اللذان رفعاً واللائين نصباً وجراد جمع اللذان اللذان على وزن الفاعل من السبي
وعلى اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمز مكان اللذان وهو كثير في جمع المرنث ووزن الجمع الذي
والقراي والقراي كانهما جمعا الجمع وقد تحذف الياء من الاربعه فيقال اللذان واللائي واللوات
واللوات وقد تشبهت حمزة اللذان بين المرنث والياء لكونها مكسورة على ما هو في ذوات اللذان مبنيين
وقد يقال اللذان يتاكنه بعد الالف من غير مرنث كقوله ابو عمرو البويقي قال ابو عمرو ويبلغه قريش

كانهم

كانهم حذفوا الياء بعد المرنث شرا بدوا المرنث ياء من غير قياس شرا سكون الياء اجرا للموصل بحرف الوقت
وقد يقال اللذان محذوف الياء والتا معا وقد يقال اللذان كاللغات مكسورة التا او معربة اعراب
المسلات والاولى جمع المتا ايضا لانه لفظه فاعله الذي والشيء يشتركان في الاول والثاني الا ان الاول
يجمع المذكور والكثير بالاعكس **ويحذف** الذي وفروعه من المشي والجمع والمركب من وضا
وايضا فاما المعرفة لتكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اعراب ايم في الدار او مقنونة
كلية اي اعراب قال **الكسائي** يجب ان يكون عامل او مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له
مستند الا انه قال كذا خلقت بين كذا او ضما الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
حين ان هذا ايضا متشابه فيه وقد عكس له ابن بابشاذ بان قال في موصوغة على الابهام والابهام
لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى منقطع ولا يدرى به بخلاف الماضي والحال فانها محصورة
فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في طبعه استعملت معه اى الموصوغة على الابهام وليس في
الاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر ومنه **ابن كليب** يلزم ايضا تقديم عامله عليه
وخالفهم البصريون في الموصفين لعدم الدليل على المدحوبين واذا اريد به المرنث جاز الحاق
التا به موصولا كان او استغنا ما او غيرهما عز لقيت اربع لقيت او اربع لقيت قال **الاندلسي**
التا في منه شاذ كاشد في كلتي وخيرة الناس وشيرة الناس **ويحذف** العرب بكتيها ويحذف
ايضا في الاستغناء مرنثه نحو ايام احوال وايومهم اخرتك وما شذ من التا فيك ويجوز
تصرها في باب الارباع قوله **ودوا لطايبه لا تصوف كوجا فاذ وفعل وذا وفعل**
ودوا ففعلوا وذا وفعلت وذا وفعلنا وذا وفعلن قال السويدي **ودو وحرف وذا وطويت**
اي التي حذفتها ولا تقرب ايضا قال

قولا لهذا المردو جاسا عيا **هله** فان للشرقي الغرايين **سليمة**
ولم يزل في جاد في ذوا لطايبه اربع لغات اشهرها ما مراعي عدم تضرعها مع ناهيا والثانية
حكاها الجزو لفظ المعسر المذكور وشناه وجموعه في الاحوال الثلاث وذات مضمومة للمفرد
المركب وشناه وجموعه والثالثة حكاها ايضا هي كالثانية الا انه يقال بجمع الموصوف
ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث والرابعة حكاها ابن ادهان وهي نظريتها تفرقة
في معنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها جلا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات
طائفة قوله **ذا بعد ما الاستغناء** **مبه** اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسما الاشارة
موصولة بقدر ما الاستغناء مبه كانت او لا استدلالا بقوله تعالى مشرانتم هولا تشلون او انتم
الذين وقوله **عذرت** ما لعباد حليك اماره **جوز** وهذا محليين **طليق**
اي الذي تحلينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك اى ما التي يمينك ولزم يجوز البعير
ولذلك لا في اشترط كونها بعد ما الاستغناء مبه اذ لم يكن زيادة في ما اذا صنعت يحكم كونها
زيادة وبمعنى الذي وفي قوله ما الذي صنعت نفي في الزيادة ومشكلة ذابده من الاستغناء مبه
عن من والبيت ومن ذا الذي يقرض الله واعنه البصريون عن الواضع التي استدلت **ب**
الكوفيون بان اسما الاشارة فيها ما قرئ على اصلها وفعلا للاشارة الى موصولة اصلها **وذا**
الاختش وابن السراج النحاة ان كون ما المصدرية حرفا وجلاها اسما وما ينة وان في صلتها ضيرا

راجعاً إليها وتما كناية عن المصدر قوله تعالى **بما رجعت** أي بالرجب الذي رجعت إليه وليس بوجه إذ لم يبد
 هذا الضمير بأمر في موضع ولا أصل لعدم الأضمار وسبب الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله تعالى
المفعول بحرف حذفه أتول عايد الالام لا يجوز حذفه وإن كان منعولاً لحذف موصوليتها
 والضمير أحد دلائل موصوليتها كما مر من الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف أحد العايدين إذا اجتمعا
 في الصلة نحو الذي ضربته في دأره زيداً يستثنى من ذلك المحذوف بالياء في لا يقوم عليه دليل على الضمير
 لما ان يكون منصوباً أو مجزئاً أو مفعولاً فالمحذوف بشرطين أن لا يكون منعولاً بعد الآخر
 جاني الذي ما ضربته إلا ياء وأما في غيره فلا منع كقولك ضيغ أن يبدان الذي أعطيتها أياً وكذا الذي أنا
 ضارب زيداً أي ضارب أياً ويجوز أن يكون المحذوف هاهنا مجزئاً في محل نصب كما ينبغي أي الذي
 أنا ضاربه والشرط الثاني أن يكون منعولاً نحو الذي ضربت زيداً لأن الضمير إذا أضلعت على أن الضمير الذي
 انقبل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي إله قاهره أما المحذوف بشرط أن يجسد باضافة
 صفة تامة صفة له فتدبر نحو الذي أنا ضارب زيداً أي ضارب كاتقدم أو بغير حرف جر متعين وانما شرط
 التعين لا يلا بد بعد حذف الجر ومن حذف الجار أيضاً لا ينبغي حرف جاز بلا مجرور فينبغي أن
 يتبين حتى لا يلبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى فاصدع بما توامر أي توامره أي بأمره قاله
فقلت لما لا الذي حج حاتم أخرتكم ههنا أي غيرتكم
 أي حج حاتم إليه ويتبين حرف الجر قياً ساوياً لجر الموصولة أو موصوفة بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
 المتعلقان نحو مورت بالذي مورت به فالجاران متماثلان وكذلك المتعلقان بهما ومثلاً الموصوف
 مورت بزيد الذي مورت ورجا يحذف الجر ويجزئ وان لم يتبين نحو الذي مورت معه أوله
 معاً ويجوز ذلك ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى ينصل
 الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصبح حذفه ومذهب سيبويه ولا يخفى حذفها معاً إذ حذف الجر ليس حذف
 قياً في كل موضع ولا يجوز له هاهنا استطراد الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجر و
 بها وأما الضمير المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدئاً أو غير ذلك أما جر وكون الضمير خبراً مبتدئاً
 أقل قليل فلا يكون على أنه المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً وأما ما على فلا يجوز حذفه وأما جازان
 وحكمه حكم خبر مبتدأ أي كازكرنا وأما اسمها الجازية فلا يحذف أصلاً لصحة عملها ويشترط في
 المبتدأ المحذوف أن لا يكون خبراً مبتدئاً ولا ظرفاً ولا جاراً ولا مجزئاً ولو كان أحدها لم يعلم بعد
 فيها الحذف أنه حذف شيء أو الجملة أو ظرفاً بصلته مع العايد فيها لكونها صلة وإذا حصل المبتدأ
 الشرط فما بصريون قالوا أن كان في صلة أي جاز الحذف بالشرط آخر قوله تعالى إتهم أشد على الرحمن
 عتياً وقوله **فصل** فصل على إتهم الفصل
 حصول الاستطراد فافهم الموصول بسبب الإضافة وإن لم تقل الصلة وقاب الالام ليس لهما من
 اتصفاً لما ليس لهما فلذا نقضت وتقرّب فنصرف في صلتها أيضاً بحذف بعضها وأن لم يكن في صلة
 العلم يحذف بالشرط استطراد الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السما والأرض التي طالت الصلة
 بالعلم عليها وأما الكوثرين يجوزوا الحذف بلا شدوذ مطلقاً في صلة أو كان أو في غير هاتين الاستطراد
 أو بدونها كقوله في المشرق على الذي أحسن بالرفع ويرد ما أنا بالذي قابل لك شيئا **وأما قوله** إذا
 كان الموصول أو موصوفة خبراً من متعلقه جاز أن يكون العايد إليه قايماً وهو لا أكثر لأن المظهرات

م

انصبحت لما مرنا ان في حرف
 وفي بكرة وقولنا

مررت ابي

أو في الكلام دليل على ان
 خبر مبتدأ هو المحذوف
 بل محل محو

لا

كلها يجب نحو أنا الذي قال كذا أو جاز أن يكون شكلاً حلالاً للمعنى قال علي

هنا الذي ستمشني أتي حيدر

قال الما في لولم اسمعه لم اجزوه وكذا ان كان الموصول أو موصوفة خبراً محاطاً بحرف
 الرجل الذي قال كذا وهو لا أكثر أو قلت كذا حلالاً على المعنى كذا إذا لم يكن للتشبيه أمامه
 فليس إلا العينة كقولك أنا حاتم الذي وهب السنين أي حاتم وأن كان ضميراً جاز ذلك في غير
 التشبيه حمل أحدهما على المقطع والآخر على المعنى نحو أنا الذي قلت كذا وضربت زيدا وانت الرجل
 الذي قال كذا وضربت زيدا وأن كان الموصول أو موصوفة بخبراً منه بالمستكمل أو المخاطب
 لم يحذف الجمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت أنا والذي ضربت أنت إذ لا فائدة إذا أضاف الخبر
 لأنك إذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب أن الضارب هو المستكمل فيكون الخبر بآنا لغواً
 وكذا قولك الذي قلت أنا فظهر من أن قوله القائل أنت أنا ليس بوجه والوجه الثاني أنه أنت
 أنا والذي ضربت الذي الضمير في المعطوف على الصلة أحسن من حذفه من المعطوف عليه نحو
 هذا الذي ضربته وتنتقلت فلهذا أحسن حذف الضمير في المعطوف على الجملة التي هي خبراً للمبتدأ
 نحو زيد ضربته وتنتقلت وان فتح حذفه من المعطوف عليه قوله وإذا أخبرت بالذي
صدر فقامت موضع الخبر عنه ضميراً لها وأخبرته خبراً فإذا أخبرت عن زيد من
ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذا لك الالام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بنا السرا على والمفعول فان تعدد راسمها تعدد الأخبار ومن
نشر اشتم في ضمير الشأن والموصوف الصفة والمصدر الفاعل والحال والضمير
 المستحق لغيرها والاسم المشتغل عليه أقول هذا باب يستبى النخلة الأخبار
 بالذي أو بالالف واللام ومقتضودهم من وضع هذا الباب تحريم المتعلم فيما نقله في بعض أبواب
 النجوم المنايل وتذكيره أياها كما يتذكر مثلاً بمرقة أن الحالة التمييز لا يخبر منها أنه يجب
 تنكيرها بمرقة أن الجر ويجزئ وكان التشبيه لا يخبر منها أنها لا يتفقان صحتين و بمرقة أن ضمير
 الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصدده لغرض الإيهام وقبل التفسير فنقول معنى قوله أخبر عن
 الذي في ضمن الجملة الفلاية بب الموصول أي صنع من هذه الجملة جملة أخرى اسمية وأخبر في
 الثاني أي بالوصف العنواني من ذات متصلة بما انصت به أي الأول معتبراً من تلك الذات
 بب الموصول ولا تغتبر الأولى من وضعها إلا قدر ما يفيد هذا الخبر والمذكور فلا بد إذ في
 الأخبار المذكورة أن تحصل في الشلية مبتدأ مصدر أو مبتدأ منبته المصدر ولا بد أن يحصل
 مكان ضمير أراجعا إلى ب لأن المسؤل أن تصف بب بالوصف الذي كان لا لا تغيير شيء من
 الجملة الأولى وتغير يمكن أن يكون ب مكان التصديرت مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو
 الضمير العايد إليه مكان أوله بد أن تخرج في الجملة الثانية خبراً لأن المسؤل أن تخبر من ب
 بأورنته الخبر من الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر ما بب الموصول
 بل أخبرت من ب الموصول بالالانك لما أخبرت من ب بأو المبتدأ في المعنى هو الخبر أي بطل
 على ما يطلع عليه فاذا أخبرت من ب فقد أخبرت عن ما يطلع عليه أفك أنك أخبرت عن
 وأما ذكرت الخبر عنه باسمه و ب لأن أم المذكر في الجملة الأولى التي هي الموصوفة المعلوم

المعروف

قوله وأعلم الموصوف
 من بعض النسخ
 بحث الأخبار
 والالان واللام

لأن المسؤل أن يخبر عن
 تلك الذات أعني الخبر عنه
 في الكلامية مبتدأ

منه

اجزاء هاء و ن ب فاء المشهور قبل موع الثانية و اما قولك في السوال **الموصول** فليس
معناه اجعل ب خبر ايه بل الباقية للاستعانة كما في قولك كتبت بالعلم اذا علمت اخبار الاخبار
المذكورة بان يجعل ب الموصول مبتدا و مثال ذلك ان يقول العالم المتعلم ليه زيدا او لغيره لغير
عن زيدا ان قولك ضربت زيدا بالذي علمت اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة
الاولى و هي ضربت زيدا صلة الذي بالانحياز شئ منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عاما
او الذي في خبره خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد **فالتعريف** بين الجملة الاولى والثانية
انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مصروفا في الدنيا وربما تخاطب
به من يعرف شخصا بمصروفيك لكنه لا يعرف انه زيد و اما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب
به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مصروفا لان الصلة يجب ان يكون معلوما
للمخاطب كما ذكرنا و لكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لكان الاخبار عنه بانه زيد ضارفا للجملة
الثانية فربما المحتمل الثاني للجملة الاولى **قوله** صدقتها اي جيلت الذي والصدور مبتدا
قوله واخرته خبرا نصب على الحال او من اخرته مفعول جملته اي جعلته خبرا متاخرا **قوله**
وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يجزى بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية
خاصة **قوله** ليصبح بنا اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام استمر
فامل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسكن من الجملة الفعلية اسما فاعلا مع فاعله اذ كان المفعول
مبنيًا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويضرب نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب
او اسمر مفعول مع مفعوله اذ كان الفعل مبنيًا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل
ويضرب نحو زيد مضروب او يضرب او يضرب وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مفعولهما
بمعنى الجملة الاسمية حتى يسكن منها احد ما مع المرفوع بل ما مع مفعوليهما جملتان اسميتان
في الضارب الزيد ان وما مضروبه البكران لكن في اولها حرفان يتبعان من وقوعها صلة للامر
كما سيجي بعيدا ويجب ان يكون الفعل الذي يسكن منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير
المتصرف نحو نفس وليس وحيدا و ليس لا يجي منه اسما فاعلا ولا مفعولا فلا يجزى
باللام عن زيد في نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اوله لك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف التثنية وحرف الاستفهام **قوله**
فان قد ذكرنا منها اي من الامور الثلاثة وهي تقدير الموصول ووضع العائد اليه مقار
ذلك الاسم وتما خبر ذلك الاسم خبرا قبا لشرط الاول وهو تقدير الموصول يتعدى الاخبار
عما كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاجزائية ويتعدى
ايضا عند الكوئين الاخبار بالذي من اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يأتون وحول
الموصول على الموصول اذا اتفقا اما **قوله**

من النفر اللذان الذين لاد انهما يهاب اللثام حلقه الباب فمعقوا
فيرونه من النفر الثم الذين والاول مجوز الرواية الاولى لانها من باب التكرير
اللفظ كانه قال من النفر اللذان اللذان فان تعاريا نحو الذي من قبل كان اسهل عندهم
قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يعمى فاكلهم وانما وضعه النجاة رخصة للتقليد

ذكرها

خبرها

وتدرب بالهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فتقول في داره صلة الذي الاخير وعائده مستقر
في الطرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وضم صلة الذي الاول
وعائده الاول لها الخبر وروى في داره و زيد خبر الذي الاول لانك قلت الذي ساكن في داره عمرو
زيد وتقول الذي الذي اللذان ابراهيم قاعدان ليهما كريان عزة عنده حسن فبنته الموصول
الاخير فتعريفه عنه من الصلة والعائده والخبر لاستغناءه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل مما
قبله اليه كونه من صلته فتقول ابراهيم قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في
ابراهيم وخبره كريان وهذا الجملة افعلي اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائده التي
من صلته الضمير المجرور في ليهما فان مبتدأ مع صلته وخبره صلة الذي والعائده من الصلة
اليهها المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل انما
الموصولات ولا تقتنع على حد فانه في اللفظ واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع
الضمير العائده الى الموصول مقام الخبر منه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والطرف
اذ لا تضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية وخبرها
والحال والتمييز المنصوب وكثرة تنبيه لما لا يستفاد من المعارف كالنحو في اتيما رجل
والاستغراق في كل رجل والفعل رجل وما من رجل وكذا كل اسم جاز قريته كقولهم اظها
كنا على جنداء المعارف السادسة الحال كالعراك ووجه وجهته وشاير فاذا ذكرنا
باب الحال لانها بلفظها تدل على الحال والا ضمرا ربيز يله وكالمصدر العائده الى
يجوز نحو سدد وري يري حسن ويومر فيصبح لان لفظ المصدر تدل على العمل الذي هو من
حجة التركيب اللفظي مشابه للفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة فاصلة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الفاعلة واما الاخبار عن قابضين زيد قاييم
فانما يجوز اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن
الفاعل وهذا لما في يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف فاعله نحو انما انت سيرا
وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجازا لما في
على قبح الاخبار عن ضارب بمعنى ضربت ضارباً و صفة بيرة اذ صورته صورة المفعول فلا يصلح
لكونه صلة ويصح الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لغير الاخبار عن فائدة معتبرة
وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر كالمجرور بالالف واد القسم وتامه وحسب
ومذومته وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتيبيز الاعداد المجرور
فان المحققين استغفروا الاخبار عنه لوجوب كون المصدر صريحا في تعيين الخبر
والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوز نحو الذي ما تشبه الهمم وكما لقادير المبهمة المنق
ما بعدها نحو راقد خلا وعشرون ووجها فانا انما ظاهرها مستبشرة ولا لمعان دون المضاف
اليه اذ المصنوع لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون
صلته وكصلة الالف واللام دون الموصول اذ لفظها بشرط واما المبدل والمبدل منه
فبعضهم لا يجزى الاخبار عن احد مما حده بل بينهما ما كالصفة والموصوف قال لان المبدل
مبين كالصفة فلا ينفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائده في نحو جاني زيد

لذلك و عزة عنده حسن
وعائده التي مع صلته

بقرينة النفي نحو لا احد لا يحب
ولا كسب و يخرج ايضا
كل اسم

في النظم

ايكون ان اخبر عن الابد من جعل الابد في حكم تكرير العاقل وبعضهم اجاز الاخبار من كل واحد منهما
قالوا في قولنا من يد رجل من يد رجل في قولنا من يد رجل في قولنا من يد رجل من يد رجل من يد رجل
الذي مررت به في رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل
له في قولنا من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل
فاجازه الاخص ان الصير لا يدل على البعض والاشكال قبل ان يدكر خبر الموصول والمخبر عنى واخرها
وكذا لفظ التاكيد في الاشهر ان تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبنى خبر الموصول تاييدا
بلا موكده ولعلنا ان كان دون المعطوف وكما لضاف اليه من الكنى والاعلام للأناس وغيرها لان التاسم
وامرئ القيس وابن اؤده وابن عرس وابن قنطرة وابن مقرض وامر حبيش وشاعر امرئ القيس المضاف اليه
في مثلها صار بالعلية كعصمرون الكلمة وكذا اقتصر في قولنا من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل
مخبريت بيت وحسنه مشد وبذلك وكذا ومنه فانها لا يصير الا وكذا في قولنا من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل
في قولنا الحاقه ما الحاقه وقوله

رجل
اذ الصير
منه زائد

في لا اراد الموت يستحق الموت شيء
مما اظهره في تفهيم ومع تفهيم الاخبار من خبر كان والاصل جوازه لانه خبر المبتدأ
ويخرج ايضا ما جازا خبره لكن الصير يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجور وبوب ونازل نم وبس
واخراتها فان هذه الصير لا تلي الا بسمه مميزة بما بعد ها وكذا في خبر مستحق لعنه اي
استحقه غير الموصول كالصير في زيد ضربته و زيد ضرب في زيد قائم اذ المبتدأ استحق
الصير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الخبر كما كان راجعا الى زيد
لم يجز لاننا قلنا يجب ان يترجم مقام الخبر عند صير عايد الى الموصول وبفتا سبقي الصلة خايرة
من عايد الى الموصول وقولنا من في الاخير ليس في الصلة بل في الخبر الموصول وان جعلنا ما عايد
الى الذي بقى خبر المبتدأ وهو جملة خالها من عايد الى المبتدأ وقولنا من في الاخير ليس في خبر خبر زيد
قوله في الاستحسان المشتمل عليه في الاستحسان الذي احد جزئيه صير مستحق لعنه الموصول
كغلامه في زيد ضربته غلامه فان المضاف الى المضاف اليه امر لفظ غلامه مشتمل على المضاف اليه الذي استحقه
المبتدأ اقره عليه اي على الصير المستحق لعنه قبل وان استحق الصير جاز الاخبار عن
صير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك لما في خبر زيد ضارب اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي صير
شئت منها وقالت الا انه ليس لا يجوز ذلك لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول
بل لعدم قابلية الخبر لم يبد ها المبتدأ لان قولنا الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو يرجع
الى زيد لانه صيريه وقد اخر و زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر صيريه فايده وليس ما قال
بشي لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نقض في زيد حتى يخلوا الاخبار بزيد عنه
من العايد ببيان ذلك انك ان اخبرت عن ضارب به يكون المعنى الذي ضارب اخوه زيد زيد
فقد عرفنا بالمبتدأ ان ها هنا شخصا هو صير وب اهل زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيد او
غيره فلو كان في الخبر زيد فيه فايده محبذة وهي ان زيد امضوب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن ضارب به يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي
يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ها هنا شخصا اخر ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان

ذلك

ذلك الشخص نفس زيد وقالت صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد الصيرين لان عودهما
على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الصير
الواحد وليس ايضا بشي اذ لا يلزم بتناهما عايد اليه الصير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل
بدليل صحة الاخبار عن تاييد خبره من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل من يد رجل
يكفى باحدهما فنقول الاول جواز الاخبار عن كل واحد من الصيرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار
عن صير عايد الى ما تقدم ان استحق ذلك المتقدم عن ذلك الصير بان يكون الصير في جملة
ثانية بعد ذلك المنسوخ في جملة اول لا معلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد
ضربت فيه الاخبار عن ها صيرت وب الشرط الثالث وهو تاييد الخبر عنه خبرا يخرج كل لا
يصح تاييده كصير الكنان اذ اخرته لم يحصل الا بها من قبل التفسير وهو الغرض في الايمان
به كما مر وكذا اكل مبهمة منسوخا بعد التفسير كصير نعم وبس ويخرج كل اسر فيه معنى
الشرط والاستغناء عن كس وما و ايم وكذا كذا الخبرية ولا ينقصدها لما فيها من معنى الانشائي
ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف الغيرة المتكئة نحو عند وسوى وذات مرة وبعد
بين وكذا اخر وعشا وسما معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان و بليك ونحوها قالوا
وان اخبرت عن ظرف متضمن جيت في صير بلى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك ضربت
يوم الجمعة فنقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا
القول منه مبني على ان الصير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع
على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاييد هذا والصير التاييد مقام الخبر
عنه ان كان الخبر عنه مجرورا فهو با و متصل وان كان مرفوعا فصيريه اما مستقر كما اذا اخبرت
عن زيد من جازيد واما با و متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جازي الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة
قبل الاخبار منفصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على صير من اي له كما اذا اخبرت
عن زيد في ضربت زيد باللام فانك تقول الضاربة انا زيد هذا عند النجاء وقد تقدم في باب
المضمرات ان المنفصل في مثله تاييد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه
الثلاثة في باب المضمرات ان المستتر في البارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان
كان منصوبا فصيريه اما با و متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيد او منفصل كما اذا
اخبرت عن زيد في ضارب زيد كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت
عن اي صير كان فلا بد من تاييده مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت
عن صير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الصير التاييد مقامه غايثا لرجوعه الى الموصول
وهو فايث كما اذا اخبرت عن احد صيرين ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما ان انا الذي
سمعت اى صيريه لعدم الفايده فلا تقول في الاخبار عن تاييدك الذي ضربتك انا ولا
في الاخبار عن الكان الذي ضربتك انت فليس اذ اقول في الثاني انت انا بصير
من الحكمة على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما و اية و سائر
الموصولات لانها ام اليا ب دي اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا لما الاخبار بالالف

ذكر

واللام فالخار ومابعد الكثرة المتغير معه بسبب الفعل اسرنا مل او مفعول واروا الضمير كان نحو
الضاربة انا زيد في نحو ضربت زيدا حتى تحصل الدربة فيها الكثرة لندرك حكم الاخبار في باب التنازع
فان فيه بعض الاشكال فنقول الاول في باب التنازع ان لا يغير التعريب وهو ان ترتيب المتتابعين
على ما لنا امكن كما ترى بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا انطوت
اليه فاذا توجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مجبرا بالذي
عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضميرنا شتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا
راجع الى الذي وقد كان قبل واجبا الى زيد اذ لم يكن هاهنا تنازع الفعلين في الضمير التي مقام
المخبر عنه كما كان لا المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا يتنازع في الضمير المتصل وتقول
بالالف واللام عند الرمانى وابن النراج وحجامة من التاخرين الضرب واكرم زيد عطفت
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاختصاص
يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير جريا عن الموصولين فيقول الضارب
والمكرم زيد كما يتوكل العاقل والمكرم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على المفعول
لان العاقل هو صوفه مقدر فهو مثل قولك الى الملك القوم وابن الهماز وليث الكتيبة في المزمع
وعزى الرمانى الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المشتد والخبر نظير الفعل والفاعل فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المقاييس اوله لانه اقل تغييرا شتر الثاني اوله من الثالث لانه اقل
من قصد التشاكل بالانتيان بالاسميتين في النسخ مكان الفعليتين في الاصل فارجح به على
المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير ولما اورد الحسن
قله ان يقول الجملتان في الاصل متاركا كواحد من حيث كونه اثنان في جزم كل واحد منهما
فهو الرابط بينهما وان اعلمت الاول في مسئلتنا قلنا ايضا في الاخبار بالالف واللام نحو
الضارب واكرم زيد وهو عند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب
والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الفعلية من جزئ المعطوف عليها كما كان الفعلية
في الاصل معطوفة على الفعلية من جزئها واذا توجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الى ان
نحضر ضرب واكرم زيد اقلت مجبرا عن الثاني الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيد انا وانما جعلت
اكرم ايضا ضمير فايب وان كان المخبر عنه هو الثاني في الجملة الاول فقط لان الثانية عطفت
على الاولى ولا بد منها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدئا
وهو متكلم او مخاطب مما حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي هو
انا لعدم قابلية الاخبار والتنازع هاهنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد الضرب وقولك
واكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجي في هذا الباب
وتقول مجبرا باللام الضارب واكرم زيد انا عند الاخفش الضارب والمكرم زيد انا والتنازع
غير باق لان زيد لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقا بعض الصلة وقياس قول
المازني الضارب انا والمكرم زيد انا فان لا يخبر عن تا اكرمه بالذي وبالالف واللام مما قيل
لما ذهب الثلاثة وتقول في الاخبار مجبرا بالذي الذي ضرب واكرم زيد وبالالف

ما الذي ضربت اكرم زيد جعلت
مقام زيدا ضمير في ضرب
لان الضمير له فاعله وكذا في الخبر

واللام

واللام الضاربة انا واكرم زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربة وان كان محذوفا في الاصل
لان ضمير الف واللام لا يحذف كما ذكرنا واورث انا جري الصفة على غير منى له وبعض المتقدمين
يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربة انا والمكرم انا
زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدئ وخبره المكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول
في هذه المسئلة اذ اعلم الاول نحو ضربت واكرم زيد انا فان اكرمه على التنازع كما مر في باب
التنازع مجبرا عن الثاني الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيد انا وبالالف واللام الضارب
واكرم زيد انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيد والمكرم انا قدمت
زيد الى حيث عامله اذ لا يحذف على الموصول مع بقا بعض صلاته وعند المازني الضارب
زيد انا والمكرم انا والاخبار عن تا اكرمه كالأخبار عن تا ضربت سواء عند كلهم ولما الاخبار عن زيد
بالذي فتقول فيه الذي ضربت واكرم زيد فصل الضمير الثاني مقام زيد بما مله لعدم ما يوجب
انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربة انا واكرم زيد فان الضارب هو الضمير الثاني
مقام زيد واورث انا جري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربة انا والمكرم انا زيد
وعند المازني الضارب انا والمكرم انا هو زيد وزيد خبر للضارب لانه كان في الاصل مفعول
ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرم انا هو متوسطة بين جزئ المعطوف عليها وتقول في نحو ضربتني
وضربت زيدا عند اعمال الثاني مجبرا عن الثاني الذي الذي ضربتني وضربت زيدا انا وتقول
ضربتني وضربت لهما عن التنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
الذي ضربتني وضربت زيدا عند الكشاف الذي ضربتني وضربت زيدا انا فان الفاعل وتقول
بالالف واللام الضارب هو وضرب زيد انا ابرزت هو جري الصفة على غير صاحبها والتنازع
باق على مذهب الاخفش الضارب هو والضارب زيد انا والاولى ان يقال الضارب زيد لان
الاخبار قبل الذكر انا جاز في الاصل فكونه من باب التنازع مع محذوف الكشاف فيه ايضا
وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الثاني الضارب هو انا والضارب زيد انا
والاولى ان يقال الضارب زيد انا لما ذكرنا في الاخبار عن الثاني الضارب هو مبتدئ وخبره
والضارب زيد انا واللام الضارب زيد لانه امر وان اخبرت عن زيد انا الذي قلت الذي ضربتني
وضربت زيدا لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر في باب الف واللام الضارب
وضربت زيدا وعند الاخفش الضارب انا والضارب انا يا برون انا جري ضاربه على غير من هو له
وعند المازني الضارب هو والاولى الضارب زيد والضارب انا زيد وان اعلمت الاول
والخبر ضربتني وضربتني فان الضارب هو الضارب المفعول كما مر في باب التنازع قلنا في الاخبار
عن الثاني او الثاني الذي الذي ضربتني وضربت انا فان الضارب باق وبالالف واللام الضارب
وضربتني فان انا فان الضارب هو والضارب زيد وعند الاخفش الضارب هو والضارب انا قدمت
هذا الى جانب عامله لئلا يفضل بين بعض الصلة وبعض الاجنبي وعند المازني الضارب هو
انا والضارب انا في الاخبار عن هندا بالتي التي ضربتني وضربتني هندا وبالالف واللام الضارب
وضربتني هندا وعند الاخفش الضارب انا والضارب انا هندا وعند المازني الضارب انا والضارب
اها هندا وتقول مجبرا عن الثاني او الثاني الذي الذي ضربتني هندا بالتي التي ضربتني

جنب

وضربته هندانا ولا يجوز ضربتي لما تقدم ذبا لالت واللام الضارب وضربته هندانا وعند
 الاختش الضارب والضاربته هندانا ونقول الما ذى مجبرا عن التا الضارب انا والضاربتي
 هندانا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن ابي الضارب
 انا والضاربته هندانا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتي هند والضاربها انا وضربتي
 هند اظهرت المفعول في متار بها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه
 مراعاة للاصل وبرزت انا بحركة الصفة على غير صاحبها وعند الاختش الضاربها انا والضاربتي
 هندوان اعلنت الاول قلت مجبرا بالذي عن ايا او التا الذي ضرب وضربته هند لانا والاف
 واللام الضارب وضربته هندانا والتا ذى باق فيها وعند الاختش الضارب هند والضاربته
 هي انا تقدم هند الى جنب مامله كما هو ويقول الما ذى مجبرا عن التا الضارب هند والضاربتي
 هي انا وانا خبر الضارب وعن ايا الضارب هند انا والضاربته هي انا ويقول مجبرا عن هند
 بالحق التي ضربتها وضربتي هند وباللام الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها
 ونقول في اعطيت واعطاني زيد ودمها مجبرا عن التا ايا بالذي الذي اعطى واعطاه زيد
 ودمها انا وباللام المعطى واعطاه زيد ودمها انا والتا ذى باق في الصورتين وعند الاختش
 المعطى والمعطيه زيد ودمها انا واما الما ذى فانه يرد في مثله كل ما حذف منه غير مفعولي
 الاول نحو المعطى زيد ودمها انا والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لما نسه للاصل في الفعل
 الاول يرد مفعولي وفي الثاني باقائه الضمير مقام مفعولي في الظاهر من الاضوورة
 ولوسلك في هذا الباب سبيله في المتقدم الى واحد اعني جعل الكلام جليين لقول المعطى
 زيد ودمها انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت انك اعطيت واعطاني ودمها
 زيد والمعطيه انا واعطاني ودمها زيد ابرزها يرد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه
 لمطابقة الاصل كما مر على ما تقدم وباراز انا بحركة الصفة على غير صاحبها وعند الاختش
 المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى اياى كاتين في المضمرات ودمها زيد ويجوز للمعطى
 انا مراعاة للاصل والما ذى يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني
 وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايد كما هو وليس اعطى من افعال
 القلوب حتى يكلف ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا المفعول الاول كما هو مذاهب
 الما ذى قلنا المعطيه انا ودمها والمعطيه اياه او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات
 في نحو ضربت اياك وضربك ولو قلت المعطيه اياه والمعطى ودمها زيد على ان يكون اياه عايدا
 له ودمها لا حضرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر
 وان اخبرت عن الدائم قلت الذي اعطيت واعطاني زيد ودمها وعند الاختش المعطيه
 انا والمعطى انا يحذف الضمير والمعطيه او المعطى اياه زيد ودمها كضربك وضربتي اياك والمما ذى
 يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد والمعطى اياه هو ودمها وتقول في طنت وطمنتي
 زيد اخاك مجبرا عن التا ايا بالذي الذي ظن وطمته زيد اخاك انا وباللام الظان وطمته
 زيد اخاك انا يحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاختش الظان وطمته زيد

وعند الما ذى الضارب
 عايد صيراء وعن
 الضاربتي هند و

ومن الضارب
 الضارب
 انا والمعطيه

الاعطى

اخاك

اخاك انا والمما ذى ليجله جليين ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظان هو اياه انا
 فالمضمر للام والمفضل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته بحركة الصفة على غير صاحبها وان
 اخبرت عن زيد قلت الذي طنت وطمنتي اخاك زيد والظان انا اخاك وطمنتي اياه وطمنته
 زيد نحو طنته وطمنته اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظان لكونه
 ضمير اللام فلا يحذفه بعضهم بحذف مراعاة للاصل وظهرت شاتي مفعول الظان لان افعال
 القلوب يجب في الاصل ذكر احد مفعوليها ذكر والاخر وبرزت انا بحركة الصفة على غير صاحبها
 وعند الاختش الظان انا اخاك والظان به او الظان اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت
 الذي طنته وطمنته زيد وطمنتي اياه اخوك والظان انا زيد اياه وطمنته او طنته اياه اخوك
 واجا فيضم الظان انا زيد او الاول انه لا يجوز ذلك كما ذكرنا في باب الضارب وان تأني
 المفعولين يجب انفضاله عند الالتباس بالها وعند الاختش الظان انا زيد اياه والظان
 هو اياه اخوك او الظان به هو اخوك كما مر في خلتك وضربك وبرز الضمير في الظان به هو
 والظان هو اياه لكون الصفة للالف واللام التي هي الاخر والضمير لزيد وزيد وان كان الاخر
 مراحيض المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعطيت واعطاني زيد ودمها
 منطلقا مجبرا عن التا ايا بالذي الذي اعطى واعطاه زيد ودمها انا وباللام المعطى
 واعطاه زيد ودمها منطلقا انا وباللام المعطى واعطاه زيد ودمها منطلقا انا وان اخبرت عن زيد
 بالذي قلت الذي اعطيت واعطاني عمو منطلقا زيد عن غير لا يقتضاه على المفعول الاول
 وعند سبويه المعطى انا عمو منطلقا اياه واعطيه اياه زيد وعند الاختش المعطى انا والمعطى
 عمو منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المعاني وان لم يقتصر فالمعطى انا عمو منطلقا والمعطى
 اياه اياه زيد فايا الاول لا يرد والثاني منطلقا ويجوز المعطيه اياه زيد نحو ضربك وضربتي
 اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعطيت واعطيه اياه عمرو وبرزت انا بحركة الصفة على
 غير صاحبها وايا ضمير اللام لم يحذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا
 اذ لو قد نته وصلة بالمعلم نقلت المعلما نالا لتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول مالم يم
 فاعلمه وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبله ووجب
 هاهنا ذكر المفعول الاول اعني زيد ايا لا يتيسر لثاني بالاول وتقابل ان يقول اذا ذكرت
 ذكرت هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقين
 لان ذكر احد الباقين يوجب ذكر الثاني فيتمتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن
 ان يقال وجب هاهنا ذكر الاول ليتبين مراد اول الاسرار الضمير ليس المفعول الاول وتقول
 على مذاهب الاختش المعلم انا زيد اياه منطلقا والمعطى هو اياه اياه عمرو فايا الذي يفسد
 هو ضمير اللام وهو القاير مقام عمرو المجبر عنه والثاني ضمير منطلقا وان اخبرت عن منطلقا
 بالذي قلت الذي اعطيت واعطاني زيد عمو اياه منطلقا والمعلم انا زيد عمو اياه واعطيت
 اياه اياه منطلقا وبرزت انا بحركة الصفة على غير صاحبها وفضلت الضمير العايد الى اللام اعني
 اياه الذي بعد عمو لئلا يتبس الفصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمو الذي ذكرت
 الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيد اخيه النظر المذكور ويجوز اعطيه اياه



وعند الاضطرار للمعلم ان يزداد اعرا اياه والمعلم اياه واما انما ابرز
 هو بحري الصفة على ميز صاحبها وهذا القدر من التميز كاف لمن له بصيرة **قوله وما الاية**
موصولة واستنهاية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى **شيء وصفة** ومن كذا في التام
والصفة **اقول** لما كان في المعانيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب
 يرأسه بل مبين في ضمن الموصولات كايين ما وافق اسم الفعل من المعانيات في اسما الافعال
 كباب فجار و باب فساق و باب نظام المواضع لباي نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية
 المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا يرأسها فيها ما قوله وما الاية
احسن ان ما تكون حرفه ايضا وهي حبيبة على اقسام ايضا ولما كان المصنف هو قسم
 الاسمية تقوى لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف قوله موصولة كاذكرنا
واستنهاية نحو ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معقول التحقير **قوله**

ما انت وبيد ابيك والحق

ومعنى التعظيم **قوله** **يا سيد** اما انت من **سيد** والحاقة ما الحاقة ومعنى الاقارب
 يخوفهم انت من ذكراها اي لا تذكرها على احد التاويلات **قوله** الف ما الاستنهاية يتقن الاية
 عند انجرائها بحرف جر او منادى وذلك لان لها مصدر الكلام كقولها استنهايا ما ولم تكن تاجيلا
 عنها فقد مر عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موصوفة للاستنهاية فلا يسقط الاستنهاية
 من مرتبة المصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من وكما الاستنهاية مبين
 مجوزين لكونه محييا ولا آخر اجزائه بحرفي الصحيح في تحلل الحركات وقد جاء الالف
 ثابتا قال **ما** ما قار يستثنى ليمه كمن يبرئ في كتابه واذ اجابعد ما الاستنهاية مبينة
 لم يحذف منها غير ما اذا تشغل وذلك لان ما يثبت زيادته ولا كونه موصولا لامع ما صاير
 ما في الجملة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في حق الوسط لخصته
 من الحوادث ولذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المحرورة وانه شاركت الاستنهاية مبينة
 في المصدر فان الشرطية لا توقف عليها كما توقف على الاستنهاية مبينة والشرطية في نحو ما تشنع
 اصنع والكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مورت بما يجب لك واما محملة كقوله دما تكرر
 التفرس من الامور فرجة كل الفاعل وجاز ان تكون ما ههنا كانه في قوله تعالى رباه يوه الله
 كقوله قال المصنف الا ان الفاعل اختاروا كونه موصوفة ليل يلزم حذف الموصوف واثامة
 الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك لتليل الال بالشرط المذكور و باب الصفة
 هذا قوله ولا يتبع ان يكون من متعلقة بكرة وهي للتعويض كما في اخذت من الدراهم
 اي من الدراهم شيئا نكذا ههنا معناه تكرر من الامر شيئا وقوله له فوجه صفة الامور لان
 اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكرر معنى شمله وتقبض ويقع بالتامة
 تكرر غير موصوفة وذلك نحو ما التعجيب عند سبويه ونقاه في اي نفس شيئا هي عند التخصي
 وان كل ويكون ما ايضا معونة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سبويه بمعنى الشئ
 قال فنعاه اي نعم الشئ وكذا في دفتته وقا بقا اي نفس الشئ ونفس الدق **وما**
 المصدرية حرف منه سبويه اسم موصول عند الاخفش والماضي والمجرد واما الذي

المصدرية

منه

التي هي المصدرية

زيادة

نحو

ايانه

المرورة لمرور العود يقال
 ثم القوم يزود اذا
 كثروا وذكروا
 سددوا
 واما ان وضعا ومع الحروف
 كما قبل هذه الاجزاء فغما في
 وجوها

وتكون سبويه المصدرية
 بيان الاوصاف والصفات
 كالحب

المصدرية فلا خلاف في استنهايتها للام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام في التهجيز تركت انفسهم
 منهم في البلاد كالذي تركت الرخا اي نزولا كالنزول الذي منزلته في الرخا قوله وصفه
 اختلف في ما التقي على النكرة لا فائدة الا بامره وتاكيد التكرير فقال بعضهم اسم فاعل قوله
 مثلا ما اي مثلا اتي مثلي وقال بعضهم زيادة تكون حرفا لان زيادة الحروف اولي من الاما
 لا استبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الحليل وتجب من الفعل لكونه اسما زيدا لقاعدة
 الفعل وايضا ثبتت زيادة في نحو بنا رحمة ووصفته لم تثبت في الحليل على ما ثبتت في
 موضع الا لتاسر اولي ونايدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الاملية ما او التظيم
 نحو لا امر ما جدد قصير انفه ولا امر ما يسود من يسود او التوبيخ اضر به ضربا ما اي نزع من
 انزاعه اي نزع كان ويختص هذه المعاني كلها في الاظهار وتاكيد التكرير اي عطية لا تعرف من
 حقارتها وامر لا يعرف كعلته وضربا مجبولا غير معين ومن كذا في الاق التام والصفة
قوله اما من الموصولة فنحو لقيت من جاك والشرطية من تقرب اضر ب والاسنهاية مبينة نحو من
 غلامك ومن ضربت والكرة الموصولة بالمفرد كقوله تكفي بنا فضلا على غيرنا وحل الشئ بعد
 وباجلة كقوله وب من انضحت عينها صدره قد تمنى لي موتا لم يطعم ولا يحيى تامة
 غير محتاجة الى الصفة والصفة الاعتراف على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة وتجب
 عند الكوفيين حرفا زائدة واقتداوا **آل** الزبير سائر الحمد قد علمت ذاك العشرة
 والآثرون من عدد **آل** وفي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انفسا ناعدا واد
 والشدة وايضا شاة من قبض لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرمه والمشهور
 ما قبض وعلة جئنا ما ومن الشرطيتين والاستنهاية مبين والموصولتين ظاهرة واما
 الموصولتان فاما لا احتيا جئنا الى الصفة واما لما بصتها لهما موصولتين لفظا وكذا
 ما التامة ومن وجوها لذوي العلم ولا يجوز لما لا يعلم خلافا لقطر **قوله** ومن
 على ما لا يعلم تغليباً كقوله تعالى ومن لستم له برازقين ويقول استقرن في الدار معلوما
 كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يشي على اربع وذلك لانه قال تعالى
 ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فعلى العلماء في الضمير يشي على هذا القليل
 فقال من يشي على بطنه ومنهم من يشي على اربع وما في القاب لما لا يعلم وقد جاء في العالم
 قليلا حل ابو زيد سحان ما سحر كن لنا وسحان ما سحر الرعد بعده وقال تعالى
 وما سلكت ايما نكم ويستعمل ايضا في القالب في صفات العالم عزوية ماهو وما ههنا
 الرجل فهو سزال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استنهايا ما كانت
 او غير المجبول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ ماهيته وهو منسوبة
 الى ما والماهية معلومة الممتزة ههنا والاسم الماهية او يقول منسوب الى ما هو على
 فقد يرسل الكلتين ككلمة كقولهم كشيئ تقول ما هذا الفرس امر بقرام انسان فاذا
 عرفت انه انسان انهم مثلاً شككت انه زيد او عمرو قلت من هذا هو وقول فرعون
 وما رب العالمين يجوز ان يكون سوا الاعن الوصف ولذا قال سبويه عليه السلام رب
 السموات ويجوز ان يكون سوا الاعن الماهية تنبئها الفرعون على انه تعالى لا يعرف الا

بالصفات وما هيته من معلومه للبشر وقولهم سبحان ما سحر لنا وما سحر الرعد بجد .
 يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان متذكرا ان للمثنى
 والجمع والمؤنث فان عنى بها احد هذه الاشياء فاعادة اللفظ فيها فيجوز عنها مست
 الضمير والاشارة اكثر وعلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المجرولة
 من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير ما تقول ذلك الشخص ليقته وان كان
 مؤنثا قال خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وقول ثلاث اشخاص من الرجال
 وثلاثة اشخاص من النساء كاجاب العدد وان تقدم على المجهول على من وما وشبههما
 من المشتقات ما يعرض المعنى اختصار مراعاة المعنى في ذلك المجهول كقولك منهن من اجها
 فهو اول من قولك اجته لتقدم منهن فلهذا لم يختلف القرآن تذكير من يفتت ومن يات بخلاف
 قوله ولا يجل لا اله الا الله فانه قد قيل له منكم وهو ما ضد المعنى فلهذا اقال
 وثقا اجراها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا يقول لقيت من
 اجده وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينه وجب ايضا مراعاة المعنى
 فيها وجب مطابقة المجهول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لان محسن
 الى المجهول على معنى من الذي بمعنى التي والجنس المشتق يجب مطابقة المبتدأ تذكيرا
 وتانيها واوراد متقنية وجمعا واجاز ان السراج من هي محسن نظرا الى ان في مؤادته
 من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم
 ما انا بالذي قاتل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدور لم يتعين كونه
 بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحل على اللفظ كما مر فقدره مذكرا ولكون مراعاة
 اللفظ اكثر واول من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاة ان تقدم مراعاة اللفظ
 اكثر من العكس قال تعالى ومن من بالله ويعمل صالحا ندخله جنت تجري من تحتها الانهار
 حمل على اللفظ ثم قال خالدين حلالا على المعنى وتكونا اولي ايضا وجع سبحانه بعد قوله
 خالدين الى الحل على اللفظ فقال خالدين ابدان اقد احسن الله له رزقا واما تقدير
 مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقول بوسعي من بعض الكوفيين متعة
 وللاولى الجواز على صيغة لان اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال العبارة
 كما لحما موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ لما لا يزيد الى اللفظ
 فلامها ومن الموقد خواتم لم يحز فيها يعتبر بها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
 وان كانت صالحه كن وما للنفرد والمثنى والجمع والمذكور المؤنث بلفظ واحد وذلك
 لحما موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوها الحسن فلامها فكان الضمير راجع الى صاحبها
 لا اليها وان لم يصب صاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبى في الظامن المولى اي في
 الظامن المولى ويجوز ان يكون افزده كونه صفة مقدرة معنوية واللفظ ادنى الجمع الطامس
قوله واي اي كن وى معرفة وحدها الا الله حذف صدر صلتها اقوله قد ذكرنا في
 اي في التذكير والتانيث والتثنية والجمع فاي الموصولة محو ضرب اهم لفتت والاستنها
 نحو ايهم انك وايهم لفتت والتثنية نحو ايما تدهوا فلهذا الاسما الحسن والموصولة نحو ايها
 الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصولة لان الله واجاز لا اخشى كونها معرفة موصولة

رعاية اللفظ اولى
من المعنى في من
وما و غيرها

للتقديم لفظه
من

فيها

وورد الذي ذكره
موصوفه كما

كان نحو صفت باي يجب لك فبطل جاك الذي تكون موصوفة نحو با الذي يحسن اليك واي يبع منه
 ايضا بالاشارة فلا ادركه لم يرد ذكره المصنف ها هنا ولعله رأى المعنى في الاصل استهامة
 لان معنى رجل اذ رجل رجل فبطل من حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يبال عنه شرفا
 من الاستهامة الى المعنى فاعتد عليها اعراب الموصوف واي معرفة من بين اخواتها الموصولات
 على خلاف في اللذان واللتان وفي ذوالطلبية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستهامة
 والشروط وانما ذلك لانهم لها الاضافة المرحمة لاجاب الاسمية وليس كل مضاف يعرب
 الا ترى الى عدم اعراب خمسة مثلك وكو رجل لعدم لزومها الاضافه وكذا يضاف لذن الى
 الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كالاضافة كاجي في الظروف المبنيه وانما
 الزمها الاضافة لانه وضعها لتقييد بعضا من كل كما ترى باب الرصف فاذا حذف المضاف
 اليه فان لم يكن مقدر الرصف كان في الله وان كان مقدر رافق على اعرابه كان قوله تعالى
 ايما تدهوا لان كاتين فانه مقطوع من الاضافه مع عدم اعرابه وذلك لانه يصير كاجي على
 ما يجمع في الكتابات قوله الا اذ حذف صدر صلتها اقوله صلتها اما اسمية او فعلية او فاعلية
 لا يحذف منها شيء فلا تثنى اي معها والاسمية تله يحذف صدر صلتها اي المبتدأ بشرط ان
 يكون منيرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في خواصه ايهم خلاصة قائم وايهم ربه خلاصة
 وانما يحذف كثيرا مع اي دون ساير الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم اضافته
 وانما لا يحذف احد حركي الفاعلية لان التصاق الحركي فيها اشد واتحاد المبتدأ اذا
 كان صيغة الموصول لانه كان بالانطلاق الى الموصول كالاسم المذكر على الولا بمعنى فانه اخذ المبتدأ
 صاد مينا كاخواته الموصولات وذلك ايضا اذا فادى اخواته لعارض هو شدة ياتزوع
 اليها فبانه سبب يرجع اليها على العم تشبها بقبيل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضح
 فينبغيه اذ الصلة لانها المبنيه للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبني
 للمضاف وهذا هو منه هب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبتدأ على الضم عند حذف المبتدأ
 قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لانه جده ورجا في الشواذ ايهم اشد على الرحمن
 ينصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بل لها بل حذف احد جزئها وقد بقي ما هو معتد
 الفاعلية او الخبر قال الجري خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسع احدا
 يقول في خواصه ايهم افضل الامصريا وان لم تصف مع حذف المتنا نحو اكرمنا ايضا
 فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم التثنية تثناسا لاسما فيقول اكرمنا ايضا افضل منمونا
 وبولس يقولان اضرب ايضا افضل من نوعا اما على الحكاية او التثنية كما يجي من منه هبها
 قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايضا افضل ولا تثنى ايضا على الضم تثناسا على ايهم افضل
 لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايضا افضل منمونا وكو قالوا قلنا له لو ضرا
 وضرا قال الجري اعرابه مع حذف المضاف اليه ايضا معرنا لان حذف المضاف اليه يسرع
 جانب الحرفيه كان قسلا وبعد وذهب الكوفيين والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع
 معرفة مرفوعة على الابتداء ما بعد جرها وهي استهامة لا موصولة قالوا وهي في الابهة
 مبتدأ جرح اشد ومن كل شيعة معمر لشرعن كما تقول املت من كل طعام قال تعالى واوتيت

و بنى

اي

دليل على ان كان
على اضاف ابد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَصَفَةُ الْكُرْمِ مِنْ صَفَةِ الْبَصِيفِ
مِنْ أَجْلِ كَلَامِ رَفِيعِ السُّنْدِ

لا تكون موصولة الا قبلها احدها وكان الثاني قبل الحاصل يقال المصلة بالوصول الكسر
فكان التخفيف بحذف الصغير الذي هو موصولة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ من صلة ايم في السنة
دون صلة غيرها لثاقبها بالمضاف اليه وانما كان الجواب او الياء لم يرفقا اذا كانا موصولا
لاي ما اذا ن جملة ابتدائية فامتنعا وما خبر مقدم لكونه نكرة **وعند سيبويه** ما مبتدأ
مع تنكيره وذات جبر والاولى في الجواب مطابقة السؤال **رفع الاسم** على انه خبر مبتدأ
مخذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى الموصولة فنقله تعالى **اساطير الاولين** ليس بجواب
لقوله **لكنكم** وما اذا انزل ربكم اذا لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين او الذي انزله
ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرون بالاقترال فهو اذن كلا مستانف اي ليس ما ترمون
انزله من قبل هو اساطير الاولين **واذا كان** ذا مضافة فامتنوعة المحل مغفولا للفعل المتأخر
فالسؤال اذن جملة فعلية تكون الجواب فضيلة اولى للتطابق في نصب الاسم على اخبار مثل الفعل
الذي انتصب به ما في السؤال تحذف لعلالة السؤال عليه فنقله تعالى ما اذا انزل ربكم قالوا
خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون محالنا جواب الكفار لان النصب تنصيح
بكون انزله مقدما والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في **اساطير الاولين** ويحتمل تقدير
الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى **الغزو** وان اشتمل الفعل بعد ما ذا بمصر
منصوب نحو ما ذا يفعل او بمعلفه نحو ما ذا يقض عنه فكون ما مبتدأ اولى وان جعلت ذا
زايدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما متون المنصوب على شريطة التفسير
رفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زايدة واما في نحو ما ذا قيل وما ذا عرس
وقوله تعالى وما ذا عليهم لو امنوا وما ذا احل لهم ما ليس بعد ذا افضل لما قبله
ولا مشغل منه بصنيع او متعلقه فاجملة ابتدائية جلت ذا زايدة او موصولة **رفع**
السبل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر
وما ذا غشى الواسيون ان سيحدثوا **سوى** انه يقولوا اثبتني لكن عاشق
قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذا الصلة لا يكون الاجزائية وعسى ليس خبر وهذا
يلزمهم من خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم
لامرجا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت فعل مع جزئها كقوله
وانى لواج نظرة قبل التي **سئل** وان شطت نواها اذ وزها
وغيره ولعل متفادان فان قدما لقولها هنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا خبر المبتدأ
ولا يجوز ان يكون ما ذا مفعول اه سيحدثوا لكون ان موصولة فالقدير ان سيحدثوا به
هذا ولا يانس ان ذكر بعض ما اهل المصنف من احكام الموصول و احكام من
وما واهي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كحزكي اسم وقد ثبت
الموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة المتأخر فلا تقدم الصلة
ولا خبر منها على الموصول ولا قبل الصلة وما يتعلق بها قبل الموصول لان ذلك المفعول
اذا خبره ما وقد تقدم ان جزها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق بالصلة بها قبل
الموصول بان يكون مصدرة قبل او لكن او علامة جواب القسم ومخوذة لما له ملحق

۱۲

لأنه

بما قبل الموصول لأن ذلك المتعلق به المقدر إذا من جنس الصلة ولا يفضل بين الموصول
والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع الموصول كالرفد والبدل والعطين والتأكيد
ولا يجوز من الموصول ولا باستثناء منه إذ هذه الأشياء لا بعد تمام الكلمة وقد كان الشعر
موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اتصلا صلتها معا أو صلة للأخر وصلة
الأول محذوفة مدلوله بالظاهر عليها كما يجي بعد ما جاز حذف الصلة عند قيام الدليل
وذلك نحو قوله من المواتي والقي واللاقى **و** ثم في كبريت لذي أبي وقد يفصل بين الموصول
والصلة بمول الصلة نحو الذي أياه ضربت لأن الفصل ليس باجتناب بينهما ولا يجوز مثله
إذا كان الموصول حرفا فلا يقال أعجبني أنا زيدا ضربت لأن الحروف الموصولة حروف مصدرية
هي والجملة بعدها بتأويل المصدر فسلطت قوتها من متضمن المصدر وكذلك في الالف واللام
الموصولة أو لا يدخل الالف فعل في صورة أسوأ الناجل أو المفعول كما يكون هو ما دخل عليه
كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض
بالعطف على الجملة التي هي صلة كالقول في باب التنازع مع الالف الذي ضربت وضربوني
فلما زيد إذا ليس الفصل باجتناب من الصلة وكذا لا يتقدم بعض الصلة على بعض كالقول
بأن الذي قام أبوه والذي ضرب زيدا آخره إذا لا مانع منه فإن قيل ليس كما أن الموصول
والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر أيضا كجزئين فكان ينبغي أن لا يتقدم
بعضها على بعض كاللا يتقدم الصلة على الموصول قلت بل هما أيضا كجزئين إلا أنها
كجزئين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر كجزئين يجوز تعقب كل منهما الآخر بخلاف الصلة
والموصول فإن تعقب الحرف الذي هو الصلة واجب لكونها مبتدئة للموصول لما سبق
فقد بين هذا فساد قول من قال أن جرما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف
صلة الموصول الأبي في الالف واللام إذا علمت **قالت**
فان أدع الكواقي من أنايس واضاعوهن لا أدع الذين
وقد التزم حذفها مع التثنية معطوفا عليها التي إذا قصد بها الدوام لينبذ حذفها
أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل
في حيز البيان فلهذا تركنا على أيها ما بغير صلة مبتدئة ويجوز كون تفسير التثنية
للتعظيم كأن قوله ذو هبة نصف منها **أنايس** **أنايس** والكوفيين حذف غير
الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبربرين قالوا قوله تعالى وما بنا إلا له
مقام معلوم أي من لمقام ونحوه قوله المستبقي **بفسر الليالي شهرت من طوي**
ويجوز أن يكون من هذا قوله **أمرى لانت البيت أكرم أهله** **وأقصد في أنانية بالأماني**
ولا أدم لنوع البربرين من ذلك من حيث التباس إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن
كانت قاء أو عيناً كشبه **وسه** وليس الموصول بالرق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية إلا أن في الموضع المخصوصة كما يجي في الأضال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة
عليها وكون الحروف التي قبلها كالناشئة عنها وأما أحكام من وما وأبي في الاستثناء
نقول إذا استغنيت من من هذا كونه مشكوك عاقل وقد فتت ملي من جاز لك حكاية أعراب

وال

ذلك المذكور وحكاية علامة تفتيته وجمعه وتأنيسه في لفظ من تقول متوا إذا قيل جاني
رجل ومنا إذا قيل رأيت رجلاه ومنا إذا قيل سمعت رجلاه ومنا ومنا إذا قيل جاني
رجلان ورأيت رجلين وسمعت رجلين ومثون إذا قيل جاني مسكون أو رجلا أو قوما
وفي النصب والحرمين منه إذا قيل جاني ضاربة أو طالق وكذا في النصب والحرمين
ومثان إذا قيل جاني ضاربان أو طالق وفي النصب والحرمين ومثان إذا قيل
جاني سلمت أو صارب وكذا في النصب والحرمين ومثان إذا قيل جاني سلمت أو صارب
في الحكاية فلا حكاية هذه العلامات لآية فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك
العلامات حتى يحكي وفرضهم في الحكاية أن يتيقن المخاطب أن الميول عنه هو ما ذكره بينه
لا غيره حتى يكون نصا وإنما اشترط في الحكاية المذكورة عن كونها سؤالا من نكرة لأن
المعارف إذا استغنم بها فذكرت بعدها في الالف أما محكية أو غير محكية كما يجي لأن الاستغناء
عن المعارف ليس في النكرة مثل الاستغناء عن النكرات فلم يطلب التخفيف بخلاف الميول
عنه كافي النكرات ولو كورت أيضا النكرات لم تجز حكايتها بعد من لأن النكرة إذا كورت
فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف أن المذكورة ثانيا هي المذكورة أولا تقول من الرجل
لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم تكن الحكاية لآية الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه
بالزيادة وتقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل أو من هؤلاء
ذلك ونحوها وإن قصدتها وهو الكثير حذف النكرة واثبت العلامات في لفظ من وتل
حذفها قصد التخفيف لأن الاستغناء عن النكرة أكثر من الاستغناء عن المعرفة فلذا كان
حذفها بقدر من أكثر من إثباتها ومع الحذف فالحكاية في من أو لي لأجل التخصيص من
أول الأمر على أن المستغنم منه يورد بعدها ما اشترط العقل في هذه الحكاية فظاهر
لأن من للعقل وما اشترط الوقت على من ولم يشترط ذلك في أي بل تقول فيها أي يفتي
وأنا يفتي وبأي يفتي فلا يجي فلا من لكونها مبتدئة يستنكر عليها الأعراب فاثبتوا حكاية
الأعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الالف وهو اصل المثني والمجموع
والموتث أعراب ولا تنوين التكنية وهي حالة الوقت لأن الكلمة تنجز فيها عن التصرف
والحس والتثنية وأما أي فافها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الأعراب لادامتها
ولاوتفا وإنما لادادوا في المفرد المذكور الواو والياء والالف بدل الحركات لأنهم لم يحركوا
حركات المنكر كما هي كاتبة الكلمة في حالة الوقت بحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف
عادة الوقت فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنه وجاءوا قبلها بحركات تناسبه
هذا مذهب المبرد وقالت السيراني بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الأعراب كما في أي
شعر لما كان الحال حال الوقت وأما الموقف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف
وكلا القولين ممكن ولم يكن اثبات حذف المدد الدالة على الأعراب فمنه أدهله
التأنيث لا يكون في الوقت إلا ساكنه فاكتموا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الأعراب
وكان هذا أولى من العكس لأن الأعراب **فخرج** الذات فاذا اشبع مراعاة الفرج والاصل
كان حفظ الأصل أولى وأجره منات في متون أعرابها وإن كانت ممكنة بالأسان بحروف

إجماع

المجرى ملات وهنداء في الوقت فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف مؤومني ومنا
فانه بمزله غوزيد ورجل دبشت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد فبها
اعني الفتح غوزيدا فلم يثبت في من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمرا
بعدها واسكان النون في مشتان ومشتان تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة
في ما قبل هي الحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يكرهوا فيها قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاليثا
وفربت من ذلك اسكان ما قبل التانيث وبنت واخت وهت لما لم يمحض لتاليثا
بل كانت بدل من اللام وبعثا سكت النون في المفرد غومنت والاكر غيريها فيه لانك لم
تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا افك من حكاية تاليثا كما هو حقه
واما في المثني فتدحكت الاعراب لمحك في الرفع بالالف وفي النصب والجواب الباء
غومنتان ومشتان وقد جاء مشتان بحرك النون التي قبلها التاء هذا ذلك في من الوقف
عليها المستعملان من النكرة وجهان اخران احدهما ان تريد على من حرف المد
واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكور كما للاعراب فقط ولا يحكي علامات
المثني والمجوع والمونث وان كنت تسال عنها اجزا لمن على اصلها من صلاحيتها للكل
بلقط واحد فيقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او امرأة او امرأتان او نسوة مسو
وعلى هذا قياس النصب والجرو تايها افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب
ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستعمل بها عن المنكر **واما** اي فاذا
استعملت بها من المذكور والمنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني
والمجوع والمونث في لقطها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور بل قسسه
بالحركات في الوصل نحو اي يافتي واي يافتي واي يافتي وفي الوقف يسكن ياء في الرفع
والجرو يقبل التنوين التانيث في النصب كان الوقف على ساير المعربات لان التانيث معروف
نسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية عن وهما العقل والوقف
اما العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقل وغيرهم بخلاف من ولما الوقف فلما مر
في من وانما اشترط في حكايتها كونه المحكي مذكورا منكر ما مر في من ولك في اي وجه اخر
وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فيقول اي واي واي في المفرد والمثنى
والمجوع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما
ايها اعراب فيكون مبتدأة بخدوفة الجرو ومفعوله بخدوفة الفعل ومجرورة مضمرة
الجار وهذا ضعيف لان اضرار الجار قليل نادر وايضا تنبيه اي وجهه لغيا الحكاية
ضيقان كما مر في الاول ان يقال كان من ان هذه العلامات اتعادت للفظ المتكلم
على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو
واجاز يونس الحكاية عن وصلا قياسا على اي فقال من يافتي ومنا يافتي ومن يافتي
وعليه حمل قول الشاعر **واتر انا ردي فقلت منون اشهر** فقالوا الجن قلت عواظا لا
وليس بشي لانه لم يقدّم جمع منكر حتى يحكي **وحكي** يونس انه سمع ضرب من منشا
استفهم عن الضارب والمفرد قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا

لا يشبه

لا يشبه كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابا فيقول حكاية كانه سمع
رجلا يقول ضرب رجل رجلا ولا فكيف يعزها مع قيا معلقة البناء والظاهر انه ليس بحكاية
وانه يجوز في بعض اللغات اعرابا لعل وجه الحكاية الاتري الى قول **منون انتم وليس لي**
كما زعم يونس اذ لا منكم مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اعراب الكلام
لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامرأة قلت من ومنش ومنه ولا يشبه
رايت امرأة ورجلا قلت من ومنش ومن رايت رجلا وامرأتان من ومنش ومن عليه نفس
واذا اجتمع من يقتل وما لا يقتل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعلى غير العاقل باي نحو من
وايتي من قال فليت رجلا وهارين وعليه نفس واما المعارف بعد من فيقول **من**
هو اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا يثنى
بعد هذا **وحكي** المبرد عن يونس ولم يحكمه من سيبويه انها تذكر بعد من بحكاية
كالاعلام اذا قال **التاميل** رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه
لا على وجه الاختيار كما قبله دعوى من ثمران وليس بقريشاه وقالها ان يحذف
ويثبت علامات الحكاية فيمن كان في النكرات وذلك لكونه المعرنة المذكورة عند السامع
مجهولة كالنكرة وذلك كما حكي سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع شين وتقال
قد رايته فيقول منا اما الاعلام المذكورة بعد من فيها مذهبان مذهب اهل الحجاز
ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم
دون غير من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان
كل واحد منها لا يمين كان كما في **من** المعارف والحكاية لرفع الاشتراك
فكانت بالاعلام انصب والتسوية المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منوعا
ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا مطروفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه للمتبوعات مع تواليها
تقضي عن حكاية اعرابها اذ يعرف المتخاطب ان المسؤول عنه ان المسؤول عنه هو
المذكور بادشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول لمن قال رايت زيدا
التطريف او من زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيدا التطريف ومن زيدا نفسه ومن زيدا
ابو محمد بالرفع لا غير نفسه لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقعه بين علمين لم يمنع
حكاية عن اهل الحجاز لانه وان اخفى الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان
يشترك هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد يدل حذف التنوين عن الموصوف
ونصب الموصوف في المنادى يجوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيدا بن عمرو ومن
زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا بن اخي عمرو قلت من زيدا بن اخي عمرو
بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا متكررين فهو كساير التوابع عند يونس في اشتناع الحكاية
معها سواء كانا علمين او احدهما **وحكي** سيبويه عن قوم واسمونه انه يجوز الحكاية
اذا كان المعطوف عليه علميا سواء كان المعطوف علميا او لا نحو من زيدا وعمرا واخاه عمرو
لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخاه عمرو والنسق بينه وبين ساير التوابع
ان الثاني فيه خبر الاول فالسؤال واقع بالاسم المنود ثم عطف عليه بعد الحكاية

هو التأكيد المذكور وكلها بالاعلامه للمصدر المتبع بها وسد وزه في شي منها دليل فعلية وان لم يكن منها كهل
وقامت على ما بين يدي الحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاستا قيا شابل سماع فيقتصر على
المصروع فيقول الكاف اذا اتصل بهذه الاستا فاما ان يكون متصلا بها هو ظرف او حرف جر والاضيل
هو اما ان يكون اوله في اول الاسم مجرور وتطرا الى اضيله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل
به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد و زيد و زيد احتل ان يكون الكاف انما مجرور
نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل
نحو رويدك زيد وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كان هان اذ لم يأت هان زيد
بالاضافة كما جاء رويدك زيد ومثله التثنية والاضيل اسم فعل مضافا اليه وقال الفاعل الكاف في
جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس في شي لاننا نفرد ان الكاف عليك واليك وودك هو الذي
كان قبل قبل هذه الالفاظ الى معز الفعل وقد كان مجرورا بل تمكرو عوى ذلك في نحو جهلته هان لان
الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونها اسمي فعل مع ان وضع بعض الضار موضع بعض خلاف الامل
ويظهر له ان يتولد ان في نحو رويدك وهان مجرور من الكاف ضميرا مستترا ولا تقول بحذف الكاف
لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجمع منصوب وهو انصف لان المنصوب قد يجرى بعده
صريحا نحو رويدك زيد عليك زيد قال ابن ابي اساد الكاف في الجمع حرف خطاب لان ذلك وينتقل
قوله بما اورد على المصدر واما التنوين الملاحقة لبعض هذه الاسماء فنجد الجهر للتسكير وليست للتسكير
الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعنى اذا الفعل لا يكون لا يعرف ولا شكا كما ذكرنا في علامات الاستا بل
التسكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل مجرورته اسم فعل كان بمعنى لان المنون منها استا
مصدرا او صوت فاشير مقام المصدر او لا فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما سوف نذكره بمعنى
سكوت وايشه بمعنى زيادة فيكون المجز من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعروف فغنى عنه اسكت
السكوت المعهود المعين ونقبت المصدر تعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي الفعل السكوت عن هذا
الحديث المعين فجاز على هذا انه لا يكت الخطاب عن غير الحديث المشار اليه وكذا اسم اي كفت عن
هذا الشيء واديه هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التسكير
فكانه للايهام والتخفيف كان في قوله الا اياها الطير الموصلة بالفتح على خالده لقد وقعت على الحسم
اي نحو ولو لم يكن فكان معنى اسم اسكت سكوتا وادى سكوت او سكوتا بليقا ادا سكوت عن كل كلام وليس
تكون التنوين في جميع اسما الافعال من عدم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التسكير دليل التعريف
قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل
الوقف عليه تقول صيد صيد ومنه تنوين الاول وسكونها الثاني قالوا وقوله عازمة
وقتنا فقلنا انهم عن اقرس الجهر وما بان تكليم التيارات البلاقي
انما جاز غير منون وقد وصل لانه في الوقف فيكون التنوين عندها في الامل تنوين التمكن
الدال على كون ما حقه موصولا بما بعده فهو موقوف عليه جاز من معنى التمكن في هذه الاستا وجعل
للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاستا احالا واما الكلام عليها فخصلا
فقول في اما متعديه او لازمه في المقيد بها وهو اسر وحذفه في ثنائ لغات الاولى هيا
بالت مفردة ساكنة للواحد والاثنتين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلقى هذه الالفاظ

هات

هات

هات

هات

كان

هات

بصبي زيداً وانما دفع رعاية لاصل الحركة الامرابية وقوله رويدك زيداً مجتهد ان يكون اسرع فعل
والكان حرف وان يكون مصدر مضافاً الى الالف كما مر وقد يزداد ما قبل رويدك اسرع فعل كما قال بعض
العرب لمعاجلة لارادته لاهل اعطيتك زويد ما الشراي مع الشعر **من اللازمه** منه
اي اسكت ومنه اي اكف وايشه اي زود في الحديث او في العلل ومنه يستعملان منويين وغير
منويين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاموي ان العرب لا يستعمل ايشه الا سنوياً وخطاً
في الروضة في قوله **وقفنا** نقلنا اييه عن اقرس البصر
وقال ابن السرى انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثاً اي حديث كان من ام سالب
فتركه للمضروبة **ومسها** ايها اذ كفت عن الحديث او قطعه ويستعمل لطلق الزجر ويجوز ان
يكون موتاً قايماً مقام المصدر معوضاً عن كسرها ورياً اي كفا يقال ايها هكنا ويجوز ان يكون
اسرع فعل مبنياً على التنوين اذ كان في مسحة وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء مجتهد الوحيين
عور ويدا **وجنلا** وزنها وجوزين الشري في ايها المنع من غير تنوين على قلة واوجب فيرو تنوينه
وقد تبدل هرة ايها **وايها** ايها ايها **فداه** ايها بالكرمع التنوين قاله
مهلاً فداه لك الا قوله كرمه وما تحت من سأل ومن **ولس** ايها ايها هكنا هكنا هكنا
الماء شلتك لثاء وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء ففتح التاء ومعناه اقبل ونقال وقاله
الزنجشري اسرع واذا اجتمعين باللام هو هكنا لك فهو صوت قايض مقام المصدر كما في تكا الا
ان آيت جود اعرابه اعراب المصادره نحو انا لك وهيت فوجب البناء نظراً الى الاصل مع كونه مصدر
واذا التريتين باللام فهو صوت قايض مقام المصدر فاعلم ان الفعل فيكون اسرع فعل مع انا
قد بينا في المنعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصدر في الفعل ايها اسماء انما
يجوز ان يقال ببقائها على مصدريتها ايها نظراً الى اصلها حين كان موتاً فادلى اذ ان
يقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو انا وفتا مبنى على المنع والتنوين فيه كان فيه لان الاصل
بما شمل على ما كان عليه **وشها** فغ **ودعا** ودعا ودعا اي انتش ودعا عا مكرراً مع التوكيد
وقد اشتق منه المصدر راعى الدعد فيصير معنى قوله **دع** للعائش **وشها** هكنا هكنا
اسكن واسرع قاله **الاخي** ليلى وقولها **صلا** فقد ركبتم امراً اخر مجتهداً
اي اسرع **وشها** هكنا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد عذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك
وقد تخفف هيك فتقال هيك والمعنى اسرع **وشها** فذلك وتلك وتلك وكان الاصل فذلك
وتلك اي اقطع هذا الامر قطعاً فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقم مقام الفعل
فتنفي فحذف المدغم فيه تخفيفاً كما قلنا ان وضع اسم الافعال على التخفيف وكذا اجلك اي
اكتفاك فقال ليجلني اي كفا في الا ان الغير قد عذف من اجل بخلاف قد وقطع عن فذلك
الكيف ومعنى قد في لاكتف قد في من نقرأ الخبيثين قد في ليس الامام بالشخص المجتهد
وقال الله ومق اهلك فلا اخفله **بجلى** **الاخين** العيش مجتهد
ولم يصرح بان كان قريباً منها ان المعنى اسرع فعل هو منسوب مشعر نفع مبتدأ ومالا
كما مر في باب الاضافة ويجب وزن الرومانية في قد وقط دون اجل في الارف لسكونها على
حرفين دونه كما مر في باب المصبرات ومنها جى اي اقبل يقضى بفعل يخرج من الصلاة الى قبل

ايها

دع

دع

دع

دع

دع

دع

بها

عليها ومن من الخطاب ان بعض العرب يقول حمل الصلاة وقد جاء بتقديمها على ما
انشأت اشأله ما بال كرفقته من الحمل فان المركب قد ذهباً
وقد نوبت حتى مع هكنا الذي يعنى اسرع ايها فيقضى ايها بالي نحو جتهد الى الشورى
واما بالياء نحو جتهدا بغير اي اسرع بذكره والسا للتقديم كذهب به او بمعنى اقبل فيعذف
بعل نحو جتهد على زيد او بمعنى اثبت فيقضى بنفسه نحو جتهد الشري في المركب لعاب
حمل عذف الف هكنا للتركيب حتى يكون كمنه عسرة قد تسكن هكنا لتوالي التقاسم
كما قبل خمسة عشر وقد تلحقها التنوين مركبين فيقال جتهدا وجتهدا بفتح الهاء وسكونها وانا
وقفت هل هذين المتنوين قلبت نونهما التاء اثبات الالف فيهما في الرصد لغة رديته
وقرول **لبيد** يتاوى في الله فقلت **له** ولقد يسع قول جتهد **سكن** اللام للتأنيبه
ولا يجوز في غير الوقت وفي الكتاب التقوى لاني على جتهد كسر اللام وتنوينه وقد اقبل
حالها مع التركيب في احتمال الغير كحال نحو حلو حاشي يعنى ان في كل منها ضميراً كما كان قبل
التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع
او اقبل او ايت ومنه غيره ان فيها ضميراً واحداً وليس في كل منها ضميراً لانه لا يجزى
عن كل منها بالتركيب حكم الاستقلال ولما قول
ففتح الجى من كلب فقل **لهم** **يو** تركب شأديته وجتهدك
فضمه اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل انط مبنى غير حمله ثبب الي
لفظه حكم **حشا** ان يحكى كقولك ضرب فعل ماضى قاله
بجهد لا يجره كالمسطبة **أما** المطايا **سيزها** المتقاف **ف**
فك وجاز ان يجرد بوجه الاعراب كقول
ان **لوا** وان **ليثا** **عش** **هكنا** وقوله
تأديته وجتهدك كما جى في باب العلم وقد بينا جتهدك وما جاء **شعدياً** لا لا **هكنا**
بمعنى اقبل فيقضى الى قاله تعالى هكنا البناء ومعنى احضر نحو قوله تعالى هكنا شهدكم
وهو منه التحليل ها التنيبه ركب معها **لوا** امر من قولك **لوا** الله شقته اي جمع اي اجمع
فكنا **الينا** في اللازم واجمع مكرن في المتعدي فلما في معناه عند التركيب لانه صائر
بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صائر كسائر اسماء الافعال المنقولة من اصولها
فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يتولوا **لوا** كسرها كما هو القياس عندهم
في اورد دوامه ودولم يتولوا هكنا وهكنا كما يجوز ذلك في مذكرة ذلك ليقول التركيب
وقال تعالى هكنا شهدكم ولم يقبل هكنا **وقال** الكونيون اصله هكنا **هكنا** وهكنا
استعمال كما مر في غير الى اهل التخفيف التركيب ونقل منه المنع الى اللام وحذف كما
هو القياس في نحو قد اطلع **الا** انه الزم هذا التخفيف ها هنا لنقل التركيب قال ابو عبد
في كتاب الشعر رد اعليهم ان كل معنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هكنا وقال
الزنجشري بجى هل ساكن اللام بمعنى اسرع فحق ان مر منه الكونيون معنى اسرع او اقبل ويقضى
بالى في اللام فيقال هكنا الى واما في المتعدي نحو هكنا زيداً فهو باق على معناه اي اسرع او قصد

شعدياً

شعدياً

شعدياً

شعدياً

زيد فأخبره وبنيهم يصرقونه نظرا إلى أصله وليست بالنعيسة نحو هلمة فلما حلوا على حلقه ودرعهم
 الغوا أن الصواب أن يقال هلمة على ما زادوا نون قبل ضمير الفاعل مذكرا في الضمير يقع
 المسكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويسبق بهم هلم على نشد يدها ونظما كما زيدت
 النون في متى ومعنى صافطة على سكون نون من ومن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الـ
 في ردت وذلك أن من العرب من يدعونه وددت كما دعه قبل دخول الهاء فيزيد النون قبل التاء لتسكن
 ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل بناء
 وقد يقال هلمة لك ميمنا باللام أجراه وان لم يكن في الأصل مصدرا مجرى أخواته من أسماء الأفعال التي
 تتبع بحرف الجر نظرا إلى أصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى جهات لما تعدون أي تقاتل وحكي الأسمي
 أنه يقال هلمة إلى كذا فنقول الخطاب لا أهلمة مفعول بنفسه كما نكثت لا التمر والكماء المنقوشة زائدة
 أو لا أو لم على المذهب الآخر فلم تغير في الجواب الحال واللام من أعار للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كونه
 بعض الأسماء من أسماء الأفعال التي تتبع بحرف جهات ونمايتها الحركات الثلاث وقد تبدل هازها الأولى
 بمنزلة مع شلث التاء أيضا وقد بنون في هذه اللغات التثنية وتكون التثنية في الأصل لأجرائه فيزيد
 بحرفه في الوقف وقد عرفت التاء نحو جهات وأيتها وقد مضى في هذه الخامسة عشر كان الخطاب نحو
 أيتها وقد بنون أيضا نحو أيتها وقد يقال أيتها بمنزلة بنون مفعولين فقال صاحب المعنى بنون مكسورة
 وقال بعض النحاة أن منقوشة التاء مفردة وأصلها هلمة كقولك لعله عرفت فقلت التاء الأخيرة التاء
 لتحركها واقتراح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها أذن بالهاء وأما مكسورة التاء فمفعول كسرات
 فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هلميات كما يقول توفيات في جمع وقاية إلا أنهم جازوا الالف لتكون
 غير متحركة كالحرف الف هذا الذي في المشي والمضمر التاء محتمل الإفراد والجمع فيخرج الوقف عليها بالفاء
 والتاء وهذا كله توهمة وتخمين بل لا ينبغي أن يقال أيتها والالف فيها زائدة تان هي مثل كوكب ولا يمنع أيضا
 من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط وأصلها هلمية ونقول مع الناحل الأكثر نظرا
 إلى أصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت الساكنين لأن أصل التاء المسكون في ما ألهم فلم يثبت به بقوة
 الحركة على قوة معنى التثنية إذ معناه ما أتت به كذا ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير
 آخر أن أصله هلمية في الأحوال أن لا يوقف عليه إلا بالحاء وإنما توقف عليه بالتاء في الأكثر تبنيها على
 التثنية بضمير الأفعال من حيث المعنى فكان تأنها مثل تأقات وهذا أول من الوجه الأول
 وأيضا من جعل الالف والتاء زائدين لأن بابت قلنا أكثر من باب شمس وببر منها شمس

هيمتا

ششان

افترق

افترق لان لفظه لا يصلح هاهنا أن يكون مجازا عن شين والمعنى المتفرق الحالان اللتان بينهما الالفاظ
 من زيد وعمر وحالتان دخل وجود مثلا على معنى على أن أحدي الحاصلين مختصة بأحدهما والآخر بالآخر
 كما يقال بيني وبينك نهران مع أن يكون أحدي النهرين محبب لأحدهما والآخر محبب للآخر بل لا يقال العاني
 منها شي أو شيان أو شي إلا إذا كان مشتركين في ذلك الشيء أو الشين أو الأشياء نحو قولك بيننا قرأتان أي
 مشترك فيهما فلو فترنا قوله ششان ما بين اليزيد بن يحيى افترق الحالان اللتان بين اليزيد بن يحيى
 واليزيد بن يحيى وكان كل واحد من الحاصلين مشتركين فيهما وهو ضد المقصود فيقول إنما جازتتان ما بينهما على أن
 ششان بمعنى أفيد لأنه لا يستلزم تعلقين فضاء عما دما كناية عن التعلق أو المسانعة أي تعدد ما بينهما من
 المسانعة ويجوز أن يكون ما زائدة كأنه من ومن ششان بمعنى يفتقد يكون بين فاعل ششان كما
 هو منه هب الاخش في قوله تعالى فيصلي بينكم قال فيصلي بينكم صفة اليه لكلمة لم يرفع استكشافا لاختصاصه عن
 الضمير المستقر له في أغلب استعماله شله قوله تعالى ومنهم دونك وقوله في فوق الحاسي ودون
 السادس قال الزجاج ششان على الضم لأنه مصدر لا نظيره وقوزة لبيان كونه من صفات
 موشكان مثل ششان الباعني شمر وقوت مع تيمم أي ما اقرب وما اسرع ومنها تطال بضمة التاء ونحوها
 أي بطول وجه ششان وما بعدها ما ترون في نسخ هيات ومنها لاق ومنها إحدى عشرة لثمة أف
 مضومة المنزعة مشددة أليا شلثتها بقوتين ودوت وان بكسر المنزعة والياء بنون ورائي كبشري
 مما لا داف كحدوثة منومة ومن مونة وقد شيع المونة ثمة نيقال أفة وثمة وقد يمدح
 أفة كويل ومنها أوة بنوع المنزعة مسكون الواو وكسر الحاء والآه طلب الواو التاء أو كسر الواو
 مشددة وسكون الحاء ولبوة بكسر الواو المشددة وكسر الحاء بلا سماع وأق بكسر الواو المشددة وحذف
 الحاء أو بفتح الواو مشددة ومخفضة وسكون الحاء مع الميم فيقال أوة بنوع الفتح وفتح الواو المشددة
 وكسر التاء وقد عرفت المنزعة في هذه يقال أوة كأمين في المعنى وليست على وزن فاعلة إذ لو كانت
 أياها لا تقلبت للام بأكا في نادوية من قوت ويقال في أوة أوتاة وفي أوة زيادة الالف والحاء
 كافي التندبة فكون الحاء ساكنة في الوقف ومضومة أو مكسورة في الوصل كما تروى أوتاة بحذف
 أوة تخفيفا لاسما المبهمة بنوع الأول قال لبر على هذه أجد رلاها أقل تفرقا قال السيد
 ويجوز أن يكون تصغير أوة تصغير الترخيم كبريث في حارث ومنها الظروف وشبهها نحو
 ضمير مخاطب كثيرا ومضمر فإيب سا ذاقيل لا نحو قوله عليه تحمضا ليسن وقوله عليه الصلاة والسلام
 من انتهى منكم التاء فغلبه بالمرمر فانه له وجا ففندك ودوتك ولديك بمعنى خذوا لاصل عندك
 زيد خذوه وكذا الديك زيد ودوتك زيد مبرقع ما بعدها على الاستدراك فتصغر في الجملة الاسمية والسمية
 بعد هاء الظروف فكثير استعماله حتى صار بمعنى خذ فعل ملة والظروف مبنية على الحركة لأنه الحركة
 التي استحقها من أصلها حين كانت طرفا كالقنات المصادرة الصابرة أسماء أفعال ولا يحمل لها كسرك
 المصادرة لقيامها مقام ما لا يحمل له دوراك أي تأخر ولما مك أي فتدقروا واحد من جهة أماسك
 ويجوز أن يقال ما باتيان على الظرفية إذا لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التثنية
 استقر مداك أو أماسك وكذا أماسك أي الزم مكانك ويقال عليك زيد أي خذوه كان الأصل عليك
 اخذوه ويقال اليك معي والاصل منقر عليك أيك ويستخرج عن ناقص كما ذكرنا وسع أو الخطاب
 من قيل له اليك فقال إلى أي استخرج فهو ششان ششان لقياس الباب إذ قياس الظروف

وهو البني والبراج وهو الزواله وكلاجه وأزاده وجذاع للتيه وسباط للحس لا يسهل طهارة
 في المبدن من الشعر السبط ومثله لغير كذا الخثرة التي تخرج بها المراته وجها سميت كذا لانها
 تنكر الزوج أي تخرقه بزعمهم **قال** يا كذا كذا **قال** من ادعى كذا كذا **قال** من ادعى كذا كذا
 ونشأ عن وجاده وصاحبه للدهاية لا فاعشش أي تخرج ربح الكبر وتخلل أي تميل حيث
 بها تنافلا وتضمر أي تشده **يقال** تشاش تشيه من استبه إلى فيه أي أخرى ربح الكبر
 من استبه مع نعيم **ويقال** جدي خاده أي ميلي فانه يا ميلة **ويقال** صهي صها أي اشتدي
 يا شديدة أي زيدة في الشدة **قال** ابق على شديتك كالتا ويلين في قوله **قال** اهدنا العلم المستقيم
 ويقولون عند طلوع من بكر هون طلعتك خذا **قال** حديمه أي يا داهية الحارة النافعة وفيما
 للغارده يقولون **يحيى** فياج أي اتسمى يا متسعة على تا ويل صهي صها **ويقال** كويته وقاج
 وهي علم كية على الجارعين وانتصاها على المصدر من كويته **قال** كية لازمة واقفة **ويقال**
 طار للكان المرتفع كأنها طامرة **قال** وابته **ويقال** للقبض **قال** ربح وجار ولشاح من التشمير
 وهو الجمع ومن الجمر ومن الفسخ وهو تفسخ ما بين الرجلين فخره وأمثالها اعلام الجفون **يل**
 وصفها بالمرنه نحو جناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجر حذف الفاء معها في نحو نشأ
 فشيء وحدا وحديده وجدي حيا **قال** في باب التذلل والتعرب الثاني من باب اللازمة
 للتدنا ما بقي على وصيتهما **قال** أي قاطنة كافيته **قال**
قال قلت فوالله حق إذا ما نلت سرائرهم كانت تطا طه
 وسببته سبته يكون لزاما أي لازمة ولا تنكف فلا ناعدي **بلا**
 أي باله أي لا نقيبه عدي عدي ولا تصله من صلة **قال** والتحليل قد وافى الصبيد
 بداد أي مبيته دة متفرقة بنوحا **قال** الرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها موشة وان
 للمسمى بها مذكرا النفا واما قوله
قال كنت أجبتمك أشود حقيفة فاذا انضاف تبيض فيه الجحش
 يذكروا النفا الرابع الى انضاف فلما دله بالموضع ويورد تبيض فيها ولصاف منزلة من
 منازل بن تسميم وخصاف محل وفي المثل أجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه من
 الملوك من صاحبه للتحلة فنعده وخصاه وقطاه وحذاه **قال** ربحات وفلايه ونجاج النسوة
 معينة وسكاب لرمكة وكتاب وخطاف للكنسين **قال** وسناع موملاد **قال** لهفتين وبارد قرا
 لارضين **قال** وفواره لجرقة ولفان لمدينه **قال** جميع المصادر **قال** الصفات **قال** مبدية اتفاقا وقد
 اختلفت على بناء **قال** في البعد لان فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
قال بسبب السلب الاسمي **قال** في تحقيق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الضم
 الا البناء في قوله **قال** نظر ذلك لانه لم يتم كذا دليل على عدلها ولا مل عليه الصادر ولا
 على تانيثها ولا مل عليه جميع الاوصاف بل قام على عليه بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث في
 المصادر لم يثبت دون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو مقتضى باذنيها ونحو
 مما اذا سمع موش فانه لذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل
 حيث تضمنت التانيث وبعد تسليم تقديرنا التانيث في المصادر هو مقتضى نحو هت

من منع الضم
 مبدية

ودار ودار ولا يصح **وقال** المصنف لما بجهة نزال رنة فورد عليه نحو حساب وكما ردهم
 من المعربات فصار الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وشبهت الجور فاستد
 لا يدل **قال** على كون الجار وديان معد ولين منها اذ من الجار يورد في
 معنى لا يكون احدهما معد ولا من الآخر **قال** وان ادعى العدل المقدر لا يضطر او جرد ما شئت من ذلك
 كذا ربح صرف غير وهو الظاهر من كلامه فالدليل على كون نزال الذي هو لا سلمه ولا
 وقد قلنا قبل ما عليه وان قد لا العدل الا اصل ايضا فهو مكلف على تكلف ولا ولي ان يقال
 بنى قسم المصادرة لصفات لشايتها **قال** لنقال الامر قد نازنا لغة بخلاف مخربات وكلام
 ومقابلة فانه لا مبالغة فيها **قال** اما الاعلام الجندية فكان حقها الاعراب لان الكلمة الجندية اذا
 سمى بها غير ذلك اللقط وجب امرها كما يسمى بالثمن شخص على ما يجي في الاعلام لكنها ليست لان
 الاعلام الجندية اعلام لتفهم على ما يجي في باب العلم فعن الوصف باق في جميعها **قال** اما الاعلام
 الشخصية كقطام وحذاق فنبو تميز حردا فيها على القياس بما عايناهما غير معرفة لهما الاعراب
 فلمعتهما من معنى الوصف واما عدم انفرادها فلما فيها من العلمية والتانيث وتبا اهل الجار
 لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى التبا الذي يكون لها حال الوصف
 لكنهم زادوا انه لا يضاف بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا يضاف فنبوها
 بما الاوصاف وان كانت متخلة من متخلة من الاوصاف اجزا لها مجرى العلم المنقول من الوصف
 لا يد اكثر من غيره **قال** اجرو الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجندية في البناء الجندية العلمية
وقال المصنف في معرفة غير متفرقة عند بنى تميم لا اجتماع العدل والعلمية فيها **قال** ومع ذلك
 عليه باجتماع العدل والوصف في نحو **قال** من النجاة والعدل والعلمية في نشأ وفيما ونحوها
 من الاعلام الجندية مع اتفاقهم على بناء **قال** في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كمن هذا
 هو مذهب الاقل من بنى تميم **قال** اما مذهب الاكثر منهم ونحوها فانهم ينعون صف الاعلام الشخصية
 الاما كان اخره كما خصار فانهم يدونه وذلك لان تقدير الاعراب والتبا في جميع الشخصية مستقيمان
 لكن قد يترجم احد التقديرين لغرض وفرض تخصيص البناء في الراصد الاماله لذي امتر
 مستحسن والمصحح للاماله ههنا كسرة الراوي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه لا يحب ومنع الضم
 لم يكسر واذا بنى كسرة ايمانا فان كان كذا كان تقديره عملة التبا لغرض المذكور اولا من تقديره عملة
 منع الضم وان كان ايضا مستقيما واما القليل من بنى تميم فقد جردوا على قياس منع الضم
 في الجميع دون قياس التبا **قال** المصنف في الشعر الاخير ان العلم الشخصي ان فيه منه اهل
 الجار معد لا تقديره لخصم لما بجهة ليا بوال بالوجهين العدل والوزن لولا اكتفى بالوزن
 لرجح بنا باب سلام وكلام **قال** وانما كان العدل تقديره اذ ليس لما قاطه وحاذمه عدل عنها قطام
 وحذاق كالبشر لنا عامر العدل عنه **قال** **قال** وعنه نصحا بن تميمه في نحو حضار العدل
 التقدير والوزن في نحو قطام والتانيث والعلمية لانا من مشطون منع الضم الى العدل
 اذ الكفاية حاصله بالتانيث والعلمية **قال** وبعضهم يقدرون فيه ايضا العدل لانه من باب
 حضار المضطرب الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع
 افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي في الراخذ اقدرا الكلام على تقدير العدل

١٢٨

قوله الاصوات كل لفظ على به صوت او صوت به لفظ **اول لفظ في الثاني كسج**
اقر اقول ان الالفاظ التي نسميها النماة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت
 صادر من الحيوانات العجم كغاق او من الحشرات كطق وشرب الحكاية ان يكون مثل المحرك وهذه
 الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركات صحيحه وليس للمحرك كذلك اذ الحيوانات والحشرات
 لا تحسن الانفعال بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه
 المركب من الحروف في اتنا كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبتها من حروف صحيحة لانه يقتصر
 عليهم او يتعدى مثل تلك الاجراس لصادره منها كافي البقاء فاخرجوها على ما ادنى ما يمكن من
 الشبه بين الصوتين فصارت الواقعة في كلامهم كالحكاية من تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة
 من قعر الانسان يميز موضعها وضعا بل دالة طبعا على معاني في انفسهم كات وتفت فان المستكرة
 لشي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ ات ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه
 بشف وكذلك آه للتعب هذه وتسميها اصوات صادرة منهم طبعا كاج في التعلل
 الا انهم لما فطنوا كلامهم لاحتياجه اليها تشقوا تشق الكلام وحركوها بحركات وجعلوها لغات
 مختلفة كات من لغات امة وثالثها اصوات يعقود للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجني
 كالغاف الذعاج وتوس وغوها وثالثها الذهاب كالدج ووجها وغوها واما امرا اخر كسا للثوب
 وجوخ للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يحتاج به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر
 او نواه كاذب اليه بعضهم لانها لا تنطق كقولنا نطقه لصدورها منها الكلام كاقال تعالى كمثل
 الذي منق بالايمن الا قد ابدل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقيا بعض الحيوانات
 على من الالفاظ فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للذابة عند اميلودها
 الما وما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحت يجره مقارنا لذلك التصويت
 على ذلك الامرا ما يضر به وتاديبه فاما ما يناسبه والمعاينة فكان الحيوان تمثيل المولد منه
 اما وجه من العزب اوردته في ذلك البر وكان يتكرر مقارنه ذلك التصويت لذلك العزب
 او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت من العزب او البر لانه كان يتصور الحيوان
 من ذلك الصوت ما يحميه من العزب او ضده فيتمثل عقيب الصوت عادة ودورية فصار
 ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا مثل هذا العزب
 صوتا مركبا من الحروف ولم يفتقروا بسا فيج الاصول لان الصوت من حيث هو هو مشتبه
 الافراد وتمايزها بالتلفيع والافتقار بمامل الخارج سهل فلما كان الانمال المطلوبة من الحيوانات
 مختلفة لبادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
 يتبين من كنية تعليم الحيوانات كالعب والقصد والكلب وغير ذلك هذا وانما لا ادى متعا
 من لتكاتب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للعزب او البر لما استغن الطالب عنها
 اسما افضل كاذب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل الجمادات في فهم المطلوب
 من هذه الاصول بمنزلة العقلاء فلا بأس بان يخطط وتكلم ما تفهمه كالعقلاء ثم يقول انما
 سميت للاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل
 اصوات سادجة لحكاية اصوات الجمادات والحجرات او اصوات مطبوعة معتدلة على الخارج

لها

فكنا غير مضمومة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاصوات الثلاثة
 ليست في الاصل كلمات لذات صوت مضمومة فتت باس سادج الصوت فتقل اصوات فوجت
 الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اتنا الكلام كاللغات فاعلموا
 معاملها والحقها باشراف الكلمات او بالاسماء لتكون اذ لم يدخلها في ظاهر اقسام الكلمات
 فصرفها تعريف الاسماء فدخلوا التنوين الذي هو من احسن علامات الاتنا في بعضها في حرفاتي
 وايف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا القطع الصوت لامعناه لقوله باسم الممد وقولت
 كارتت بالجرث هو كقول **اموت** باخره اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني للمصاد
 لما ان قوتها اعراب المصعد غرواها لك لولا خواف لك هذه الاصوات من الكلمات كالنساء
 من الناس مودتها صورتها وما هيها فيها هيها اذ ليست مضمومة في الاصل لمعنى الكلمات
 والتنوين فيما دخلته تنوين اللاحقة وتنوين المقابلة كاقيل في تنوين ملات وليس ما قاله
 بعضهم من ان تنوين عاق للتذكير يشي اذ لا معنى للتقريب والتذكير فيه ولا منع ان يقول في تنوين
 نحو صبه وايه مثل هذا لما تقدم في اتنا لانما ان نحو كان صوتا في الاصل ويخرج اذن من
 كلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بين اتنا الاصوات لما ذكرنا من
 انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلو يكن في الاصل منظرها اليها الى التركيب
 الذي هو مقتضى الارباب واذا وقعت مركبة جاز ان يرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا
 اذ جعلتها بمعنى المصاد كما قاله مثل واف لك او قصدت الفاظها لامعانيها قال **جهم** بن العباس
منه سجيل راجح وانما من العاج والجمل حق جفوننا **وقال الجهم**
تذامين باسو الشيب شيلو **جوانها من قصرة وسلام**
وقال **كارتت بالجرث** **نظاء القواديا** **وقولت** **وجرت بهيتر وبنيتر**
 وهذا كما قول في الكلمات البنية اذا قصدت الفاظها ان **لولا ان لقا عشا ولا تجد الله**
بارن **واين على ما سجي في الاعلام** **راي شانا الله تعالى ولا عراب** مع اللام اكثر من لينا غومت
 العاج والجمل بالجر واسم الشيب لكونها علامة الاسر الذي اصله لالعرب هذا كما يجي
 بعض البغداديين كل الاس وكل الان معربا ومبين مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال
 لابي الذي قيس هل لك في شربة كان وقد كفا غيرون **المضاون** **فقال** **شد الهل بعيني**
اشد ما يقال في جواب هل كان كذا معربه والالف واللام لا يوجب الارباب بدليل الآن والله
والحكمة عشر **واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقول**
سجمل **وما ج فاعرابها واجب لانه ان تنوين التثنية وان ادخلها من غير هذا القصد**
 كان فاق وصيه في مبنيها **لا تنوين** **اللاحق والمقابلة** **لتنوين** **التي** **كأن** **هذا** **هو**
 الكلام عليها اجمالا واما الفصل فيقول من الاصوات التي هي حكاية من اصوات الانسان
 او الجمادات طبع وهي حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الصياح اذ انما يحوا
 في اللعب وفائق بكسر القاف هو قد تنون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت شامو
 الابل عند الشرب هو ما هم ماله هو يخرج مكسورة بعد الالف ويصل هو بمنزلة ساكنة
 وميم مفتوحة صوت الطبيعة اذا دعت ولدهاء وطارق بكسر القاف وطق كلاما حكاية صوت

وهي في النماذج

وقع الحجارة بعضها على بعض وقت حكاية وقع السيف على العزبية ومن الاموات التي يمتوت
 بها البهايم هلاكه لجزر الجبل اي توتش في الجري وقد صغر جره الناقصة ايضا وقدش لرجس
 البعل وقد سمي به بعل وقوله
 قدش ما لعلنا عليك امانة نجوت وهذا تخليص طليق
 نجر وليس باسم البعل والال لم يكن اخره الا ان يقال اجرى الرصل بجري الرقف وهيند
 زجر للابل كسر الماء وفتحها كذا لك الدال بلا تخوين فيه اربع لغات وهاد بنح الدال المعناه
 وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال
 حتى اشتا مت له الا فاق طابعت فاقبال له هيند ولاها داي لا يجمع من شيء
 ولا يفر عنه ويقال انهم فاقالوا له هيند ما لك اي لم يبالوه من حاله وسخ وحته لرجها
 وتعيال للشيخ ايضا حة وحوت مثلث الباء بتوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي
 وعادي بيا مكسورة بعد الالف منونه ويز منونه وكاه وعاء بهز مكسورة بعد الالف منونه
 ويز منونه وقد يفران يقال اذا بنيت الفعل منها حايث وما عيت بابدال الالف باصلها
 خاخي وعافي كما يقال لايت لمن اكثر من قوله لا لا يقول جحي وجوت بنح التاء عافها
 الى الشرب وعخل زجر للناقصة وكذا هينج بنح الماء وكسر الجيم او كسرنا وكذا عا ح كسر
 الجيم منونا ويز منون وجت بسكون البناء وكسر هاء منونه زجر للجل وكذا اجاء مكسورة الماء
 منونا ويز منون وهذع تسكين لصفار الابل اذا فترت ودوه بكسر الماء وقد تسكن دعاء
 للزنج بنح التاء وتشديد الحاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مكسورة صوت عند اناقة
 البعير وكذا هينج ويز بكسر الماء وقجوز في الحائين والكسر والسكون ويقال لجزر الفجر
 واس مكسورة المخرج ساكنة السين وكذا هينج وقيل بنح الماء ونح السين المشددة
 وكذا هينج بنح الماء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب
 وغيرها وقد كسر الجيم منونا وكذا هينج وقجوز في الحائين والكسر والسكون ويقال لجزر الفجر
 بنح الماء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وقجوز في الحائين والكسر والسكون ويقال لجزر الفجر
 المخرج دعا للثبي عند السقاء ونح وعده وغير بكسر العين والراء وروي بنح العين
 زجر للضأن وسأوشو للماء المورود ونح دعا للضأن وروي بنح العين
 وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس وعاله وده بنح الدال وسكون الهاء تشديدا
 ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب فارسي وقد جعلت بعض المصادر متراعى اصلها في البناء في قوله
 لا ديه فلا ديه اي ان لا يكن ضرب لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاموات الدالة على
 احوال في نفس المتكلم وهي للتندم او التقيع وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ذلك
 اصله من التواودي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل في ذلك اي عجا لك شر كسر
 استعماله مع حرف ركب معه وصار لام الفعل وصار وذلك كقولك حتى قالوا ديللا وتويل ومنه
 غيره ان ديللا وتويل وقجوز في الحائين والكسر والسكون ويقال لجزر الفجر
 لها واما وتيل بكسر اللام ومنها يعني في التبريد في تخفيف المخرج ان شا الله تعالى واما وتيل
 مخو وكان الله فهو عند الحليل وسيبويه في التعجب وكنت مع كان مثله كان لا لاية او مخفة

كاف قوله

كافي قوله ويكان من تكن له نشب نجيب ومن يستقر يعيش عيش في هذه القول نوع تعسف
 في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في قوله تعالى ويكان الله يسطر الذئق ويكانه لا يطلع الكافرون
 وقوله ويكان من لم يكن له نشب هو قال الازدي كله تعجب الحق بها كاف الخطاب لقوله
 قيل القواسم يوه ويكن عن تراقد راي وبلك وعجا منك وضم اليها ان ومعنا ويكانه لا يطلع
 الكافرون الموترانه كان الخطاب كان يذمهم ينطقون فقال له عجا منك قيل لم تعجب
 منه فقال لانه لا يطلع الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه
 بمعنى الموتر بان امرأته سات زوجها ابن ابنتك فقال ويكان انه ورا البيت اي الموتر
 انه ورا البيت معرلا صار معنى ويكان الموتر لم يعجب كاف الخطاب للموت والشع والمجوع
 بل لزمته حالة واحدة وهذا الذي قاله القوا اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع ما
 داوة وقد ذكرنا في اسما الافعال ومنه حتى بنح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا
 اصابت بهفة ما يقصده ويوجهه كالخمر والحرف ومنه بنح وهي كلمة يقال عند الالجاب والركب
 بالش وتكرر الالف فيقال بنح فان وصلته حنفته وبونته مكسورة الحاء وباشدد
 منونا مكسورة قال الشاعر وقد جمعها دوافره اكرم الرا فدايت بنح لك بنح
 خفيتم ولذا بنح باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكي عن السكب بنح به بمعنى بنح
 ومنه لرج بكسر المخرج وفتحها وناسه مكسورة وكذا لرج بكسوف مكسورة وقد جعله الشاعر
 في قوله وصار وصل الفانيات اخاه ويروي كذا كالمصدر فاعربوه بمصدر
 المفعول اي مكروبا ومنه بنح بكسر الميم والمضاد على المشهور ونقل في ضاده المع وهو
 اسم لصوت يخرج عند التملق بالشفقين او التملق بالشفقين بانفراج احدهما من الاخرى عند
 رد المحتاج وليس الرديمثلة رة ايايس بالكلية بل فيه اطاع ما من حيث العادة ومن شقيل
 ان في معنى لطعا دالم يكن هذا الصوت الخارج عنه التملق مما يمكن ان يركب من شكله وبشبهه
 كله صبح كله وهي بعض دسمي الصوت بها فصار معنى كالحكاية من ذلك الصوت فني بنح شامير
 الحكايات من الاموات قوله المركبات كل اسر وركب من كلمتين ليس بينهما في قول
 لا مطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما مطلب فيه بيان ماهية الشيء ولو يكن قوله
 اسر ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في شعر الاسر والعله ذكره لبيان الوحدة
 اي اسر واحد حاصل من ركب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان
 اقسام الاسر والفعل والحرف المذكورة في ابواب الفروع مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل
 من تاليفها وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسر
 وفعل وحرف ومن فعل وحرف وقوله ليس فيها نسبة اه ليس قبل العلمية بينهما نسبة
 قال انما قلنا ذلك ليجتمع المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان من حنفتها
 نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية لهما ولا مضاف في المركبات العلمية لما المضاف
 والمضاف اليه فظا مر عدم بناها بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب
 ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يحسن
 فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبني في الاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها الحرة

اربابيه او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج من هذا الجو بعض الحدود لان المركب المتدريج حرف العطف
 نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيئت بيئت من جريته نسبة قايي نسبة العطف وغيره ولا تدخل في هذا
 الحد الاما مركب لاجل العلية نحو معدى كرب وبعليك شرا علم ان المركب على ضربين وذلك لانه اما ان
 يكون مركبة للعليه او كان مركبا قبلها والاول على ضربين اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب بسبب
 البناء الاول ان كان فالاول والاشهر انما الجزء الاخير على بناء مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب
 ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على ثلثة اقسام صدر المركب الى الاخر فيشبهها بما بالاضافة والمضاف اليه
 فيشبهها لفظيا كما جاءت في متعدي كرب كما يجي فيجبي في المضاف اليه للمعرف والمنع كما يجي ولا يستكر اضافة
 الفعل لمعرف ولا الاضافة اليها لانهما خرجتا بالتسمية عن معناها المانع من الاضافة وهذا هو التماس
 على ما قيل وان لم يسمع في نحو سبويه الاضافة اما الجزء الاول فواجب البناء ان يمتد الى الثاني لكونه
 محتاجا الى الثاني فيشبهه الحرف فينبغي على النسخ ان كان معربا فالاصل او مبنيا على غير النسخ ويجوز
 حكمية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع تنبؤ اقسام لان الثاني اما اسر والاول اسم نحو سبويه
 او فعل نحو جاويه او حرف نحو من وفيه واما فعل خال من الضمير والاول اسر غراما ضرب او فعل
 نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسر نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف
 نحو من من وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب البناء كعدى كرب وبعليك فالاول بنا الجزء الاول
 لما ذكرناه هو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني منصرف وقد يجي الثاني ايضا فيشبهها بما فيضم الحرف
 في خمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضيف لان المضاف الى المضاف اليه ايضا
 كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى مجزئه فينتاثر المدد بالحوامل ما يقتل كعدى كرب فان حرف
 العلة يبقى في الاخر الى ساكنها والجزء الجديد ماله مفردا من الصرف وتركه وبضمهم لا يعرف المضاف
 اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدا ابا التركيب للصوري كما اعتد به في اسكان كما اعتد به في
 وهو ضيف سبي على وجه منصرف من على الاضافة اما ضعفة لان التركيب الاضافي غير معتد به
 في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبه لفظيا
 من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب يا نحو معتد بكونه في
 المفعول والثاني الذي كان مركبا قبل العلية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلية
 معربا مستحقا لارباب معين لفظا او متعربا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك لارباب المعين وكذا
 يبقى الجزء الاول على حاله من الارباب المعين ان كان له قبل ذلك كان الجملة لا محبة والعلية اذا كان
 الفعل معربا ومن الارباب العاقر ان كان كذلك قبل العلية كان المضاف والمضاف اليه نحو مد الله
 والاسر العامل هل الفعل نحو ضرب في يد اوجس وجهه ومفردت غلامه كل ذلك اجزا خاصا بخصوص
 الارباب او عومه وان لم يزل منه فوثر ان الارباب على اخر الجزء الاول الذي هو كعيب الكلمة وكذا
 مشترك الجزء الاول الذي على البناء ان كان في الاصل مبنيا كان الفعلية اذا كان الفعل مبنيا
 وكان في سبب صرف معرب ولن يصرف ولم يصرف وكذا في نحو ازيد وكذا في اد الاسما
 بعد هذه الاحرف مبتداه في الظاهر قال سبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون
 المتبوع واجب الحكاية في العاطف كالعامل وكذا على اسير معطوف للحرف نحو ان زيدا وما زيد
 ومن زيد الا ان حرف الجزية تفصيل وذلك انه لا يج ان يكون احاديا او لا فان كان فمعتد سبويه

والجليل

والجليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جملة كالمضاف كان الثاني والثاني وقال الزجاج
 يجوز جملة كالمضاف بان تشريد عليه حرفين من جنس حركته مدخا احدهما في الاخرى
 وتقربه اعراب المضاف كما تشريد ما اذا سميت به وهو مضمون كما يجي في باب العلم هذا
 قوله والاول ان يميز حرفا لان الحرفين انما مدتها عليه في حالة الاعراب الاضافي لئلا
 يسقط حرف اللين للسكينة فيسبق الحرف على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ما كان
 وان كان على حرفين مختلفين الجليل وهو لما مر من حرف سبويه انه يجب اعراب الاول
 اعراب المضاف فان كان ما بينهما حرف مد ردت عليه حرفا من جنسه كما يقوله في المسق على زيد
 يزيد في زيد مجشدة الياء كما تشريده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاول وترك الزيادة
 لانك اتق من بناء العرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاجة الحكاية في الثاني ايضا وكذا
 الخلاف في الثلاثي حكاية وامرانا نحو لثمة شهر وان لم يكن الاول حرف جزا فالحكاية كما ذكرنا لا غير
 اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيت وانما اختص حرف الجزية ذلك لكون الجزية بعد التسمية في صورة
 المضاف اليه والمضاف لا يكون محكبا الا يكون المفرد محكبا كما قال سبويه هذا وقد جاء مدرا الجملة
 المسمى بالمضاف الى المجزئة اذ لم يكن القدر ضمير فيشبه الجزية بالمضاف والمضاف اليه كما مر في الاول
 ان يجوز ايضا اضافة الضمير لجزوه من معناه ولو ثبت اضافة الفعل له والحرف بعد التركيب كما مر
 وكذا يبقى الجزاء الثاني على حاله اذ كان قبل متحققا لارباب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة
 مشبهة لارباب كان في ازيد ولاجل يمحكي الجزان على ما كانا عليه قبل التسمية اجزا الله
 مجزى ما شاعته من الاربابية وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصم اعراب فلا يج من ان يكون
 ماله قبل العلية مطلق اعرابا مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعا فمما
 لا غير بقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الارباب عليها لا اختلاف في المضاف
 والاسر العامل هل الفعل ويراعى الاصل في الصرف ومثركه ايضا فيصرف عاقله طريقه سبي به كل
 او لمراد لان المسمى به ليس ما حذا من الاسمين بين المجموع وليس المجموع اشيا متوفا فان سميت بماتله
 وحدها فلاكثر مشترك في الصرف لان الاول مفرد ويجوز صرفا على الحكاية اجزا لها مجزى الضمة والمجرى
 فكانت بحيث بامرأة عاقله واذ سميت بطلمة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية
 بهذا المركب فان اردت بطلمة واحد الطلم لا اسر يخص صريه كما كان مصروفا قبل التسمية وكان
 القياس ان يحكى المعطوف عطفت التثنية مع وجود المتبوع كما يحكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل
 على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع متعنى اعراب خاص اجري بوجه الاثر
 وتنبه المعطوف ولو تبع الاول الثاني ليشلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعا فمما
 اجزاها مجزى نحو معتد يكون في وجهي التركيب والاضافة لا عطفت التثنية فان حرف العطف
 مانع منها فان حذف حرف العطف قبل العلية فبما اولي بعدها لقيام مرجبه في كل ما اما في الاول
 فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فيضن الحرف ويجوز في نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب
 غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه
 وكذا كلما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن ما طفا نحو بيت بيت يجوز فيه الواجهة الثلاثة بعد
 العلية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متعنى الحرف في الاصل لان ذلك المعنى انجى بالعلية

دكم رجل عززت فيجوز في مثله مع النصب الجزاء والجوز قصد تطابق كم ويميزه جازا
 والجوز عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كم في الجزية وعند النجاة هو مجرور بمن
 مقدرة ويجوز انما رها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدل لان بدل
 متضمن الاستغناء بغير تنكير لا استغناء كما مر في باب البدل ولا يكون متميزا للاستغناء
 بجوزا كميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيراني في العدد اعشرون
 فلما نال ذلك اوردت طرايف من العلماء ينبغي جوازكم علما نالك بهذا المعنى وقالت
 البصريون لو جاز نحوكم فلما نالك فالمنصوب حال لا يتميز والتقدير محذوف اي كرمنا له
 في حال كونهم فلما نادى العامل في الحال الجاز والمجرور فلا يجوز ههنا كم علما نالك لا على
 مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجزء في ميمز الجزية باضافتها اليه خلافا للفترا
 فانه عنده من مقدرة وهذا كما قال الخليل في لا وبوتنه انه مجرور بلام مقدرة وانما
 جوز القرأ على الجاز المقدرها هنا وان كان في غير هذا الموضع ناهذا الكثرة دخول من
 على ميمز الجزية نحوكم من ملك وكم من قرية والشع اذ اعرف في موضع جاز تركه
 لقوة الالة عليه فان فصل عن الجزية ومتميزها جاز جزم عند الفتحة لانه
 يحترق من المقدرة لا بالاضافة وغيره يجب نصبه جملا على الاستغناء مية اذ لا يمكن
 الاضافة مع الفصل لا على مذهب يونس فانه ختم الفصل بينهما في السعة بالظرف
 فيجب في الاختيار نحو قوله كم مجرور مقرب ناك العلى هو كرم محله قدوة
 وقاله الاندلسي ان يونس ختم الفصل هاهنا بالظرف وشبهه اذ لم يكن مستقرا
 ولم ينقل غير عدم الاستقار عن يونس هاهنا كما نقلوه كما مر في باب لا التبرية
 نحو لا ابا اليوم لك والليل جواز الفصل بالمستقر ايضا **قوله**
 كرم في بني سعد بن بكر سيد **قوله** ضم النصبه ما بعد **قوله**
 فسيمويه لا يجوز الجمع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كرم في بني
 سعد بن بكر البيت واما الجرم الفصل بالجملة فلا يجوز الا القرائة على مذهب
 المتقدم وذلك نحو قوله كرم نالي منهم فضلا على عدم ذلك اكد من الاقتدار **قوله**
 واذا كان الفصل بين كرم الجزية ومميزها بفعل متعده وجت الاتيان من ليل اللفظ
 المتميز بمفعول ذلك المتقدم نحو قوله قتال كرم كواشي جنات وعيون وكواهل كما من
 قرية وحاله كرم الاستغناء المجرور ميمزها مع الفصل كمال الجزية في جميع ما ذكرنا
 وبعض العرب نصب متميز كرم الجزية مفرقا كان اجمعا فلا فصل ايضا فتمادى التمييز
 بينهما بين الاستغناء مية على حصرية الحال فيجوز على هذا ان يكون كرمية بالنصب
 جزية وانما انجز متميز الجزية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فساد ميمزه
 كتميز العدد والكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد
 الصريح لان في لفظ العدد الكثير لالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع **قوله**
 واما كرم فوكناهم العدد الكثير وليس بمرجح فيه مجرور واجمع ميمزه فتميزها بالكثرة
قوله ويحل فيها اي في ميمزها اما في الجزية فيكثر نحو وكم من ملك في السموات

وكم من قرية وذلك لمرافقة جزم الميمز المضاف اليه كرم واما ميمز كرم الاستغناء مية فلا اعرف
 عليه مجرورا بمن ولانه عليه كات من كت الخولا ادرى ما صحته واذا انجز الميمز من
 وجب تقدير كرم منونة **قوله** ولما صدر الكلام اما الاستغناء مية فلا استغناء مية واما
 الجزية فلما تضمنت من المعنى الانشائي في التكثير كما ان زك لما تضمنت المعنى الانشائي
 في التقليل وجب لها صدر الكلام وكى في تضمينها معنى الانشائي اعلى زك وكم نظر كما تجوز
 في باب التحجب وانما وجب قصد متضمن معنى الانشائي لانه مؤشرا في الكلام يخرج له
 عن الجزية وكل ما اشكر في معنى الجملة من الاستغناء مية والعرض واليمن والتشبه
 ونحو ذلك لم يمتد صدر تلك الجملة خوفا ان يحل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغير
 فاذا احاطا بالمعنى في آخرها تشوش خاطره لانه مجرور وجوع معناه الى ما قبله من الجملة
 مؤشرا فيها ويجوز بقا الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى يوشد ذلك المؤثر فيها
قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان
 منصوبا معمولا على حسبه وكل قبله حرف جزم او مضاف لمجرور والافزوع مستند
 ان لم يكن ظرفا وخيرا ان كان ظرفا وكذا لك اسما الاستغناء مية والشرط **قوله** كلاهما
 اي كرم الاستغناء مية وكرم الجزية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانها اسمان
 ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وبما قبالان لعوامل الرفع والنصب والجر **قوله**
 فكل ما بعده فعل اخذ فيقتل مواضعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كرم في جمل
 عن نصب كرم نصب الصغير الرجوع اليه كما في نحوكم رجلا ضربته او نصب متعلق ذلك الضمير
 كما في نحوكم رجلا ضربت فلا بد ان كرم منصوبا على حسب ذلك الفعل اي على حسب مقتضائه
 فان اتقضى المفعول به فكم منصوب محل فانه مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكرم غلام تلك
 والاول ان يقول معمولا على حسبه وحسب المتميز معا وذلك انك تقول بومنا ضربت فكم
 منصوب على الظرف مع اتصاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه ويمر ذلك
 من المنصوبات فتعني لاهد المنصوبات انما هو بحسب الفصل حسب الميمز يقول كرم
 يعين للظرفية ولو قلب كرم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كرم ضربت لاشتب
 بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كرم في هذه المواضع مبتدأ الجملة خبر والضمير
 الجملة مقدّر على ضعف كما مر **قوله** ما بعده فعل اي فعل او شبهه ليشمل نحوكم بومنا
 انت سائر وكمر رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصا بها لا مفعولا بها او ظرفا او
 او جزم كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لسايب طر نحوكم ظننت مالك قوله كل
 ما بعده فعل غير مشتغل عنه متقضى بقوله كرم حاك فان حاك فعل غير مشتغل عن كرم ضمير
 لان معنى الاشتغال منه ضمير انه كان ينصبه لو لم يوصف ضمير كما ذكرنا في المنصوب
 على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جزم او مضاف لمجرور وانما جاز تقدم حرف
 الجز والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجاز عن مجروره بمنع لفعل عليه
 فجوز تقدم الجاز عليهما على ان يجعل الجاز سوا كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة
 واحدة مستقلة للمصدر حتى لا يقطع المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الفعل الاستغناء

لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة فمن لو منصوبة على الظرفية
او لتخالص حركة بنائها حركة اعرابها قوله وانجرى مجرأ ملا غير وليس غير **وقول**
شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كان الغايات لكونها جهات غير
محصورة ولاها من غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشدها ما من مثل فلذا لم تن مثل
على الصم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرية وليس نحو افعل هذا لا غير
وتجاني زيد ليس غير لكن استعمل غير بعد لا وليس غير التي بعد ليس بمعنى الا وقد
تقدم انه يحذف المستثنى بعد لا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس
غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس لانها محذوف منها المضاف اليه حيث
على الصم لمشايتها للغايات بالابهام واما حيث فحذف ما اضيف اليه لكثرة
الاستعمال ومن على الصم لمشايتها للغايات تشبيها بغير اذا لا يتعرف بالاضافة مثله
كما مر في باب الاضافة **قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر**
قوله اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على مرزاة اما واجبة الاضافة اليها بالوضع
وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذة واذة في الزمان على خلاف ان اذ اهل في مضافة
الى الجملة التي يليها او لا كما ينبغي وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذ في
جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جازية
اذة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى الجملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة
اشتراط ذلك لئتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة له على مطلق الزمان
وان كان الزمانان مختلفين وانما احيى الى هذا التاسب لان الاضافة الى
الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعل
هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة الثلاثة
كما استفاد منها اصل الازمنة فاذا اتت هذه قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية
لدلالة الفعل على احد الازمنة وضحا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها
الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها يكون ثاني جزئيتها
فعلا كقوله تعالى يوم تقوم على النار يفتنون (او يكون مضمونا مشهورا لوقوع في احد
الازمنة الثلاثة وان كان جزاها اسمين **اما في الماضي** نحو انبتك حين الحجاج امير
او في المستقبل نحو لاخذتك حين لاشئ **قَالَ** تعالى يوم تقوم بارزون **قَالَ**
المتردي في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية لا بشرط كونه
ماضية المعنى جملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل **قوله** تعالى يوم تقوم على النار يفتنون
ويومهم باورون ويخوذ لك بكذبة هذا الذي ذكرنا جملة اذ اضيف الزمان الى جملة
هو المعنى ظرف مصدر يا كما رايت فان لم يكن الزمان طرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده
فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص **قَالَ** يكون لظرف مصدرنا فلا يتعمل الامع حرف
مصدرى كاذ وان وما قبل الجملة **قَالَ** تعالى من قبل ان يخلق وجوها ومن بعد
ما كاد يخرج من قبل ان تلقوه ويخوذ لك **قَالَ** تعالى من قبل ان يخلق وجوها ومن بعد

زيت

زيت اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطا مقام زمان المضاف والاصل زمان
زيت خروجي اي مده ان يطلى خروجي حتى تدخل في الوجود والمعنى ان اخرج فهو خروجي
اي تترك الخلق فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا الية بمعنى ملاءمة
وجوز اضافتها الى الفعلية لمشايتها الوقت لان الاوقات فلا مات يوقت بها الوقت
ويقتن بها الافعال لكن لما كان زيت واية دخيلين في معنى الزمان اصطفتا الى الفعلية
في الاغلب مقدرة بحرف مصدرى **قَالَ**
بآية يفتنون الخليل شعنا كان على سنا كيماء اما
وقال الآخر الامن يبلغ عن قيمان بآية ما يفتنون الطعام
ويقول اقر ريثا الخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية في قوله اذهب
بدي تلم واذ هبا بدي تلمان واذ هبا بدي تلمون فقال بعضهم هو شاذ وذو صفة
للامر اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقاك
التي راق الموصوف بدي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء
عنى فلا يكون الاضافة شاذة لانه الزمان المضاف الى الفعلية وقال بعضهم هو ذوا
الطابعية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انما بالاول في الاحوال على الاشهر واما استعمال
ذوا في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وذو افعلا وذووا
فعلوا وذات فعلك وذو افعلا وذو افعلا وعمل ان يكون طابعية على ما حكاه النحاة
كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية شاذ او قال سمي به اذ
كان احد جرمي الجملة التي تلج حيث واذا فعلا فتقدير ذلك الفعل اولي لما فيها من معنى
الشرط وهو الفعل اولي حيث يجلس ريثا اولي من حيث يجلس وفيما ذكر من ذلك في اذا
نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذ انتم انتم واذا انتم انتم واذا انتم انتم واذا انتم انتم استشرت
واما الكلام في تباحث في بيان بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة
لوزن ما عن حيث واذا واذا لانها يشبهان مثلها ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة ويجوز
حاصرة انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشتملين لها تشبيها
بعيد لم يضافا الى صرح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة تحريف مصدري
كقوله تعالى مثل ما انكم تظنون **وقوله** علم منع الشرب منها غير ان نطقت حمانه في
غفون فابت اوقاب وقوله غير اني قد استعيرت على المجر اذا حفت بالثوى السجود
وانما تصدروا اضيفا اليه تحريف مصدرية دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته
الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التاسب بين الزمان
المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان طرفا للمضاف
الجملة المضاف اليها منعنا من الحرف الفاصل بين المقتضين ان الحرف المصدرى في الزمان
وليس بموجود من في مثل غير فاجتبع معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفيتون
عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني
يوم انك بحسن ويوم ان يوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الامر بالبناء

مادة

كما في مثل ما انكم ويزان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافا الى ظاهر
 الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والراجح في الحقيقة استقلال الاضافة في اللفظ الى ظاهر
 الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قد مر زيد يوم قدومه ولو كان
 مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر كان لمعنى يوم وهذا الخبر المعين وايضا الاضافة
 في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لا م
 التخصيص واللام يتعدى دخولها على الجملة **قَالَ** صاحب المغنى يعرف الظروف المضاف
 الى الجملة فيصح ان يقال يوم قد مر زيد الحارة او الباردة على ان يكون صفة ليوم فقلت
 ومع غزابه هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان الفاعل
 في الفعلية والمنتد في الاسمية كقوله يوم قد مر امير ويوم امير كبير قد مر امير يوم
 قد مر امير ثم اعلم انه يضاف الزمان في حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا او منصوبا
 بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم يرفع الصادقين بالرفع والله اعلم
 حيث يجعل رسالته وهو مفعول به ليعلم مقدار الوقت ما دل حيث يكون من يتد لك
 وقال ابو علي في كتابه المشعر ما بعد حيث في الموصفين صفة لا مضاف ولا مانع من
 اضافته وهو اسطر لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ
 وساعتئذ فتألو ان الظروف مضافة الى اذ المضاف في المعنى الى جملة محذوفة
 اذ منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا يوم الوقت
 وحاصل الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستبعد المعنى بخلاف قوله تعالى يوم الوقت
 للعلم وقال ابو علي في الحجة الوقت بمعنى الوجدكم ان معنى قوله مقيات ربه تتوحيده
 فهو بمعنى قوله واليوم الموعود **قَالَ** فلا يجوز ان يراد بالوقت المآوان لان اليوم اما
 وضع النهار واما برهة من الزمان ولو قلب الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك
 بالتأمل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ
 ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة السياق والتركيب
 عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما بدلت في كل وبعض
 لان كلا واخوتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على كنهه في المضاف ويتعين
 ذلك المحذوف بالترتبة الحاصلة من سياق الكلام فتكلم المراد كقوله تعالى وكلا ايتهما
 ورفعا بعضهم فوق بعض وقوله فليتك عن طلائك **قَالَ** عروءه بعاقبة وانت اذ صحيح
 لا ان اذ لازمة للاضافة ولا وجه لتوحيده الا ان يكون عوضا للبعد معنى التذكير والتوكيد
 واما مدة الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينئذ
 كذا او قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حيثما منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في
 ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتذكير فلما خافوا الناس تنوين العوض في يومها
 وحينئذ ساعة تغيرها من تنوين التوكيد والتذكير فوصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوف في
 المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للامتنان
 الى الجمل خفي في اللفظ صالحا لجميع انواع الارض من الساعة والحين واليوم واليلة

ويبرز ذلك

منه تنوين

منه تنوين
منه تنوين
منه تنوين

وغير ذلك مسعود الحذف الجمل المضاف اليها ومع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت
 في به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف
 المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل في المعنى يطلق على ما اطلق عليه فكانت
 هو الزمر اذ الكسر لا تقتل الساكنين ليكون كاسم متين يجوز مضاف اليه الطرف
 الاول حتى لا يشكر حذف المضاف اليه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد
 فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تقطع عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف
قَوْلُهُ **الْأَعْلَالَةُ** او **بَدَأَهُ** ساعده هذه الجزاء موصلا بآرسل باذ الى الفرض المذكور
 وقد تكون مضافة ما صبه جردا من الماضي وصار لمطلق ظرفية فيجوز استعماله في
 المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للكافرين ونحوه ولحق انه اذ حذف المضاف اليه
 منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فحة ايضا وكسبه قوله تعالى فليتها اذ اذنا
 من الضالين اي فعلتها اذ تبييت اذ لا معنى للجزاء هنا كما قيل في اذ انها للجواب
 والجزاء كسر الذال في حينئذ لا الساكنين لا للجزاء خلافا للاختصاص فانه عرانه يجوز
 بالاضافة وبثا اذ يمنع جره وايضا عن تعلل انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بحجبه ور
 وهو مثله في حينئذ كقوله انما الزموا الكسرين ليتبين في معرفة المضاف اليه الطرف الاول
 ويجوز في غير الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذ امن الضالين كما يشكركم ان الظروف
 المضاف الى الجملة لما كان طرفا المصدر الذي تضمنته الجملة على ما قرنا قبل لم
 من الجملة اليه ضمير فلا تقول انهمك يوم قد مر زيد فيه لان الربط الذي يطلب خصوصية
 من مثل هذا الضمير حصل باضافة الطرف الى الجملة وجعله طرفا لمضمونها فيكون كذلك
 قلت يوم قد مر زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما وجب الربط كما لم يكن
 الطرف مرتبطا بان كان موصولا نحو يوم قد مر فيه زيد قال تعالى يوم تسوء وجوه وقد
 يقال يوم تسوء فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ وليس كذلك كقوله في اخر الباب
 والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على النسخ ولذلك مثل وغير مع ما رأت
 ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث نقول ان طرف الزمان المضاف الى الجمل انما
 يبنى منه المفرد والجمع المكسر اذ الجني ولا يبنى للمثنى لما ذكرنا في نحو هذان والذات
 والظروف المضافة الى الجمل على صلاص كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في
 الاغلب واذ واما اذ فيها خلاف على ما يحكي بل هي مضافة الى شرطها او لا واما جازية
 الاضافة وهي غير ههنا الثلاثة فالواجبة للاضافة اليها واجبة البناء للاضافة في
 المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
 فاضافها اليها كالاضافة تشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلم يثبت
 على الضمير كغايات على الاعرف واما جازية الاضافة اليها فعمل صريح لانها اما ان يثبت
 الى جملة ما صبه المصدر نحو قوله على حين عانتك المشيت على القبيح فقلت **قَالَ** الفصح والشيخ
 يجوز بالافتاق بناؤها على اعراب اعراب فلعمرو لم يضاف الى الجملة فقلت
 البتة فيها اذ ان عارضة واما البناء فمقتضى العلة العارضة بوقوع المبنى له لا اعراب له

واينع

لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتمى منه المضاف احكامه من التعريف والتكثير
ويغز ذلك كما معنى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى
الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم يرفع الله عن الذين اوتوا اليه الاسمية سواء كان
صدرها مفعلا او مفعلا في اللفظ نحو جيتك يوم انت امير ولا يقد له من الاعراب محلا
فبعد بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضاف لضعف علة البناء
وعند الكوين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيها
يثبت في التسع من فتح قوله تعالى هذا يوم يرفع الله عن الذين اوتوا اليه الاسمية سواء كان
يفتح ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله
قبل يوم الدين واما في المضاف الى ما صدره ان او ان وسئل المضاف الى ما صدره ما
يجوز ضمها بالاتفاق اعرابا وبناؤها قال تعالى انه خلق من من ما انكم تتظنون ففتح مثل مع كونه
صفة لخلق او خبرا بعد خبر كونه ويجوز ان يكون منصوبا كونه مصدرا بمعنى انه خلق خلقا
مثل حبيبة نظمت قوله تعالى لم يرفع الشرب منها غير الله نطقه خماسة في غضون ذات او قال الله
بفتح غير مع كونه قاعلا ليعبر ويجوز ان يكون بناؤه لضمه معنى الا كما في باب الاستثناء
وعلة بناؤها ما يشبهها لادته واذا له حيث لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما يليها
ولان بناؤها لا يهاه مفعلا فقد الحصر كما مره والمبني وهو ملودان والحق واقع موقع ما اضيف اليه
ما قبل الكوين من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المحفظة لجاز
اعرابا وبناؤها نحو مثل وغيره وكذا يجوز اتفاقا بين الظروف المتقدمة على ان في نحو جيتك
واعرابها قري قوله تعالى من خزي يومئذ منهم يوم وجهه او الاعراب فلهذا علة البناء
اعنى الاضافة الى الجمل واما التنازل فموقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار
عزله تعالى على حين ما ثبت فثبت بما جيتا ان قوله ان الظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لبين ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغيره وان اي مثل مع ما وغيره مع ان مشددة
ومحفظة وهذا اتمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف في حيث لانه موضع
مكان حدث يتضمن الجملة فتشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا
وبني حيث على الضمة في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافة فلا اضافة على ما ذكرنا وقد
فتح التنازل وكسره وقد تحلف ياءها او مثلثة التاء ايضا واعرابها لغة فصحبة ودرجت
اضافتها الى المفعول قال الله تعالى ففتحهم حيث الكلى بعد خبرهم في بعض المواضع حيث في التاويل
وقال الله تعالى اما ترى حيث شليل طالعا بعد بعضهم رفع شليل على انه مبتدأ محذوف
الجمل اي حيث شليل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث عن قليل ومع الاضافة
الى المفعول يعني انه بعضهم لاول علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه على بناه
لشدود الاضافة الى المفعول وركب اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفعول ابد وطره
قابلة لا لزومة قال الله تعالى حيث اقلت رخلها اقر شجرة وكذا في قوله اما ترى حيث
شليل هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى انه اعلم حيث جعل رسالته وحكي في احسن الناس
حيث نظرنا على اذ فيها فهو تمييزه وقال لا خسر قد يرا به الحين كافي قوله لكافي مثل يعيش

حيث

حيث بعدى ساقه قد منه ولا تقع مناحله على المكان قوله ومنها اذا وهي المستقبل وفيها
تعلق الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمأخاة فيلزم المبتدأ بعد هذا
واذا لما معنى ويتبع بعدها الجملتان اقول قد تقدم مرهنا علة بناؤها وذكرنا في المصنف
على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعد ما فتول قد يكون اذ الماضي كما في قوله تعالى
حتى اذ يبلغ بين السدين وحتى اذ اساوئ وحتى اذ اجعلها ان اذ ملون المستقبل كما في قوله
واذ لم يمتدوا به فيستولون على انه يمكن ان تؤكل بالعليلية وكما في قوله فسوف يعلمون اذ الله
في اعتاقهم ويمكن ان يكون من باب وناوى اصحاب الجنة وقد يكون اذ امع جملتها لا استمرار
الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا ما دهم المسترح ومثله
كثير نحو قوله واذا القوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتعلموا والاصل في استحالة اذ ان يكون
لزمان من اذمنة المستقبل فحسب من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به واليدل عليه استعانة
اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذ اطلعت الشمس وقوله تعالى اذ الشمس كبرت ولهذا
كثري الكتاب العزيز استعماله لقطع كلام الطيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما نظمت جملتين
يلزم من وجود مفعول او لاما من مفعول مفعول الثانية فالمفعول الاول ملزوم فالتا في
لازمه فلهذا المفعول من وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعد
لازمه فيه فالجملة الموضوع له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعد مفعوله استعمل ان لا ياتيها
موضوعه له كما ينبغي فلهذا كان لا لاقتا الاول لاقتا الثاني كما عي في حروف
مفعول جوابه للعدد ولا في مفعول شرطه وبانتفاء اللازم يبقى المفعول وقد يكون في
المستقبل وقد وضعت له ان لا يكون معنى الشرط في اسم الاستفهام معناه فلهذا موضوعه
لشرط مفعول وجوده في الماضي مقطوع بعد مفعوله فيه لعدم جزائمه وان موضوعه لشرط مفعول
وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوقوعه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء اشك في وقوعه كما في حقا او لم يشك كما ان الواقعة في كلامه تعالى
وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء
او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قيسه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعينه
فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده
نحو زيد وان كان غنيا لكانت خجلا واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه
في الاغلب الاكثر لانها لا ياتي في الجواز وقد تستعمل في المستقبل بمعنى ان وقد
تكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذ قال عليه الصلاة والسلام لو ان لابن آذر واديين من
ذهب لا استغنى اليها لثا فتقول لما كان اذا الامر للقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم
في المستقبل لم يكن مفعول وجوده ايضا في القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى
ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا لما كان كثيرا
في الامور التي توقفها فاطمين بوقوعها على خلاف ما توقعه جزوا وتبين اذ معنى ان كافي في
وساير الاما لجواز فيقول القائل لانه احييتني فانت مكرشا كما في مجي الخطاب بمرحوم
على عدمه بمعنى من حيث يتبين سواء لكن اضافة ان قبل معنى وسائر الاما لجواز على مله

سبويه في آسما الشرط وبعد الفروض مريثا فاني اذا لم يرضع في الاصل لزمان قطع المستعمل بوقوع
الفعل فيها ولما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه كما وضعت هذه الخوازم في شرح الفرض الذي هو معنى
الشرط في الحديث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرضع فيه معنى ان الدال على الفرض بل
ضارعا على طرف الزوال فلهذا لم يرضع الا في الشرع مع ارادة معنى الشرط وكونه معنى متى
قال **تشرع في خندق** وانما يرفع في نارا اذا اخذت نيرا **تشرع في**
وقالت اذا انصرفت اياها كان وصلها خطا فانا الى اغدا ايتها فنصارب
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يرضع عند الاخذ وقوع الفعلية بعد ها كما ترى في النص
على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذ اخرج وجهه عن اصله من الرمت للمعنى
جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمالا اذا تضمنه
لمعنى ان وفي ذلك لم يرضع بعد على طرف الشرط والجزاء ان لم يكن شرطيا وجزاء لقوله
تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسيح كما انما كثر وقوع الموصول متضمن معنى الشرط
لما ذكره دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله
ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فليصروا **وقوله** وما آفاه الله على رسوله الى قوله فاما او جفتم
لان المعنى والافاء مستحقا للوجود في الماصي فلا يكون فيها معنى الشرط الذي هو الزمن
ومستند ايضا قوله وما يكمن من نعمه لمن الله والفا في مثل هذه الموضع في الحقيقة زائدة
واما **وقوله** اذا الموصول في الايات المذكورة واجلها ان بعد ترتيب كلمة **الشرط**
ومعنى الشرط والجزاء وان لم يكن فيها معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على ان وهو مضمون الجملة
الثابتة لمضمون الجملة الاولى لزم والجزاء للشرط والتخصيل هذا الفرض على ان اذ اجزاء
مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في **فسيح** وان في ذلك اذا جيتني
فانك مكرره ولا ملام لا بد اني قوله ايتا اما مت لخر حيا كما عمل ما بعد الفاء وان
في الذي قلنا في نحو اما يوم الجمعة فانه زيد اقايطه وانما زيد انا في ضاربت للفرض الذي
الى هذا الترتيب كما جئني في حرف الشرط فاذا انتقد هذا قلنا العامل في متى
وكل طرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال لا كثر من ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال
بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما ترى انك لا تقول ايتهم جاك فاضرب
بضرب ايم على ما ترى لا ترضى انك لا تقول ايتهم جاك فاضرب بضرب ايتهم على ما ترى الكليات
ولما جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط قلنا الشرط اول لانها فعلا نوحها
الى معمول والازم لعمل بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل
فهنا لا بعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضم المفعول
منها هل المسمى كما في زارني وزرته زيد وكان الاول اذن ان يقال متى
جيتني فيه او متى جيتنيه ولو كسبغ واما الاستدلال على كون الشرط في مثله
هو العامل في جواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاعل متى جيتني فانك
مكرره فانك مكرره وقلنا ان مكرره في لا يستعمل لان تقدير الاسر لغرض وهو
تسميه لمعنى الشرط الذي له الصذر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انما العامل

في اذا

في اذا فالا كثر على انه جزاءه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخراته والاولى ان
تقتل وتقول ان يقتل اذ معنى الشرط محله حكم اخراته من متى ونحوه وان لم يقتل
نحو واذا غرت الشمس جيتك بمعنى احيك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي
في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو محصور للظرف وتخصيص
له اما لكونه مضافا اليه او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقرا ولا يجوز ان يكون مضافا لو كان
لكان الاول الاثبات فيه بالعبر كما تقتضي فرق الموصولات ولم يأت في كلا وتخصيصه
له اذن لكونه مضافا اليه كما في اير الظروف المخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لا على
الموصوفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولولمنا ايضا انه مضاف قلنا لا يجوز على الوصف
في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك لان كل كلمين او اكثر كانتا في المعنى
بمترلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزءا لا يجزان ان تقول اولهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لو بعد كلمة واحدة بعض اجزاها مقدرة من وجه
مؤخر من اخر فكذلك ما هو ممتزا في المعنى من شتر لم نقل صلة في موصول ولا تابع في
متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا جلت فيها الشرط فليست مع الشرط
ككلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفعول كالفاعل والمفعول والمستند ونحوها فيجوز
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا ثمانية عوافله الاسماء الخمسة
على ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو متى قارفت حاز وقومها موقع المستند
مذهب بعضهم فاذا انتقد هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله فسيح زائدة زبدت ليكون
الكلام على صورة الشرط والجزاء للفرض المذكور وانما حكمنا بزيادة لان فايد لفتا
التعقيب كما ذكر ان السببية لا يحلوا من معنى التعقيب واذا اجا طرف للتسبيح
فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل هو في وقت المجيء **وقال** المصنف في شرح المفصل ان
تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه مضافا
له لا بمجرد ذكره بعد ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا لم يكن لتخصيص متى
قارر زيد وهو مبرز مستخلص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله
ايتا اما مت لسوف اخرج جيا وان الجواب لو كان عاملا لكان بمعنى لسوف اخرج وقت
الموت فكانه ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع و
العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى ايتا اما مت وصرت ومما انعت
او مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ايتا امنا وكما تراجا وعطاما ونفانا ايننا الى خلق
جديد واستدلة ايضا بنحو قوله اذا جيتني اليوم اكرمتك عند اول الجوانب
اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او قوله المعنى اذا جيتني اليوم كان سببا
لاكرامي لك عندا كما قيل في نحو ان جيتني اليوم فتد جيتك امس ان المعنى ان
جيتني اليوم يكن جزاء المجيء اليك امس ولقد مر عراقة اذ في الشرطية جاز مع كونها
للشرط ان يكون جزاءها اسمية غير فاع كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا لم يغفرون

وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كونهم في الاثنين تاييدا للمواو وللصغير
 المنصوب في اصابتهم ولعدم عزافتها ايضا جاز وان كان شاذا جعي الاسمية الحالية عن الفعل بعدها
 في قوله اذا المنصوب ان ترى مايل الرأس **انكسب** قد قيل ليس في اذا في نحو قوله والليل اذا
 يغشى معنى الشرط او جواب الشرط **انما بعد** وانما مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح
 للجواب لا ظاهرا ولا مقدر لا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على الشرط
 فقل اذا الا القسم فلو كان اذا الشرط كان التقدير اذا يغشى القسم فلا يكون القسم
 منجزا بل معلقا بعشائ الليل وهو منته المقصود اذا القسم بالضرورة حاصل وقت الكلام
 بهذا الكلام وان كان نفاذا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظهرا لم يجز
 فائش ناصبه فقلت **تألت** القسم ناصبه حال من الليل اي والليل حاصل لا وقت غشائه
 فلو فيه فقل اذا لشي هنا يقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعوله القسم
 فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المورد في قولك حررت بزيد صار غائيا حالب
 صراجه وحصول الليل في وقت غشائه لان وقت الغشيان طرف له كما ان الخروج في قولك
 خرجت وقت دخولك في وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فائد
 كما ترى قوله تعالى والقر اذا التقى يزكون الزمان حال من الجنة ولا يجوز كما لا يجوز
 ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به فخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل
 ريب من وجهين احدهما من حيث ان اخرج ادا من الظرفية قليل والثاني ان المعنى
 حق القمر مستقلا لا يحق وقت اتساق القمر وليس بعيد ان يقال هو طرف لما دل عليه القسم
 من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بغير الا للدلالة على العظمة فعلمته بالمصدر
 المقدور على ما ذكرنا في المفعول له من حراز حمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة
 في الطرف فانه يكتفي برأية الفعل وتوقفه كما هو مشهور فالتقدير عظمته اذا التقى
 فهو كقولك محببا من زيد اذا ركب اي من عظمته والطرف ههنا لا يصلح ان يكون معولا
 لانشاء التحبب كما لا يصلح هناك كونه معولا لانشاء القسم فاضر العظمة اذا لا يتجه
 الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا عظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كونه
 تعالى حتى اذ اهلك قلتم فرباقي على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخرها كما مر
 وحتى كون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونه حرف ابتداء انه يقع للبتدأ بعدها فقط بل
 معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول
 الرسول بالرفع ويقول سر حتى يكل الناس **تألت** بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الظرفية
 ويجز حتى وحده حمله عليه حتى اذا اسلككم في ضائقة شلا كما ينظر في الجملة الشرطية
 وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدور حافظة على اغلب احوالها
 فالتعبد المبدئي اذا فيه زيادة ولنا عن ارتكاب زيادة منه من جهة اذا حذف الجزاء التحميم
 الامر من غير ما كان في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي تكون امورا لا يقدر على وصفها ومن بعضهم
 ان اذا الزمانية تقع لشيء صرحا نحو اذا يقوم زيدا اذا يقدر على ان يقوم زيدا وقت
 تقوم عمرو وايا لم اعتزل له على شاهد من كلام العرب وما قوله تعالى اذا دعاكم احدكم من

الارض

الارض اذا انتم تحبون فاذا الاول زمانية والثانية المفاجأة في مكان الغاء كما يحق في باب
 الشرط **قوله** وقد تقع المفاجأة فيلزم الابتداء بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجأة في
 باب **الابتداء** وان لا قرب كونها حرفا لا يحمل لها والتي تقع جوابا للشرط المفاجأة كما يحق في
 حروف الجزم والكوفية يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القاصم بسبب القايير على ان
 زيد مرفوع بالظرف كان نحو في الارض زيد لان اذا المفاجأة عند م طرف مكان وانما نصب
 القايير متأولا لان اذا المفاجأة يدل على معنى وجدت فيجعل له لان معنى مفاجأة الشئ
 وجد انك لم تجده فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايير والقايير ثانيا مفعول **ليبه**
ومشعر قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قوله **قوله**
 كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزنور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها **قوله**
 وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو اي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها قالت
 الزجاجة مشعر على الكوفية فاذا عند م كالنعامة قيل لها احمل قالت انا طأير
 قيل لها طيرى قالت انا حمل ان كانت اذا اكسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها
 اسما واحدا وان اعملوها حمل وجدت طالبا هم فاعل ومنه ليل قال بل يجوز فاذا عمرو
 فلما مل ان اذا اجر عمرو وقيل ما حال اي فالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز
 عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ **وقالت** ثعلب اعتدا الكوفيين في نحو
 فاذا هو اياها ان هو عاد وادالوحدت مع احد مفعوله كانه قال فوجدته **قوله**
 كقولك **قوله** فالتحمت ولو كانت خراسان فوفاها عواها مكان الشوق او هي اقرب **قوله**
 اي راها اي اقرب **قالت** الزجاجة ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين **قالت**
 واطل الحكاية في هذا عن ثعلب فاعلم لان العاد عند اهل المصنف لا يكون الاضلة
 يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في سبيلها اصله **قوله** اخر كلام الزجاجة ويجوز
 ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرنا باللام او الفعل
 تفصيله **وقال** الايتان به مع يلزمنا نظرا كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى او
 هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف **قوله** قد تقع اذا في جواب بيتنا وبيننا وكلناهما
 اذ ان المفاجأة والاغلك محجوز اذ في جواب بيتنا قال **قوله** فبيننا فستوس الناس والامر امرنا
قوله اخن منهم سوقة تشتت **قوله** ولا يبي بعد اذا المفاجأة الا الفعل لماضي وبعد اذا
 المفاجأة الا الاسمية وكان الاصح لا يستفزع الا زكما في جواب بيتنا وبيننا كثر نجي جوابها
 بدو فها واكثر لا يدل على ان المكثور غير نصيب بل يدل على ان الاكثر انصح الا ترى الى قول امير
 المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيتنا هو يستقبلها في حينه اذ عند ما لا
 بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللان واصله الى المفرد الى جملة والاضافة الى جملة
 كلا اضافة على ما تقدم زاده واصله ما الكافة لانه التي تكف المقتضى عن الاقتصار لاشعر
 الفقه فتولدت الف لكون الالف دليل مدغم اقتضاه المضاف اليه لانه كانه وقف عليه
 والالف قد يوقى به للوقت كما في انا الطوبى وارسل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق
 فتقدير جلست بينكما اي مكان فرائك وتقدر فقلت بين خروجه ودخوله اي زمان فراق

مهم كنت انما احسن
 لعدم الرموز فاذا هو

خروجك ودخولك فذلك المضاف والمضاف اليه مقامه فبين كما قد مر تبين مستعمل في
الزمان والمكان وانما اذا اكتفى بما اوله والاضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم
انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجمل فحذف الزمان للمضاف والتقدير بين اوقات زيد قايما اي بين اوقات قيامه
زيد فحذف الوقت لقيامه القريبة عليه وهي غلبة اضافة الزمنة الى الجمل دون الامكنة
ويجوزها فيقيد بالضم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان
والمضاف لان بين ان اضيف الى الامكنة فهي للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا البرق
اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يريد به محاذ المكان نحو قولك
خرجت بين الخوف والرجاء استغنى عما بين الحدتين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الحصة
بينها المضاف تقديره الى زمان محذوف وطاهر الى جملة مقدرة محدث لا بد ان
يكون معنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكما قلنا في بياننا في قوله في كل من محي
ما الكافه ليكفه من طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما
اذن زمن مضاف الى الجمل لان كلا وبعضهما من جنس ما يضافان اليه زمانا او مكانا او غيرهما
ولما في كل من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شأها
اكثر من مثابها بينا فلم يدخل الاعلى الفعلية بخلاف بينا وبينما ولما ايضا جاز وقوع الماضي
بعينه معنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحكم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط
المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتل الماضي والاستقبال للعموم الذي
فيه كل حالات الشرط ففيه وفي كل ما رايحة الشرط واما جيت في كل شرط بخلاف
وقد قبل الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالماضي في كل ما حيث ما هو في محل الجزاء
الا انه في محل الشرط كما في قوله الانما في الاعراب يستعمل في الفعل المتقطع وقوة
في كل اطلعت الشمس ايتك وجلت حيث ظهر زيد وقد سئلان في غير المتقطع
به نحو كلما جيتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة
لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس ايتك وكل ذلك على خلاف الاصل
ودخل بينا وبينما وكلما في الماضي والمستقبل وكما ان تركب بينا وبينما وكلما
على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها جيت على الفتح التي كانت
تستعمل حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها
حتى تتوابع حركتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما وكلما مع جليتها ترتيب كلمات الشرط
مع الشوط والجزء الما ذكر من بيان لزوم مضمون الثانية للاولي لزوم الجزاء للشرط
لمحذوف اذ دخل اذ واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على انهما مضمون الاول
بالثاني مفاجأة بلاشرايح فيكون اكد في معنى اللزوم وتيسر في كل ما انه معرفت وما
مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدرة فيجوز اذ عا مثله في بينا فان دخل اذ واذا
للمفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المذهب ان اذا المفاجأة طرف
مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذا المفاجأة فاذا واذا منصرفان على انهما ظرفا مكان

لما بعد ما وبينما ظرفا زمان له فعني بينا زيد قايما اذ راي هتدي اي راي زيد هتدي
بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب
الرجاج فيما يضافان الى الجملة التي بعد ما يخرجان من الظرفية مستدلان خبر ما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هتدي احاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفيه كلبي
المفاجأة كما هو مذهب بين برقي فالعالم بينا وبينما كما قال بطرس في بين قتيبة
وابو عبيدة بزيادة اذ في قوله تعالى فلما كنت عليهم القتال اذ افرق منهم طرف زمان
بدلا من الظرف المذكورة ولا يجعله مضافا الى الجملة التي قبلها بل جعله ظرفا للجملة
عامة في الظروف المذكورة اي دقت الاصابة في تلك الحالة يستشرون وكذلك الباقيين
فالجملة المضاف اليها اذ احدثت مدلولها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذ اصحاب
يستشرون واذا افرق منهم برهم يشرون وكذا القول اذ وقعت جواربا لان في نحو
قوله وان يقسم سيرة الاية اي اذ هو يقطون اي في تلك الحالة يقطون واذا قلنا
انه ظرف مكان فلا يقدح لاجل مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الى حيث
بل المعنى في ذلك الموضع يقطون وكذا في جواب اذ وبينما ولما وان قلنا بحرفيه اذ في جواب
الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذ حرف كالفاء سواء وقد جئنا اذ المفاجأة في غير
جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو وجوز اضافة بينا دون مدته
الى المصدر **وقال** بينا تعانقته الكواكب ورؤيته كعبونا اتيه له جري **بمع**
بتقدير بين اوقات تعانقته والاعراب الرفع على انه مستدل محذوف الجزاء اي تعانقته
حاصل **قوله** واذا لما مضى يقع بعده الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط
في اذ لان جميع اتم الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذا موصولة
للماضى نقائيا واذا اذ دخل على المضارع قلعة الى الماضي لقوله تعالى واذا يقولك
واذا يقوله ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ انما الله
وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد بحرف اذ اسوة الا بعد او متعفعولا بها
كقوله اذ ذكر اذ من ياتينا بكرمه وقوله تعالى واذا كر لعا عاد اذ اندر على ان اذ بك
من قوله اذ عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذا وعدنا انها زانية كما مضى وقيل في قوله
لاذكر ويحذفها الاضافة الى الجملة وان حذف لقيام القرينة غوصت منها التوضيح
كما في قوله وانت اذ صحيح فتكررها لها او متعفعولا كما مضى وقيل في نحو يومئذ
لما مر وجميع اذ للتعليل نحو جيتك اذ انت كريمة اي لانه والاولى حركتها اذ
اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسماء واعلم انه يتجوز ان يلحقها اسوة بعد
فعل ماض نحو اذ زيد قام قبل الفصح اذ قام زيد لان اذ موصولة للماض
فايلاؤه الماضي اولى ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لاذن اذ امل مذهب سيبويه
داخله على يقوم المقدر المفترضا لهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فلهذا اورد عليه ولا يخلص له منه الا استقبح استعمال
مثل هذا البعث اعني نحو اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال

اصله اي ان اي حين تخفف تحذف الهمزة فاصلت الالف والنون باي وفيه
 نظرا لان ان غير متعجل بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله
 فكيف الحال استنهاها انما عذ كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف
 متعارفان دكون كيف ظرفا مذهب للاخض وعند سيبويه هو استرديد ليل ابدال
 الاسم منها نحو كيف انت الصحيح او سقيم ولو كانت ظرفا لابتد منها الظرف نحو
 متى حيث ايوم الجمعة ام يوم السبت والاخض ان يقول يجوز ابدال الجار والجر
 منها نحو كيف زيد ا على حال العجزة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدور
 بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخض بقولنا على اي حال وحاصل عند مقدور
 فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقول زيد فكيف منصوب المحل على الحال
 مجزاها والبدال منها منصوبا فيقول في الجواب منكيا على آخر او معتدا وفي البديل
 كيف يقول زيد ام معتدا او لا فكانك قلت باي صفة موصوفا يقول زيد ام معتدا
 ام لا فمعتدا بادل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في هذا
 الموضع وهو ان يليك قوله مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي
 يصح منه ذلك القول فكان معنى كيف يقول زيد قيا ما حاصله على اي صفة يقوم
 زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستنها من مرتبة التصدير لكن لما
 كان الموصوف كيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك تجزاه نحو قيا ما سريه
 منه قيا ما سريه ام بطا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل
 الرفع على انه خبر المبتدأ فيقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البديل منه صحيح
 او سقيم وان دخلت نواحي الاستنها على غير المستقل بعد كيف نحو كيف اصبح وكيف
 نعلو زيد وكيف منصوب المحل جزا ثانيا المطا على ذلك الناح والاسنها ام
 بكيف عن النكر فلا يكون جوابا الاخر فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ
 دخول على عليه جازي على كيف نتيجة الاخرى واما قوله انظر الى كيف تضع
 فكيف فيه مخرج من معنى الاستنها وسقوطه عن المصدر والكوفون يجوزون
 جزء الشرط والجزاء بكيف وكيف قيا لا يجوز البصريون الاستنها اقال
 سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني
 في قوله كيف تكون كون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط
 الا انه لم يسمع الجزاء في السعة وجا في كيف في قوله
 ومارا عيان البصر ان شرذون كناه في لا يجتاز من بقراننا انشركل
 قال الاندلسي اما ان يقال في لغة فيها وحذف الفاء ضرورة قوله
 وهذا منذ معنى اول المفعول في المفعول المعرف ومعهن الجمع في المفعول
 بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمانا في حذف وهو
 مبتدأ جزم ما بعده خلافا للرجاحي اقول عند النحاة ان اصل منذ منذ
 خفف تحذف النون استدلالا بانك لو سميت منذ صغرتة على منذ وجمعة على انما

24

وبنو على هذا ان الائمة على مذ انك للحدف وهو تصرف فيبعد عن الحذف فان
الحرف لا يحدف منه حرف الا للصقف منه خورث ورت وهذا كما قال
بعضهم في اذ انته من اذا ومنع منه صاحب المعنى وقال قولهم منيد وانما قد
عن منقولين العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين الكثر من
الكسر فلا يذ لا ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون اصله الصم مخفف فلما
اجتمع الى التحريك للتاكيد يتوهم ان اصله كما في لعمري اليوم وكسر ميم مذ ومنذ
لغة سليمة قال **الاصح** منذ لغة اهل الحجاز ومنذ لغة تميم وغيرهم
ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكي ايضا ان الحجازيين يحولون بها مطلقا والتميين
يبدلون بها مطلقا وجمهور العرب اذا استعملت منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على
ما حكي اولاً يجردون بها معاني الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجزاء في الماضي
ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفرما منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة
السليمة قرأته فالمرجع عنده في نحو منذ يوم الجمعة منتهى كذا حذف اي من الذي
هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي هو على حذف الموصوف ودو طائية ويسمى ان
يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومنا
على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال **بعض الكوفيين**
من اذ فركا ومنه الذال للتاكيد فالمرجع بعده فاعل فعل مقدر
فقد يوم منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة ويبلغ
ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايت منذ يومان من اذ ابتداء يوم الجمعة اي اذ ابتداء
اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولنا في الوجود اي من وقت ابتداء يومين
واكثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى ويبلغ ان لا يكون منذ الحارة
على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويل لان فيها بل تكون حرفا موافق اللفظ للفظ
هذا المركب وقال **بعض البصريين** بما اسما على كل حال فان خفض بها
فعل الاضافة وعلة البناء عندها ولا اما في حال رفعها بعد ما فلما يحى من
كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال حرف فلتعنيها معنى الحرف لان معنى
منذ يوم الجمعة من حذف يوم الجمعة ومن تاريخها معنى الحذف المضاف الى الزمان
تضمنا معنى من ومعنى من شهرنا من اول شهرنا ومعنى من شهرنا من اول شهر
قبل وقتنا على ما سيجي منه لا بد لذو منذ من معنى ابتداء الزمان في جميع
مستقراتهما فاذا اتقنا هذا قلنا اذا اجترما بعد ما فيتهما مذهبنا
الجمهور على انها حرفا جز وبمعنى البصريين انها اسمان واذا لم يجر ما بعد هما فلا
خلافا في انهما اسمان من اذ اتقنا ما بعد ما فيهما **الاول** لجمهور البصريين
انها حرفان ما بعد ما فيهما على ما يحى في قوله الثاني لابي القاسم الزجاجي
انها خبرا مبتدآن مقدمان فان فسر الزجاجي منذ ومنذ باول المدح مرفوعين
كما يحى من تفسير البصريين فلو غلط لانك اذا قلت اول المدح يومان فانت تحيّر

على الاول

عن الاول باليومين وايضا كيف تجز من النكرة بمعرفة مقدمة والزمان المقترن
لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتا **الاصح**
وان قسرها بظرف كما تقول مثلاً في ما رايت منذ يوم الجمعة اي مع ايتائها الروية
يوم الجمعة وفي ما رايت منذ يومان اي بعد ما اي بعد الروية يومان فله وجبته
مع تعشيف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين
كما تقدم ولا بأس ان تركب مذهباً من هذه المذاهب وما قاله المالك فيها
تقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي هو مشهور
في ابتداء الاغاية وركبوه مع اذ الذي هو الزمان الماضي وانما حملنا على ان كتاب
تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ
كما يحى وبما معنى من واذا في لفظ التركيب منها مع مناسبة لفظه للفظها
وامور النحو اكثرها ظني فقول حذف لاجل التركيب منزه اذ بقي منذ يومين
وذال ساكنين وحق اذ ان تعصاف الى الحمل والاضافة اليها كلاً اضافة كما مر
فضموا الذال لما اوجوا الى تحريكها للتاكيد تشبيهاً بالغايات الممكنة
في الاصل بقيل وتعد لما صار على ثلاثة احرف اذ قبل التركيب فانه وان
كان واجب الاضافة الى الحمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشأه الغايات
المعربة الاصل كما شأ بها حيث فكان حرف لا اسم مضاف وذلك ان **بعض**
اسم على ثلاثة احرف او اكر فبقى منذ كما هو اللغة السليمة بشر استقلوا الخروج
من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حيزاً غير حصين فضموا الميم اتباعاً للذال
شوا انهم جوزوا تخفيفه بحذف اللون ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون
الاصلي اذ التحريك انما كان للتاكيد والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تنقيد
تجد يد زمان فعل مذكور مع تعين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الروية
في نحو ما رايت منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه حصل اما بان يد كرجوع
ذلك الزمان من اوله الى اخر المتصل اخر زمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ
اليومان ومنذ سنتان ومنذ زيد قايماً اذ اشتهر قايماً الى وقت التكلم واما
بان يد كاول الزمان المتصل اخر زمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باقضا
بوقت التكلم محصناً لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيرهما هو بعد نحو منذ يوم
الجمعة ومنذ يوم قد تمت فيه ومنذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم
اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل منذ من اول
اذ حذف اول المضاف الى اذ مشرك من واد منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى
منذ زيد نايماً من اول وقت يوم زيد او ما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير
مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قام زيد فقوله مضاف منذ الى
جملتين اما الاسمية الجريين نحو منذ زيد نايماً والمعنى فيها جميع المدح والثناء
لهذا القيد مستعملة لا اول المدح واما التي احدثت فيها فصل فان كان الفعل

ماضيًا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لا قبل المدح وان كان مضارعًا نحو منذ يكتب
زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالًا فهو جميع المدح وان كان حكاية حال ماضية
فهو لا قبل المدح ولا يكون مستقبلًا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركة من
اذ الموضوع للماضي وقال لا أخش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازي كون يقوم
مقام قام وحذف زمان يضاف على ما يجيء في تقدير مذهب جمهور البصريين
والاصل جواز لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفًا كما احتجنا
وجاز أيضًا ان يضاف مبتدأ الى الجملة المصدرية بحرف مصدري لتغير افعال التركيب
عن صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فكون كريت وآية على ما ذكرنا
انه يجوز تقدير الجملة التي بعد ما بحرف مصدري لكونها غير صريحة في الظرفية
فقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في شبهه مضاف الى جملة
محذوف احد جزئياتها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفرم شهر فتولد
يجوز حذف احد جزئ الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل
من قوله الى اخر المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ
رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا او كان الباقي في اول الزمان المتصل اخر
بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقترؤ منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدوم
يحيى مثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاء هاتين جميع اجزائيه
وهذا الجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة
فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدومًا ايضًا بشرط ان لا يكون
العدد مقصودًا بل يكون المراد به مجزأة الزمان المخصوص نحو ما رايته منذ سنة
الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوم لثايب ومنذ عشرة ذي الحجة واما ان قصدت
العدد فهو لك ما لقيته من عشرة ذي الحجة وانت تريد ان الروية انقطعت في اليوم
الاول الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول
الى الان وكذا اليوم الثاني فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود
انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل به فالعنى
انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشرة لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة
او عند انتفائها ويجوز ايضا حذف احدى جزئ الجملة اذا كان الباقي منصوبًا
دالًا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام
تأنيلاً ومنذ خرج زيد اذ مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في
الموضع المتبدى بما ذكرنا وان لم يبد منذ المحذوف شي لقيام القرينة مع كثرة
الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتدأ يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء
يومان الى اليومين اللذين اخذما زمان التكلم او يومان متديان على حذف
جزء المبتدأ او جازا لابتداء النكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين
المتقدمين على وقت التكلم فانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ

موضوع لتوقيت الزمان الذي اخبر وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ماضياً
مضارعاً او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ
يوم الجمعة كائن اى من وقت يوم الجمعة وجاز ان يجعل الكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل
المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نأدى مناد واما المصدر الدال على احد ما فنقول
في المعنى الاول منذ يومه اذا كان وقت الكلام نأياً اى منذ ابتداء يومه او يومه
مبتدئ وفي المعنى الثاني منذ خروجه اى منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان
يكون نحو منذ انك قايماً في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول
انما جازوا الاضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة
ومنذ سفرم ومنه قوله من ذكر شهرت وكم سؤال من الزمان اى من وقت يومين
اى من وقت ابتداء يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفرم ومن وقت كم من الايام
اى وقت ابتداء كرمها وانما جاز ذلك لخروج الفعل بالتركيب عن كونه واجب الاضافة
الى الحمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الصفة اذ اضافته الى المفرد عارضة
قليلة كما ابقى ضمها حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه
الظروف ورفضها اصلاً ولا تضع الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في
المعرفة فرقاً معنويًا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وهو جواب الروية في يوم الجمعة مع الجر
وعدمها مع الرفع كان ذلك وهو هذا الذي تراصل منذ شراهم قد بوقد
نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف
وضع لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين
وهي ممتدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك
يغتفر مع قصد جعله في جميع استعماله لانه راجعاً الى اصل واحد على وتبرع واحدة
ولنرجع المشرح ما في الكتاب من احكام منذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين
قال منذ ومنذ بمعنى اول المدح فيلزمها المفرد المعرفة منذ بهم انه اذا ارتفع
الاسم بعد ما فيها اسان في محل الرفع بالابتداء ولها معنيان اما اول مدح الفعل
التي قبلها مشتاكاً او منفيًا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى اول مدح انتفاء الروية
يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون
هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرنا فيهما اذ الربك العدد
مقصود او كذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتي فيه اذ المقصود بيان
زمان تحقيق واما جميع مدح الفعل الذي قبلها كان الفعل مثبتاً او منفيًا نحو محبتي
منذ يومان اى مدة محبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد وسواء
كان مفرداً او لا مفرداً او لا نحو منذ يوم ومنذ يومان ومنذ اليوم ومنذ اليومان وقد
تقدم رانه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من قوله الى اخر المتصل بزمان
التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصوداً فيه العدد وذلك لانك تقول
ما لقيناه منذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زماناً واحداً او غير واحد حتى يكون

ط
وعدمه

الى

فيه معنى العدد **وقوله** المقصود بالعدد اي المقصود مع احد دو الباعين معولا
 كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بتلك يومان عدد اثنين
 لانك قصدت بالعدد يومين **قال** الاخفش لا نقول ما رايته مذيومان وقد
 رايته امس **قال** ويجوز ان يقال ما رايته مذيومان وقد رايته اول من امس
 اما اذا كان وقت الكلام آخر اليوم فلا شك فيه لانه قد تكمل استفا الروية يومان
 واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فاما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم
 انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع وبعض
 يوم الاخر يوما ولا يجب بعض اليوم الاخر وان اعتدت بهما معا جاز ذلك ان
 نقول منذ ثلاثة ايام **قال** ويجوز ان نقول ما رايته مذيومان يوم الاثنين
 وقد رايته يوم الجمعة ولا يعتد بيوم الاحد ولا يوم الاثنين **وقال** يجوز
 ان نقول ما رايته مذيومان وانت لم تشره منذ عشرة **قال** لانك تكون قد اخذت
 عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لاند فيه من معنى الابد في جميع
 موافقه لا يجوز ذلك **وقال** انهم يقولون هذا اليوم ولا يتوكلون مدة الشهر ولا مدة السنة
 ويقولون منذ العام **قال** وهو على غير القياس **قال** ولا يقال مذيوم استغنا بقولهم
 منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى الساعات
 الا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس مانعا لانه جواز اقل من ساعة **توله**
 وقد يتبع المصدر او الفعل او ان يقتدر زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى
 ما رايته مذيوم او منذ انه سافر او منذ سافر مذيومان سفر ومذيومان انه سافر
 ومذيومان سافر **ولم يذكر** المصنف الجملة الاسمية نحو مذيوم سافر على مذهبهم
 ومذيوم منذ الاسميان عندهم متدان ما بعد ما خبرهما اذ معنى ما رايته مذيوم
 الجملة اول مدية استفا الروية ومعنى ما رايته مذيومان مدة استفا الروية
 يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذيومان حتى يكون الجملة مضافا اليها
 فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني منذ ومذبتا قبل وبعد وذلك قيل منذ
 بالضم وقيل بفتح يني منذ كونه على وضع الحروف فشر حمل منذ عليه كونه بمعنى لا
 وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومها صدر الجملة اذ لا يتقدم
 الخبر عليها فصار الحرف الاستفهام وخو والكلام مع مذيوم الاسمية عندهم جملتان
 فارايته جملة ومنذ يوم الجمعة اخرى **قال** والاول لا يجوز عطف الثانية على الاولى
 وان جاز ذلك اذ اشرحت بتفسيرها كما نقول ما رايته وامدد ذلك يومان وذلك
 ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى متمترجة بها وصارت كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
 عند جمهورهم لانها كالمفسرة **وقال** السرافي في مفسرته المحل على الحال اي ما رايته
 متقدما قالوا واذا انجز ما بعدهما فهاجر فاذ كان الفعل العامل فيها ماضيا
 فيما يعني من نحو ما رايته مذيوم الجمعة اي منه ولا يتم له ذلك في نحو قولك
 ما رايته مذيومين اذ اردت جميع المدد اذ لا معنى لتلك ما رايته من يومين

يكون

الا ان يقتضوه بمن اول يومين يقتضير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما رايته منذ
 شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في **قال** الاندلسي وهذه اقرب من والاضد سمي
 ابتداء الغاية ولا تقتضيه في هذا تمام مقتضير المذهب واليك الخيار في الاختيار
 واذا عطف بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف
 ما بعد مذكرا او مفعلا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخرنا لانه ظرف
 منصوب ارتفع ما بعده او انجز الا ان المعطوف ان وافق ما بعده مذيوم كونه
 لا اول المدد او المجموع المدد فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى
 فقال المولائي في المجموع ما رايته مذيومين مذيومين في اول المدد ما رايته مذيوم
 الجمعة ويوم الخميس او مذيوم الجمعة ويوم السبت اذ الربيعين العدد مقصود ابل المقصود
 بحركة الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثالك المخالفة ما رايته مذيوم الجمعة وخمسة
 ايام او مذيوم خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا الزمانين لا اول المدد والاخر لمجموعها
قال الصريحون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ
 يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر
 فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان زيد او على تقدير
 فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان
 مقدر بعده **قيل** وربما دخلت على كاف الجر على مذ كما يروى عن بعض اعراب
 انه قيل له مذ كم فعد فلان **قال** كذا اخذت في حديثك قيل والكاف في كسر
 للشيء دخلت على ما الاستفهامية فحذفت عنها وسكنت الميم **قال**
 ابي الاسود كسر الميم في لعمرو طار قات وذكروه
قوله ومنها لذي ولدن وقد حكا كرا دن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن
اقول لدن مثل عشيد ساكنة النون في المشهور ومعناها اول غاية زمان او
 كان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقتا تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة
 عطف للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيف
 وذلك كقولهم صبح غوان راين ورقة لدن شت حتى شابت شوك الدوايب
 ويجوز قصد ير الجملة بحرف مصدر في لما لم يتحذف لدن في الاصل للزمان قال
 عمر بن حنبل فان الكثر احيائي قد يما ولم اقر لدن اني غلام
 وفيها ثنائي لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها مكان لدن خفت بحذف
 الضمة كما في عشيد فالتي ساكنان فاما ان يحذف النون فسقي كذا واما ان تحرك
 الدال فتحا وكسر الساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسر اللين والساكنين
 الساكنين يحصل بكل ذلك فحذفه من لغات مع لدن الذي هي اصلها وقد حكا
 لدن ولدن وكان لدن خفت بفتح الدال الى اللام وان كان نحو عشيد
 فحذفه تليلا كما يحذف في التصريف فالتي ساكنان فاما ان يحذف النون واما
 ان تكسر وقد جاز كذا يحذف نون لدن التي هي الجميع واسم اللغات ولدن معنى لدن

حال التكلم مع انه قد روي عن بعض العرب امرأت ليس مع صرفه كغند وليست بمشهور
واما بنو اميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف حال الرفع وبناءه على الكسر
كالجاذبين في حالتي النصب والجره قالت سيبويه وبعض بني تميم يفتحون لامهم
بعد مدق قال السيراني انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مدق يرفع ويخفض
فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مدق اس تركه ايضا بعد هاء من نحو وكان متبهما
بنفسه قالت وقد رايت عجماء مدق اسماء عجائز مثل الشعالى خنساء
قالت وهذا قليل لان الحذف بعد مدق قليل قال سيبويه ان سميت باسم
رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف فاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد
مبنى تسمى به تحذف فلو اجب فيه الاعراب مع الصرف كما يحكى في باب الاعلام
وان سميت على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا يترك من صرفه في النصب
والجره لانه مبنى على الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع
ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه
منع الصرف في اسم اعتبار علمته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف لو اختار واضع
صرفه دفعا وبناءه نصبا وجره كما اختار وبناءه نحو حضار ورك صرف نحو خدام وقطام
مع ان الجميع من باب واحد والوجه في مثل هذا الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان
يسميه لغة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتداء واعتبار
الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى الاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه
وهو الرفع فعاد في حال الرفع معربا غير منصرف في الحالتان الباقيتان اعني الجر
والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فاذا ارادوا ان يبقى هذا الكلمة فيها على ذلك
الاستواء فلو جعلوا مستويين في الضم لم يكن اعرابها رفعا اذا كانت تسمى مثل حيث
في الاحوال ولو شوي بينهما في النصب لم يكن بناؤها اذا كانت تسمى كسائر غير المنصرف
فلم يبق الا الكسرة وايضا اولى ما بنى عليه الكلمة بعد السكون والكسر وايضا تكون
هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الرخس
وجماعه من النحاة ان اسم معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله
غيرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجماء مدق اسماء وقد قالت سيبويه
ان بعضهم يفتحون اس بعد مدق فقيده هذا القول بقوله بعضهم ويقولون
بعد مدق فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اى جاز كان فان
نكر اس كقولك كل غند يصير اسما وكل اس يصير اولك من اسس او اصبغ نحو
مضى اسما او دخله اللام نحو ذهب الاس بما فيه اعراب اتفاقا فالرأى العلة
البناء اى تقدير اللام وبنائها في المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام
قالت سيبويه ولا يصغر اس كما لا يصغر غدا وان شئ اوجع فالاعراب لان اللام
انما قدرت لتبادر ذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا شئ
اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهره المشي والجمع من هذا

الجنس

محل الآن

الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا اتى اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم
شهره المشي والجمع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء اس على الف لغة كما قال الزجاجي
مفترا بقوله لقد رايت عجماء مدق اسماء منها الآن قال الزجاجي في لغته معنى الاشارة لضعف
هذا الوقت وهذا مذهب في بناء اس وفيه نظرا في جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة
مع اعرابه وقال السيراني لشبه الحرف بزوجهما في اصل الوضع موضع واحد او بقايا في الاختلاف
عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة يتعرف بشرتها ولا يتبع على حال
فلما لم يتصرف فيه ينزع اللام مشابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بنى لغته
اللام كاس واما اللام الظاهر فزايدة او شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات فيعرفها
والآن لم يسمع محررا عنها وقالت النحاة اصله الفعل من ان يأتى اذ دخل عليه اللام بمعنى الذي
اي الوقت الذي خان ودخل قال وهذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في عن قبل وقال
فانما فعلان استعمال الاسماء وتوكل على البناء الذي كان عليه والجواب ان قيل
وقال يحكى والمعين في عن قول في ل كذا وقال فلا ان يعنى كثر المقالات والآن ليس
يحكى وكذا مذهب النحاة في اس انه امر من اسى مى ويقال في الآن لان وهو من
باب تخفيف المنع ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسير عند اى على يستعمل استعمال
الشرط لا يستعمل كلما ولام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقع الامر لغيم وانما يكون مثل لو
فتشبهها بلولا حرف فقال ابن حروف ان كما حرف وكلا سيبويه على انشراح
في الماضي كولا لان لا ننقنا الاول لا ننقنا الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول
وقالت لو كان ظرفا لم يجر لما اسير دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتبيين
فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها لغرض
الذى ذكرنا في اذ اولى عليه فعل ماضى لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذا او جملة اسمية تفرق
اذا المواجهة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم اوضع القلوب واما كان ماضيا
قدونا بالفا وقد يكون مضارعا وقرب من الظروف المبنية قوله لم يجر الى ابوك اي هو ابوك
من اصله جاز وبجور وحكم حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقيل
لام التعريف فبقى لاه ابوك قال لاه ابن عمك لا افضل في حب عنى ولا انت ديا في نحو
بنى لغته الحرف شمر قلب اللام الى موضع العين وسكن الحال لوقوعه موقع الالف الساكن
ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو واحد مذهب سيبويه في الله وهو
من لاه بليه اى تستر فتع لحنه الفتحة على الياء دون الكسرة والفتحة وقد حذف الياء
فيقال لاه ابوك واسمع فهو ظرف بالاخلاق عا دمر التصريف مغرب لازم للنصب
وظاهر كلام سيبويه انه مني قال سألته يقين الحليل لاني شئ نفسيها يعني لم لم يبق على
السكون هذا النقطه فمن قال انها مبنية قال تكون وضعها وضع الحروف لمشا بستها
للحرف بملة التصريف اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين
في كناعته واخراره فمن وان كان شاقا نحو جيت من معيه اى من عنده وتسكين عينها
لغة ويعنيه يقول مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعد كسر وايمه نحو كنت مع القوم قال

محل
علم

قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة حرف جاز لا موجب للبناء فيه معدوم في المتنوعة.
 العين المعربة لو قلنا باسميته فهو قول يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطلحين نحو
 كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق ما يضاف اليه فينبغي متونا على الظرفية
 نحو جيتنا معا في زمان وكنا معا في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين
 والصدق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجمعنا
 بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند الخليل بدل من البنون او لا لام
 له في الاصل عند من وعى عند يونس والاختصاص وهو الحق مثل الف في بدل من اللام
 استنكارا لاعتبار الموضوع على مرتين فعند من عكس احوك يترد لامها في غير الاضافة
 ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **قوله** والظروف المضادة للظرف
 واذا جاز بها على الفتح وذلك مثل وغير مع ما وان **اقول** وقد سئله فماتت
 قوله المعربة والمنكر المعرفة ما وضع لشي بعينه وهي المضرات والاعلام والمهمات وما
 عرفت باللام والنداء والمضاد الى اخذها معنى زائده بعينه احتراز عن النكرات ولا يرد
 به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في جنس الاعلام
 اذ الضاير والمهمات وذو اللام والمضاد الى احدها يصلح لكل معنيين قصد المستعمل
 فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما في الاعلام
 او كان في غيرها ولو كانت ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اوضح وانما جعل الواضع
 في اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان سرهما لما مر في حد الاسمان المركبات
 ايضا موضوعا بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث استقلاله
 وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا
 الحد العلم المنكر نحو ريت سحابة يوجب لقيتها لانها وضعت لشي معين ويدخل
 المضمر في رتبة رجلا ونعم رجلا ليس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على
 هذا الحد بالمضمر المراجع الى نكرة مختصة مثل حكم من الاحكام نحو جاني رجل فخرته
 لان هذا الضمير لهذا الرجل الخلد دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو
 جاني رجل فخرته الرجل واما الضمير في نحو ريت سحابة فمختص بفكرة كافي رتبة
 رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود اليه بحكم او لا والاصح في رسم المعرفة ان يقال
 ما اشير به الى خارج مختص بشاره وضعية فيدخل فيه جميع الضاير وان عادت الى
 النكرات والمعرفة باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه
 او المعهود مخصوصا قبل حكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا او اما ان
 يختص المعهود اليه بشي قبل نحو رجل قام ابوه واظن كان امك ام حمار كما يجي الجح
 عنه ان باب كان ونحو رتبة رجلا وليس رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورتبة
 رجل ما حقه والضاير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المردوع اليه حكم ولو قلت
 رتبة رجل كريمة واخيه لم يحكر وكذا اكل شاة سودا وسقطتها بذكرهم
 لان الضمير يصير معرفة بمرجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام

حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى محمد ومن عند الوضع ويخرج منه النكرات
 المعينة للمخاطب نحو قوله جاني رجل تعرفه ورجل هوا خوك لان رجلا لم يوضع للاشارة
 الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم
 ذلك الملتقى اذ ليس فيه اشارة لاستعمال بصفته ولا وضعنا نقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع
 المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسيته بالوضع كما مر في بابها وانما قيلت
 الى خارج لان كل اسم هو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم الاصل
 ومن شكر لا يجس ان يخاطب بلشان من الالسة الامن سبق معرفته لذلك اللسان
 فعلى هذا ايل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم
 يتل الى خارج ليدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو
 قوله اشرب الماء واشتر الحمر وقوله تعالى ان ياطله الذئب ان اللام اشارة الى ما في
 ذهن المخاطب من ماهية الحمر والماء والذئب ليس بشي لان هذه الفائدة بغيرها
 نفس الاسم المجرد عن اللام فالج ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان **العلمية**
 في نحو اسامة لفظية كما سيجي في الاعلام فتقول او لا ان التنوين في كل اسم ممكن فيعلم
 بفيد التمكن والتكثير معا ومعنى تنكير لشي شياعة في اقبته وكونه بعضا مجهولا من
 جملة الا في هذا الموجب نحو ما جاني رجل فانه لا استغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون
 فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة التنوين وهو لا يجامع اللام كما ترى
 اول الكتاب فيستظهر في ذلك الاسمان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا تنالية دالة
 على اقبته بعض مجهول من كل لقرينة الشرف الدالة على ان المشتري بعض في قوله اشتر
 الحمر ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى واخذ على النار **قوله**
 في اللام التي هي ما للتعريف اللفظي والاسم المحل بها لا استغراق الجنس سواء
 كان معه علامة الوحدة كالعربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربين والعلماء او مجردة
 من تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب جملة على الاستغراق لانه اذا ثبت كون
 اللفظ والاعلى ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او بعضها ولا واسطة
 بينهما في الوجود الجارحي بل عكس فصورها في الذهن نحالية عن الكلية والبعضية
 لكن كلامنا في الشخصيات الجارحة لان الالفاظ موضوعات بانها لاني الدهنية
 فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه لكل فعلى هذا
 قوله عليه الصلاة والسلام انما طاهر اي كل الماء والنور حدث اي كل النور اذ ليس
 في اللام قرينة البعضية لامتطاعة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف
 المفرد بالجمع نحو اصلك الناس لربنا والصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش
 فالمفرد في مثله يعبر جميع المفرد والمثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فذلك
 ان الرجل من المرأة الا الذين اي الاكل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان
 لفي خسر الا الذين آمنوا اي الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل ميرف
 هذا الجح الا الذين معا ولا الا تلتكهم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء مستلما

وكذا لا يستثنى من المشي الا المشي فعني ان الرجلين يرتفعان هذا الجرح الا اخر تلت
 الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرتفعان الا احدهما معاً على الجرح على الانقطاع ولما اطلع
 فيه استقام الجمع والواحد والمشي منه خولقت العلل الا الزيد بن والا زيد لان
 الجمع الخليل بالالف واللام في مثل هذا الوضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره
 فعني لقيت العلماء الا زيد اي كل عالم وكل عالمين وكل علم او هكذا حال المفرد والمشي
 والجمع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحترم الاملاحة اي كل واحد واحد من هذا
 الجنس وكذا الاملاحة ان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد
 الا الواحد ولا من المشي الا المشي واما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو جملتهم بل هو بمنزلة
 منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعماله اي ما لقيت احداً من العلماء ولا اثنين
 ولا جماعة فجمع استثنى المفرد والمشي والجمع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيد والا زيد
 قوله تعالى لا تدركه الابصار اي شي من الابصار كما توهمه بعضهم فقال الجمع في الموجب
 وغير خلاف حال المفرد والمشي هذا هو المعلوم من استنباط كلامهم واما الشكر المنعقة
 نحو ما لقيت رجلاً او رجلين او رجلاً فلا يستثنى من واحدها ومثنىها وجمعها الا اثنائها
 فتلك ما لقيت رجلاً الا الزيد بن اي لا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يسرف هذا
 الجرح رجل الا الزيد بن معاً وقل ما لقيت اخوين معاً فحين الابن فلا لا اثنين
 منهم ولا يجوز الا زيد او قل ما لقيت رجلاً الا الزيد بن ولا يجوز الا اخويك والاحد
 زيد الاعلى الانقطاع لان هذا المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة
 دالة على انه ليس المراد الاستفراق فان كان هناك عطف فالامر عهدة على ما ينبغي في باب
 وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او الثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرين فلا
 فرق بين المعرف والمنكر معني كانت قلت ما اعطيتك الا تمر او تمرتين وان لم يكن فيه
 علامتها نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد
 لاجل التنوين الذي فيه للتشكيك فيبدأ ان ذلك الاسم يجمع من جملة فعني رايت تمر او تمرات
 شيئاً من التمر جماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المرأة الماهية بمجردة عن
 الجمعية لكن الجمعية مستفادة من القرينة كالروية وكانك قلت لقيت هذا الجنس
 واشتريت هذا الجنس فهو كعامة مخصوص بالقرينة فالجرح وذو اللام اذن بالنظر
 الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسها مختلفان فمن مشعر جاز وصف المعرف باللام
 من هذا النوع بالمثل نحو قوله ولقد استر على اللبى يسبحني
 وكذا امرت بالرجل منك وما يحسن بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مشر
 ر باسمه الوصف فعني هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعروف واللام
 قوله وفي المفردات قد تقدم ذكرها ومعني بالتميمات أسماء الاشارة والموصولات
 وقد تقدم ذكرها واما سميت بهما وان كانت معارف لان الاسماء الاشارة
 من غير اشارة حية الى المشار اليه منهم عند مخاطب لان يجمع المتكلم اشياء يحصل
 ان تكون مشاراً اليها وكذا الموصولات من دون الصلوات بهمة عند مخاطب ولما

يقولوا

يقولوا المضمرة الغائب بهم لان ما يعود اليه متقدماً لا يكون بهما عند مخاطب عند
 النطق به وكذا ذواللام العهدية قوله سبحها عرف باللام هذا مذهب سيبويه
 اعني ان حرف التعريف في اللام وحدها والفرق للوصل فحب مع ان اصل ميمزات
 الوصل الكسرة لكثر استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المرفة فقط تحذف
 العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك فلا يصح متراجها بالكلية وصيرورتها الحذف
 منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم تحذفها العامل الضعيف واما نحو ان
 ينزل وان لا تفعل وبلا ما ل فلعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة
 فلما يقولون اللافس واللا انسان واما نحو هذا وجماد حجة فان الفاصل بين العامل
 والمفعول لما لم يكثر معني ما قبله ولا ما بعده هذا الفصل كلافصل والامتناع الثاق
 بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مخاير الرجل حتى جازتوا اليها في قافيتين ولما
 يكن ايطاء واما وضعت اللام الساكنة ليعضد الامتناع وايضا دليل التشكيك في التنوين
 على حرف فلا ولي كون دليل التعريف مثله وقالة الخليل ان تكاملها الى التعريف
 نحو هل وقد استدل بالاضمحاض الممنوع وقت سبق العذر عنه وبانه موقوف عليها في الذكر
 نحو قوله ان افادت كرت ما فيه اللام كالكتاب وبمعناها عن الكلمة والوقف عليها عند
 الاضطراب كالوقف على قد في نحو قوله ارفق الرجل خيراً ان وكما بالانسان بل انما
 وكان قد وذل قوله يا حبيبي اربعا واستغنى عن كسر اللام من
 اصل الحلال واما حذف عند مخرج القطع في الدرج لكثر الاستعمال وذكر المبرور
 في كتاب الشافي ان حرف التعريف الممنوع المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها
 ليلا يشبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونجد من طي ابدال الميم من لام
 التعريف كما روي القم عن ثوبان عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 انشرف ولا امر العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول ملحوظ لها قبل ذكرها اي لقيت
 وادركه يقال عهد مدني فلانا اي ادركته وعهدك اما بحري ذكره مقدماً كما في قوله
 تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فخصي فرعون الرسول او بعدل المخاطب به قبل الذكر
 بلا بحري ذكره نحو قوله خرج الامير والقاضي الى الميكن في البلد للاقص ولحقه شهود
 او امير واحد وقد يزداد اللام في العلم كقوله وبالفسر عند ما على ما ينبغي في حال
 نحو لما الفسيري وفي التمييز نحو الاحد العشر الدرهم على فصح كما ياتي في باب العدد
 وقد تكون الزيادة لازمة كما في الذي وصفت فاته وتكون اللام عند الكوفيات
 عوضاً من الضمير نحو مبرجل حسن الوجه اي وجهه وعند العربيتين لا يوضع الضمير
 في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلوة والصلاة اذا كانت جملة والجرح المشق ويجوز
 في غير كقول يا حبيبي الحاف القبيح والبرذ صموده
 قال الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرف
 الصيريون واللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادي نحو هذا الرجل
 ويا ايها الرجل لعمري الحاضر بالاشارة اليه وفي غير الموصوفين لعمري الغائب

وهو في العلم

في حالها

مهریہ العوامیہ

[illegible]

[illegible][illegible]

مَدِينَةُ

[illegible]

الغريب من
صوابه
ثلث

معین الخضر

20

[illegible]

[illegible]

تاریخ
۱۳۰۲

3

وقسم من منصوب مفرد انما نصبه فلا تقصد الاضافة اليه لانه من المضاف الى المضاف
فلم يتركهم ان يجعل الله اسما كاسم وصفا فان قلت قد قالوا انهم قد زيدوا
مشارك فجاز للاضافة لان اشقي عشر لم يترك بابا لمركب قيل ليس هذا مثل ذلك
لان المضاف اليه اذا كان مختصا فهو المقصود وبالأول في المعنى وانما جاز به لانه كان الجمع
كلشئ الواحد والمضاف اليه في نحو عشرة عشر من مضاف الى الاول فلم يكن لجعل ثلثة اشياء
شها واحدا من حيث المعنى وانما عشرة من قواها ثلثة فلا تسمى بخمسة من حيث المعنى
لانه ليس في الجمع حقيقة بل شبهة بها فان قيل فقد يقال انهم قد زيدوا في
المعنى مثلها على ثلثة بل نون مشددة واخواتها اربعة مثل نون الجمع لان الاضمار
جمع الارض حقيقة وان لم يكن قيا شيئا بخلاف خبر من واخواتها فانها ليست جمع مشتركة
وارجع لما ذكرنا في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون اليها لثابتها فنون الجمع
وتمامها على مظهره وهو عشر واذا تكوّن ثوبه هو قليل في الكلام فلا ان جمعته فلا تسمى
التي كانت له حين كان موصوفا انها وظاهرها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه عز نفسه
بل من قمارا لانه كالموصوف في الحقيقة فيه مضاف كما ان قوله موصوفا على نفسه
لاضافة مذهب على التخييل هو صورة المضاف الذي موصوله ليرى كالموصوف
الذي هو عهده حتى يجب مراعاة حاله والجمعة كانت منهم من العدة المتقدمة المضافة
انقصوا فاقصر عليه ومع صورة المعداد في صورة الفضائل يبرأني احد حين كان
موصوفا فلا يصفى الاصل الاهود في العدة ولانه هو المقصود من حيث المعنى
والعدد وان كان حدها عليه كالموصوف له تقول عنه موصوفون كرميا شجاعا
كالموصوف هو اما كان مضافا اليها كان يقال اني ارى سبع بقران سحابة وسجودا ومنه
العدد ايضا لكن قل قلت في قوله **قوله** وتبيننا وجهه اي ثنية المائة والالف جمع الالف
لذا المائة لا تجمع في العدد كما في **قوله** تخفون معروفا ما خفصه حمل الاصل كما ذكرنا
في نحو ثلثة رجال ولما افراده فلما جازم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه
اضف من الجمع ولفظ العدد كان في الالف لانه على الجملة مع ان الكثرة والجمعة وهذه
المرتبة اكثر واشهر من جمعة مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلته وحكم جمع الفضلة
عند حكم الافراد في كثير من الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه ووجهه له مرة اخرى
جمع الكسور فاستغنوا عن جمع المعداد ولشبهه جميعه حتى غلبت المائة نحو مائة رجال
وقد تقدم منوها قال ادا عاش للفقير ما بين عامتا قال المصنف ونعم ما قاله
فيمن قد اقره تعالى ثلثماية سنين بالتوفيق وهو من غير حمزة والكساي انه على البدل
لا على التمييز في الالف المعداد ومن وجهين جمع مائة ونصه فكانه قال **قوله**
وليسوا سنين قال وكذا قوله اشقي عشر على طاردا لافرا المعداد وجمع المعداد
قال الزجاج لو انصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا اشوا لعمري
بمنه ووجهه انه لم يصر ان يميز المائة واحد من مائة رجل رجل واحد من المائة
فلما كان سنين تمييزا كان واحد من ثلثمائة واقل من مائة ثلثة فكانه قال ثلثمائة

تتأويل الارض بالمكان وانما الزم العلامة لغير المتصل وكونه كجذوع الهند
بجلاف الظاهر والمنفصل من كون كان منفصلا فخره مظاهر لا يشكك فيه ولما كان
للمذكور ان اسسه الى ظاهرهما سواء كان واحد للكسوف حقيقي بالذكور او التائيد
كوجاهة لغيره وبجاءه المذكور او التائيد كاياد وور وكذا واحد المجموع بالالف
والتائيد بغير هذه الاتسام الاربع بغير الطلقات والزيادات والحيالات والقرينات
فحسب الهند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المثلث غير الحقيقي الا في ذي واحد
وهو ان حذف العلامة من اوضاع المتصل مع اعم نحوها لتساويها في القسمة والقسمة
احسن منه مع المزد والمبني لكون تائيدها بتأويل هو كونها من جملة حقائقها
يعتبر ما التائيد الحقيقي الذي كان في المزد نحو قسمة النسوة لان المجازي الطارئة
ازال حكم الحقيقي كما ازال المذكور الحقيقي في رطله وانما لم يظل التائيد في التفكير الحقيقي
في رطله ولا التائيد الحقيقي في الهندان ولم يظل المزد بالواو والمفروق المزد لغير الحقيقي
في الزيادة لبقا لفظ المزد في بعضها فاجترابه في ان القياس على هذا ان يظل التائيد
الحقيقي في المجموع بالالف وقسما ايضا نحو الهندات لبقا لفظ الواحد عليه ايضا الا
انه لما كان تغيب لك المزد والعلامة اما جوهها ان كانت قسما لغيرها لم يظلمها
ان كانت القسمة في الطليات بعد الصواب وان كان الله لا يغير كسوف من الكسوف
وكان تائيد الواحد قد زال لزال علامته ومعلوم ان علامته ما التائيد بمقدور ولا يظهر
فيه تغير علامته كالزيادات والهندات لان الهندات في حكم الظاهر والواو يظل
على ان التائيد من غير ان يغيرها في قولها انما هي

حقيقة هي في تشييع كذا في حاشية العنيط ذرادق
وحكم اليقين حكم الاشارة ان كان بالواو والواو انما هو بقائه واحده وهو ان يقال
لو كنت من زمان لا يستحيل ان يغيره في حاشية العنيط من ذلك في شيئا
وكان حكم المجموع بالواو في الزيادة واحدة كالمسكون ولا روضون حكم المجموع بالالف
والقوله ان حذف الجمع بالالف وان كان في الواو والواو فيه عوض من الالف والالف
وساوي الثاني للواو في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
التيط اقامه الظاهر في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
الياء حكم ظاهري في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
الى اخرها بالاسم في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
والواو ولا يغير العاقلين بالواو والواو هو الا لا يغير هو الزيادة وانما لا يغير
قالت لكان لفظ المذكور الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو والواو لان اصل
ما يزداد هو في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
الواو من حيث الكثرة التي في الجمع فصار في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
بها احد الموزن في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
نحو بالواو من حيث الكثرة التي في الجمع فصار في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط

انما واد نحو الرجال والطلقات فعلت وفعل وفاعله نظير الى طرفان تائيد الجماعة على اللفظ
ولما في العاقلين وهو لثة اقسام موزن لا يقتل كالايام وشرث يقتل كالقسمة والايامات
وموت لا يقتل كالادور والطلقات يجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد الموزن على اللفظ
للتأويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع من العاقلين وقد قدم ان النون موزن له
فقول الايام والقسمة والادور فعلت وفعلت وهذه التفرقة بين جمع المذكور المعامل
وفي جاز في جميع الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتهى انتهى وهو
وهو في المنصوب المنفصل ضميرك وضميرهم وضميرهم وفي المنصوب المنفصل اما ك
اياهم اياهم اياهم وفي المجرور المكنى لغيره والماضي للمضارع في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
وضميرهم موزن ضمير المزد والموت وضميرها ولا يتبع اجزا ضميرهم موزن ضميرهم التكميل
نحو انقضاء الظل وانقضاء الظل وانقضاء الظل وانقضاء الظل وانقضاء الظل وانقضاء الظل
واجب التائيد كالجمل والابل والخرس فحاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
محمض الركبتين والركبتين والركبتين ومحمض الركبتين والركبتين والركبتين
قوله العنيط ما لم يلق اخره الف او يافتح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله
من جنس يربط بالحسن ما هنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع
في الحاشية من فرجه احد على جامع بينهما في قوله سوا كل ما هي عليه حاشية العنيط من ذلك في حاشية العنيط
لانسان وفردس كان النون بينهما في نظره البياض وليس نظره على اللامتين بل على
صفتها التي اشتركا فيها او تشقة كما تقول الايضان ٢ نساين في البياض لا واسر واما ان
التعليق بوضع واحد كالرجل والخرس او بالكثر من وضع كالزبد من والزيد من فان نظره
كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس الى ما قبله ذلك المعنى بل الى كون ذلك
المعنى اي ما هي كان متميزا بهذا الاسم من غير ان يوصي بغيره انسان سوا في نظره الواضعين
في الواضعين الى شيء واحد كافي الايضان وهو يكون تلك الذات متميزة عن غيرها
بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف بخلاف الشهور من اصطلاح النحاة فانهم
يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد فلا يسمون فيدا وانما اشرك فيه كغيره جنسا
فمقتضى المصنف ترويه في جوار ثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
نحو قولك القزوان للظهور والحيض والعيون لعين الماء وقص الشمس وبين الذهب وغير
ذلك من ذلك في شرح المنفصل وذهب الجزولي والاندلسي والمالك الى جواز مثله
قال الاندلسي يقال العنبان في عين الشمس من الميزان فهو معتبر في النشبة
والجمع الاتفاق في اللفظ ونوع المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو
لن الاسماء المشتركة اذ او وقعت بلفظ العنوين نحو ذلك لا قوا حكمها كذا في موضع
العموم كالكرة في غير الموجب نحو ما قبلت عينا فانها تقتضي منه لولاها المختلفة
مثل الفاظ العموم كالكرة في غير الموجب نحو ما قبلت عينا فانها تقتضي منه لولاها المختلفة
بنشبة العلم وجمعه على جهة تشبيه المشترك وجمعه بامه المعانيه المختلفة وان يقال

نسبة العلم الى سمياته كنسبة المتكلم الى سمياته لكون كل واحد منها واقفا على نسبة
 لا يوضع واحدا ما عدا المصنف لانه لا يتولى في التثنية جمع كقولك المزدات جمع واحد واتخذ
 كقولك بنوهم او اكثر ونحوها في المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام وانما عند غيره
 فتاوى المصنف لوسل ايضا ان نسبة العلم الى سمياته كنسبة المتكلم الى سمياته
 فيها ما يفرق بين ذلك ان المشترك له ما جاس بوجه واحد فتنشئ مجمع كالقرون الطويل
 والقصير والظواهر والظواهر فلو تنشئ او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى التلبس وليس للاعلام
 انما هو بوجه واحد فتنشئ مجمع حتى اذا تنشئ مجمع باعتبار معانيه المختلفة او بوجه
 التلبس وتنبشئ غير المتفقين في اللفظ كما لعين في ذلك بعد ان يستعمل اللفظ في التلبس
 والشروط فيه لخاصتها ونشأها حتى كانا شيئا واحدا كما في كبر وعمر فتنشئ القرون
 والحسنات وينبغي ان يغلب حتى لا يخف لفظا كما في العزم والحضن الا ان يكون
 احدهما مذكرا والاخر مؤنثا فانه يغلب المذكور كالقرون وقسده كونا الاختلاف
 في الالف والياء والواو والجمع ويأتي في اول الكتاب والورد والالف في المشي
 في الاحوال لغته في الحديث كعب قال احب اليك الالف والياء فتنشئ
 ان اباها واما بالالف في الجمع فليتها ما يوتيل ان قوله تعالى ان هذا
 لاشا من منة ونحوه في التثنية لغة كما في قوله العيا بال و قوله يارب فقال لك
 من منة لا يخفى فسوته شق من شق ربيع وجماد ينة وقدرى في القفل
 ايضا تنشئ وقانه قيسل اصل المشي والجمع العطف بالواو فذلك يرجع اليه
 المضطرب القس ليش وليت في عمل شئت كلاما دواشروك وقال القس
 كان من فكها والفتك فارة منك تحت في سلك
 وقس على العطف شرا في الشدة ومن دون ضروره واذا قصد التكثير
 كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرم ميتا وابداهم عن منزل الراو او قصص على
 بينهما بفصل فلهذا كقولك تبا في رجل يوسل ورجل قصير او ففصل مقدر نحو ذلك
 جاني رجل واكرم الرجل الذي ضربته اي الرجل الجاني والرجل الذي ضربته
 جازا العطف كما رليت من دون شدة ودون ضرورة وقد يكون للتكثير بغير عطف
 كقوله تعالى فقاما مقاما وكادتا وقد تنشئ التكثير ايضا كقوله تعالى فارجع البصر
 كزين وقولهم ليت شعري بعدك ومذهب الزجاجة ان المشي والجمع سبقتان
 لثمة بها واول العطف كمنه عشر وليس الاختلاف فيها امرابا عنده بل هي منقصة ثالثة
 كقوله في اللذان عطفه وليس شي لا نه لرحذف في خمسة عشر المعطوفه كل حرف
 حرف العطف فنصته المعطوف فينبى اما في المشي والجمع فقد حذف المعطوف مع حرف
 العطف لوسل ان كان حرف العطف فلهذا في التثنية معنى حرف العطف قائم ان
 قاله في المفرد الذي لفته علامتا التثنية اجمع يعني معنى حرف العطف
 لورمه على التثنية او لانياء وعلامة التثنية دليل يعني معنى حرف العطف لورمه
 على التثنية ذلك المفرد او اساعده وعلامة واول الجمع دليل يعني اكثر من واحد

كانت في المقدره

فهو مثل يمين من منخ الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدد معنى العطف لوسل
 ان اصله كان ذلك وجعل المصنف المشي واقفا على شيئين بلفظ واحد لا مل وجه
 العطف كلفظ كلاهما الا ان كلاهما لوضع على المفرد ليرجح الى علامة التثنية بخلاف
 زيد فانه احتاج الى علامة التثنية حتى لا يلتبس بالمفرد وكذا جعل المفرد في الجمع
 جمع السلامة واقفا على شيئا كلفظ كل الا ان كلاما يجمع الى علامة الجمع ولا يلتبس
 بالمفرد وكذا جعل المفرد في الجمع جمع السلامة واقفا على شيئا كلفظ كل الا ان كلاما يجمع
 الى علامة السلامة لا يلتبس بالمفرد لانه ليروضع له واحتياج الجمع الى العلامة لورم
 ما لحقته على المفرد ايضا وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزا متصتا لورم العطف
 والاوجب ثمانية وخمسة عشر ذلك من الفاظ العكس ونحو كل وجميع ورجاء
 بل يقول وقرع اللفظ على الجزئين المتقاسمين في نسبة الحكم او الاجرام على وجهين اما بواو
 العطف ظاهرة ومقدرة ذلك جاني زيد وعمرو وجاني خمسة عشر وذلك لانه ليروضع
 لفظ الواو للجمع واما بلفظ الجمع بالجمع بالوضع وهذا الاخير على ضوئين اما ان يوضع
 للجمع بعد وضع المفرد كلفظ المشي والجمع او يوضع للجمع من غير ان يوضع للمفرد
 كلا ولا كل وجميع والفاظ العطف والمثلي ليست بواحد وبطل بذهبه اعراب نحو
 مسلمات ورجال تنافوا مع اطوار ما قال في ثبات المشي والجمع بالواو والواو
 فيها **قوله** والمقصود ان كان الفاء عن واو وهو ثلاثي قلبت واو او الاقالياء
 والمدود ان كانت هزمية طيبة بحيث وان كانت للتانيث قلبت واو او لا
 فالوجهان يعني بالمقصود في اخره الف لازم احراز عن تحزير واو حتى يقتضرا
 لانه ضد المدود او لانه محبوب عن الحركات والقصر الخمس وان كانت لامه
 عن واو اي موصلا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واو او **اعلم** ان
 الكلمة قد يلحقها التغيير عند الكثرة فتعرض لذلك وذلك في ثلاثه اضرب
 المقصور والمدود والمحدود اخر اعطاطا المقصور ان كان ثلاثيا والفاء بذكر الواو
 رد الى اصله وحذف الساكنين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة
 واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء من ان يقلبا الف لان الواو والياء اذا تحركا
 مع افتتاح ما قبلهما لم يقلبا الف اذا كان بعدهما الف كعزو واو زميا وعليان ونحو ذلك
 كما يجي في التصريف ان شاء الله وانما حازر رد واو الثلاثي الى اصله دون واو كالمراج
 فنافقه لحقه الثلاثي فلم تستعمل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا
 غير منقلبة عن شيء كمنى وعلى واذا سميت بها فان الالف في الاسماء غير المتكلمة اصل
 او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متكن ولم يعرف اصلها فان جمع فيها الامالة
 ولو يكن هناك سبب للامالة من انقلاب الالف من الياء وجب قلبها يا فان لم يسمع ظاهرا
 اولي لانه اكثر وراي بعضهم ان قلب الاصل والمجهولة يا اول سمع فيها الامالة او لانها
 اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في
 كلمة مفهومة الاول كالضمي او مكسورهما كالر بواو وجب قلبها يا اول سمع فيها الامالة

وقال **سب** كان خصيه من التذليل وفي غير الضرورة لا تحذف
الساكن منها وقبل حطيم والى مستعمله وفي هتان في خصيه والى
وان كانا اقل منهما **سج** لا واحد لهما اذا اضيف لفظا ومعنى لفران الى متضمنها
كان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف او لفظ التثنية
قال كان وجهه شريكين قد غصبا والاضافة بمعنى كقولك جيل الله وجهه الشريف
شتم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقولك تعالى قد صغرت قلوبكم او ذلك كراهية
في مثل هذه اللفظية التي هي اكثر استعمالا من مثل هذه المعنوية اجتنابا لتثنية
فيما تأكل انصا لهما لفظا ومعنى اما لفظا فالاضافة وما معنى فلان الغرض ان المضاف
في المضاف اليه مع عدم اللفظ بترك التثنية شتم حلت المعنوية
على اللفظية فان ادى الى اللفظ بترك التثنية من الكوفيين وهو الحق
كما يحى فخر قطعت عينيها اذا قلعت من كل واحد من اواظق له تعالى فاقطعوا
ايديهما فانما راد ايمانها بالحق والاجماع وفي قراءة بن عود فاقطعوا ايديهما وانما
اختبر الجمع على الافراد لما سبته التثنية فانه من مفرد الى ثمن لفظ
قال بعض الاصوليين ان المشق جمع ولو يفرق سبويه بغير ان يكون الاول
مستحق لكل واحد منهما فلو كان اولها يكون نحو ابيد كما استدل لا يقول تعالى
فاقطعوا ايديهما والحق كما هو من ذهب الكوفيين ان الثاني لا يجوز الجمع فيه
ظاهرة كما في الاية وهي المشابهة وقد جمع التثنية من قال ظاهرا
مثل ظهور القوس فان فرق المتضمنان بالعطف احسن الافراد على التثنية
ولجمع نحو نفس زيد وعمرو لكونها اظهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه
وان كره لكون المضاف جرى للمضاف اليه بل كانا متصليين فان لم يرد من اللفظ نحو
فقت غلامي الزيدون فتثنية المضاف واجبه وان امن جازعه فاشا وفاقا
للعنرا ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو موضع ويها لهما وان امن اللفظ
لانه لا يكون للتثنية من الارجلان والتثنية الواحدة الى كل ما ذكرنا مما لفظه بلفظ
معنا ويجوز فيه مراعاة العطف والمعنى نحو نفوسكم المجهولتان والتثنية وكذا التثنية
والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يستلزم من التثنية
ولا يفارق احدهما الاخر كالرجلين والعشرين يقول بين التثنية والجمع
وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسنين **سج** رفع وصرفه في جمع المفرد
موقع الجمع كقوله تعالى ويكون عليهم عند او قوله كلوا في بعض بطنكم نفقتم
وقد تم انفراد مقارن قوله تعالى القيا في حسم اما مل تاويست
موقع الجمع كقوله تعالى رمت ارجعولي واما لان اكثر الرافعات ثلثه فكل واحد منها
يخاطب بما جبه في الاصل فمخاطب الواحد ايضا بمخاطبة الاثنين كقوله
الستهم عليه وقد فقت ثلثه ثمانية جزا بسم كل فيقع الجمع مقام واحد
او مثناه نحو قوله عز وجل من اكرهه ويضربا صهيب العنانيين وقطع الله خصاه

ويجوز ثلثية اسم الجمع والى اكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قالت
لنا ابلان بينهما علمه وقال **سج** لا يصح الى اوباد او لم يجزوا عند التفرقة
في الجمع كما بين ولا يجوز مناجدة ان **سج** المخرج ما دل على كعاد مقصوده بحرف
مفردة بتغيير كما **سج** ما دل على احاد يشمل المجموع وغير من اسم الجنس
كتمرد وخل واسم الجمع كرهط وفرد والعبد كثلثه ومثله ومعنى
قوله مقصوده بحروف مفردة بتغيير كما اي بقصد تلك الاحاد ويذكر
عليها بان حوق بحروف مفردة ذلك الدال عليها مع تغيير في تلك الحروف
اما تغيير ظاهرا او مقدرها اظاهرا اما بالحرف كسلون او بالحركة كاسد في اسد
او بها كرجال وقوف والتغيير المقدر كهيان وذلك بقول بتغيير ما اى جمعا
السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتا فغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى سبعة اخرى وخرج بقوله مقصوده بحروف
مفردة بتغيير اسم الجمع نحو بل وفهم لانها وان دلت على كعاد لكن لم يقصد الى تلك
الاحاد بان اخذت حروف مفردة ها وغيرت تغييرا مقابل احادها الفاعل من
غير لفظها كغير وشاة فان قيل نحو ركب في ركب وطلب في طالب وجامل
وباق في حل يجره لخل فيه اذا اخذها من لفظه كما رايت اخذ ركب
مثلا او غيرت حروف ها وركب قلت ليس راكث مفرد وركب وركب
اشتراكها في الحروف صليته وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لكانت
الاحاد لثمة يجمع قله لان اوزانها محصورة كما يحى بل مجموع كره وجمع الكثرة
لا تصغر على لفظه بل ردة على واحدة كما يحى في باب التصغير وهذه **سج**
نحو ركب وهو يمل وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لها
حامل لا يجد الليل شاهرا **سج** وقالت مع القبح راكث **سج**
وتخرج ايضا اسم الجنس اعني الذي يكون الفرق بينه وبين مفردة
اما بالما نحو ثمره او ثمرها وباليا نحو روي وروم فان قيل كيف يخرج
ودلالته على الاحاد بان اخذت احاده وعبرت حروفها بحذف الساكنات
قلت ليس ذوالها ولا ذوالها مفردة ها للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع
وبريد عليه ان اسم الجنس يقع على الكثير فيقع التثنية والجمع والتمتين والتمتين
وكذا الروم فان اكلت ثمره او ثمرتين جاز لك ان تقول اكلت ثمر او عاملت روم
ولو كانا جميعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ورجلين وعند الاخشن جميع
اسما المجموع اذا كان لها احاد من تركيبها كجامل وقافر وركب جمع خلافا
لسبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم الجمع كجامل
وركب واسم الجنس كتمرد وروم فهو جمع والا فلا فهو ابل عنده مفرد
واما اسم الجنس الذي ليس له واحد من لفظه فليس جمع اتفاقا نحو حل
وراب لرحي لها مفرد بالما اذ ليس لها مفرد مقرر عن غيره كالنخل والتمر

والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم المفعول اشتراك في انهما ليسا على اوزان جمع
التكثير لا الخاصة بالجمع كما فعله وافعل ولا المشورة فيه كفعله نحو نسوة ان اسمر
الجمع لا يقع على الواحد واللاتين بخلاف اسم الجنس وان الفرق حد اسم الجنس وبينه
فيما له واحد متميزا بالياء او بالواو بخلاف اسم الجمع فان قيل فخرج بقوله لا يجمع
جوز وفرد وبعض الجمع ايضا وهي جمع الواحد المقدر نحو عبيد وعبيدات بمعنى
الفرق ونسوة في جمع امرأه فينبغي ايضا ان يكون من اسم الجمع كابل ويحذف قد مر
ان اسم الجمع هو المفردة لمعنى الجمع التي لا تكون على اوزان الجمع الخاصة بالجمع ولا
المشورة فيه ونحو عباد زدن بجمع بالجمع ونحو نسوة مشورة فيه فخرجها اوجب
ان تكون من الجمع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كقوله عبيد وذو نسوة كما يقال
فلازم وعلمه وقد اجمع الجمع الواحد المقدر نحو هذا اكرم في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
وشأبه في جمع تشبه وان كان لها واحد من لفظها لما ايجز بياضا فكان واحدها
ذكر وان كان له واحد في معنى واحد في جمع ذكره احدى في جمع ذكره صلى الله عليه وسلم في جمع
الحديث وليس جمع الاحاديث في الاستعمال لانها الشيخ الطيفي الاول حاشي اصل الله
عليه من مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ان لم يكن الاختلاف
التوحيدي فهو اسم جنس كما اقر والاصل وان مشى لا اختلاف في التوحيدي
فما هو اسم جنس في غيرهما ان معنى الابيض والاسود والاصفر والاحمر والاسود
والاحمر في كماله وفلكان ودلائل انهما في الوجود والاصل في الواحد كقوله كما
وفلك كقوله واما في الجمع في كماله وخضر الحركات والظرف المزيد من حركات
الواحد وحرفه فتدبر واما قوله تعالى وهم لكم عدو وقوله ويكفون عليهم ضرسا
فليسوا اسم الجمع بل واحد اطلق على الجمع لتوادي الجماعة في العداوة والضدية
حتى كما تفسر به واحد ونحو واحد لا يجمع وهو صحيح وبكسر الباء لذكر وموت
الذكر ما لم يلق اخره واومضوا ما قبلها او ياكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على
ان معه اكثر منه فان كان اخره تاء كسرة حذفت مثل قاضون وان كان
مفتوحا حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحا مثل مصطفىون فيل قد تكسر
على الجمع ضرورة كما قال الله عز وجل فاعفوا عني ربني ربيح وانكرنا عافيت اخبرني
ومما ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانت قوم اخرون ولا يجمعوا
المفرد في جمع المذكور المألوف ان يكون صحيحا او لا وقد مضى في الصحيح والمعتقل اما ان
يكون مفتوحا لم يفتوح الا في غير ذلك فاما هو في ذلك في حكم الصحيح كطسيع يكون
في المسمى بطي ودلو والمفتوح يحدف ياره وذلك لانها انضمت قبل الواو
واكتسبت قبل الياء والضم والكسر مستقلان على الياء المكسور ما قبلها
كان جاني القاصي وميردت بالقاصي خذفا فالتقي ما كان حذف اولها كما هو
القياس في الساكنين اذا التقيا اولها مد فتم ما قبل الواو يارب يارب فرق
رفع الجمع ونحوه من الصيغة والجر واما في حال النصب والجر فحذفت

اليا وبقى الكسر على حاله لكون الجمع بعد ما وحذف المقوم في المثنى لوجوب
فتحها كما في نحو رايت القاضين وان كان الامر مفتوحا حذفت في الاحوال نحو
مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع دون المثنى
امالته لو حذفت في المثنى ايضا لا لنفسه الرفع اذا انضمت بالفتح فتح جاني
اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلا اخوتك واعلمهم فلا تلتبس به واما
لانما قلنا الالف في المثنى الى الواو او الياء في الواو او مفتوحين بعد تحته
وبعد ما الف ومثل هذا النقل فتدبر بمثل فلا تقلب الواو والياء في نحو
عزوا والقروان والغبان لفظة الكلمة بالالف بعد الواو والياء المفتوحة وانما
اليا الساكنة في نحو عصوين وفيسين فاسمه الالف لما ذكرنا في اول الكتاب
واما الجمع فلانه لو قلب الفه واو او ياء في المثنى لوقع الواو والياء المضمومتان
او المكسورتان بعد فتحة وهما مثل هذا النقل لا يجمع فلان يجب قلب
الواو والياء مرة اخرى الى الالف فحذفت الالف لا قلب الساكنين في ما قبل
الالف على تحته الا لضرورة ملحة في صفة او كسرة لان الواو والياء لا يستقلان
بعد الفتح والياء لو لم يركب لانهما لا يفسر المقصور في الجمع بالمفتوح وانك فيكون يفتون
والالف الزائدة بالمفتوح هو ان يفتون العيسون والعيسين في الجمع
وشروطه ان كان اسمها مذكرا فيقل وان كان صفة مذكرا يفتل وان لا يكون
افعل فعلا مثل احمرو وفتلان فعلا مثل كران ولاستقر بانه مع النون
مثل يجمع وصورة ولا تاء تاء يفتل مثل ملامه شروطه او شرط
الي المذكور السالم اذا كان اسمها اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا
عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهو مستغن
يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللغز الذي اطلق على الشيء وانما لم
يذكر بفتح معنى كما يسمى الابيض بالانوار فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر
او ليرفع وهم من يدعول عن مقدم المذكر ولا شاك ان هذا
الغرض من ايراد الاعداد سرف قال ويظن ان ملحة وحذف فيجمع
على طهون وهذا ايضا ليس بشي لان نحو ملحة ان خرج بقوله فاعفوا
يخرج ايضا بقوله جمع المذكر كقولهم لم يجمع بالاول لانه لا يفتل
المعنى لا يجمع بالتالي ايضا وان عليه ان يقول شرطه الفتح في التاء
ليدخل فيه نحو ورقا ويلي اسمي رجلا فانها يجمعان بالواو والنون اتفاقا
ويخرج نحو ملحة وحذف واعلم ان مشورة الجمع بالواو والنون على مشري
عاقرا للاسماء الصفات ونحوها بالعاقر لانهما احدهما نحو
عن التاجت فلا يجمع نحو ملحة ولا استواء علامته في الصفات بالواو والنون
خلافا للكرائين ومن كيسان في الامور والى الساكنات اجازوا واطلوا
يسلون عين الكلمة ومن كيسان يفتح نحو طهون فياسم على الجمع بالالف

كالعلميات والحركات كما قالوا ارسنوا لما كان **ح** الالف والتا والذى قالوه
 مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فهو قوله نصر الله اعظامه فهو
 يعجزون ان تطلع الطلحات **هـ** واما القياس فلان التا لا يثبت مع الواو والنون
 لا يجمع علامة التذكير والتانيث وان حذف كما علموه حذفوا الشيء مع عدم ما يدل
 عليه ويغلب على الظن انه جمع المجرى عنها بالواو والنون ولو جازى الاسم
 لما زنى الصفة نحو ربحون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قالوا ان التا لا يثبت
 الالف فليس له ذلك لان الممدود لا يغلب واذا انتمى صورة علامة التانيث
 وانما قلبوها واو او دون التا لثباتهما في النقل كما قيل في الحركات والالف المقصورة
 حذف ويسبق الفتح قبلها والعلية وانما لم يحدف الممدود في المقصورة لثباته
 التا للزومها للكمة فكأنها لا مهابا وكران الما زنى كان مجرى ورتاقون الممدود الواو
 لاجل الصفة قال التانيث في هذه السورة لان الصلة بها لا يجمع بعدها فهو كالتانيث
 في القوم ولا يجوز الممدود فيها اتفاقا وانما يجوز في الواو لثبوتها لانه كما يجمع في
 التصريف واذا انتمى بنحوه وزينف وهند مذكر عام جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع
 نحو زيد اذا انتمى به مونث بالالف والتا وكذا اذا انتمى به مونث بالالف والتا وكذا
 اذا انتمى بامر مذكر عالم قلت حمرون واحمر وان سمي به مونث قلت حمراء واحمر
 والتا في من الشرطين الغائبين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اوح وفوس طويل
 بالواو والنون وقد يشبه غيره في العلم بغير التا اذا كان مقصدا
 تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى ايقنا طايعين وقوله تعالى ضللت
 اعناقهم لما خاضعين ورايتهم لسا جدين ومثله في الفعل وكل في ذلك يصحون
 وقول المصنف علم يعقل ومذكور يعقل لا بد فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى
 قسر الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لا يهاجم العقل للمع من القياس
 الجارية على ما جبه تعالى الله عنها علوا كبيرا اما انما خسر اولوا العلم بلطخ المصح بالواو والنون
 لا فهو اشرف من غيرهم والصحف بلطخ اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو
 فلما امر في تعليل تخصص خبر الغلاة في نحو الرجال ضربوا بالواو وحقق هذا الجمع من بين
 العلماء الوصف والعل دون غيرها نحو رجل فالتا انسان اما العلم فخصنا له التجميع من جمع
 المكسر الذي يكثر التصرف في الاسر باعتباره ومارة العلم حاركية بالمحافظة عليه من
 التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم لحقه الوهن بالجمع ثبت ذوال التعريف
 الاعلى كما مضى فيجوز بالتصريف ما جاز في ظهوره وكونه واما الوصف فلانه لما وضع مشا
 للفعل هو واما معناه فمفعلا مفعلا له سمحا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان
 يكون العلامة الدالة على مناجية الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في
 الفعل واو نحو الرجال ففعلوا او يفعلون فجعلت ايضا في الوصف واو وان كانت
 واو الفعل لثباتها والاسم حرفا لثباتها سبب الواو من فتح قمر ربيع قاعدون
 فثابتة كما فتح فبعدون على ما علم في غير الوصف والعلم بالاعتقابه

من المتسبين للتصحيح لوجوده في الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسما للفاعل واصور
 المفعول وابنية المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمفعول والمفعول الا ان المصنف
 يخالف لسانا والصناعات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما يجوز لان جري السبا
 عليه انما كان لحدود لا لثباتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والمضروب
 والمضروب فانها لا تدل على موصوف معين واما المنقر فانه وان على الصفة والموصوف
 المعين معا اذ معنى ربيع رطل صغير يورثه وزرارة نحو رجل ورجلين في ولا لثباتها على الحد
 والمعدود ولا يتقانا الى ذكره في قوله تعالى فاعلم ان كل صفة تدل على الموصوف المعين
 لا يتركها كالحركات الغالبة وقفا رفقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عليها لان
 الصفات ترفع بالثا عليه ما هو موصوفها معنى والموصوف في المنقر فهو من الغلبة
 فلا يتركها كالحركات كقوله فلما لم يعمل في التا على وهو اصل نحو كالتا الفعل على
 في غير من الظروف والحال في هذه الامور وانما الخاف من شروط الجمع بالواو والنون فثبات
 العملية وقول التا التانيث في علمية ترفع بالاسما لما ذكرنا في قول التانيث تختص
 بالصفات التي يجمع هذا الجمع اصل فعلا وفعلان فعلى وما يستوي مذكور ومنه
 كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث ما نفا اعتبار في الصفات قبول التا لان التا لا يجمع
 في الصفات ان يفسر بين مذكورها ومزونها بالتا التانيثا معنى الفعل والفعل
 يفسر بينهما في التا نحو اهل قاهر والمرأة قامت وكذا في المصارع التا وان كان
 في الاول نحو قوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفسر بين مذكورها ومزونها بوضع صيغة
 نحو موصوفة لكل منها كغيره اثنان ورجل وناقية وسباي ونحوه او يستوي مذكورها ومزونها
 كغيره وفريق هذا هو الغلات في الموضعين وقد جاز العكس ايضا في كل ما كاجر وتعميرا
 والافضل والافضل وسكران وسكرى في الصفات وكذا في الواو والواو ورجل ورجل
 ورجل في الالف فكل صيغة لا تستلحقها التا فكلها من قبيل الاحكام فلما يجمع مفعلا
 الجمع افضل فعلى وفعلان فعلى واجازون كيسان حمرون وسكاون واسيتون
 بقوله فما وسدت ساعد بني نواو ملاطيل سوديت والفرينا وهو عند غيرهم سدا
 واجازا ايضا حمرا وامت وسكرا ياشت بسدا على تصحيح جمع المذكر لا اصل ممنوع فلما
 التا نوع وقد شد من هذه الاصل افضل التفتيل فانه يجمع بالواو والنون مع
 انه لا يجمع التا والفعل في الما فانه من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مطلقا
 مع ان معناه في الصفة بلطخ والاشت من اسم الفاعل الذي انما يعمل به لا يعمل
 في الصفة كما يجوز النقص بالواو والنون في قولون مذكور وادعون على ان لا يجوز
 في سائر الاما انما ناوله لقوله التا كذا ما ناوله وكذا ما ناوله لقوله تعالى قال
 سبيوه لا يظنون ذلك وذلك لان الاعلى في فاعل الصفة ان لا يجمع التا
 فانه سانه وسفيايه كانه من قبيل الشدة وقالا ان لا يجمع التا في الجمع على
 على الاعلى الاعلى واما نحو ربا نون ومعتا نون يجوز اتفاقا لان فاعل
 الصفة التا ليس اصله من المفعول التا لما ندرت من بين الصفات

اذا ما بنوه بعض دقوا فمقتضوا كما نه جعله جعلا لبر بعض وان لم يستعمل قوله للموت
 ما لم يبق اشارة الى ان كان صفة وله من ان يكون مذكور جمع بالواو والموت
 فان لم يكن له مذكر فان لا يكون محمداً كما بين والايام مطلقاً **اقول** قوله الموت
 اي الجمع الموت السالم ولا يضره ان يكون مذكور لان قوله قبل وهو صحيح ومكتوب الصحيح
 لمذكر وموت يبين ان الموت ما دل على احوال مقصودة بحروف مفردة بتغييرها على هذا
 كان مستغنياً ايضاً فمذكور من قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال
 ليس من الامة وانما جلب له علامتان ليكونا كذا في جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف
 والتا لانه عرض فيه للجمع والتا يثبت غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد يدل على كل من
 المعنيين كما في رجال وسلي والما لانه وضاربه قوله **شبهه ان كان صفة الى اخره**
اقول **ينظر الى الموت اما ان يكون صفة او لا** فان لم يكن صفة قال المصنف
 جمع مطلقاً اي لا يشترط شرطه وهو قوله والايام مطلقاً ليرشد به لان الاسماء الموت
 ببناء مقدره كقوله ونار وعقرب وعين من الاسماء التي لا يثبت فيها حقيقة لا يطرأ
 فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيها مسموع كالشموات والكائنات والاشياء والارباب
 وذلك لحذف هذا التا يثبت لانه ليس بحقيقي ولا طاهر العلامة فلا يجمع اذ في هذا
 الجمع قياساً من الاسماء الموتة الا علم الموت ظاهرة كانت فيه العلامة كعده وسلي
 وحسنا او مقدره كعند او ذوات التا يثبت الطاهر **ثم** كان مذكوراً حقيقة كعده
 او لا كعده ومنه قوله الاكرامات والفرجات **ثم** ان الواحد اكرامة ومخرجة
 بتا الواحد اكرام ومخرجة **جمع** المجرى اكرام وتخرج عند اختلاف الانواع فالاكرامات
 كالضربات والقتلات والاكاديس كالضرب والقول فلذا يقال ثلاث اكرامات
 ومخرجات فخرج العدد من التا وثلاثة اكرام ومخرجات اذا قصدت ثلاثة
 انواع من الاكرام او ذوات التا يثبت اذا لم يشترط المذكر الحقيقي كالشجر
 والواو اذا شتر به المذكر الحقيقي بجمع بالواو والموت كما مر وما يصح تانيته وتذكيره
 اذ الربا يث له تكبير ولو يجمع جمعه بالواو والموت كاللغات والتا التا الى اخرها
 وذلك لانه لا يشترط اد احوال الجمع الا هذا وجمع هذا الجمع ايضاً بطرقة او ان لم يكن
 بونشا على غير العاقل المصنوع راضاً فانه ان وذا نحو من عديم ومن مقرر وذا القعدة
 وذا الحجة كما ذكرنا وجمع هذا الجمع فالتا في مقدره فانه من الاستا احدها اسرجس
 مذكور لا يعقل اذ الروايات له تكبير كخامات وسراوات وكذا كل خاص اصل
 الحروف كسوف حلات لان تكبير مشتركة كما بين وعند هذا القدر ايضاً بطرقة
 واما اذا لم له تكبير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يبقوا القات لقوله جزا البق واما
 بوزنات فمع ثبوت ثبوت بقاء وذا يثبتها الجمع الحق لا يكثر نحو رجالات وصرايات
 وبيزات فلا يقال الكلمات لقوله كالت وان كان الموت صفة فلا يجمع
 من انه يكون فيه علامة التا يثبت او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتا سواء كان
 صفة لمذكر حقيقي كرجال ونمات وعلامات او لا كضربات وخيليات الا

الا ان يكون فعلى فعلا او فعلا فعلا في العالم جميعاً بالالف والتا جملاً على مذكور بها الذين ليس
 بجمع بالواو والذين لما ذكرنا احوالاً من كيان كذا ذكرنا حركات وسكرات كما اجاز اعرابك
 وسكراتون فان قلت الامة على احد يما اجاز اتفاقاً كقولهم عليه الصلاة والسلام في
 الحضر لوات صدقة وكذا كل فعلا او فعلى حيث يميز المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة
 الموتة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خاصة اصلية الحروف لجمع بالالف والتا سواء
 كان له مذكر يثا وكن في اللفظ لخرج وسور وسائر ما يستوي مذكور وموتة جملاً كما على
 مذكوراتها المتبعة من الجمع بالواو والموت او لم يكن له مذكر كما بين واما في مطلق فمذكور
 بين ما جرد من التا يبين في التا فان التا يثبه معنى الموت الذي هو معنى
 الفعل وفصل الموت بلفظه فمخرج الموت نحو يضره فان لم يكن ذواتاً ايضاً علامة
 جمع الموت اي الف والتا يثبه المذكر فلهذا لم يكن معنى الفعل فلهذا لم يجر جملاً في الحاق
 بلامه جمع الموت اية بل يجمع التا يثبه نحو روايت وشيخ وساطة وان كان صفة
 الموت المجرى من العلامة سواء اشتركت فيها المذكر والموت او لم يثبه الموت في حاشية
 اصلية الحروف كالرجل او المرأة المشبهة خلق والمرأة المجرى من جمع التا يثبه
 تكبيرها فيقال فتوة صفة صلاتات ومخرج شامت وجمع ايضاً هذا الجمع مثلاً صفة كذا
 لا يعقل سواء كان مذكوراً حقيقياً كالعلمات المذكور من كليل وجملاً كسجلات اي فمخرج
 وسجلات اي لقال على وجه الا ان وكذا انبات اللين وحال ذوات عشائري في اي الذين
 وحال ذوات عشائري او غير حقيقي لانه لا يثبه بالالف والتا ليات وكذا اصغر ما لا يعقل كجملات
 وكثبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر جمع
 الموت لانهم قصدوا الفروق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فمقابل العاقل
 كما ان الموت فرع المذكر فالحق غير العاقل بالموت وجمع جملة **ان كان**
 صفة له ولم يذكر فان يكون اي فمخرج يكون الضمير راجع الى المبتدأ اذ هو شرطه وجملة
 الشرطية مع الجزا في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان الموت اذا كان صفة
 على صريحت اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر شرطه ان لا يكون مخرجاً من السار
 كما بين وان كان له مذكر شرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والموت فمخرج
 لهذا القيد فعلا فعلا وتثبي في فعلا في جميع الامثلة التي يستعمل مذكورها وموتها
 كصوب ومخرج وشيئات شاذ في وجهه ان فيصلاً قياسه لحاق التا في الموت كسيدة
 وميتة **وخبر** ايضاً الموصوف ذوات التا التي يشترط فيها المذكر والموت **شبه**
 كربعه ملامية ومبطلارة ونحوها ولا يجوز لانه جمع بالالف والتا وموت في جمع
 بنت وانه نيات وهي جمع اسلمها لان الاسل بوزن كذا ان يكون جمع كمثل ابن
 اي يتو على حذف اللام فيساق المعين وكذا اخوات جمع اصل ابنت اي اخوة بغير
 حذف اللام واخوات جمع اخ على حذف اللام فيساق واللام في حذف اللام المقصود
 منها التا بل لانه اعراباً اما مفتوح الفاء ووزن اللام في جمعه بالالف والتا
 اكثر كخواتم وسوايت وصفوايت في سنة وضعفوه في لغة النحاة وجاء حذف

الحاصل علی مشران اکبر

قوله **سَمِعْنَاكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا دُعِيتَ إِلَى الْأَسْلِ الْمَرَارَةِ**

ويجوز أن يقال في مثل هذه المواضع إن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء
وأعز وعافية ولم يعرض منه التعويض فيه ويجوز أن يقال إن من مع مجردة محذوف
أي أكثر من كل شيء ويقبل الحذف عن غير الخبر نحو كما في رجل أفضل في جواب من قال
ما جاك رجل أفضل من زيد كما أنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والخالص
كان حذف بعضه أيضًا أكثر وإنما لم يحذف من الثلاثة المذكورة شيان لأن كل واحد
منها يعني من الآخر في عادة ذكر المفصول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منهما إلا إذا كان
ذكر الآخر إذا ذكر أحدهما لغوا أو ما قول **ولست** بالأكثر منهم حصي وإنما العن الكاثر
فقبل من فيه لست تفضيلية بل للتبعيض أي لست من بينهم بالآخر حصي وهذا
كما تقول مثلاً أريد شخصاً من قرشي أفضل من عيسى فيقال الحمد الأفضل من قرشي
أي أفضل من عيسى من بين قرشي ويجوز أن يحكم بزيادة اللام ومن تفصيلية كما في قوله
وورثت محمدًا والخير منه **وهذا خير منك** **والله أعلم بيانه**

ويجوز في البيتين على ما قبل أن تقدم أفضل آخر عادياً من اللام يتعلق به من أي
بالأكثر الأكثر منهم والخير خيراً منه ولا منع من اجتماع الإضافة ومن التفضيلية إذا المر
يكن المضاف إليه منفصلاً عليه كقولك زيد أفضل البصرة من كل فاضل فأضافته
إلى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر مداه لكنهم يتعلقون بهذه الإضافة والله

[illegible]

المعامل

231

[illegible]

فقد استجروا العبيد من غير على الحال
وهو في مشورتهم انما فيها على
فانما هي نصيبه

卷二

272

دون القاسية دون العطف ان بعد ما يستحق من المضارع الحادثة الحاصلة
 للفاء من السببية ومثله ايضا انما يقصد بالواو معنى مع وبقوة معنى الا او الى
 نصب الفعل بعدها لان النصب ما قرأ النواصب اي ان مصدرية اولي فكون معنى
 المصدرية مشعرا يكون الواو بمعنى مع كقول لا تدخل الاعلى الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى
 اللتين حقه المدخل على الاسماء واذ اجاز لك اخبارك بعد الحروف التي هي الفاء والواو
 واو وحرف فاعلا اجاز اخبارها بعد الاسماء وانما لم يجرها فاعلا لان بعد اذن
 لا يستشعر من التعلق بها بعد ما هو لو لم يجرها الفعلين اذن والمضغون بعد
 لان المقصود الفصل لما كان قد انشعب على ان اذن الجواز اذن لا يقتضيه
 النصب كما انه عامل النصب كما ان السببية وواو الجمعية صار تارة عاملا
 في الفعل فلم يجر الفصل بينهما وبين الفعل بضمير الفاء والواو واذن
 كنواصب الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسمها فلا
 اقواها اجاز ان يفصل بينهما وبين الفعل باحدى ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم
 نحو اذن والله اكرمك والحمد لله الذي جعل الله اكرمك والحمد لله الذي جعل الله
 اكرمك وفي ذلك كسر فذكر هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين الفعل
 بالحروف وشبهه فلا يقال اذن عندك تفصل الامر والابا بال غرارة قائما اثرنا
 لان الطرفين والحال اذ يكونان مع الفعل الذي هو صلة ان ولا يقتضيه على الوجه
 ما في خبر صلة خلاف القسم والهاء والفتحة والاشراط في نصب الفعل ان لا يتوسط
 اذن بل يتوسط لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض من التنصيص على معنى للشرط
 في اذن والشرطية تسمى القدر في الاوسط في الشرطية العارضة ولما ضمت فيه معنى
 من شرطية وانه ان اقبلت لا تترك فكيف الشرطية العارضة ولما ضمت فيه معنى
 الشرطية لولا ان ذلك نصب الفعل على ما قلنا من شرطية العارضة ولما ضمت فيه معنى
 الفعل الا ان بعد اذن ثلاثة اشياء القدر في ذلك اذن اذن اذن وان لم يكن
 الفعل في نصب الفعل بها بغير القسم والفاء والواو ان لا يكون الفصل حقا
 واما اذا انصب الفعل على وجهه وجهه وذلك اذ اوقع بعد العاطف قوله تعالى
 واذن لا يلبثون خلافك وتقول ان تاتي في اذن اكرمك جاز ذلك نصب الفعل وترك
 نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقرقة مستقلة من حيث كون اذن في اول جملة
 مستقلة هو مستقر في نصب الفعل فبعد من حيث كون ما بعد العاطف
 من تمام ما قبله نصب رطب حرف العطف بعض الكلام بعض هو متوسط الارتفاع
 الفعل بعد العاطف في قوله لم يجر اذن الا انما الا في الالف لا يجر من نصب
 في الاشارة بغير علم ان الفصل المنصوب المقدر بالمصدر مستأخر في الجملة
 وجوبا فعلى اذن اكرمك انما لا يجر اكرمك احب اكرمك واذ اكرمك فغير
 خبر المستأخر لان الفصل لما التزم فيه حذف ان التي هي بعد الفعل لا يجر
 انما يظهر فيه معنى الابداع في الظهور فلو السبر والظن كان كانه خبر عن الفعل واذ

القول في المنصوب بعد الفاء على ما سجي واما تنوع بالمعنى من ان متروكا
 فساد وانما جلت على ادعاء ان اذن زمانية محدودة الجملة المضاف اليها ظهور
 معنى الزمان فيها في جميع احتمالاتها كما في اذن خانه معنى ان حشيتي اذن اكرمك
 في وقت المحب اكرمك وكذا الوزر تثنى اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فليتها
 اذن وانما من الضالين وقوله اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحضرة للزمان ولا
 شرطية فيها وقلب قولها في الوقت الفاتر مع جانب سميتها ونقل عن المازني انه
 كان لا يرى الوقت عليها بالالف كقولها حرفا كان ولتجاز المبرد الوجهين وقال
 الفراء اذا عملتها فاكبتها بالالف لكون ليل يلبس باذا الزمانية واما
 اذا عملتها فالعقل يجرها عنها ويجوز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم
 والتقدير والله عاقبوني كونهما في فاصلة بينهما كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف
 ومفعوله بما ليس من مفعوله واما قوله في الشرط ان زيد يضررت فهو عن
 البصريين بفعل مقدّر كما يجزى بعد واما قوله فان يحبها اخاك نصيب القلب
 فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة
 بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل انها ان انتصاب الفعل بان مقدّر
 او ضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في خبره اذ اكرمك كما جاز
 في اذن اكرمك زيدا اذ المعنى لا يتغير ويحكم توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال
 بعض الكوفيين انه استمر منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان
 في كذا قال وان اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ
 فلم يزل الفعل بعدها وجاز ان يلبها الحال وانما قلنا قبل ان النصيب
 مع حصول الشرايط اقص لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمران ان فاصلا
 من العرب يقولون اذن افضل ذلك في الجواب بالرفع كما خرجت يونس بذلك فقال
 لا يتعذر ذلك ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذ الربيعه ما بعد هاء
 ما قبلها يعني بالاعتقاد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك ثلاثة مواضع الاول ان يكون
 ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واذ اذن اكرمك وقد بانصوبا مع كونه خبرا عما قبلها
 قال لا يجعلني فهم شطيرا اذ اذن اهلك او اظيرا
 ثانيا ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد ان يقوم
 قال لا بد لي من ان يكون جران محروقا اي ان اذن او لا احتمل من اذ او قال
 اذن اهلك قال الوجه في اهلك وجعل او بمعنى الا الوضع الثاني ان يكون جرا للشرط
 الذي قبل اذن نحو ان تاتي اذن اكرمك وقول الشاعر
 ارجع حمارك ولا ترغ برضتنا اذن شرده وقد اورد مكر ومب
 يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا ربح مجزوما يكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر
 وروى مجزوما لا منطوبا يكون جوابا للنهي كما هو مذهب من غفر لك لا تكفر تدخل النار اي
 تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا ترغ ان تونغ متود متود عن رده منصوبه واذن سقط عما قبله

ان

الحمد لله
محمد و آله

[illegible]

بما يما بعد القاب واسطة او غير واسطة الى المستثنى للثبوت بل الى غير المستثنى
مما قام احد الاضد فاحتمل اليه او فأكرمه والضمير لا يما لان المعنى ما قام احد
فاحتمل اليه الاضد على ان ذلك صحيح لان قولك فاحتمل متعلق بما قبل الاوقد تقدم
باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يتبع بعد المستثنى عند البصريين للاشياء
للعقدودة هناك فاما بعد القاب منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى
التي احسنها قولك

ما ترك منزل لبني تميم والحق بالحق ان فاسترجاع
مفعول المسمى ليك عندنا فيكونك والعرض نحو الامتنان فيكونك والاستفهام نحو
هل تتركه فاما فيكونك وكان الاصل فجميع الافعال المنفية بعد ما السببية الرفع على
انها جملة مستأخنة لان ما السببية لا تعطف وجوبا بل يستأنف في الاغلب بعد هذا
الكلام كاد المناجاة ومعناها ايضا متقاربان وذلك يتبعان في جواب الشرط الا ان اد
المناجاة ومعناها ايضا متقاربان وذلك يتبعان في جواب الشرط الا ان اد
مختصة بالاسمية وقد بقي ما بعد الف السببية على دفعه قليلا كقولك تعالى ولا يؤذن
لغير فيقتدرون وقولك

المرتجال الربيع الوافق على وقولك

المرتد وما جزم عليك في جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لو نصب وكذا الامنع من انما الرفع
بما بعد ولو لم يرفع انما النصب ليس ويكون معنى الرفع والنصب فيه شيئا نحو اخر بني
ما تركك بالرفع وكما في قوله تعالى وقال تعالى يقاتلونهم او يسلمون ومعنى
الرفع معنى النصب اي الى ان يسلموا لم يعرفه الى التي اعتمد على ظهور المعنى
والاكثر الصوف الى النصب بعد الاحرف الثلاثة وانما صدفوا اما بعد
قال السببية من الرفع الى النصب لا يضر قصدوا التنصيص على كونها سببية
لاو المضارع المرفوع لاقرينية بخلصة الحال او الاستقبال فلا هي معنى الحال
كالمضارع من باب است المضارع وكان لو ابقوه على دفعه ظاهر في الحال ويسبق الى
المضارع من تقدم والحال ان الفاعل العطف عليها فالصوف الى النصب
فيه ان الظاهر على ان الفاعل ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المرفوع
بالقرينة المنطوق مضارع وخلف المضارع للاستقبال اللابقي بالخزانة كافي المنصوب
بعد ان كان فيه شيان دفع جانب كون الفاعل للعطف وقوبه كونه المنصوب لا يكون
حاجبا لقانون مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في ان سوا لان ما السببية
تحت دخولها في الحال وانما اخرنا هذا على فاحتمل ان ما بعد القاب يقتدر بمصدر
معطوف على مصدر الفعل المقدر رقت بدلا فيجوز ان فأكرمك يقتدر بليكن منك
زيارة فأكرا منى لان ما السببية ليست للعطف وجوبا بل قد يكون وقد لا يكون
كافي في ذلك

في الرفع والضمير

ان الفاعل السببية لا للعطف والحق بالحق ان فاسترجاع
بما يما بعد القاب واسطة او غير واسطة الى المستثنى للثبوت بل الى غير المستثنى
مما قام احد الاضد فاحتمل اليه او فأكرمه والضمير لا يما لان المعنى ما قام احد
فاحتمل اليه الاضد على ان ذلك صحيح لان قولك فاحتمل متعلق بما قبل الاوقد تقدم
باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يتبع بعد المستثنى عند البصريين للاشياء
للعقدودة هناك فاما بعد القاب منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى
التي احسنها قولك

ما ترك منزل لبني تميم والحق بالحق ان فاسترجاع

بما يما بعد

في الرفع والضمير

فقول العطف حاصل وجود ايضا ان يكون التقى واجبا الى التعريف والحققة لا الى الاتيان
 اي ما يكون منك اتيان بعده حديث اي ليس منك الاتيان المقيد بالحديث مع انما حصل
 منك مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس في الاتفاق السببية. الفصل ثامن ان يتصل بعد فاء
 السببية لكنه انقلب على التبعين السببية كما يحى وانما قلنا ذلك لان قولك ان ايتنى
 حدثتني لاوافق قولك مايتنى ولا تحدثتني من حيث المعنى ولا يعطى فأيديتني الذي
 يعطىها معنى فاما العطف العرف اما العاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان
 فحديثك على ما يورون به هذا المنطوق واما العاطفة للفعل على الفعل وذلك ان يقال
 ما تتحدثني فتحدثني بالرفع فيكون في الصورتين شيئا واحدا واتصال المعطوف
 والمعطوف عليه معا فيكون كقولك اي الزيارة المقيدة بقيد تعقب الحديث اماه من حيث
 والمركب من جوبين يقتضى بانفكاك جزئيه معا وبانفكاك واحد من جزئيه فعلى الاول يكون المعنى
 ليس منك اتيان ولا حديث بهذه يجوز ان يكون قوله ولا يورون لهم فيعتدرونك بهذا المعنى وانه
 نصت الجز الثاني فقط يكون قوله ولا يورون لهم فيعتدرونك كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث
 بعد ومنه قوله عليه السلام في النهج على انه لا يخرج لك من امره رضا فوضوفا ولا يخط
 يتجشون عليه ولا يجوز ان يسلخى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يثبت
 من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيفان لا معطوف على الفعل الاول
 جاز ذلك ويكون المعنى ما يتينا فاستحدثنا ما حدث به الجاهل بالمال كما قال غير
 ان لم ياتنا بغير خبري ومكثر التاميلك اي فني منقوي ومجوز مع الرفع ايضا ان يكون
 الفاعل السببية وللبتلا محذوف يكون معنى الرفع كمنى الفاعل ولا يقدح في الالف لعدم
 الالف قياس ما ذكرنا قبل فيكون منه قوله تعالى ودوا الوعد من عند هون اي هون
 يهونون وكذا قوله ولا يورون لهم فيعتدرونك فكله قال فيدهنوا وفتح ذوا
 كان قوله تعالى فاستمر فيه سوا فيستورا وكذا قوله
المعنى تسال المباح القوا الخ فاستمر تدوم ما جازع عليه فخرج
 ولا اولي باس من ان لا يقدح في مثله المتعدي لان فاعلا قد دخل على المضارع للثبوت
 والمضارع لا يخرجه من متعدي كما يحى في الجوز ولكن الاستيفان والسببية منع
 فقد زال المعنى الظاهر وقال سببية المعنى هو ينطبق على كل حال وذلك بتاملك
 فوجاهت الشعر او تحيد لا تهم فخرج وقال غيرك اليوم ستا سلق **وقد** لا يخر
 بعد ما والجمية المثال النص امتناع اللبس نحو اتنى واكرمتك بالرفع لان واو الحال
 قد دخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو اتنى واضرب زيد اي وانا
 لزيد وكذا في المثال فجدوا العاطفة على النصب في قوله تعالى فياتكوا فمراويلون
 معنى انهم في الاصل من اللبس فان في الاصل لاحد الامور والمعنى لاحد
 الامور الصالح او الاسلام وفيه انما الى معنى الى الاصل فللرفع بعد الفاء ان لا يثبت
 معان كافتدوم والنصب معنياه سببية وانما جازا الصيغة في المعنى الثاني
 مع ان الفاعل السببية تشبه الفاعل وما بعد ما بها الجزا كونها فاعلا معنار مع

فاستمر تدوم ما جازع عليه فخرج
 ولا اولي باس من ان لا يقدح في مثله المتعدي لان فاعلا قد دخل على المضارع للثبوت
 والمضارع لا يخرجه من متعدي كما يحى في الجوز ولكن الاستيفان والسببية منع
 فقد زال المعنى الظاهر وقال سببية المعنى هو ينطبق على كل حال وذلك بتاملك
 فوجاهت الشعر او تحيد لا تهم فخرج وقال غيرك اليوم ستا سلق **وقد** لا يخر
 بعد ما والجمية المثال النص امتناع اللبس نحو اتنى واكرمتك بالرفع لان واو الحال
 قد دخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو اتنى واضرب زيد اي وانا
 لزيد وكذا في المثال فجدوا العاطفة على النصب في قوله تعالى فياتكوا فمراويلون
 معنى انهم في الاصل من اللبس فان في الاصل لاحد الامور والمعنى لاحد
 الامور الصالح او الاسلام وفيه انما الى معنى الى الاصل فللرفع بعد الفاء ان لا يثبت
 معان كافتدوم والنصب معنياه سببية وانما جازا الصيغة في المعنى الثاني
 مع ان الفاعل السببية تشبه الفاعل وما بعد ما بها الجزا كونها فاعلا معنار مع

والتيقن ان المحذور وهو منسوب المحل لامع الجار لان الجار هو المؤصل للفعل اليه
 كالنقطة والنقطة لكن لما كان المفعول والنقطة من تمام الفعل والجار ينصل عنه وهو اللفظ
 كجوز المحذور ولا يجوز الفصل بينهما فيشعروا في اللفظ وقالوا ان في محل نصب ولا يجوز حذف
 الجار في اختيار الظاهر الامع انه وان بشرط تعيين الجار في محل نصب عند سيبويه
 وبما عرفت التعليل والكسافي والاول اول لضعف الجار عن عمله مقفرا ولهذا اشد الله عز وجل
 لافضل وخو قول رتبة خير من كانت له كيم امتحنت وقوله اشارت كليب بالاكته لاصابة
 وانما صار حذف الجار معها كثيرا مطرد الاستطالة لهما بصلة والافضل للاصغر خذفت
 الجار مع غيرها ايضا قياسا اذا اتبع الجار كان خرجت الدار لم يثبت بل قد جاء في غيرهما اما شدودا
 نحو قوله **تستبدون النجار وتو تقوونوا** وقوله تعالى لا تعدن لهم من ذلك السيق
 ولا تعدنوا عقدة النكاح وان تسترضوا اولادكم والاول تضمن اللاحق معنى المتعدن
 ان يجوزون الديار ولا ارمق صراطك وينووا عقدة وتسترضوا اولادكم حتى لا يحل تلك
 التدوير كما يقتضى الفعل معنى يخرج فيعدي تقديره ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون
 عن امره اي يعيدون عن امره ويستجرون من امره وامما كثر الاستعمال كذا في الجاهل
 دخلت من الظروف المحذوفة وكوله تعالى يبعونكم الفتنه اي يقولون لكم وكنت الخير
 اي كسبت لك وزنتك المال اي وزنت لك وكنتك الطعام اي كسبت لك ولا يأتونكم خبالا
 اي لا يأتونكم وزنتك وبنار اي زدت لك وفتنتك وربما اي فتنتك وتجاوز ان يعين
 زدت من اجل طيت ونقضت معنى حرمت وكذا حذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير
 واستغفرت الله ذنبا وكذا حذف من معنا الذي احتير الورد الى الحاشية وكله للمع تعين
 الجار ولا يفور من حروف الجر معنى الفعل لا التاوه لك في بعض المواضع نحو ذهبت
 سريه خلاف نحو سرت به والذي تغير الباسعناه يجب فيه عند الجز ومما جنة الفاعل
 للمفعول به لان اتبا المعديه منده بمعنى مع يجب فيه عند المبرد وقال سيبويه
 الثاني ثلثة كالمفرق والتضعيف نفس ذهبت به اذ شئت بجز فيه المصاحبة وضد هذا
 بقوله تعالى لذه باسم الابانه للتاكيد كان الله سبحانه ذهبت معه واما المفرق والتضعيف
 المعديه عند المبرد للتاكيد ولا بد فيها من معنى التغيير واذا خلا على الفعل فان كان
 لا زما حاز متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد فمفعول الى اثنين نحو اخرجه
 المبرور ولا يفرق من التلا في المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا عملهم وارى وتضعيف
 المعين حاقب المفرق كثيرا نحو اخرجه وخرجه ويعني عن المفرق قليل ما لم يشك
 المعين مفرق خوف خرجته وقل في ذلك في مفرق من حروف الخلق ولا تشبه للتقدم
 حروف المبرور فلا واحدا بل يجوز ان يجمع على فعل واحد كثيرا كقولهم
 خرجت الى اقطاعه في بيانه على طريقه من داره بحسامه
 وبعض هذه حال ولا يجمع على فعل اسان منها بعض واحد فلا يقال سريه بجز
 واذا قالنا معنى سريه بجز ذهبت به بالبريه اي فيها والى اثنين كما عطي وعلم
 يعني ان المتعدي الى اثنين كل من اثنين اما ان لا يكون مفعولا مستادا نحو اخرجه فمفعول زيدا

هذا هو المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني

منطلقا

هذا هو المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني
 وهو الذي يخرج من المفعول الثاني

231
 ينطلقا وعند الكوفيين ان ثاني مفعولي باب طبت كذا لوقا خبر كان ولم يشك في اللام
 يجوز حذفه وانما لا يكون الحال ملما ومفرا واسم اشاري وغير ذلك من سائر المعارف
 بخلاف هذين المضمومين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد
 او اثنين ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلث خلا وجه لامادته **فمفعول ثلثة**
 كما علم وارى مستحق للمفرق على فصلين فمن جهة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من
 افعال القلوب فيزيد بسبب المنق مفعول اخر بوضع الظاهر قبل المفعول لان مضمون
 المفعول المعدي محمول الشيء على اصل الفعل فعن املتك زيدا منطلقا حملتك على ان تقدر
 زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر او لا يجوز ان يمتدح ذكر متعلق اصل الفعل وهو المفعول
 عليه لان المفعول عليه معنى فامر بملك المفعول والعادة جان بجان تذكر الداء والاشهر
 القاطن الدال على المعنى القاسم به في المبتدأ والخبر والحال وذو الحال والموصوف
 والموصف وكذا في مفعول اخر من زيد انتهى حملته على حقه والى ولو يتفق على ينقل
 الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل بملك زيدا قاطنا بل لم يشك
 الثاني مفعول على مفعول انطلاقي زيدا وحلت هو والانطلاق فان تعلى وادعيتك
 الكتاب وعند الافضل ينقل بالمفرق الى ثلثة باق افعال القلوب ايضا قياسا
 لا بما فاقول احسبك زيدا منطلقا وكذا اظنتك وحملتك وادعيتك ولا يجوز ان
 ولو جاز القياس في هذا الجار ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوك عمر اوجة واجله
 زيدا قاطنا وجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولو جاز اتفاقا اصل
 نقل جميع الافعال الثلاثية متعديا او لا ربما الى باب افعلت وفعلت نحو افعلت
 زيدا فاعلموا وذهبت خالوا فثبت ان هذا مفعول الى السماع اعني المنقل من التلا في
 ال بعض ارباب المتضعية واما اخر جرت وانما وبتا وحدث فمفعول احداث مضمونه
 فليست مما يختار بالمفرق او التضعيف متعديا الى اثنين بل لم يشك من ثلاثياتها
 فعل مناسب لهذا المعنى الا اجر هذا المعنى بكسر القاء اي علم ولما حدث ونسب
 ثلاثيين فلم يستعمل متيقن من البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة المحقة
 بعض استعملها باعلم المتعدية الى ثلثة لان الانباء والتثنية والاختيار والتخيير
 والتحديث في معنى الاعلام ولو ميلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والتواقي
 المتخايرين والحق بعضهم ادى الخلية باط سماعا نحو اراي الله في النور عمر واسما واستعمل
 الخمسة متعديا الى واحد بافهمها والى مضمون بالاشاء والثالث او مضمون الثالث
 خرجت زيدا بالما نحو حدثك بخرج زيد وبالخرج وخرج وهذا كما ينصب على المفعولين
 وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة مفعول زيدا منطلقا وحلت انطلاقي
 زيدا والانطلاق لكسبه يتعدى الى مضمونها ايضا بنفسه كما ريت بخلاف اشارت
 وحدثت فانها لا يتعدى الى اليه الا عند زيدا جز فلا تقول بخرجت زيدا بخرج
 بل تقول بخرج عمر واما قوله اشارت واجرته فمفعول حدثت حديثا ونسب
 ولو كانت مفعولا لجاز استعمال المفعول به محذوف مفعولها نحو حدثت خذرت

231

قبل الفعلية لتفسير به اسمية نحو حبيت تقول زيد اى حبته تقول زيد وبعض هذه الافعال
تكون مضى لمفعول واحد مع انه بالمعنى المذكر نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى علمته
وبعضها انقلبه ذلك نحو علمت رجلا قاله

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بأن كتابه أم بابه شئته، شئى جهنم عازا على وحسب
فقد انما من خواص هذه الاقوال واما حذف احد ما دون الآخر فلا شك في قلته
مع انما في الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ او الجز مع القرينة في قليل سبب القلة
ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان معنوهما معا هو المفعول به في الحقيقة
كما ذكرت فلو حذف احدهما كان حذف بعض الجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك قد ورد ذلك
اما حذف المفعول الاول ففي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخجلون بأنيالى قوله هو خير
لهم ان يجعلهم هو خير لهم واما حذف الثاني فكما في قوله
لا تخلفنا من عذائكم ان ظالمنا قد وشمى بنا الاعذار

ولهذا الاسمية من مصدره بأن ويستعمل ارى الذى هو ما لم يوصفوا عمله لارى بمعنى ظن عاملا
عمله ولم يستعمل بمعنى علم واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى اليقين وهو المعنى
بمعنى واحد ولا يتوهم ان مابين علمت وعرفت فهما من حيث المعنى كما قال بعض
كأن معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان حرف لا ينسب جزمها
الاسمية كانهما علمت وذلك ليس لشيء بينهما معنى بل هو موطن الالتماس
والعرب فاحضر قد يكون احد المتساويين بحكم الفعل ودون الاخر واجاز هشام الخاق
عرف وانصروا يعلم فذهب المفعولين ويستعمل ودى بمعنى علم وقيل انما معنى علم
لكن لا ينسبان المفعولين بل لقرنه الاسمية بعد ما مصدره بان نحو دريت منك قائم
وقيل ان بعد التاني وشعرا لا يمتزج في تعلم بمعنى علم فاذا قيل لك تعلم ان الامر
كذا فلا يقل تعلم بل علمت فان كان ودى بمعنى جمل وتعلم من علمت الشيء او تعلمت
في علمه فليسا من هذا الباب فليست الجوزية اذا لم يصدر بان واما للظن في الظاهر
مع احتمالها بمعنى المراسمة لليقين وهو نطق لا بمعنى الضم اذا اولها اسم مجردة هي ان
قالت تعالى ان الظن بمعنى العمل اني ظننت اني ملاقي حسابيه وقيل اني ظن
الضم فموجب شعرا واحدا ومعنى الاقمار ان تجعل تحكما ومعنى الظن الشيء تقول
ظننت زيدا اني ظننت به انه فعل شيئا وكذا ايهتمت ولما للاعتقاد الجازي في انه على صفة
معينة سواء كان مطابقا او لا وهو زيدا فان كان بالمعنى المذكور ووليتته الاسمية المجردة
عن نصب جزمها خور ايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا او لا قالت تعالى تزونه
بصدا وهو غير مطابق وزنه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الرشد الى الدين خروجا
من ديارهم متفق معنى الانتهاء الى امر يثبت عليك الى حالهم وقد لحق رأيك
الخليعية برأى الصليبية في نصب المفعولين قالت تعالى رايتهم الى ساجدين وامسا
الاعتقاد كون الشيء على صفة غير اعتقاد اغير مطابق فوجد وجعل واذا كانا بالمعنى
المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصا جزمها نحو كنت واحدة فغير انبان غنيا وتا
قالت وحققوا الملايكة الرحمن انا انا اى اعتقدوا بهم الانوسة وامسا القول بان الشيء
على صفة قول لا غير مستند الى وثوق نحو زعمك كذا وقد يستعمل زعمه في التحقيق
قالت امية الله معروف للناس ما زعموا واما الاصابة التي على صفة وهو
وحد والى لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما
فلذا اعتد من افعال الطلوع للزور العلم به وقوله تعالى ووجدك عابلا لا يخرج
عن هذا لانه تعالى قد تستعمل من الافعال ما يستحيل معنونه بالنسبة اليه على سبيل
التشبيه كقولك بعثته ونزل نحوه لك فكأنه قد صادقه عابلا وعلمه بعد ان لم
يعلم فاصح حال ولا يستعمل اصاب وصارف استعمال وخذل نصب المفعولين خلافا
لان مدحوبه في هذه الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مفعولها في الظاهر
احد مصدر الجزم صانا الى المبتدأ فعنى علمت زيدا قائما علمت فها زيدا وظننت لخال
زيدا اني ظننت زيدا عابلا وان ذهبت بعد هذا الفعل في البقرة فغيره الشان مصدر

انه لا يخلو ان لا يخلو على امرين الملك بالامانة ومنها انه يجوز فيها الالفاظ اذا عرفت ان لا
 استقلال الجزئين فلا يخلو اختلاف اعطيت مثل زيد علفت قايما الفسوق بين التعليق والالفاظ
 ان التعليق يخلو العمل لفظا لا معنى والالفاظ يخلو العمل لفظا ومعنى فاجلة مع التعليق
 في تاويل المصدر منصرفا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا يمنع من عطف جملة
 اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلقة بها الفعل نحو علفت زيد منطلق وبكر فاما مستل
 على ما قاله بن الحبيب والالفاظ لا يخلو فاجلة فضا ليست بتاويل المفرد نفس زيد
 علفت منطلق اي زيد في ظرف منطلق والجملة المعلقة بها العمل لا تستلزم ضرورة وقوعها
 والجملة المعلقة بها منصوبة العمل والفسوق لا يخلو الا لفظا ليس بما منع تكرار بل هو
 اختيار والاختيار ضرورة وقوع الفعل الجملة المعلقة بها فزيد يقيم ظنته بغيره على اليقين
 والشك ما من خلاف المصلحة وليس في لان الفعل المعلق ليس بالمتكلمة ومنه يتبين الجملة
 من الشك او اليقين ولا شك ان كلف المعلق معنى الظرف فيزيد يقيم ظنته بغيره
 قايما في ظرف ومع الظرف لا يخلو كون الالفاظ الاولى منها على اليقين ويستعمل الالفاظ
 مع تاويل المصدر منصرفا به للفعل المعلق لان عامل الموضع معنوي وعامل الفعل نفس في كلف
 يعكس اللفظ المعنوي ومع ذلك قد جازى
 فذلك اذا جازى من خلق ان وجدت ملال المصلحة الادوية
 وقوله ان جازوا ذلك ان مصدرها مودة تارة وما افعال القلوب ضعيفة او ليس تأشيرها بظواهر
 وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة او ليس تأشيرها بظواهر
 كما في الجمل وايضا مع لفظ الحقيقة من كون الجملة لا الجملة وهو لا يخلو الله على الالفاظ
 بل على الخلق ويترك الالفاظ من حذف ضرورة وقوعهم يقول هو الشك مقدر
 بعد الفعل وهذا اقرب للشبهة لك ضرورة في قول لا يخلو الخ قوله
 بان من دخل الكنيسة يرميها بخرابها حادرا وطفا
 فالفعل اذا عمل على لاسمى ولا معلق ونقل الفتح نحو من زيد منصرفا به للفعل المعلق عند تقدم
 معنوه الجزاء هو كقوله الجزاء في وسط فعل اقبل بين المبتدأ والخبر وهو معنوي ضعيف
 واذا توسط المعلق بين المبتدأ والخبر هو معنوي ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ
 والخبر جاز الالفاظ بلائيم ولا ضقت حيلنا هو الموضع الطبيعي للعامل التي ما قبل الموصوف
 من العامل الذي في قوله المسمى شيئا ومع ذلك فالالفاظ لا يخلو للفعل على احد الجزئين
 من العمل بل جواز زيد ضربت واقتناع ضربت زيد وقد يقع الملقى بين الفعلين
 ومنه عرفت عرفت احب زيد وبين اسم الفاعل ومنه قوله فالسبب والسبب فاعلى
 احب حتى شال الطبيب الوقود وبين معنوي ان نحو ان زيد احب قايما وبين
 هو في معنويها نحو في احب يتوزع زيد بين المعطوف والمعطوف عليه نحو
 حاتم زيد واحب عمرو ونفكيد الفعل الملقى بمصدره فيكون فيه اذا التزمه والفعل
 الاعتناء بحال العمل والالفاظ لا يخلو في شوك الاعتناء به بتكليفه التناهي
 واما تركيد بالضمير او اسما لاشارة المراد بها المصدر فاسهل وليقاسم في

المصدر

المصدرية نحو زيد احبته او احبب دال منطلق ومصدر فعل القلب اذا لم يكن منصوبا
 مطلقا يتوزع مقام فعله في العمل والتعليق نحو احببني فلنك زيدا منطلقا وقلتك لزيت
 منطلق واما الالفاظ فاجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قايما في ظرف حاصل اذا المصدر
 لا ينصب ما قبله كما قبل وقد تقدم ذلك في باب المصدر وكذا ان لم يذكر الفعل معه
 وحذف جوازا نحو فلان زيد منطلقا في الصورتين يجوز الالفاظ العمل واما له مستوطنا
 ومتاخران الالفاظ فيجوز لما ذكرنا من فتح تأكيد الفعل الملقى واما ان حذف وجوبا وذلك
 اذا انصبت الى الفاعل نحو فلنك زيدا منطلقا اي فلن فلنا فضا من قال العامل الفعل
 دون المصدر كما تقدم ذلك في باب المبتدأ هو كما حذف جوابا بجواز الالفاظ مستوطنا
 ومتاخران نحو زيد فلنك منطلق ومن زيد منطلق فلنك لان قبل الفعل لا يكونه
 مقدرا بان والفعل يجوز الالفاظ والاعمال ايضا متوسط او تاخر لان العامل فيها تقدم
 عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون انصب فلنك لكونه مصدرا
 مؤكدا لغيره كزيد قايما على ما قبل لما ذكرنا ان المفعول المطلق **قوله** ومنها
 ايضا تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ما اخذ من قوله امره معلقة اي معنوه
 زوجها يكون كالفعل المعلق لا منع الزوج لغفده ولا بلادج يجوزها وجوده لا ينفذ
 على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وقد تدبر لان معنى علفت لا يبعد
 قايما علفت قايما زيد كما كان كذلك عند انصب الجزئين ومن مخرج جاز علفت الجملة المتعش
 الجزئين على الجملة الملقى منها نحو علفت زيد قايما وكذا **قوله** بحرف الاستفهام
 المعلق وقد يكون حرف الانهاض وهو الجزاء اتفاقا وكذا العمل على خلاف خيما ياق وقد
 يكون اسما منصوبا معني الاستفهام كقوله **قوله** ليعلم ان الجزئين المعنى وعلفت ابر علفت
 وهي مصدر وفي معناه الاسماء المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علفت فلان من علفك وقد
 يكون لام الابتداء نحو علفت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو
 علفت ما زيد منطلقا او ان زيد منطلق وعلفت لا زيد في العار ولا نحو ولا رجل
 في الدار اما الاستفهام جولا لا ابتداء فغاوان التافيتان فلزوم وقوعها صدر العمل وضعا
 فاجبت الجملة التي دخلتها على الصورة الجملة رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت
 قايما في المفرد واما دخول لام الابتداء في المعنوي في نحو ان زيد التاثير فلصنع
 ملية اليه وهي اجزاء ان واللام كايي ولما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
 معلقة لانها لا الصورة المشافهة لان المكسورة اللاد واولها على الجمل من المعلقات
 ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها لك دخولها على الجمل ومن اذا جاز في خبرها لام الابد
 نحو علفت ان زيدا منطلق فان اللام لا تدخل الالاف المكسورة كايي ولما اذا تجردت
 ان من اللام فانها لا تعلق لاسكان فتحها وجعلها معنوية لفعل قلب وذلك لادج
 المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا التزمك جعل ان حرفا متعديا
 معنويا لفعل القلب بان فتحه جزئا فاول من قول العامل كبر ان من علمه ولما قوله
 وقد علفت لتأين مني ان الحنايا لا تظفر بها

المراد

مراد

والفائدة او تعليقه بالنسبة الى شئ اخر فهو مثل زيد علمت قايسرا علمت
 في الفاعل والعلية عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايسرا علمت في الفاعل وعلمت
 عن المفعولين وايضا المفعول معنى المفعول اي التمييز والمفعول او المفعول اصل علم فاعلم
 غير المفعول وانما لا خلاف في انه لا يعلق ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو
 كقول مفعول اعطيت **قوله** ومنها انه مثل يعلق مطلقا مع في المقروء يجوز ان يكون
 فاعله مفعولها مفعول في شئ واحد هذه الافعال المذكورة في معنى الكافية وجب معنى
 احب و ذلك لطلبة يجوز ان يكون فاعله مفعولها مفعول في شئ واحد هذه الافعال المذكورة في معنى الكافية وجب معنى
 ملحق قايسرا وقايسرا في ان اذ ان اعطيت خمسا وكذا ان كان احده من الاخر
 يجوز قوله وايتنا مع رسول الله ورايتك تقول كذا وقدر يجوز بها راي البصيرة
 حمل على راي العلية وعندهم وقدر حمل على وجه لا ينافي تمامه في اصل الوضع
 وانما لا يجوز اتحاد الفاعل والمفعولين ضميرين متصلين لان اصل الفاعل ان يكون
 موشرا والمفعول به موشرا منه واحصل الموشران فاعل الماشر فان اتخذا
 معنى كونه اتفاقا لفظيا فلم لا تقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانت تريد
 ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تحال لنا لفظا
 لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا ففقد مع اتحادهما
 معنى تفايسرهما لفظا ففقد الامكان فلهذا قال ا ضرب زيد نفسه فصار
 النفس باضافته الى ضمير زيد كلفا فخره لعلته مغايرة المضاف للمضاف اليه
 فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر
 واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
 بل مفعول الجملة كما معنى في ان اتفاقا لفظيا لانها ليس في الحقيقة
 فاعلا ومفعولا به والفتيان جواز لزيد زيدا قايسرا اي نفسه واما ان كان
 المتخذا في متصلا والاخر متصلا في يجوز في غير افعال القلوب اقتضا
 متواضع المنفصل بعد الا او معناها اوله يقع بعدها نحو ما ضربت الا اياك
 وانما يقبل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل
 والمفعول متحدين معنى واحدا هما ضمير متصل والاخر ظاهرا نحو ضربت
 اظن قايسرا وظنه زيدا قايسرا لغير المثال الاول فمطلقا وحاز الثاني
 في افعال القلوب وان كان المفعول متصلا جاز مطلقا وقد يندرج في ذلك
 بعلمته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص
 افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب
 بها جزاها نحو علمت ان زيدا مطلق ولا تقول اعطيت ان زيدا درههم وذلك
 لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم من مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المستدرا
 وان المفتوحة موصوفة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذ ادخلت على ان المنصوب
 فاصبة لمفعول واحد وهو مفعولها الحقيقي ويكره ذلك فان كان ذلك

النمل

المفعول
 او الفاعل

الفعل مما نقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا وذلك في حقيقت وطلعت وطلعت
 كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في طاهر الاستعمال الاستغناء ومُسنداً
 اليه سواء نصبت كقائه سبب زيدا قايسرا او لم تنصبها نحو علمت ان زيدا قايسرا
 اذ مقتضود الجزين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الاخر الذي مع ان اي
 المصدر وهذا انه ذهب سبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا يقد
 له مفعولا ثانيا خلافا للاختلاف فانه يتقدم مفعولا ثالثا نحو علمت ان زيدا قايسرا
 حاملا اي قايسرا جازما لا حاجة اليه كما بينا ولو كان بقدر الحجاز اظهره اذ لم
 يسد مسدده شئ حتى يكون واجب الامتياز ولا يقول ان ان مع اسمها وخبرها
 سادس اسمين مما مفعولا بفعل القلب ما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيهما
 في تقدير اسم واحد كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون ان يقتدير
 اسمين بكل واحد ان يقال ان الاسمين المنصوبين في علمت زيدا قايسرا وان
 مسد ان مع اسمها وخبرها مفيدان فامد بها اذ هما يتقدم المصدر بلا انة
 مصدرية كما كان الكلام مع ان يتقدم المصدر لكونها اداة المصدر وهذا اخر
 الكلام في افعال القلوب واتما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة
 الجارية في الجملة كائنين يتقدم الخبر المفعول به وما زاد منها من جفت
 وقد ثبت غير متصرف ورة وشرك وتحت واتخذ واكان واصل الباب
 صير ومفعول في الحقيقة هي اسر وحتر لفساد في الاصل اذ منزلة صيرت
 زيدا قايسرا من صار زيدا قايسرا كثرلة اهرت من زيدا من صار زيدا
 فماله المفعولين في عدم جواز حذفها من مقامها القريبة وجواز حذفها كماله
 مفعول علمت يقال جعلت زيدا كزيدا فتقول انا جعلت واما بالاقرب منه
 فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يجوز ان يصير شئ في الاغلب فلا ياذ
 في ذكر افعال الفعل وحده كما قلنا في علمت وطلعت وكذا لا يجوز حذف احد
 المفعولين الا قليلا لان مفعولها هو المفعول لصير كذا ان مفعولها فاعل صار
 وكان المتبادر على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز حذف تصديريهما بان كان
 مفعول علمت الا انه روي اصلها حين كانا اسماء وحبر انصار فانها اذن لا تصدر
 بها كما ذكرنا في اول الكتاب هذا الكتاب واما انما غير مراد فانها وتعليقها
 في علمت كذا ان افعال القلوب لانها انما جاز افعال القلوب لصنعها من
 حيث لم يظهر تامشيزها المفعول اذ في افعال باطنة بخلاف التصدير
 فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته غنيا فلهذا التفسير امر موطا
 للعيوب هو احداث الشئ بعد ان لم يكن ومزاوات صيرت جندج من
 هذا الباب اذ لم يمكن بمعناه كقول تعالى سيجعل الظلمات والنور اي
 ظن فذهب الى اعطى وفيه اي جعله راجعا وشركا بمعنى خلق وعينه
 واتخذ بمعنى اخذ واما ان كان هو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بعين منير

237

والفعل
 او الفاعل

المفعول
 او الفاعل

وانما انا ومعنى صير لما بين قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جعله
 كايضا فحصل من المنة معنى فعل من كائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل
 كون متعديا الى المفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير نحو قوله تعالى
 ضربت الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي ملون **مسألة**
 مفعولا ثانيا بعد اولك اي جعله مثلا وصافه مثلا من ضرب الما متروا والسين
 ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي سبق فهو متقدم الى واحد والمفعول بغيره
 عطف بيان وقال **بن** درستوه سيقى غادر نصير كما الحق به قول الذي
 لمعناه نحو عاذرتك صريحا ويجوز ان كان الثاني مكررا فحصل ما لا وفاء
 بجوهرى فقلت ففعلى واما اذا كان معرفة كقول **بن** **مسألة**
فستركه خبرا للقباع
 فالظاهر ان المعلق جاءه وتصير ومما انفصل المبتدأ والخبر من غير افعال التلويح
 وغير مرادفات صير مع المعلق تبيين نحو سمعتك سمعت كنا ومفعوله مفعول
 الجملة اي سمعت فذلك ويجوز نصير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا
 مفعوله مفعول الجملة اي سمعت قولك ويجوز نصير الجملة بان نحو سمعت
 انك تقول كذا قالوا اذا عمل في المبتدأ والخبر لا يكون الخبر الا فعلا لا افعلا
 صوت نحو سمعتك تنطق او تتكلم واما لا ارى المنع من نحو سمعتك تمشي طوار
 سمعت انك تمشي نفاقا قال **بن** سمعت الناس **يسبحون** غير **بن**
قلت لست اجد استحقاق **بن**
 بضمها للناس وقد روي بغير فاعل حكاية الجملة ومما ادخل على المبتدأ
 والخبر المفعول وما ينصرف منه ولا اصل في استعماله ان منع بعد اللفظ المحكي
 الذي معنى ذكره قبل فقلت **بن** قاييم او الذي هو واقع في الحال
 هو اقول **بن** الان زيد قاييم فحينئذ اي تكون الجملة الواقعة بعد اقول
 في هذا الكلام متلفظا به بلفظ لا غير هذا الكلام والاصل لم تكن حكاية
 او الذي يقع بعد نحو اقول فدا زيد قاييم او قل زيد قاييم واللفظ الواقع بعد
 اما بعد او جملة او جملة اكثر وقرقاء المقصود من الجملة الواقعة بعده اي زاد
 اللفظ المتلفظ به في آخر هذا الكلام لا مجرد اسئل مع المعنى في حيث مراعاة
 اللفظ جاز قد وقع الفاعل الذي لا يكون الا مفعولا اخر فقلت زيد قاييم
 اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان نصير
 اللفظ لشيء واما اللفظ المعبر اليه بالمعنى الذي نصير من الاصل لانه ربما يتقدم
 اذا اللفظ المحقول عنه من بعض القاييلين لجودوا تغيير اللفظ في كلامه لا يتغير
 عليه ذلك ايضا كما ان اللفظ تغالى وكذا غير مما يقتضيه ذلك لكن مع تغيير اللفظ
 يجب ان لا يعمل للول في اجزاء الجملة اجزاء هذه الجملة بحسبى اصلها اعني المحلولة بايمان

هذا هو المعنى
 في قوله

الفاظها

اقاطها ففعل هذا الله ان تقول حكاية عن قال زيد قاييم فلا ان قاييم وحده
 شوي الكتاب العزيز يقتضي عن الامم المختلفة اللسان في اللسان العربي وقول
 قال زيد قاييم فقلت له وانك تحيل في رعاية اللفظ المحكي ويجوز ان يكون قاييم
 وقلت لعمري هو عيل بالمعنى الاول اعني انما حال الحكاية فان زيدا وعمرا نحا لب
 الحكاية قاييم ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا انهم لكانوا حيزا
 قاييموا اليه وبلاول اكمل استعماله انما هو من معنى قوله قاييم قاييم
 باله ليعينه بليبيته بالشار والنون وهذه الجملة المحكية منقوبة الموضع بكونها
 مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون على ما ذهب اليه من ان قاييم قاييم وارضى بذلك
 لان معنى قاييم قاييم فقلت هذا اللفظ هو مفعول وفاء وقد مر ان اللفظ المفعول
 بيمان يطلق عليه اسم المفعول في قول ضربت من يداه مفعول ولا يجوز ان يكون مفعول
 هو قاييم فقلت مفعول وكذا نقول في القاييل زيد قاييم بالاضافة والظاهر ان
 لا ينفصل في اللفظ من فلا يقال زيد ضارب المضرى المفعول والذى له هو المفعول
 قوله **بن** مفعول فقلت زيد قاييم فقلت هذا القول هو قول **بن** ان الله عز وجل
 يطلق على المفعول فلما ثبت كون الجملة منصوبة الى المفعول في موضع المفعول به قلنا
 يجوز ان يكون المفعول عليها منصوبا نحو قاييم اما زيد قاييم او لفظ اخر مثله وقد
 يقع المفعول بعد المفعول على خمسة اوجه احدها ان يكون مفعولا بجملة ففعل
 ولا يستعمل ذلك بان جعل مكان ذلك المفعول جملة بشر جعل في ذلك المفعول على تلك
 الجملة كالقوله مثلا قلنا مثلا قاييم او باطلا او صادق او كاذبا او حقا او باطلا
 او اقلنا زيد قاييم مفعول مفعول قاييم قاييم او صادق او باطلا او حقا او باطلا
 ان يعتبر به عن المفعول والجملة نحو قاييم لانك تقول زيد قاييم وزيد
 قاييم لفظ فحينئذ هذه الثلاثة لانها ليست عن الفاظ الجملة حتى يتوابع
 وليست ايضا جملة غير القاييم اعني اعل قاييم المعنى كما يقتضيه قوله **بن** اصلها
 ورا بعينها مفعول غير مفعول لا من جملة ولا من مفعول بل هو اوجه نفس ذلك اللفظ
 بعينه فحينئذ حكاية ورعاية اعرابه نحو قال زيد قاييم اذا احتكك
 مفعولا مفعولا خامسا على مفعول مفعول مفعول من جملة مفعول ففعل فان
 سلامه ففعل مفعول اي عليكم سلام

قال السبكي اذا قلت قلت ويا

اي دابة وقوله تعالى قالوا سلاما قالوا سلاما سلاما ان يكون سلاما
 المنصوب معقرا به من الجملة لانه يقال فلان يقولك السلام اي سلاما علىك
 فيكون المنصوب اعني سلاما في معنى المرفوع في قوله فلان سلاما مفعولان يكون
 من القسم الاخر اي مفعولا مفعولا الفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون
 الجواب المرفوع في قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى فليسلموا
 باحسن منها الى الالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرض على ما في قوله

المبتدأ ويلحق عند الكثرين بالقول في الكتابة ما في معناه نحو قولك ناديتهم بحبل
واجزته زيد فليس قال **قوله** تنادوا بالرجل بعدا وفيه حاله فليس
وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل ولو كان الخطاب واما القول
غيره في الكتاب العزيز لا تتدبر اخرته وقلت زيد فليس وتنادوا بقوله
الرجل على ما حكاه القائلين غريب ويقول ناديتهم ملاك كما تقول قلت سلاما والثاويل
ذلك التاويل وقد حذف المحل بعد القول لقيام الغرض كما يقال من قال زيد
منطلق فقولنا قلت كما حذف القول ويسبق المحل في قوله كما بما في محلي
ما يتبع البيت قطا واعلم انه قد بقي القول بمعنى الاقتداء بلا شرط لمتعلقا
كان ذلك للاعتقاد على او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف
تعتقد فيسحق بالظن في نصب المفعولين وليس معنى لظن خلافا لظاهرا كلاما صحيحا
وبعض المتأخرين قال **قوله** المصنف والاندلسي لو كان معنى لظن لم يستعمل في العلم
كما تقول كيف تقول زيدا قائما فيجاب امله قائما بالسيف فهو اذ كان معنى الاعتقاد على ان
الظن هو تقديره فيكون له اصح وجواز الحاشية في العلم بالظن كقولنا لغة سليم ونحن
الكثير العرب جواز هذا الالتحاق بغيره وان يكون مضارفا محاطا به من حيث شرط
الخطاب دون المضارفة على ما قال الاندلسي ومنه من يشترط الخطاب دون المضارفة
على ما قال الاندلسي ومنه من يشترط المضارفة دون الخطاب فيقول **قوله**
زيد فقولنا قائما على ما قال من جعفر بن ثابت عند الكثرين في الالتحاق من شرط تقدير
الاستظهار بمتصل نحو اقول زيد امطلقا او منفصلا ونحو اقول امة امك تقول زيدا
في السأوا بالشيء تقول زيدا مضارفا او باحد المفعولين كقول **قوله** اجتهالا
قوله بن كوي لم يرد واينك او متحاشيا
فان نقص بعض الشروط رجع الى الكتابة على اكثر ما ذكرنا ويجوز عندهم
الكتابة ايضا مع استيفاء الشروط **قوله** ولبعثها معنى اخر فيجوز به الى واحد
فقطت بمعنى اتممت وعملت بمعنى عرفت ووليت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصب
بل كلها فان حيث بمعنى عرفت احسن وهو الذي في شعره شعرة دخلت اي
صوتها واحال اي خيلا ونعت به اي كملت لكن هذه الثلاثة بعد المعاني تكون لازمة
قوله وعملت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصب اذا تعدى عملت ووجدت الى مفعولين
فما معنى عرفت واصبت ايضا الا ان المعروف والمضاب مفعول الجملة لكن نصب
المفعول وحده ونصبه ويتعلق بالاستعمال معروف واصبت مع انها بمعنى عملت ووجدت
لا يستعمل استعمالا في نصب المفعول **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتعريف الفاعل
على صفة وهي كان وصار واصبح واسمى واخضع وظل وبات وما أشبهه وما في ذلك
وراء وما زال وما سهر وما فزع وما انكسر وما طهر وما لم يضر وما لم يضر
كما ما جات حاجتك وتعدت كما نهارت قد دخل على الجملة الاسمية لا على الخبر
حكم معناها فيقع الاول في نصب الثاني مثل كان زيد قائما انها جيت ناقصة لانها

الافعال الناقصة

لا تتم المرفوع كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال الناقصة فانها تتم كلاما بالمرفوع
دون المنصوب وما قال **قوله** جيتهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان وروى
المصدر ليس يثبت لان كان في كان زيد قائما تدل على الزمن الذي هو المفعول المطلق
ويجوز يدل على الزمن المنقوص وهو يكون القيار اي حصوله في اولا بلفظ حال على
حصول ما مشورين بالجند ذلك الحضور بجيتهم الحاصل فكانت قلت حصل غن
مكرر قلت حصل القيار فالقايمة عن اي زاد مطلق الحضور اولا مشور تحصيله كالقايمة
في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابيه مع قايمة اخرى وهي ولا لست
على تعيين زمان ذلك الحضور في القيد ولو قلنا قايمة لم يحصلها بان القايمة بان معاشا
فكان يدل على مصدر مطلق فيقيد به في خبره وخبره يدل على حدث معين وانه في
زمان مطلق فيقيد به في مكان كل دلالة كان على المصدر وضعته ودلالة الخبر
على الزمان المطلق عليه عطفه واما ساير الافعال الناقصة نحو صار والدا على
الاشتغال واصبح الذي معناه اللون في الصبح او الصيرورة ومشله لقوامه وماذا امر
الذي معناه الدعاء وماذا الى الذي معناه الاستقرار وكذا اخراته وليس الذي
معناه الانتقال فضلا لئلا على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف
يكون جميعها ناقصة بالمعنى المذكور الذي قال **قوله** ما وضع لتعريف الفاعل
على صفة كان مستغنى عن تعيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان في صيرورة
ايضا زيد متصف بهذه الصفة الضرب وكذا جميع الافعال بخلاف هذه الافعال
الناقصة فانها لا تقيد بما على فعل صفة هي متصفة بمصدر هذه الافعال فمعنى كان
زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القياره القيام متصف بصفة اللون اي الحضور
والوجود وكذا باقي الافعال اذ معنى صار زيد قائما ان زيدا متصف بصفة اللون
والغنى متصف بصفة الصيرورة اي الحضور بعد ان لم يحصل ومعنى تعيد الفاعل
على صفة ان جعله عليها وتعدت عليها **قوله** كان وما زال الى اخرها لم يذكر بغير
منها سوى كان وصار وماذا امر وليس مشورا لشيء وما كان نحو من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير مضمرة وقد يجوز تخصيص كثير من الناقصة
معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بعدا عشرة اي تقصير عشرة قامة وكل زينة
عالمنا اي عالمنا كاملا قالت تعالى فممثل لها كشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد
زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منها الذي زيد من مرادفات صار الى
ورجع ودار وارتد كان كلاما الاصل بمعنى رجع تأثرا وكذا استعماله وتقول فانها كانا الاصل بمعنى
استقل وكذا كان اصل صار وكان حتى جميعا ان يستعمل تأثرا فيشعر الى ما هو مصدر بطريقا الى نحو
تدنت نحو صار الى الغنى مشورا كلها معي كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل
واستقل اليه ذلك الفعل يصير كايضا بعد ان لم يكن فقا عليها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة
مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الظن
بعد ان لم يكن وفاقها حين كانت تامة هو المرفوع بما كانه الواجب والمنقول ويجوز استعمال صار

وبنو فاتها تامة على الاصل قائم فخرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورسد فذلك سبعة الى اول السبع
 وقال ايقت ان الاحال حيث صار التور صابرا في مكان انتقال التور فقتل وقال فقتل ابن
 يحور على ولا بد ان التامة ان يلها الفظة على والى ظاهر من او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور
 النسبية لانهم من دون المنتقل منه والمستقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بمساويا بل بما
 لا يتصور ان انتقال لا يلحق به مع انه بمعنى قوله وكذا زيد على ما زال من مراد فاتها ما فتي وما افتاء
 وما افتك وما وقي فوها وافر من وافر يديره بصريح واصل ما زال وما برح وما فتي وما افتاء
 وما افتك ان يكون تامة بمعنى ما افضل فيتحدى من الى ما هو الا ان مصدر خرها فاتها في موضع ما زال
 من العمل ان ما افضل منه لكنها جعلت معنى كان دائما فيضبط الجرح نصب كان وان جعلت بعناء لا
 اذا لم يفضل شخص عن فعل كان فاعلاله دائما وكذا اصل بصرح وافر ويكونان تامين بمعنى ذلك هو
 مكانه فيتحدى بان باضهما ومن نحو رحت بابك ومرت بابك ومن بابك واصل وفي فقر فكان الاصل
 ان يحدى بنى نحو ما وني في ذلك في القام فعملت الثلاث بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يتصل على الفاعل
 ولا يقصر فيه يكون فاعلاله دائما وانما افاد وقول النبي على النبي دوام البتة لان النبي انشأت
 واذا اقيمت بنى النبي بزمان وجب ان يعود لك التي جميع الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا اقيمت
 اثبات النبي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كذا في صدق
 هذا القول وقرع القرب في جز من اجزائه الماضي واما قوله ما ضرب كانه ينفذ استغراق في الخبر
 جميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانفسه او ادوا ان يكون النبي والاثبات المقيدان بزمان واحد
 لظن يقيض فلو جعل النبي كالاثبات مقيد بوقته او وقرع النبي في جز من معنى من اجزائه
 وذلك الزمان المخصوص لوركي تناقض ذلك الاثبات او يكون الجز الذي يقيد الاثبات به
 غير الجز الذي يقيد به النبي فلا يتناقضان فاكتم في الاثبات بوقته مطلقا لمررة وقصدنا
 في النبي الاستغراق اذا استغراق الفعل اصعب واقل من استغراق الترك فصار نحو ضرب
 وما ضرب كالحجب للزينة والسالبة الكلية للثنتين تناقض احدهما الاخرى فثبت هذا
 ان النبي ينفذ التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين ففضل من هذا كله ان نفي النبي
 يكون ايضا دائما كما ان نفي الاجبات يكون دائما ونفي النبي ينفذ منه الاثبات فيلزم من نفي
 النبي اثبات دائما وهو المقصود ولا يجعل كل فعل منفيد للنفي دخل عليه ولا جعل معنى
 كان دائما بل كان ذلك موقوف على السام فلا يقال ما افضل وما فارق مناريا ولا يقال ما زال
 امير بعض الزمان ولا ما زال اميرا وما زال الناقص وافر مضافه ما يزال كخاف يخاف
 فاما ما زال فيقول كمال يقول بوقته زال يزيله اي فقه من الما فاشان وقت
 حكمي سيبويه وافر الخطاب من بعض العرب ما زال يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلا ما زال
 وكرد ففعلوا كسرة الواو فيها الى ما قلها وقلت يا كايضل في المني للفعل نحو قيل وهو خلاص
 القياس والاكثر ما زال وما كاد يوقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرية بما للنفي تامة
 نحو ما بصرح من موضعه قال تعالى لرا ابرح الارض وما وني لرا امره وما افتك من هذا
 الامر واما ما زال ولا يزال وما فتي او فتي فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه
 ان به في قوله ما زالت به حتى فعل مفعول به والاول ان يقول هو الجرح اي ما زالت معه نفس
 ابنه المن من اخوات اجبر او راج فقتال كما لا يكونان الا تامين وان جابعد مرفوعهما منصوب

مرفوعا فان دخول النفي على ما هو
 الابطال

في حال قولنا هذا طوطا يجر منقلا من صانها قوله اذا كان نداء بمعنى شيء في العنداء
 كقوله تعالى افندوا على منكم وما جرحي وجع في الروح وهو ما عهد الزمان الى الليل عزاج
 الى بيته فلا يربى في جاسعا واما قوله يبروج ويبدوا اذا جاسعا فكيف فان جاسعا بمعنى كل
 في الروح او العنداء فها ايضا جاسع والمصوب حال وان كانا بمعنى يكون في قوله اف
 والروح فها فاضان فلا يمنع من كونها نافية جرحي ومن المصوبات جاسعا جاسعت
 حلتك اي ما كانت حاجتك وما استغفاميه واث الضير الرجوع اليه يكون الجرح في ذلك الجرح
 منشا كما في كل انت امك ويبروي ورفح حلتك على انما لمسركا وت وما خبها واول من قالت
 ذلك الخواج قالوا لابن عباس جرحنا اليهم وشولنا من كل رضى الله عنهم منها فقد في قوله لا عروا
 اذهفت ستره من فقدت كانه حربة اي صارت قال الا نفي لا يجاوز الحيزين احسن
 وقد الموضع الذي استعملها فيه الابطال وطرد بعضهم وقالت المصنفون ان
 الاول طرد جاني مثل جاني البر فغيره وقيل هو حال لانه لا يراد ان البر جاني حال كونه فغير
 لا محل ليعاقب واما فقد فلا يطرد ان قلنا بالطرود فانما يطرد في مثل الموضع المصحح
 استعماله اولا بمعنى قول الاعراب فلا يقال فقد كانهما بمعنى صار بل يقال فقد كانهما
 فكونه مثل قدمت كانهما حربة قوله تدخل على الجمل الاحمية للمصنف الخبر حكى معناها ذلك
 كما قد منا ان مضمون الافعال لنا فظة صفة لمضمون خبرها قوله فمرفوع الاول منصوب
 الثاني تميم مرفوعا انما لها اول من تميمه فاعلالها فاعل كذا كذا في الحقيقة مصد
 الجرح مضافا الى الاسم وهذا لا يحذف اخبارها فاعلها جرح المصنف خبر المصنف فاعل مضمون فاعل
 مضافا الى الاسم فاعل لا يسم مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالتي تسمى لا يسم مرفوعها
 المشبه بالفاعل فاعل الحكم مضمونها فاعل على الفظة وله اسم المصوب مفعولا للمصنف واسم
 ان كل فعلا لا يولد من فاعل وقيل يستغنى عن المفعول فكان في مطلقا شوم وذكر
 معاني هذه الافعال لنا فظة صفة ومية كرايضا جرحي بعضها تاما او زايدا قال فيكون
 ناقصة بمعنىين احدهما شوب خبرها مفعولا بالزمان الذي يولد عليه صيغة الفعل الناقص
 اما ما ضا او حالا او استقبالا فكان للماضى ويكون للمحال او للاستقبال بكن للاستقبال
 وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استغراق مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى
 وكان الله شفيقا بصيرا واهل ان الاستغراق مستغنا ومن خشية وجوب كون الله شفيقا بصيرا
 الامر لفظ كان لا يجرى انه يجوز ان كان ناصبا منفعة ساعة فاستيقظ والما قلت كان وسيد
 ضا وبالمرفوعة الاستغراق وكان قياس ما كان ان يكون كمن ويكون ايضا للاستغراق وقول
 المصنف واما او مستقطقا روع هذا التايل معنى ان كان لا تدرك على احد الامور بل على
 الى المخرينة والمصنف الثاني ان يكون بمعنى صار وهو تكليفي بالنسبة الى المعنى الاول
 قال جيتا قنر والمحل كانهما قطا الطرون قد كانت فخرها برفحها وقوله ويكون فيها ضاير
 الشان او يكون ان كان المناقضة على اي معنى كانت من مضمونها خبر الشان مفعول
 فمرفوع المبتدأ والخبر بعدها مضمون المحل خبر الشان ومالك بعضهم كان المضمون فيها
 ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير وقت النقصه مرفوعة المحل بالجملة والاول

قلت ان وجهه كذا ام لا فله من ثابت عند وهو متحقق فاما قوله فقد ذكرنا انما زيد ليس
 لا استفهام المستعمل بهذا الكلام حتى يلزم التساقي وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها
 ومن كان ذكرنا صفة الاخبار واكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان
 الطلبان مقسمين ان الطلب في الخبر بالطلب في الخبر وانما انما يكون
 قائما ان هل يقوم وقد جاء الطلب في الخبر قائما انما يكون
 وان اختلفا الطلبان بان يكون احدهما امرا مثالا والاخر استفهاما نحو كوني غلاما
 اجمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فحاله واحد وهو محقق واما ان كان خبرها مفردا استفهاما
 لمعنى الاستفهام مجازا ولا من ذلك الخبر يجب تقديمه عليها هو كان زيد وايهم كان زيد وايهم
 كان زيد وكل كلمة استفهامية قد استعملت على جملة احدها في الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل
 اخبار من يتناظر في الكلام فان قيل يجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت
 نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام قد وردت في الجملة التي تعليلها فلا فضل معنى
 الاستفهام لان جملة الخبر قد فعل هذا يجوز وقوع اسم الاستفهام اخبارا لهذه
 الافعال لا العكس بل مصدرها المعنى فلا يقول ابن ما كان زيدا ولا في ما زال زيد لوجوب
 تصدق ما التقي ويجوز من لم يزل هذا وابن لم يزل لم يزل واه وقت لم يكن مما حدث
 ومع الخبر ولي لا العكس وذلك في ليس نحو اين ليس زيد كان من هذا لك بناء على ان المعنى
 من تقدمه خبر ليس به فتقدم الافعال عليه وان منعنا لادائه الحال من حيث المعنى
 لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المجازة ونفس من
 ذلك ان يميز المستعمل نحو من ليس وجود الله تعالى او على او قد رتب ثم يقول ان كان الخبر
 مفردا مستعمل في حاله مصدره الاستفهام وجب تقدمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك
 اما طلبة الشرط وانما يمكن ان يكون الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت اذا كان الخبر
 ظرفا ولا مصدر فوجب تأخير الاسم عن الخبر هو كان في الدار رجل في الدار كان رجل
 وكذا ان كان على الاسم هو لم يكن قائما لا في الدار او قائما لم يكن الا في الدار كان في الدار
 الفاعل ويجب ايضا تأخير الخبر اذا كان خبرا مستمرا في الاسم هو كان في الدار
 صاحبا وكذا ان كان الاسم مع صلتها هو كان عندك انك قائم وعندي كان بالثبات
 او لو تأخر الخبر الاستفهامية المنتهية بالكسوة على تقدير اخبارا الثاني ان الفعل ويجب تأخير
 الجزع فان واسمها ان دخله الاطراف ما كان زيدا الا قائما ويجب وسيطه او تأخير
 اذا كان الفعل مستمرا بما يتحقق المقصود وكان مما لا ينفصل عنه ومن الفعل كقول
 واما الاستفهام في الشرط في خبر هل كان زيد قائما ومن كان قائما زيدا او لا ففصل
 هذه الكلمة عن الفعل في المنصوب على شرطية التفسير واما هو فلا استفهام
 وما التقي في المعنى وانما واخواتها يجوز توسط الخبر بينها وبين الفعل الناقص
 نحو ما قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تأخير الخبر ايضا
 عن الاسم اذا تأخر من خبره كان زيد حشنا وجهه فلو قلت كان حشنا زيدا وجهه
 او حشنا كان زيدا وجهه لفصلت عن العامل وهو له الذي هو الجزع بالاجتناب واما

اذا تأخر منصوبه فيجب هل تقع اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عروا انما النسب
 ليس كزيمه اما اذا كان منصوبه ظرفا فان يجوز بالفتح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار
 اذا الظروف في الشرط او لا في خبر بعضهم تأخير الخبر انما كان جملة ولا وجه لمنع توسعها الى
 تحتها بما لا يصلح الجواز ولا ينفصل عن الخبرية من كان واخواته من المرفوع ما من
 محو لا في الخبر الا بالظرف او الجاء نحو كان المنصوب في جملة لا تكون الفعل في الخبر
 عاملا ضيقا فلا ينفصل عنه ومن محوله في الشرط ان يكون فاصله به في الظروف ايضا نحو
 كان زيد لكانا وادفدق بعض الخبر من الخبر الحاصل المتصل بذلك المعنوي الحاصل
 ويعد اذ لا ينفصل خبره من المتصل نحو كان زيدا ضاربا لم يزل لم يزل في الخبر المتصل خبره
 كان زيد عمرو ضاربا معا او غير ذلك في قوله الخبر فكون ضمير الشأن اسماء لكلامه فانما
 هو كان زيد لم يزل تأخر او كان زيد اياخذ المخرج قاله
 فقلت انما هو خبره في قوله بئس قولك انما هو خبره في قوله
 ويجوز في البيت زيادة كان واخر الخبر انما يخرج من هذا الباب عن النكرة المحففة
 اذا حصلت التامية ولا يخلو التخصيص مع حصول التامية على ما ذكرنا في باب
 المتبدل انما كان ما امر به في خبره في قوله بئس قولك انما هو خبره في قوله
 في باب ان قال وان شئت عذرت في قوله بئس قولك انما هو خبره في قوله
 الباب في باب ان يعرفه عن نكرة كونه خبره في قوله بئس قولك انما هو خبره في قوله
 امر في الخبرين هناك واختلافها هنا وقد ذكرنا ان سمي به قال في من زيمه
 ان من جئت زيدا هو الخبر وقال الزمخشري لا يجوزها من نكرة معرفة الا ضروفا
 نحو قوله يكون مواجها غسل فاما بين نصب من لهما وقاله
 ولا لك موكب منك الرافعا وقاله
 انما مالك بيل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول جلايلك موكب من
 الوداع وان يرفع مزاجها على افعالها في كان كان الودية الاخرى والاختلاف
 عند مجوزة اختيارا ايضا ان الاول جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الامتناع
 انهم قالوا ان اولي بالاسمية مما تقدم في قوله تعالى ما كان مجتمعا الا ان قالوا
 مع كونها معرفتين لما بينهما المضمرة من حيث لا يرصد كالمضمر واما جوازها على
 تشكيك الاسم فتعريف الخبر كذا في النص في ثلثي كان واو وروى في قوله
 بالاختيار عن النكرة بالمعرفة قوله
 وانكر ان كان في المراجعة او حيا قبيحا بحرف المثار او يشكر
 وقوله فانك لا تبالى فيقول ابلق كان انك امر حيا
 وقوله لا امر ببلق حيا ان طلت كان حيا حيا
 ورد عليه الخبر وان اسر كان هو المضمر وهو معرفة ووجب الخبر عن سمي به ان
 معرفة الاستفهام في اطلق وانكر ان طلت على اسر مرفوع هذه الفصل
 المستد الى ميم فارتفع ذلك المرفوع بميم في قوله ذلك الفعل قول فاسر كان ان

303

جوز ان يكون
 اختيارا

من خبره سمي به

عالم

اما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 على احتياط الصريحين فيها ان يخرج من دياره على اختيار الكوفيين ومن ان يخرج من
 الدياره ان يخرج من الدياره على ما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 فيقول في التخصيص من ان يخرج من الدياره على ما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 يكون في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 اجبني لكونها من باب التنازع فيقول في التخصيص
 يجوز ان يكون في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 من ان يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 والذين من غير ان يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 يعني من خارج الدياره على ما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 الثاني وهو ان يكون من باب التنازع فيقول في التخصيص
 كما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 باليه فليس من باب التنازع فيقول في التخصيص
 بل هو على ما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 كما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 المقابلة الا في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 من قال في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 فتقدم على المبدأ في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 افضل وكذا في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 كونه في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 الباب فالتنازع في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 وقد عرفت ان قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 لتبنيه من خارج الدياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 ان التنازع في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 كما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 الاسم على ما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 يفعل كما في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 صار جبريا وحرى او جبريا او حرا في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 في قوله تعالى لا يخرج من دياره غير ان يخرج من باب التنازع فيقول في التخصيص
 اولا والتسوية على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يشترط ولا يجمع ولا يثنى نحو من حرى
 ان يفعل فاذ اقلت من حرى على فعل او جبر الرأى ان يكون ثبوت تحت
 وانت وبقا ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد منع بعد الخلق ان يقع الفعل
 نحو خلق ان يفعل زيد كما قلنا من ان يفعل زيد وقولنا التام من حرى من حرى

305

وہ

فما فعل من اجل
وما من فعل به
كعن ما فعله وهو
محض انشا القبح
ولم يبق وى

قصه

٤٤

منه

9

قوله تعالى ومن العايات الطير وجرد قطيفة نصار من امر الرجل ذلك
 في غاية الجودة فكانه كان رجل غمر اي رجل جرد نصارا متعجبين بجملة بعد ما
 كان جملة مستقلة وهذه ابطار غرور قوله سواء عليهم ان تنزعهم ام لا تنزعهم وطئت زينا
 قايما وكان زيد مطلقا على ما مر في باب طئت وعمر جمع الله فان الجملة في هذه
 الشقوة مستقلة عن معنى الجملة بعد ليل كون مفعول الاول مبتدأ على ما قيل ومفعول
 الثانية مفعولا ومفعول الثالثة فاعلا ومفعول الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم
 ان الجملة اذا صارت بمعنى المفعول وان كانت عطفية محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت
 فعلية شذبت على حالها كما مر في باب طئت قال تعالى شربوا من ماء ما راوا
 الايات لتبصروا اي بعد الحمد بجنهم اية وان كانت اسمية اعرب الجواب بما استفت
 مفعولها ان كان مفعولا غرولت زينة ايايما واعرب الجواب الاول بعراب الفاعل والجاء
 الثاني بعراب المفعول ان كان المفعول فاعلا كان باب كان وحكي الجزان ان كان
 المفعول مفعولا اليه اذ لم يكن خبرها لان اسماء اولها لا يجزى الا اسماء واحدا من
 دون اتباع ولو اقتصر على جرد اولها لم يكن لثانيها امر لثابت ما كانت في باب
 كان نصبت الثاني مضافا للعرض كشيء بالمفعول ولما الجمل التي من خبر المبتدأ او ما أصله
 الخبر خبر كان وما في مفعول طئت والحال والصفة فليت تجد خبر المفعول ولا دليل
 في كونها ذات محل من الامراب على كونها بتقدير المفعول كما مر في المقتضوي
 فنقول لما صار فعل الرجل بمعنى المفعول وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم ان تنزعهم
 لكن ليس كونها بمعنى المفعول كان سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مفعولها بل بتقدير
 مفعولها هو الفاعل بوضوح فالفعل المفعول كما ذكرنا وكان الاصل تشكيك فاعل نعم ويظهر
 لا محسوس حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المحسوس كما يتجلى اذ معنى نعم الرجل زيد
 رجل بحيث كنهم الزموا ان يكون الفاعل مفعولا باللام فتدبرنا لفظيا كما في شعر
 الحمر وصير امترا بما بعده وهو ايضا مذكور في المعنى كما مر في باب المعرفة **الاج**
 لمر الى ذلك وهو انهم غلبوا انا خير هذا المبتدأ من الخبر ليحصل به التفسير
 بعد الاينام اذ له في النفس وقع فادركوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة
 في الحقيقة ليكون الكلام المتيقن للمعنى او المذموم الظاهر مفعولا على وجه لا يترك
 مدح محسوس من الاشخاص او ذم لا فائدة فيه فبنوا ام ولد المدح والذم من اول
 الامر بل وجههم في الظاهر والجلالة الفعلية كما ذكرنا فان قدر يرمونه هو الفاعل الموصوف
 بالفعل وذلك لانه يثبت من الفعل ومن الزمان والحدوث نصار فغير جدي فكانت
 مستعينة وممثلة لذلك كون جميع الافعال في المعنى متماثلة عليها ففصلنا
 نعم الرجل كجملة قطيفة ولا يقال ان مذكور في قوله نعم هو الذي لا يعيب فاذن
 لا يكون قوله نعم مفعولا اليه وذلك لانه قد ذكرنا في الجمل ان المحسوس **نصر** تقع
 اليها كما تبين جمل لان خبرها مقدم اذ لو كان لم يدخل واخر المبتدأ عليه مقدم
 مفعول للمعنى والمفعول هو خبرها فلو كانت خبرها المفعول ونصر المبتدأ ان وجدتما

منه لا يقدح في

فاذا المذكر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على حمله لوجب ان يكون فيها
 حائضا اليه والا اعتذار يكون ذي اللام جفتا مستغفرا وكون الاستغراق له ولغيره
 بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا العريق مع الضمير اليهم المنقرب بالكرة استغراق
 لان استغراق المضمر للمضمر من مفعولة والكرة المفعولة ايضا بعبارة من الاستغراق لكونها
 غير الايجاب والا اعتذار يكون ذي اللام قامة مقامه واجبا الى المبتدأ من محتاج الى
 التفسير في نحو زيد نعم رجلا وكذا ان نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كان في ذلك
 اياه قابضه زيدا وليس ايضا اعتذار الا انه ليس يكون اللام للتعريف الذي هو المطابق
 حل فخر فيكون المن كالمضمر الواجب على اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع الرجل يطابق
 كل مفعول وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الفهم على نظم وقد مر في باب المعرفة
 ان التعريف الفهمي لا معنى له فلم يثبت اذن بعد بطلان الوجه الا ان تكون الجملة
 في تقدير المفعول على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير **نصر**
 المفعول ودخل حرف الجر على نعم وليس مطرد القول الاعرابي لما في خبره بولوده
 وقيل نعم المولودة والاعرابي نعم المولودة بضمها كما وبها مفعولة ونصر
 نعم الشير على يمين العير وليس زيد بنم الضاحك وبذلك وليس ذلك على
 الحكاية وحذف القول كاقال بعضهم قوله ما كلفني بنا صاحبه اي قوله
 فيه ذلك لانه ذلك في نعم وليس مطرد كثير خلافه في ما صاحبه وحكي قطرب نعم
 الرجل على وزن سديد وذكره في نسخة الحكاية ان تحت نوكد كون نعم كالصفة
 المشبهة فجعل ما ينظره من نحو يا نعم الملوك وما ينظره من نصير ويا بنين الرجل على انك
 منادي وايضا يجوز دخول لام الابتداء او لام التعريف عليها نحو ان زيد اي الرجل
 والله نعم الرجل انت مع انها لا بدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي
 غرت الفقرة من خلق لقمان الاصل اسما ولو كانا كذا لم يكن لدفع ما بعدهما وجه
 الا يتكلم ولا جمل كون الجملة بمنزلة المفعول ليرتبطا بهين جزئيا لا طرفة ولا غيره
 فلا يقال نعم الرجل فاذا افتقره ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ
 ونعم الرجل خبر اي زيد رجل جرد ولم يجر الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر
 في تقدير المفعول والاكثري في الاستعمال كون المحسوس بعد الفاعل ليحصل التفسير
 بعد الاينام كما مر في خبره من مامل المبتدأ من خبره نعم الرجل زيد قوله يمتا **نصر**
 الشية ان وجدتما على كل حال من جملة كسبر من وجد بتقدم المحسوس على نعم
 وليس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل مع ذلك ففصل الفاعل بلام زيدا كما رايت في بعض
 من ابياتهم كقوله **نصر** لا يخل
نصر اي يوصي فجدد كقوله نعم رجلا **نصر** اي خال الله نعم خال الله
 وايضا الزم كون الفاعل منها مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاجر
 ويبدله مقدم ما واصل المبتدأ نحو كنت نعم الرجل قطنتك نعم الرجل والضمير في قوله
 نعم جرد الا يردج الى المبتدأ واللام يجر الى الضمير بل هو ضمير قبل الذكر نعم رجلا

نصر وانهما
 معول الاعراب

[illegible][illegible]

[illegible]

د و انت النبي حبيب شعبنا المنجلا الذي اوطان بطله بواها
 او مضافا الى هذا فبعد ان يبحر من كان قوله
 لا افرقك بالانفست كائن في الى الناس فطلي بها القار افرقك
 فلو بعد انما بعثنا هذه المدين عن مطلق به فلو افرقك منكرة منسقة
 والتمكة بعدي بان قال الله تعالى ولما اليكم الكفر فاحمل القيد المظن منسقة
 الاصله قال الله تعالى وحيت اليكم الايمان لا تحمل بعث منه حلالا فاحترت منسقة
 بعثت عليه حلالا فخلت وتقبل ان الى زواجك الى البيت او غير ذلك وحملت
 اليه بعثت معه والاولى بقاءها على اسبابها كذا في قوله
 د وان تطلق الى الجميع فلا تقى الى ذروة البيت الكريم المصطفى
 منسقة الى ذروة لا يعني في كائن قوله وحمل ذلك اقواله على

卷之四

لا شتيا العاية مثل الى الان بينها منورون كايحي وعشى بالعين لغة هذيلة وحق
على ثلاثة اعراب حرف خيرة وحرف عطية وحرف استيناف فاذا كانت حرف جنس
فلهما معيان الى ولا تحذف سوى الى المصداق مثل قوله الفعل المنصب بعد ما بان ان
المعنى هو اعلنت حتى او غل الجنة ولا تروى حتى قوله الجنة وان معنى ان تحذف
ذلك نحو ضربت حتى غيب الشمس ونحو الاسود القرمح ايضا نحو حتى مطلع النجوم امسا
العاطفة منى مثل الجاذبة في معنى الالتقاء ولا يكون بعلى كى يجب ترفيت ما بعد هذا
كما في خبر الجارية ملاسل كانه القوم حتى يغبل لانه قد لا يلائم لغة في اهلنا فترى ان
الجاذبة والعاطفة في انها لا يغل قبلها من ذى اجرام الا ان ذلك يجب الظاهرة في العاطفة
حتى يكون معطو فاعلمه هو قد ما لها في حتى الشاة وانما في الجارية هو ظاهرها في موضع
الترجى حتى ويعد وهو مقتضى يره نحو تمت حتى الصباح وتينا وانما ايضا بان ما بعد
العاطفة يجب ان يكون جزءا قبلها نحو ضربت القوم حتى زينا او كرميه بالا حستلا ط
نحو ضربت السادات حتى يسيدم او خيرة الماد لانه عليه ما قبلها من ذى اجزاء الا ان
والذي يجب كافي قوله التي العينة كى تحذف رجلة والزاو حتى تعلقه القافاء
عند ما قال ان يحذف على العينة او التي جميع ما معه لانه اذا اتي العينة
لكن لا يمشى الا بما فقد انشئ كل شئ وتجب ايضا ان يكون ما بعد هذا في حكم ما قبلها
في الضرب في ضرب القوم حتى يسيد لا بما لا يوافق على لا يبعد ايضا وامسا الجارية
طالا اكثر على يلى نحو ضربت ما بعد ما مستلما يا خبر اجزا ما قبلها كمثل الباردة
حتى الصباح وصحت مضاهى حتى الفطر كما يكون جازا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى
راسها بالخبير والاضواء في جاعة اوجب كون ما بعد هذا جزءا بما قبلها كمن العاطفة
فلم يجزى وانما الباردة حتى الصباح جزءا كما لم يجزى به بما بالعطية انما هو ضرورة
بقوله تعالى سلام من حتى مطلع الخيرة وما بعد هذا في حكم ما قبلها فيه
انما هو حرم جازا به بالضرر فلهما ما شوا كان جزءا ما قبله او ملاقي آخر جزء منه جلا
الى العاطفة وتعبه المعنى وجوز ان ما كان الدخول ونعم الدخول جزءا كان او ملاقي
الخير جزءا وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الخبر اذا حلت
كان العاطفة والملاقي غير داخل وقاله الاندلسي انما ذكرت ديدا مع دخوله
في القوم في قوله ضربت القوم حتى يسيد بالخير المضمر المتعظيم او التقدير واستداع
بان حتى كالتفصيل لما قبلها اذا دخل الى الاحمال فدخل في التفصيل وانما يسيد على
لم يدخل ومذهب بن مالك قريب لكن الدخول بطلقا اكثر واظن وانما يسيد
لا يسلم ان يكون ما بعد حتى العاطفة آخر اجزا ما قبلها حيا ولا غيرها ودخول في
العمل بل قد يكون له لغة وقد لا يكون لكنه يجب به ان يكون آخر اجزائه اذا جئت
الاجزاء الاقوى فالقوى فاذا استندت بقصه من اللاب الاضحت مضمرها كان آخر
الاجزاء اقوا له خبر مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم الكلمة وليس عليه الصلاة والسلام
اخرهم حتما ولا دخول في الموت بل هو اخرهم قوة وطرفا عليه السلام واذا اقتضى

الرحمن دخل في القسط
ابن عبد القسط
بشر عبد القسط

ان جميع حروف الجزة لغة الفعل المتعول اليه لكن معنى لغة المطلق ان
تقل من الفعل كالمفعول والضعيف وغيره وهذا المعنى مختلف ما قبله من بين حروف الجز
نحو ذهب به وقت به اي اذهبته واقتته ولا يكون مستقرا **قوله** والظرفية اي بمعنى
في نحو ما تكاد الامير بالاطلال اي فيها **قوله** وتكون للشيء نحو قوله تعالى فقال فظلمناهم
هادوا وقوله تشدوا بالفتوح وفي صدر الاستعانة وقيل حان التبعين نحو قوله
عالي واسموا بذكركم قال بن حني ان اصل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يعرفون الفتاومة
انها زاوية لان الفعل يتبع المجرى فها جنته ويحيى من نحو مينا قشر بها ماله
ومعنى عن نحو قال سابل عذاب ويحيى للتعريف نحو رايته بسيد اسدا اي به ودية زيد الكهولة
كأثر في من **قوله** وزاوية في الجز في اللحن على الاستهزام بهل لاني مطلق الاستهزام فلا
يقال هل يزيد قاييم والحق ليس بزيد براك وبما نحو ما زيد براك وقيل
بلا التورية ايضا نحو لا خير في بعد السار والاول انها بمعنى فلم ولم يبع في التي بان فاعلم
للمصنف ان يطلق الكنى والاستهزام ومتزاد قياسا في فعلين على معرفتهما وجهلت
وتيقنت واحسنت وقوله سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتيقنا
قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل كفى ومتصرا تسمو في فاعل الفعل في التقب
على مذهب سيبويه وفي المتعاقب كفيك ويزاد شاذ في خبر المجرى الموجب نحو جواسية
بثلمها عند الاخفش ويزاد ما قاك بركن فيه نحو التي بيده نحو بركن بالبيت ومنجورا
بالنوع وقيل لا في خبر لكن **قالت**
قوله ولكن اجرا لو فعلت بيمينه وحمل ينكر الموصوف في الناس والاحكام
ومع ان مرفوعة **قالت**
قوله الاحمل اناها والمواثيق حمة بان امرؤ القيس بن قيس بن مالك بن قيس بن قيس
وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان يزداد في المجرور
نحو **قوله**
قوله فما ضجرت لاني لانه من يما به اصعد في غير الموصي اثرت صوبنا
فضمير كثير ومع الله القسم نحو الله لا فعلني وشاذا قليلا في غير كقول **قوله**
زوتني غير لمي قال له كيف اصحت **قوله** واللام الاختصاص اقوات
لام الحيق مكدورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكما مئة ايضا لغة خرا عينة وزنما
فتحت قبل ان المضمر نحو تعلم بنق الميم وينزل عنها مع جميع المطبوعات **قوله**
ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام والسين والهمزة والكسرة
على الكلمة التي في غايبة الحقة يكونها على حرف واحد وانما كسرت يا الجز ولا مة
لما الحقة معولها ولم يكر كاف القسبه لانها تكون اسماء ايضا نحوها اذن ليس في امالة
هل للقيام مقام الحرف بعد من قال ان المضاف هو الجاز وانما ابقى لام الجاس
الداخل على المضمر بل فيها الحاقها بباي اللغات كلام الابتداء اولام جواب **قوله**
فهذه لك وانما غرضكم المضمر بوزن لانها لا تلتصق بوزن غيرهما من اللغات

انما الضمير المجرد وغير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لا تلتصق بلام الابتداء والمضمر
بالا مواب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر بغيرها وموقفا عليه وقايدة اللام الاختصاص
اثنا بالمملكة نحو اللام لزيد او بغيرها نحو الجمل للفرس والجهة للموس والابن للزيد والتي
لشقي لام العاقبة نحو قوله تعالى ذؤنا لجلهم والذو للمرب فرع لام الاختصاص كان خلقهم
لهم وولادتهم الموت وكذا التي للتخيل نحو جنتك المحسن والمضرب او المحي مختص به لان
واللام المضافة للفاعل الضعيف يتأخر عن محموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل
نحو انا ضاربك لزيد ام مصدر نحو ضربني لزيد حسن ويكون مقدرا نحو يا لزيد وبالاستا
لام الاختصاص **قوله** وتندبني يعني الى نحو مع الله لمن حمدني اي استمع الله الى من حمدني
وبمعنى على نحو تملكه للهمز اي عليه ويجوزون للاذقان اي عليها **قوله** وزاوية في نحو
رديف **قوله** لان رديف يتعدى بنفسه وكذا اي شكرت له على ما شئت بباب المنفرد
واما في وزنه المال فوردت له قال اللام ليست بزاوية بل هي لغة في قد حذف تخفيفا
وهي في لا ابا لك زاوية عند سيبويه وكذا اللام المنفردة هذا ان جسد فعل الامر
والاواة كل ما شئت في خواص الافعال وزاوية ايضا في قوله تعالى واذا بوا ان لا اراهم
وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى بلاني ولا تلم ابي اذ **قوله**
وبجوز ان يقال الثانية في تأكيد لفظي **قوله** وتعلم من مع القواب **قوله**
يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام
بالمثل لغيره لا يقول لقال ما سبقونا واما فكرنا في افعال المطلوب التي كلام
على هذا **قوله** ويعني الواو في القسم للتعجب نحو الله لا يوفق الا بقل **قوله** في التقب
يعني في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال الله لقد قام زمين
سبل ويحكي في الامور العظام نحو الله ليتعجب وقيل ان اللام في الاعلاف قد يش
والمنفرد الذين احصوا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذ لم يثبت لم التعجب
الان القسم وقيل يعني في تعجب نفسه وتعدى كرفاء الذي في باب العدد **قوله**
ويجب للتقدير انما صدر الكلام منقطة بكرة موسومة على الاعمال وفعالها ما صدر
بمختلفة فالباوة قد تدخل على غير ميم بكرة فموسومة بغير ميم مذكورة
خلافا لكونها في ميم بكرة فموسومة بغير ميم بكرة فموسومة بغير ميم بكرة
على انكره الموسومة **قوله** في رتب ثمانى لغات اشهرها مع الراوية الباء
المشدة والثانية ضم الراوية الباء المخففة والثالثة ضم الراوية الباء المخففة
والرابعة ضم الراوية الباء المخففة والخامسة ضم الراوية الباء المشدة والسادسة
ضم الراوية الباء المشدة والسابعة والثامنة ضم الراوية الباء المشدة
والخففة بعد ما تامة مفتوحة ووضع رتب للتخيل يقول في جواب من كان ما لقيت رجلا
رأت رجلا لقيت اي لا ينكر كقولي للرجال بالمره فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا
قالت بن السراج الخاكة كالمجدي على ان رتب جواب الكلام اما ظاهره ان مقدر
من في الاصل موسومة لجواب فعل ما يش منق فلما تجاوزون رتب رجل كرم امرت

[illegible]

وعلى طبع ومنه على قضا حلا وعليه القضاء لان الحقوق كانهما كنه من قولهم **قوله** قال
كان على ربك حقا **قوله** استعملنا في ذلك اذ اصابنا النبي مشهورا في الاجتماع ان في شئ لم يراع اصل
معناه **قوله** عظم الله **قوله** فلان كانت تحمل بقلبك عليه ومنه تركت على الله واما قوله
او ارضيت على نوقش **قوله** على رضى على رضى **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
بما كان له ملك **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
قوله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
اسم الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
الفرق **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
ليس **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
الضمير **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
تلك **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
وقد يكون **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
لان **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
وقال **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
ينبغي ان **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
خلاف **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
والكافي **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
فان **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
قد تقدم **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
في **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
كافي **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
استعمل **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
وس **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
ايضا **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
المحقق **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
فان **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
القضية **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
في **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
وصايات **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
كقولهم **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
الحرف **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله
وحرفان **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله **قوله** رضى الله

وذلك ان اسمك منسوب وجرح منسوب به فقل نقول ان لبيتك الاول منقولاً بالاجاز

۱۰۰

[illegible]

ولم يله متولات روى ما رقة . اطر الربا من لا غيبك المشيب .

الامتنان الحام لنا. الحامتنا ونصفه ف.

الامانة الحام

دروگان نیز وسط علاما فاکان استخاری سلام استخیرا که در دنیا افتخار و فضل و قدر است که در دنیا و آخرت

وكان في ذلك من الحقائق ما لا يمكن انكاره من ان

[illegible]

فصدت به الحكاية ٧٩٤ مختاروا الشاعري الحسن والسر فاما فتح اوزان لا فتع بعد اسلم

والظن وانما كسرتا بعد الفون مني الحايه لانه ابتداء الكلام الجلي وكسرتا بعد الحايه

لأن المسئلة لا يكون إلا جملته قال تعالى ما أن من معانيه لتتروا الكلام جواب القسم لا رحمة

لا مالا لغزو بالله اذ عى قابله و قد تلتقى في حجاب الغشم هذه المصنوعه الكون من اذ الم يكن و حرمنا

الامور التي كانت عليهم فالحق بالخير فوالله اعلم بالصواب

وَقَدْ سَمِعْتُ الْإِسْلَامَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْلَامَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِسْلَامَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

وَلَا يَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَهُ وَلَا أَنْ يُسْأَلَ لِمَ يَدِينُ ذَلِكَ الْبَنِيَّانِ

والله اعلم بالصواب

عليه السلام في سنة ١٠٠٠ هـ

يسع طابقت في كل ما كتبه من الحسد والاولاد وبكمية يساويها في روح

خبر من كونه انه قد ورد في الخبر اني قد علمت انه قد ورد في الخبر اني قد علمت

من التهمة التي ما يدل المنع والى ان كان السيد قد اذاع في ارجاء مصر

و تكسر ايضا الزاؤه خلفه في مبتدأ في خبر لام لا يستند قلنا لا يحسن هذا التفسير في هذا الموضع

لام الانبعاث لا يكافئ مفعول الجملة لان المفعول في الجملة

مخو بهی از کفایم لای ایضا و ایضا کورنه. ایضا و ایضا کورنه. ایضا و ایضا کورنه.

فانما اي عنت قاتلك وكذا النفاق في غير الله تعالى

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُتْرَاقِ فَكَانَ صَرْفًا بَيْنَ عِزَّةٍ لِّدِينِ الْإِسْلَامِ وَدِينِ الْيَهُودِ ۚ

لرأيتك ما لم يزل في حرم الحريم يحيط به من الناس

از جواب سوالی که در میان شما و من است، معلوم می شود که شما در این باره هیچ اطلاعی ندارید.

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان هذا اليوم فقاموا فوجدوا في جوفها كوكبا من نور وروحه فيها

والجزء من هذه النسخة التي هي من يد يدي الشيخ محمد بن أبي الاسود السمرقندي

الفاتحة كما ذكرنا في بابها في الخط المثلث

بين ان لم يفسد ناله من غير كذا وفساد فلو كان

[illegible]

وَبِجُودِهَا كَمَا أَنَّهَا تَجْعَلُ الْمَاءَ حَيًّا وَتَجْعَلُ الْمَاءَ مَيِّتًا وَتَجْعَلُ الْمَاءَ حَيًّا وَتَجْعَلُ الْمَاءَ مَيِّتًا

وَمِنْ عَمَلِهِ أَنْ يَرْفَعَ رُتَبَهُمْ بِأَمْرٍ إِذْ يَنْشُرُ السَّيْفَ يَوْمَ يَكُونُ الْأَمْرُ الْأَكْبَرُ

لا تدخل لامل الجمل ونحوها بما يصح من الاءة ومخرجه من الاءة

ان ايدي تاييم كافي لوانه في تلك صلاحيه من غير ان يملأ المحضر بالادب

والله اعلم بالصواب

منه من كبري فان الكرمه الكرمه تبارك فلما الكرمه اللطيف على ما كان مع ما في حرمه من

محمدة وقتها لم يكن ناكرا لم يلين حشدا الحسنة المفاضة فوالله

وكانت ارضه ونباتها لا يفسد من
الا انه جعله انفسه المفسد

از عهد قیامه ای بشر القیامه منزه گان و از لذت آن غفلان و ناگهان از کجی تحت

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فمنه على قوله ذلك ومن فاقب الالة فاجله القسبة مطلق على الجملة المقيدة مذكورة وليست
بخاولة قولي واوّل كلامي فالفتح على ان فعل مصدر ومضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والمصدر
اوّل قول الى قول الى حمدانه فلم يجمع لان المصدر لا يجمع ولا يجمع مقصد الاختلاف فيكون قد اجزى المصدر
بالمصدر واكسر على ان قولي بمعنى مقولته اي قول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المنقول مراعاة لاصل
المصدر وفالمعنى اوّل مقولاتي هذا المقول وسواء في اعمدانه فيكون قد تمّ له كلاما اوّله ان اعمدانه
ثم اجزى عن ذلك كما تقول اول سورة البقرة المرحوم اجمع وتلا **عليه الصلاة والسلام** افضل
مأثله انا والمبنيون من قبل الاله الا الله ولا يكون قوله ان اعمدانه مقولا للفظه قوله كيف
وليس هو بمعنى المصدر بل معنى المنقول فهو كقولك معزوني زيد فزيد معزوم من جيب المعنى
وليس معزولا معزوني وتلا **ابو علي** قول مصدر ومضاف الى الفاعل وان اعمدانه بالكسر
منقول وجزا بقوله وفي اول قول ونطقي بهذا الكلام ثابت وسمي المصنف احسن
رؤس ذلك وان فعل التفضيل بضم ما يخاف اليه فيكون لفظه هذا الكلام اوّل ووسط
واخر وبجزا الاول باعتبار كلامه ان الال لفظه مطلق الى وباعتبار الحروف بلفظه بمقولة
ان يكون المعنى اذ اصدرنا لفظي الى او بضمق انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود
للتكلم وبجزا الثاني ان بعد ما ان نحت فاما معنى حقا فنقول احقا انك قائم فان فاعل اي
اي احق لك حقا او فنقول حقا في معنى الطرف اي انى حتى يكون ان امانا علا او مبتدأ كما مر
في بابا ليلتنا **عليه** احقا ان اضلكم جهاني وديبل كونه فيذهب الحرف قوله
ان في هذا ثاني اضمكم . نال ثم يظلمني السرايس

[illegible]

واتفقوا في هذا انك تلهب وحر ما انك تاييم بالفتح فتشده وخر فلان بالحق وان كان
 وطلما فلان بعضي حقا فيقول له ما انك تاييم حقا انك تاييم اي في حق الا اني قد فعلت على ما
 وغير لكوني عال لا لاصل في حقك ولا يجوز ان يكون ما اسما معر فاما كما هو مذاهب من انك تاييم
 ويصيح انك اني نعم انك تاييم حقا في حقك ليس لعلك قد فعلت في حقك بل يجب نقل عن استعمال
 استعمالك في حقك فيقول له فاسق كما ان عواصيا اليمن يا ايها الناس كما كانت في زيد عديني
 كما هو في رواية كاذبة لا وجه كسرته ولا يجوز الا لا تنسخ فقال انك تاييم فلان زيد عديني
 بالكاف ووجه النقل رايه ما في حقك من انك تاييم حقا في حقك لا تنسخ فقال انك تاييم فلان زيد عديني
 كرامة ان يحكي لفظك مثل كايه ومعنى زيد فاسق كما ان عواصيا اليمن يا ايها الناس كما كانت في زيد عديني
 وتقول حقا انك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 واذا جيت باسما فقل ما حقا فانك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 لم تضطر مع اسما الى جعل اللفظ في حقك لان كانت مصطلح اليمن هو انك تاييم بالفتح لان
 محمول ما في حين ان تقدم اللفظ في حقك في عروضة الشرط نحو ما هو المصطلح في حقك في زيد عديني
 رايه فانك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 المتقدم حقا فانك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 في حقك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 ان اردت ان في اللفظ في حقك وهذا الجزاء به يجب التفتيح والمترقب انك تاييم حقا في حقك
 في حقك تاييم حقا في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني
 فالكسر وكل موضع تاييم لانه ما في حقك تاييم بالفتح لا تاييم بالفتح في حقك في زيد عديني

[illegible]

لقد علم الخ ليا تون اني **هـ** اذ اقلت اما بعد ان خطيبها
 حوافر ودر طالع على ان يكون صغيرا لان الاولاد كانوا في الولاية الكريمة **قاسم** ونحفت لمكسورة
 واهل من انضمت بهن فخطبهن بالاسات فبعينه انصافا فاحد ثمان في اهلها وان كلاما لم يسمع
 تخفيف ان ولا عرغنا تكوفين اهلنا الحقة والاية ربه عليهم قال المصنف فظهر بها اللام مع
 التحسين ثم اولى اهلها او اهلها طبع اهلها التامق بين الخفية والهاجزة واما مع الاواس
 فاعلموا من خلافة من وجب في ولاية الخلة فانهم قالوا العمل لا يقوم على اللام فحسبوا الحق
 لا يعمل وقال ابن مالك في محسن يلزم اللام ان جفت الفاعل على باللام فخطبوا له ان كان
 لا احم عينها او سحر او مقصودا او امانه وظهر من لانها لم تفتد اللام ولا لمقام اما ان خراس
 اسير لما نام به فخل بها اللام لان اللم لا يتخله اللقية فانه جعل على الخفية على العمل انهم عند
 الصبح من كونه من النواحي حتى لا يخرج منها التحسين على جيلنا بالكلية كما يكون يجرى جوار
 وظهرنا على الامتثال فانه كقولهم **هـ**

والله ربك انزلت السجدة • وحيث جعلت عقبة المسجد •
 وفوقهم من يزيك لنفسك وان يمينك كجبهته • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام
 القارة • في الجاهل على واتباعه لا يغير لام لا يبدل التي تجامع السند • بل على الام احري للمفرد
 لو كانت لا يبدل لوجب التليق في الام • لم يزل في الام لا يبدل في الام لا يبدل في الام لا يبدل في الام
 ان قلتم لسما وان يزيك لنفسك • ذهب جبهته الى الام لا يبدل والجواب
 ان قولهم ان يزيك ان التليق • واجب لو خلت على • ولم يضر في الام لا يبدل • الا انها
 لا تدخل بعد الافعال • السجدة لا يبدل الاعلى • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام لا يبدل
 بسند الجبريت • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام لا يبدل • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام لا يبدل
 جبريت لا يبدل • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام لا يبدل • الجبريت طاعة واخلاق في هذه الام لا يبدل
 وان نظرت في الكاذبين • ولما نصب لاوله • لعله من مانع • ومعنى فلا بد من نصبه • السجدة وان
 رخصه لام لا يبدل • قال تعالى • ان يزيك لنفسك • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 ان تملك لسما وان يزيك لنفسك • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 منها في الافعال • جعلت في الام لا يبدل • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 لخصته بالاسم • ولي نظروا في اصلها • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 كرفين قالوا • انها لا يبدل • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 وكان الام • معنى لا يبدل • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 لاشيا • معنى لا يبدل • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله
 لم يزل • معنى لا يبدل • فشا ذوقا • كما في بيان الام لا يبدل • واما قوله

بحر والقسم ضعيف كان حذف اللام المعطلة بعدها ضعيف كقولك زيد ثعلبي وشعبي زيد فاضا
كقوله • الى وجوه ممالك الشجرة الالاب • وزاله ليل • فاضا • وفي بحر الى
قوله تعالى فاضا • ادهم ارجلها بليانة انه من اضا فاضا • في قوله فاضا • وفيه القاء
والشدة لزيد فاضا • بحر ان يكون معلقا كقوله لزيد فاضا • ويكون ان يكون بحر • بحر الى القسم واللام جواب
ولا يجوز اجر اشدت مع اليا بحر • قلت عز اشدت ان زيد القاضا • لان حرفها بحر لا يعلق ولا عز
انه واسب • وانك اقام لمعطلة كلمة على المعنوية واعلم ان من العرب من يقول فاضا لرجل صدق
قال • طنا المقضي علينا التاجر • وقال • طنا لاضع الناس ان كنت غارضا •
وقد تحذف اللام وتقول • قال •

والا يا سبارق على قتل الخمر **الحملك** من برق على كبريم
وفيه لا قدم فامب احرها المس وموان الخابد لمن مرة ان كبا باله وهياك فلما غبرت صوق
ان ينلب ممرتها هاجا وبجامعة الام ايا غلبه الامتاع والما في قولنا لغز او موان اصله والله انك
كمار وي عراي اسم الكلابي له دمي لا اقره لكن بصموا للام لم حذف حرف الجر كما يقال له اسد لان
وحذف لام الترتيب ايضا كما يقال له ابوك اي اسد ابوك ثم حذف الف فيقال كما يحذف من الحمد
ان اضر كما يقال المحساء والحصد **فقال**
الا يا بارك الله في سبله اذا لم تسبارك في الرحمة

ثم خذت حمزة انك وفيما قال تكلفات والناث با حكي الفضل ابن سلمة او اصله قنانيك واللام
للقسم نعل به ما علم في هذا ذهب لغزو ونول لغزا اقرب من هذا لانه يقال لخصك لغايم بلا تعجب واما قولهم
ان زيدا ليصغرت واما لتمام واقبلوا وحذف تد في الماضي مع لام جواب القسم وكون لام ان وان كان
كلاما من الفصل لام الابتداء لانهما القسم يحيل الحذف اكثر لان هناك جليتين في حكم واحدة الا ترى
ان تخفيفا تباين ووجوب حذف الحذف في لغزك واما في وجوز حذف الجاء في امر لا فعلن ولا تخي
لام الابتداء من جملة الحروف الستة الابدان المكسورة والحق الكوفيات لانهما لكن مستندين بقوله
ولكنني من جهتها المبيد قالوا انما ذلك لانهما لا تقصير معنى لاجتماع كان ولذا جازا العطف على عمل
اسما بالرفع واما الجبري في فقالوا انه كان حتى اللام ان لا يتجمع المكسورة ايضا لانها تنقطع
بسببها عن مرتبتها من المصدر لكن جاز بما معها طائفة شاسعة سببها بكونها معنى واحدة ناقصة لذلك
منقطعة عن مرتبتها واما الشدة فاما ان يكون شدة كما في قوله **ام الخيل ليس ليجوز شديده**
واما ان يكون في الاصل لكن انني خفف عندي الفرق ونون لكن كما خفف لکننا مواضع اتفاقا عند الفرق
واصله لكننا فاما في المكسورة زاء في الغم كما في ثي حروف المقصد في التامل فزاد في المتوجه
لعمل الفعل والمتوجه لكونها مع من فيها المتوجهات في الحروف المتحركة الستة لكن يجب فصلها
عنا بالجزء واحدة اجماعا على ان لا يحد ثمة انك قايم وليت في قلبك انك تعطى وكذا في البواقي وان سح
ما في حزمها بدل الاشتغال في حديثك في قوله تعالى لا ابيد كما لا ابيد في الاصل انما انما لكم ومن كم
اهلكتا في قوله ام يهلكا اهلكتا قبلهم من الفرق انهم لا يبيد لا يجوزون واما قوله تعالى اهلكتكم انكم اذا
تمم وكم تزاوا عطا اهلكم مخزون لقوله مخزون مخزون لا يهلك لا يهلك لا يهلك لا يهلك لا يهلك
الاولي لا تزاوا في ما بيننا وبين الجحيم كما كثر فلا تخفهم لما تزاوا في ما بين منقول لا يهلك في قوله تعالى

[illegible][illegible]

دارا و محمد فی عمر احمد
و فیروز خان معاً بنام دکن
۱۰۶۰ هـ

[illegible]

استخرجوا بحله خبره على اليد ويخرجونك بالاضبط فكون اسمك وكذا فاجزء ايضا فكون كونه
 حيدرا واجنا الى كذا وان روى برفعه فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 اسمك ان وكذا فاجزء خبره ولم يثبت لكونه مصداقا للاصل او عن متعلق بكذا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 والماعل جعلها لوجع شبوب ايها اوتوه مرتين الما وفيه فكون مرتين اي رويها اسم وجع شبوب
 على اسم كانه وجع اعني خبرك كذا فاجزء خبرك مرتين ايها فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 فلوان واثن باليامه واثن **وقوله** ويكره الماعل جذا مرزا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 الحروف الفاطمة الما والماعل جذا مرزا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 لا ترتيب فيما والفا لترتيب ثم مثلها فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 قوة او ضعفا **وقوله** اقلها في حيزهم اي المضمومة منها وعدا لا كذا في الثاني فليعلم ان حيدرا
 عطف بيان لما قبلها كذا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 بل عرابيت منها لان ما بعدها يدل على ما قبلها ويركضها فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 لا يكون لاحد الشين او الاو شيا كذا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 في الفعل في اركان او مكان فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 خلاف جازي او عدوي حصل لفعل واحد فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 انه يحتمل ان يكون حصل من كل ما في زمان واحد وان يكون حصل من زمان واحد فليعلم ان حيدرا
 عروا ولا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 والكوفيين وقيل بعضهم من المجر والكنسلي وتطلب والربيعي فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 الفهنا انها للترتيب دليل الجهد لاستعمالها فيا في الترتيب فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 وعمره وتقابل زيد وعمره ويا الثاني في قبل الاول فليعلم ان حيدرا فليعلم ان حيدرا
 او جرة قدحت وقض خاتما **وقوله** تعالى واحمدوا ربكم وقوله فكون ونحيا والاصل
 في استعمال الحقيقة ولما كان للترتيب لتأنيق قوله تعالى واه خلوا الباب سجدا وقول

[illegible]

مبدا ليس واربع على دلوجا كون صلة الطرف ارجا ذلك في صلة ان المشددة وما ورك و لولا
وذا اتفاقا وحده قبل المصدرية بنباتها عن طرف الزمان المضاف الى المصدر والحول من وصلتها
به موهبة حله في اي مدة ما ذراي مدق ورون وصلتها اذن والعاليت فعل ما خال للفظ
ثبتت كما ذكرنا او من غير مصدر في ما لم يلقين ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي قبل
كونها فعلا مضارعا وصلتها المصدرية لا يكون فذات الفعلية وجوز فترج الاسمية ايضا وهو
الحق وان كان لا يفسد كافي في الجلالة بقوا في الدنيا ما لا ينابا فيه وقال الشاعر
١٠٠٠ قة ام الرعية بعد ما افنان واسلك كالنصار الخلس

واجاز ان جني كون صلته جازا لم يجرزا في مجوز على مذهبه ما خلا ريد وما عدا ريد بالجر وما
مصدرية واما ان المصدرية تلاه دخل لا على الفعل المتصرف وهو ما مضى كقولك تعالى
لولا ان من اسد علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثير ان اخر ان نفسه وتخصيصه بالاستقبال
او امر او نهي على مذهب من كما مرونيهم واسد يتلبرن من زمانا وينشدون

اعن توسع من خرقا منزلة ما الصباية من عينيك مسجور
واما ان المشددة تقو صل معربا اذا كانت غاملة واذا كتبت بجملة الاسمية او الفعلية
ومن الحروف المصدرية في اذا دخلت لام التثنية نحو كني فخرج ومنه معنى ان يختص بالماضي مع
وقد ذكرنا الخلاف في نواصب المضارع في جزم كونها حرف جر لم يجعلها في معنا المصدرية بل قد ران
بعدها وسما الوادجات بعد فعل نفهم منه معنى التثنية قوله تعالى وه والوتدين وقال علي
حراضا الويسرون مقتلى وصلته كصلة ما الا انها لاموت عن طرف الزمان وقد ليعتقن بكون
عن فعل المتعقبة نصب الفعل بعد ما مقررنا بالفا نحو لو كان كمال فاجح اي اتنى واود لو كان
لما له قال تعالى لو ان لي كره فاكون من المؤمنين **قوله حروف التثنية** هذا هو الاول
ولما لها مصدر الكلام ويلزم الفصل **قوله** اعلم ان معناه اذا دخلت على الماضي الترخ
والعوم على ذلك الفصل ومعناها في المضارع الحذف على التثنية والطلب له في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فاته الا انها تستعمل كثيرا في يوم الخطاب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تذكركه في المستقبل فكانا من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل
ما فاته وتلاستعمل في المضارع ايضا لان موضع التخيخ والامر على ما كان يجب ان يفسله
المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام عن التخيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف العرض
وتستعمل في ذلك المعنى لا الخففة ايضا ولوا في فيما معنى التثنية فلو نزلت فاحلة واما اخر اما
تعلقه على **قوله** ويوم الفصل لفظا ضروريا ارسلت ولوما تاتيها او تقديرا نحو قوله

تعدون مقر النيب الفصل محكم بن طوطي لولا الكلي المختصا
ومع خلا ريد صرته وط الاسمية بعد ما في جزمه ون السور نحو قوله يتوكلون
١٠٠٠ يقولون ليلى ارسلت بشفاعتي الى فيلا تفر لي شيعها
واذا وليها الطرف فهو منصوب بالفعل الذي بعد لا بمقد رقبته كما في قوله تعالى ولولا
اذ دخلت جنتك قلت لان الطرف يتبع فيه واما اذا كان الفاصل مستقرا غير الطرف
فمعه لا يضررت فهو على خلاف الذي في لزومها صدر الكلام لما قبل وقد عني التثنية

لا وابتك وابنه الفارسي لا يد في القوم ان افو

وجات قبل لا فربلا وعل جعل قوله تعالى لا اقيم يوم القيمة وشدته به المعنى يخرج في غير لا حزل
سري وما قصودا والحقك واصا من الجا والحقك واللام فقد تقدم ذكره في جزمه **قوله**
قوله اي وان فان مختصة بان معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان
اي تفيد كل منهما من المفعول بخلاف زيد اي بوجه واحد والجملة كما تقول حريق زفد اي ما شت
قال وترى بيني بالطرفه ايت مذهب وتقليد لي كما لا يقدرا

وان لا تفيد الا مفعولا لا مفعولا لفظا والعل معنى القول مؤد معناه كقولك ما لي زينا وياه ان اراهم
فعله يا ابراهيم ففسر مفعولا ناريما المقدم اي ناريله بلفظ مفعولا يا ابراهيم كذا قوله كبت
اليه ان اي كبت اليه شيئا موقر فان حرف ال على انهم نفسهم المفعول بالحقه كبت وقد تقدم
المفعول به الظاهر كونه تعالى او جينا ان اسكن ما يوجب ان اقدم فيه وقوله ما قلت لم الاما امرتي
به ان اعيد والله فمفعول ان اعيد والله نفسهم المفعول به وفي امرت نفسي القول وليس مفعولا لما
في قوله ما امرتي لانه مفعول المصير في القول وقد جزموا بلفظ لا مفعولا لانه لا يستلزم
بالجمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جزمه قوله حرف المصدر مفعولا بالجملة
الطلبية وعند صاحب هذا المذهب جزم ان يكون صحيح ان المحكوم يكون مفعولا مصدرية
اذا دخلت على امر او نهي مصدر لان له اذن مصدر او استعمل في مجاز كونها مصدرية
يدخل حرف الجر عليه نحو او غلبه بان قد جزم ان يقال في زائد في ريدت لكونه دحولا الجار
على ظاهرا الفعل والسمي او غرا ليه هذا اللفظ وقيل ان في ان اعيد واذا زائد هو الاصل
بده الحكم اريته ما كان الحكم بالاصالة محتمل وقيل الجوز في تفسيرهما مفعولا صحيح القول
بقوله تعالى والظنون الله انهم ان استوا قال في المصدر في الما لبعضهم لبعض انما واوجب
امانة زائد او بان صحيح القول المقدر كما نصب لمفعولا في القول في بعض الظاهر او بان
الظن انما لا معنى متضمن لمعنى القول لان المطلقين عن محاسن شيئا وصون فيما جرى فيه
او بان انما لا معنى بظهور القول في القول وشوقا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المتصرف
ليس من صلة ما قبله بل من الكلام وانه لا يحتاج اليه الا من جهة تفسيرهم بهم المقدر
في فقولك تعالى واخره فاعلم ان الحمد لله ريت لما لم ان لست ان فمفسدة ان قوله الحمد
لله ريت لما لم ان جزمنا فمفسدة المقدم ولا منه لو انك تترك ان الحياة بالمعسرة زائد في مفعول
ما به معنى القول فمق ان في قال له لم يتاوهل امر قال او تعبه قال بعد على خلاف

الذكر في انما لا المقادير وان زائده وهذا بطر في جميع الامثلة **قوله**
ما وان وان الا لان للفعلية وان الاسمية اما ما فمفعول بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف
لا مفعول له في قول الطرف مع الفعل ولا يصلح بالامر لانه فيكون بينا المصدر والمزاد
به ان مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل ولا فليسا مفعول به كذا في ان معنى بار حبت
وبرجها في واحد وكذا معنى قلت انك قائم وعلى قيامي والمصدر والمزاد في ان مع الامر
لا يفسد معنى الامر فمفعول كبت اليه ان لم يفسد معنى القيام لان قوله كبت بالقيام ليس فيه
معنى للقيام انما خلاف قوله ان لم يفسد ان وصلته ان لا يفسد انما ولا مفعولا

في قوله تعالى
يا ابراهيم
ففسر مفعولا

مع كونه من أصل التوهم من القسم وجوز ذلك لعدم اعتبار القسم أيضا لا مكانه خوفا من ايتني فوائد
لا يمكنها القسم وجوابها الشرط وجوزها أيضا القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد بلغ في النقص
مع امكان اعتباره فتقول لنا الحقن واما امكانها فالتد جواب الشرط والشرط راجع الى

فتقول المصنف لزمه المصنف الخطا او من غير الخطا الاول ان يقول لا كونه ماضيا
للفظا او معنى المعنى بخلاف القولين وقد بينا ايضا ان قوله وكان جواب المقسم لفظا ليس

ب وهو صفة ما قبلها قال من لو ان الواضون واضرين كما قبل اضربان لو ان خارجا
 عيا من كموة اللوب ومدق والنتج ما قبلها تحرك الساكنين بالضم وانما حذف لانها
 تزييف في باب القاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تنج ابراما قبل
 ثوبنا لكيه في جمع المفعول في جمع الافعال مجزئة واحدا بالترام العنة فيه **قولك** ومع المخاطبة
 مكسور **اقولك** لان ضمير المخاطبة با وان كان مكسورا ما قبلها فاضرب واغربي وارمي حذف
 لانها في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالفتح كاضرب واغربي وارمي اجزا
 لما قبل ثوب في المخاطبة في جمع الافعال مجزئة واحدا مع ايا المكسور الساكنين هو الاصل وقال
 ابن مالك حذف يا الضمير بعد العنة لانه طائفة نحو ارضن في ارض **قولك** يناءه متعرج
 اي يناءه المذكور وما عدا الواحد المذكور نحو ارضن واغزون وارمين واخمين والشي نحو
 اضربان وجمع الموت نحو اضربان وليس ما قبل التوين في المتي وقع الموحش مفتوحا بل هو
 الفتح على قبل الالف فتحة وحل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فله تركيب الفصل
 مع النون وبنائه على الفتح عندا يجرى لكون النون كجزء الكل وانما ردت الالامات المحذوفة
 للمجرز والموقف في المجرز واغزون واغزون واغزون واغزون واغزون واغزون واغزون واغزون
 كان المجرز والموقف الجار مجزاه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزر ولا وقف وكونه
 معيا على الفتح مذهب من واليه واي على وقال **الف** الزطاج والسيراني بل حركة الساكنين
 حركا كان الفصل او سبيل لانه يلحق النون بعد الفصل عن نفسه لانه نداء الى صله من ايا
 والاصل في الساكنون فلو لم تحركه الساكنين تحرك الفصل سيئة للفصل عن المكسور اجماعا
 بلاضون كما كانت في ارضن **الا** تحريك الساكن في حركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة
 في الاصل اي المضاعف وكون النون كجزء الكلمة لانصافه بنفس الفصل لا بالضمير كاني ارضون
 واخمين غلاف الرجل في ارضن الرجل فلهذا كالملازمة رد السين المحذوفة للساكنين
 في قومن ولم رد في تم دليل هذا كله على مذهب الجمهور الداهيين الى انما الفصل في الموت
 واما على مذهب من قال بان الفصل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من لا عراب او البنا
 فانه بقوله انما رد الالام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لتبطل اقرن وارمين
 فكان يفتقر بالاداء جمع المذكور بان في الواحد الموت فتتم ما قبل النون في كل واحد
 مذكر صحيح ومقتله واما رد اللام في ارضين واخمين فلهذا الباب فقط اذ لم يكن يفتقر
 به في نحو هذا ولغة على ما حكى عنهم الفراهيدي الياء الذي هو لام في الواحد المذكور بعد
 اكسور والفتح في العرب والبنية نحو واسد لير من ريد وارمين يازيد واخمين ريد واخمين يازيد
 وعليه قوله اذا قاله تظني قال بانه طرفة **ل** لتبين عنى ذا اياك اجمع
 وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التي ساكنات كاحذفوا الواو والياء في ارضين واغزون
 حروف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلهذا حذف الالف
 لا فتحت النون مع ان المدي الالف اكثر منه في الواو والياء والمه يقوم مقام الحركة والنون
 كبعض الكلمة ونضار اضربان كالفصلين واما الالف في اضربان فلم يحذف لانها بحركة
 المفصل فلهذا حذف لصل الوقوع فيا ومنه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الالف

[illegible]

المسألة

قال الشيخ رحمه الله رحمه هذا الفروع المعونة
والله اعلم بالصواب

يغزوا ورايت المعلى وحكمه ان يراى على اخره مثل اخره فيقع ساكنه فيجذف اولها نحو العاصيه والمصلا
 والغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غير تنوينا بالسكر للساكنين فلا يكون زياده
 الانكا وادون الا لما عجزا زيديه ولم تضربه وان كان متحركا فذره الانكا من ذلك حر
 ثاويه كانت او عرايه تكون بعد الضمة او وبعدها للسكر ثاويه الفتحة لث غوار يندونما
 وازيد ينيه والاميروه فليس مدح الانكا وادون كعلامه اليديه لان تلك يجب كونها الظا الا عند
 اللبس ويجوز للمدح كافي مدح الانكا بان مزيد بعد المذكور مدخلا في قوله مدح الاس
 فلا يكون المدح اذن الا بالانكا فكسرتون ان للساكنين وزياده اليان
 والايضاح لان حرف المدح والظا حقيقتان ههنا زيد كما في ما ان يغفل قال المصنف الظاهر انهم
 لم يريدوا ان لا يما اخره ساكن بحافظه لذلك الساكن لانه لم يزد ان تحرك الساكن ان كان
 صحيحا وسقط ان كان مدح ورد قوله بجها بعد المتحرك في نحو انا اييه لان كون انا متحركة
 ولها باب بان الزيادة انا تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن في هذا
 لمحي ان بعد في حكم الوقف عليه بالالف ولو لم يزد ان ليشل انا عذف احد من اليمين وقيل
 ما قاله ان يقال للمعلى اييه والقاض اييه والغزوا اييه وهذا الذي قاله من تخصيص ان الساكن
 اخره قياس منه لم يات في كلام النحاة لم اعلم انه لا يجوز الانكا وواله كما يتبع ترك مدح الانكا
 وان كان الكلام بقفا واما انا اردت الوصول لانه يجب ترك الزيادة غوار يندونما كما ترك
 العلامات في من حيث تعمد من يافتي وانما يجوز انبات السكون هاهنا في حال الوقف لقصد
 الحكايت مع زياده الانكا بتوسط السكون وتبقى الخاصه قولا عليه فلا يستنكر بها السكون
 وتعاو مدح الانكا وتنفع في منتهى الكلام بعد الصفة والمسطوف وغير ذلك غوار يندونما
 فمن قال لبت رندا وعرا وريدا الطويله وانا قال ضربت غرققت اضربت عرا تده خل
 مرة الانكا على الجملة والمندوعلى في قسم شيت من اقسام الكلام بخلاف الضا اليديه كذا
 في المناوي ولا به في حال الوقف من هاهنا السكت هاهنا واما حرف التذكير فليس في كلام فضيحه
 وانما يكون ذلك انا نطق من تذكير بكلمة ولا يريد ان يثقف ويقطع كلامه فيجمل ليرتكب
 الكلمة بمدح تماشى حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويهوكسون العام قال فيمد فحة
 اللام ان تذكرا مني بفضل به وكذا يقولون في العامي ونضله ثا ساكنه ان كان
 الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غير نحو هذا سيفني اذا اردت سفاني صفته كيت وكيت
 وتقول في قد ضل وفي لالف واللام من غوار كحارث مثلا قدي والي وان كان اخره ساكنا
 حرف مدح غوار القاجني والسطا ويغير مدح ذلك الحرف الى ان تذكر ولا يجنب مدح
 اخرى ويجوز ان يقال انه مجملها ويجذف الاولى كقول في مدح الانكا واولي هذه
 الزيادة هاهنا السكت بخلاف زياده الانكا لان هذه انما تزداد في الوقف والوقف واسه اعلم

بالصواب واليا مرجع والباب تم الكتاب
 بحمد الله وعونه حسن توفيقه صلى الله عليه
 على محمد وآله وسلم
 سلم تليما كيرا

4/2
 AMCA ZADE
 HUSEIN PAS
 Eski Kütüphane

